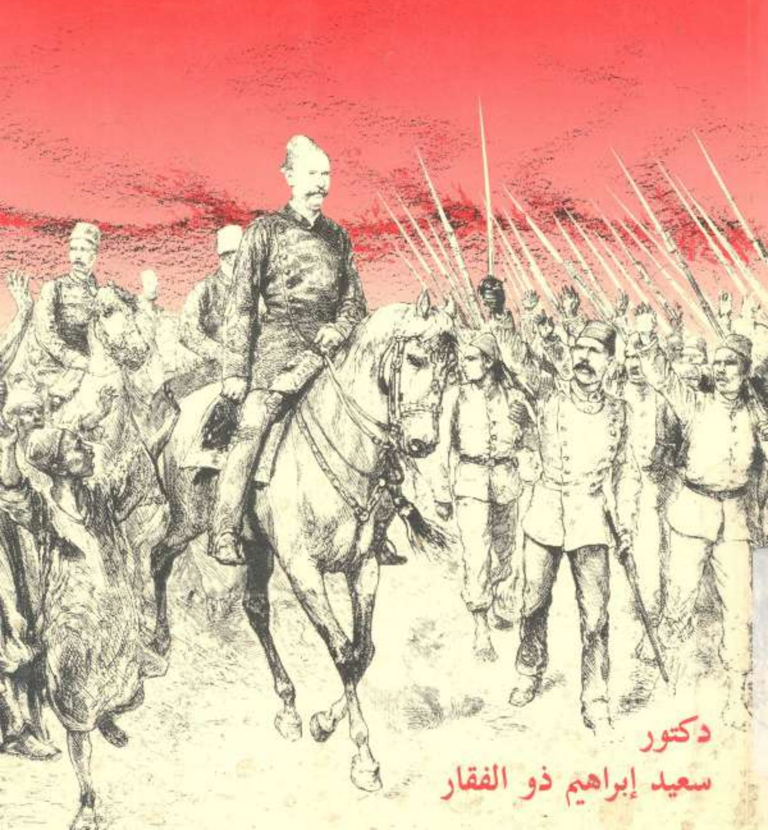
الامبريالية البريطانية في مصر
١٨٨٢ ـ ١٩١٤



دكتور
سعيد إبراهيم ذو الفقار



نبذه عن المؤلف

ولد بالقاهرة عام ١٩٣٥. وحصل على الليسانس (١٩٥٧) ودرجة الماجستير (١٩٦٣) في التاريخ من جامعة كمبردج بانجلترا ثم على درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية من المعهد القومي للعلوم السياسية بجامعة باريس بفرنسا (١٩٦٦).

وعمل ابتداء من عام ١٩٦٧ بمنظمة اليونسكو في باريس حيث كان مسئولا عن البرامج التعليمية في العالم الثالث ثم الحفاظ على التراث الثقافي والمعمارى في البلدان العربية وبصفة خاصة الحفاظ على المعالم والمواقع والمباني والمدن التاريخية في البلدان العربية وترميمها وتنسيق التنقيبات الأثرية وتطوير المتاحف.

وفي عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ كان مديرا لمشروع تطوير المتحف المصري بالقاهرة، الذي تولاه الاتحاد العالمى للمتاحف بتمويل من البنك الدولي. وهو يعمل منذ ١٩٨١-وحتى الآن-أمينا عاما لمنظمة الأغاخان للعمارة في جنيف بسويسرا، التى تعمل على الحفاظ على التراث المعمارى وتشجيع قيام عمارة حديثة تتفق مع التراث الثقافي والبيئة المحيطة في البلدان الاسلامية.

الامبريالية البريطانية في مصر
١٨٨٢-١٩١٤

تحليل بنيان إستعمار

دكتور
سعيد إبراهيم ذو الفقار

دار النشر
Editions Pluriel
Case postale 254
CH 1211 Genève 16

ISBN 2-88207-000-4



mohamed khatab

فهرس المحتويات

صفحة

تمهيد

كان لتدخل الانجليز في مصر في سنة ١٨٨٢ أثر كبير في كشف اللثام عن حقيقة نياتهم، وفي تحول الاستعمار المقنّع الى استعمار سافر، والواقع أن الانجليز والفرنسيين قد بسطوا نفوذهم الاقتصادي وسلطانهم السياسي على البلاد قبل احتلال مصر بعشرات السنين، على إنه من الخطأ أن يستنتج من ذلك – كما يعتقد البعض، ومن هؤلاء أتباع مدرسة سيسل رودس الامبريالية المشايعون لسياسة التوسع الاستعماري، أمثال ملنر وكرومر، وكذلك أتباع المدرسة الماركسية الداعون إلى مذهب كارل ماركس – أن من أسباب هذا الاحتلال مقتضيات اقتصادية امبريالية جديدة، ذلك أن لغزو مصر في حقيقة الأمر شعابا امتدت إلى ماوراء حدودها، حيث رسم هذا الغزو الأوروبي خطة عامة لاقتسام أفريقيا، وأن أمانة البحث تقتضينا، والحالة هذه، أن نوضح بدقة أسباب هذه الظاهرة التاريخية متخذين من مسألة مصر مثالا في هذا الموضوع، وأن نحلل الطبيعة الذاتية لتلك المرحلة التى تلت الاحتلال ودعوناها استعماراً.

وقد اخترنا بادئ بدء أن نفصل هذين العنصرين أحدهما عن الآخر، فاذا صح أنه كانت هناك صلة زمنية، وأمكن القول أيضاً إنها صلة موضوعية، بين الدافع الاقتصادي لبعض الدول الصناعية وبين التوسع الامبيالى الاستعماري في أفريقيا، فان البحث العميق قد يتكشف عن عدم وجود مرحلة انتقال مباشرة وكذلك عن اختلاف واضح بين العلة والمعلول.[١]

وسنتجنب في بحثنا، فيما يتعلق بالعلة، التفسير السطحى القائم على الاستدلال النظرى، وأما المعلول فلن نقدره تقديراً قاطعاً بمقتضى قواعد الأخلاق الراهنة.

ومن أسباب الامبريالية فى نظرية لينين – وهي أوسع النظريات شيوعاً – تراكم رؤوس الأموال الفائضة في عواصم الدول الصناعية، وضآلة الأرباح بسبب فقر الجماهير وتأخر الصناعة، وهذه الحالة من شأنها تشجيع الأوساط المالية على البحث عن أرباح في المستعمرات تفوق في مقدارها تلك التي يمكنهم الحصول عليها داخل بلادهم، فيرسلون أموالهم إلى الخارج يستغلون بها مصادر جديدة للمواد الأولية ويفتحون أسواقاً ومناطق أخرى لنفوذهم، وتقضى هذه الحركة، في أوج شدتها، إلى تهافت عام على احتكار «المناطق الاقتصادية» في البلدان المتأخرة[٢] غير أن هذه النظرية الاقتصادية الامبريالية، على فرض صحتها التاريخية، لا تبدو لنا أنها تراعى، كما ينبغي، العوامل الذاتية التى تكيف قرارات الحكومات أو الظروف السياسية التى تدعو الحكومات الى اصدار مثل هذه القرارات، ولهذا السبب لا تتفق النظرية الاقتصادية الامبريالية والحقيقة المعروفة القائلة بأن لضم المستعمرات في الغالب أسباباً تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك الأسباب التى تحدد ادارة المستعمرات واستغلالها بعد ضمها.

وباحتلال مصر وتلك المناطق الافريقية الشاسعة، لم يستجب بعض ساسة بريطانيا الى رغبة الجماعات المالية في التوسع، كما أنهم لم يسعوا إلى اغتنام فرص استعمارية جديدة بل حاولوا بالعكس أن يتابعوا

سياسة الاستراتيجية الدولية التى ورثوها عن أسلافهم، ولقد كان السبب الرئيسي للاحتلال استراتيجياً، حيث تركز الاهتمام منذ البدء على صيانة طرق المواصلات التى تربط الامبراطورية بالشرق، فإذا حدث بعد ذلك أن تقدمت المناطق المحتلة وتم استغلالها لصالح الدولة المستعمرة فان عائد هذا الاستغلال كان يوجه على الخصوص لسد نفقات ادارة تلك المناطق، وهكذا كان الاصلاح الاقتصادي فيها نتيجة ضم المستعمرات لا سبباً له[٣].

وحتى ذلك الوقت ، اكتفت بريطانيا العظمى، حصن الحرية التجارية بممارسة سيادة سياسية على مصر، تشاركها فيها على قدم المساواة فرنسا بفضل الضغوط التجارية والمالية، وهكذا عملت بريطانيا العظمى على ادخال النفوذ الغربى الحر الذى قد يؤدى أثره إلى تجديد البنيان الاجتماعى والثقافى في مصر[٤].

ولكن النتيجة كانت عكس ذلك، فهذا المشروع الفرنسي-الانجليزى وذلك الاستغلال المالى المفرط الذى صاحبه، قد أُدخلا بغير تنظيم سليم فقوضاً قواعد النظام الخديوى التقليدى الذى قامت عليه السيادة الفرنسية-الانجليزية الخارجية، كذلك فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم تشجع على قيام نوع من الحرية الشرقية بطريقة سليمة فتحولت إلى اتصال خصب بالغرب ولكن دون أن يؤدى بها إلى التطبع بنظام القيم التقليدية والايديولوجية الرسمية فعجلت هذه الحقيقة بتفتت الدولة، ولم تدرك الدولتان، بريطانيا العظمى وفرنسا، مدى خطورة هذه الأزمة وأثرها على نظام الحكم وانتهت محاولتهما الفاشلة لصيانة الحالة الراهنة، إلى إثارة رد فعل وطنى قوى مفعم بالتهديد للمصالح الأوروبية ولسلامة قناة السويس على الخصوص.

ان فشل محاولة احياء الخديوية ورفض كل اتفاق مع الوطنيين الثائرين وفسخ التحالف الفرنسي-الانجليزى، كل هذه قد أثرت في فترة الاحتلال الذى أريد له الرحيل فى زمن قصير، ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت عواقب هذا «الاستعمار المفروض على أهل البلاد» في جميع القارة الأفريقية.

ولم تستطع انجلترا احياء نظام الحكم التقليدى في مصر-أساس نفوذها غير المباشر-فاقتصرت شيئاً فشيء على اعادة بناء الدولة محاولةً في الوقت نفسه أن تكسب بالاصلاح وتجديد الاقتصاد رضاء الشعب وتعاونه. إن المظهر الاستعماري لهذه السياسة الجديدة قد اتسم بتحول أشد فعلا وعمقاً في بنيان مصر من ذلك التحول الذى حاولته انجلترا حتى نهاية عهدها، ومع ذلك فإن القيمة الاجتماعية لهذا التحول لا يشعر بها الشعب المستعمر-شعور الرضا-الا إذا كان التحول ذا معنى، على أن هذا المعنى يتوقف بالطبع على النظرية المزدوجة ذات الشعبتين للاستعمار وعلى درجته من الواقعية، وفضلاً عن ذلك فإن أهداف انجلترا كانت متعارضة بطبيعة النظام نفسه الذى فرضته لتحقيق مآربها.

فما هو ذلك النظام ولماذا فشل؟ هذا هو صميم موضوع الامبريالية بكل ما تحمله هذه الكلمة من رنين مهين. ان المبادئ الأخلاقية اليوم كالمطالب الوطنية بالأمس تدينه دون لبس، ولكن هذه الادانة العالمية، على الرغم من أن لها ما يبررها في الجزء الأكبر منها لا تستطيع الا تشويه وإخفاء المعنى الحقيقى لنظرية كان لها فى ذلك العهد مرمى ثورى.

ان الاستنكار الأخلاق قلما يمكّن الباحث من التحليل الموضوعى، ولا يمكن ان يكون هذا الاستنكار حجة، بل هو مجرد عارض على أية حال[٥]، وكذلك ان الاستنكار تحكمه ظروف وعواطف لا تتفق مع الحالة المادية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومن جهة أخرى ان هذا الاستنكار لا يمس سوى ظاهرة من

ظواهر الامبريالية، هى السيطرة الأجنبية وعواقبها المشؤومة أى ظاهرة القوة، ولكن القوة، بعد كل هذا ليست سوى وسيلة سياسية، فهى إذن عنصر ثانوى فى تطور أبعد مدى. والعامل الأساسي فى الاستعمار هو الغاية التى يرمى اليها، هو اكتساب فوائد اقتصادية حتى لو كانت هذه الغاية ليست هى السبب الأول للاحتلال، أما القوة فليست الا عنصراً اضافياً، ومع ذلك فهى التى استرعت، على الخصوص، انتباه الأخلاقيين والشعوب المستعمرة، والا كيف يمكن الحكم على الظاهرة المتشعبة بالاقتصاد على ظاهرها الشكلى؟ وفي مثل هذا التفكير ألا يقع التباس بين الوسائل والغايات؟ ألا يؤدى تجنب التفسير السليم للأسباب ولدور الاستعمار ولتطوره إلى التناقض فى هذا التفسير؟، وكما يؤكد موريس ديفرجيه Maurice Duverger في حديثه عن الدور الحقيقى للدولة من أن: «كل تحليل قاطع يخلط بين الوعاء والمحتوى، بين السيف وحامله، لا يستطيع ادراك الحقيقة»[٦].

ويتجاوز جاك بيرك Jacques Berque هذ الحد حين يقول: «إذا تنوعت الأشكال والأنظمة تقدم المحتوى إلى حد كبير فى الابداع الملموس»، ولهذا «يجب الاصرار على المحتوى التكنولوجي الذى يكشف عن التبادل الملموس بين الانسان والعالم فضلاً عن الاصرار على الوسائل التى تؤثر فيه»[٧].

يجب اذن أن نعيد الاستعمار الى فحواه التاريخية لنتمكن من تقدير دوره الحقيقى الذي لم يكن في مصر دور المجدد بل كان دور متعجل التاريخ، اننا أبعد ما نكون عن تبرير العذر ولن ننتقل الى الطرف الآخر وننصرف الى فقد ظاهرة الاستعمار السلبية، ولكننا سنحاول أن نوجه النظر إلى سماته الجوهرية وأن نوضح طبيعته الذاتية، وبعد تبيان هذه الطبيعة نستطيع أن نقيم الدليل على الخلاف المحتوم الذى يفصل عناصرها الأساسية ويساهم على هذا النحو في الفشل المحتمل لكل مشروع استعمارى.

ان الاستعمار كما أسلفنا، يتميز بظاهرة مزدوجة إيجابية وسلبية فى نفس الوقت، وهو يتألف من عنصرين متناقضين ولكنهما في الظروف التاريخية متكاملان، فالعنصر الأول من هذين العنصرين هو ادخال الوسائل الفنية للمدنية الغربية فى المستعمرة لاستغلال الثروات الطبيعية فيها وكذلك نشر الآراء الحديثة وما يتبعها من التغييرات الاجتماعية، أما العنصر الثانى فهو فى الوقت نفسه المحافظة على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدولة المستعمرة، وهي العلاقات التى بدت طبيعية فى البدء بسبب تأخر المستعمرة المادى والمعنوى ولكنها أصبحت تعسفية عندما استقرت آخر الأمر.

هذا المظهر المزدوج –مظهر المجدد الهام– ليس بالمظهر الخاص بالامبريالية دون غيرها، فهو ينطبق على كل تطور يجمع بين العناصر المتعارضة فيه أيضاً، وهذا الرأى ذو الشعبتين هو أساس «خطاب عن مصدر التفرقة الاجتماعية» لجان جاك روسو حيث يقول «ان قوى التقدم البشرية، فى تنميتها للحضارة، تتحول على اثرها إلى أسباب للتفرقة وعدم المساواة بين الناس، والتقدم يصبح فى الوقت نفسه تقهقراً، وأنظمة هذا التقدم –وهى وضعية فى البدء ما دامت تعمل على تنمية المصالح العامة فى المجتمع– تتطور إلى اتجاه عكسى بحكم التعارض الملازم لطبيعة هذه الحضارة، ولكن هذا التطور لا يغير شيئاً من مظهره التقدمى فى التاريخ».

وكذلك فإن انجلس Engels في تفسيره لمختلف مراحل التاريخ الاجتماعي للانسانية، يقدر قيمة دور الرق فى العهد القديم لا بالاعتبارات الذاتية المعمول بها اليوم ولكن بالظروف الموضوعية السائدة فى تلك الحقبة من الزمن، وينتهي انجلس فى بحثه إلى نتيجة تثير الدهشة فى عالمنا المعاصر، وهى أن هذا النظام كان فى مظهره

وضعياً إلى حد كبير، وفى عصور ما قبل التاريخ كان الانتقال من اقتصاد راكد على أساس قوت الفرد، إلى اقتصاد أوفى انتاجاً يستخدم التجارة فى التعامل، يقتضى تقسيماً أولياً للعمل كان يسمح لبعض السكان بالانصراف الى مهام أخرى غير مهام كسب القوت اليومى. وفى الظروف التاريخية لهذه الحقبة من الزمن، لم يكن فى الامكان بلوغ هذه المرحلة الا بالرق الذى كان يشتمل على أبسط الأشكال وأقربها الى الطبيعة فى تقسيم العمل.

ولنترك لانجلس مهمة الحكم على مدى هذه الحركة حيث يقول «ان ادخال الرق فى ظروف تلك الحقبة من الزمن كان خطوة واسعة إلى الأمام... وان التقدم الاقتصادى فى البدء اعتمد أساساً على زيادة الانتاج وتنميته بأعمال الرق»[٨].

ويستطرد انجلس فى بحثه ويقول بصراحة أيضاً «يجب علينا أن لا ننسى على الاطلاق أن نمونا الاقتصادي والسياسي والثقافي يفترض كله حالة كان الرق ضرورياً فيها كما كان معترفاً به فى جميع العالم، وفي هذا الصدد يحق لنا أن نقول إنه لولا الرق فى العهد القديم لما قامت الاشتراكية الحديثة[٩]، غير أن أشكال الانتاج فى هذا النظام كانت عقبة فى سبيل تقدم اجتماعى فنى يأخذ بطرق الانتاج الرأسمالية[١٠] ومن ثم كان الاقتصاد الراكد الذى حل محل مرحلة الانطلاق فى البدء، هذا التطور المجدد الهادم فى آن واحد نجده أيضاً فى المراحل المتتالية فى التاريخ الاقتصادى فى الاقطاع ومذهب التجاريين والرأسمالية، ولكن لنعد إلى موضوعنا عن الامبريالية. ان ماركس الذي لا يمكن الشك فى تسامحه نحوها، كان النظرى الأول الذى شرح هذه الظاهرة شرحاً وافياً فقد شهد فى عصره مشروع الهند أكبر المشاريع الاستعمارية فى ذلك القرن، وتتبع بفكره الأطوار المختلفة لهذا المثال من الاستعمار، لم يدن ماركس تدخل انجلترا العنيف وأثارة الهدامة فى نظام الهند الاجتماعي التقليدى ولكنه أقر هذا التدخل كرائد موجه إلى الحضارة، وقلما شكا، وهو المحلل الموضوعي، من تفكك هذه الطوائف القروية المثالية، «التى، على الرغم من مظهرها الذي لا ضرر منه، كانت دائماً الركن المكين للاستبداد الشرق، فقد حصرت هذه الطوائف العقل الانسانى في نطاق ضيق جداً حين جعلت منه أداة طيعه للتطير والتشاؤم وعبداً للقواعد المسلم بها، وسلبته كل خلق رفيع وكل قوة تاريخية»[١١].

«ان هدم هذه الأوضاع البدائية البالية كان شرطاً» لا بد منه لنشر الأخلاق الأوروبية فى البلاد... وكان من الواجب ابادة الصناعة المحلية القديمة والقضاء على الأخلاق المتخلفة فى هذه القرى[١٢].

لقد زال الاستغلال الحرفى والصناعي شيئاً فشيئاً لا تحت سياط الجنود البريطانيين ولا لقسوة جباة الضرائب ولكن تحت تأثير النفوذ الفنى الغربى ومنافسة التجارة الحرة، ولم تكن فى الامكان تقويم دور الامبريالية الا بمتابعة تغيرات هذا المظهر المجدد. «إن التدخل الانجليزى للقضاء على الغزال والنساج من الهنود، قد قضى على هذه الطوائف الصغيرة، وهى تنصف همجية ونصف متحضرة، بتقويض أسمها الاقتصادية، وأثار بذلك أعظم ثورة أجتماعية بل أثار فى الحقيقة الثورة الاجتماعية الوحيدة فى اسّيا، لا شك فى أن أنجلترا باثارتها ثورة أجتماعية فى هندستان كانت تستهدى بأحسن المصالح وتتصرف بحماية لتبلغ أهدافها، ولكن المسألة ليست بهذه البساطة حيث يجب أن نعرف هل تستطيع الأنسانية أن تحقق مصيرها بدون ثورة أجتماعية جذرية فى تلك الحالة الاجتماعية فى اسّيا، والا مهما كانت جرائم أنجلترا، فقد كانت ادارة عديمة الادراك للتاريخ باثارتها بمثل هذه الثورة[١٣]».

وفي مصر، كان الدور الثوري للاستعمار الانجليزى خفيف الأثر لأن البلاد لم تكن فى تلك الحالة

المادية المتخلفة التى كانت فيها الهند[١٤] فالاصلاح السابق الذي قام به حكام مصر زود البلاد بهيكل أولي للبنيان الرأسمالى، ولكن لا فائدة من الاسترسال فى هذه النظرية والقول بأن مصر كان فى امكانها أن تقوم بثورتها الاجتماعية بدون عون فعلي من السلطة المحتلة، ويتضح فى نظرية ماركس أن قيمة الهدف مسألة جذرية، كما عرض المعنى الثانوى لوسائل بلوغ الهدف فقد فرق بين الموضوع والشكل، وفشل البعثة الاستعمارية المحتمل يرجع إلى عدم التمييز بين الموضوع والشكل، أضف اليه سيطرة الشكل على حقيقة الموضوع الذى يدل بدوره على جوهر رد الفعل الوطنى.

كيف حدث اذن هذا الخلط بين الشكل والموضوع، ؟ ان الاستعمار كما رأينا يبرر وجوده فى التاريخ بتخلف المستعمرة المادى، وبذلك العون المجدد الذى يعود على المستعمرة منه، ولكن هذا التبرير يتوقف على ظروف اجتماعية ومادية، فهو اذن محدد لفترة معينة من الزمن، وهناك من جهة أخرى علة وجود الاستعمار، انها اطالة حالة التبعية التى تحول بلاداً محتلة إلى مستودع من المواد الأولية للدولة المستعمرة وإلى سوق للمنتجات الصناعية وتشجع المستعمرين على الاحتفاظ بالسيادة فيها ما استطاعوا من الوقت. وعقبى هذا التناقض هى أنه فى مصر إذا كان نمو الطاقات الانتاجية يسانده استقرار نظام للانتاج على أسس عصرية حديثة، قد أدى الى انماء ثروات البلاد وإلى تقسيم إجتماعي جديد إلى طبقات من الشعب وإلى إزدهار الآراء الغربية، فان قوى الشعب المستعمر ظلت بالعكس ساكنة لم تتحرك أو أدركها الضعف، وهكذا فإن النمو الاقتصادى الذى يلي فى العادة يقظة الضمير الوطني والاجتماعى، لم يصحبه تقدم يوازيه فى البنيان السياسي، فمن جهة اتخذ احتلال مصر مظهراً مجدداً تقدمياً، وكان له من جهة أخرى مظهر رجعى هدام.

هذا النظام مفكك الأوصال ذهب المفسرون فى تفسيره سبيلين، فقد فسر أولاً بعلامة القوة التى اعتبرت المصرى المستعمر أدنى مقاماً فأذلته بالمحاباة العنصرية وحالت بينه وبين الاشتراك فى وضع القرارات السياسية الادارية ثم أنكرت عليه شخصية وطنه وثقافته، وفسر هذا النظام ثانيا فى الظروف العامة للتبعية بأن مصر تدار بمقتضى نظام الأوامر يفرضها حكم الاحتلال ولا يتفق هذا النظام حتماً ومصالح الشعب الحقيقية.

هذان العاملان اللذان حالا دون التقدم السياسي وأبقياً على اقتصاد تابع ناقص، كانا نقطتى انطلاق رد الفعل الوطنى، الذى كان فى الحقيقة انعكاس تحول الحقيقة المادية التى لم يأخذ بها النظام السياسي على الاطلاق، فقد افترض رد الفعل الوطنى اذن مستوى للنمو الاقتصادى بحيث يصبح الاحتلال فيه حدثاً باطلا لا يتفق وروح العصر، فالاحتكار السياسي بنفوذه على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية كان عقبة فى سبيل النمو التام[١٥]. لقد أيقظت انجلترا شعباً فى أبان نهضته، وأيدته ولكنها أبقته فى فياهب خضوعه وحالت بينه وبين الأخذ بنصيب فى الشؤون السياسية وهكذا قلبت انجلترا دورها رأساً على عقب، فقد كان دورها دور المنشىء الاجتماعى ولكنها عجزت عن تكييف نفسها ومتابعة الوضع الذى أقامته بيدها، ومن يطلق عنان التاريخ أصبحت كابحة ان صح هذا التعبير[١٦] .

وأمام المعارضة المتصاعدة التى تثيرها الحركة الوطنية، آثرت انجلترا أن تقمعها بدلا من أن تبحث عن أسبابها، فضاعفت جهاز القمع كلما اشتدت مطالب الشعب السياسية، ولكنها كانت تعني فى الوقت نفسه بتهدئة النفوس وبوقف هذه المطالب فأدخلت اصلاحات اجتماعية واقتصادية جديدة فى البلاد، وفى ظنها أن مساوىء الاستعمار وحدها أثارت المعارضة الوطنية، وفى الواقع أفلحت هذه الاصلاحات فى تأخير تبلور الضمير الوطنى عدة سنوات، غير أن المسألة لم تكن كذلك فقد أدى شطط الاستعمار به إلى تحول

شكله عن الهدف، وبعبارة أخرى ان السيادة حلت محل البعثة المجددة، ولم تكن مساوىء الاستعمار عرضية بل كانت من صميم طبيعة نظامه، ولم يكن فى الامكان القضاء عليها دون اثارة الشك فى نظام الاستعمار كله، وقد كتب ماركس فى تحليله مسألة الهند يقول «ان كل ما ستضطر البرجوازية البريطانية إلى عمله فى الهند لن يحرر جماهير الشعب من عبوديتها ولن تحسن حالتهم الاجتماعية تحسيناً جوهرياً لأن كل ذلك لا يتوقف على نمو الطاقات الانتاجية فحسب ولكنه يتوقف أيضاً على استيلاء الشعب على هذه الطاقات، غير أن البرجوازية البريطانية لن يفوتها أن تهيىء الظروف المادية لتحقيق الاثنين: تحرير جماهير الشعب وتحسين حالتهم الاجتماعية تحسيناً جوهرياً[١٧]».

وبعبارة موجزة، ان المسألة الحقيقية قد طرحت نفسها فى المجال السياسي لا فى المجال الاجتماعي الاقتصادي، فقد عنيت انجلترا بالرخاء المادى فى تتبع تغيرات مصالحها الخاصة دون أن تدرك أن المطالب الوطنية فى صميمها كانت ترمى إلى ارضاء مقتضيات شعور نفسى هو الشخصية الخاصة بمصر، وأن استغلال ثروتها لن يكون له مغزى واقعى الا إذا أقرت انجلترا بمقتضيات ذلك الشعور.

---

(١) يراجع مؤلف برك (جاك) .Berque J Dépossession du monde ١٩٦٤ ص ٨٣، وجلاجر (ج) .Gallagher J وروبسون (ر) .Robinson R ١٩٦١ ص ١٥٥، وستراتشى (جون) Strachey John, The End of Empire ١٩٥٩ ص ٨٩–٩٠.

(٢) يراجع مؤلف لينين: الامبريالية أعلى درجات الرأسمالية (مختارات من مؤلفاته– الطبعة الانجليزية) موسكو ١٩٤٧– الفصل الرابع، ص ٧٢١– ٧٢٢.

(٣) لهذه النظرية شرح مطول فى كتاب Africa and the Victorians.

(٤) جلاجر (ج) .J. Gallager، (ر) وروبنسون R. Robinson فى عرض تاريخى اقتصادى، للسلسلة الثانية، السادس رقم ١– ١٩٥٨. The Imperialism of Free Trade, in Economic History Review

(٥) (ف) انجلز Anti-Dühring, F. Engels (الترجمة الانجليزية) موسكو ١٩٥٩ ص ٢٠٧.

(٦) ديفرجيه (م) .Duverger M, Introduction à la politique ١٩٦٤ ص ٣١٩.

(٧) بيرك جاك Berque, Jacques المرجع السابق الاشارة إليه ص ٨٧.

(٨) أنجلس (ف) .Anti-Duhring Engels F ص ٢٥٠– ٢٥١ (ترجمتنا للنص الانجليزى).

(٩) كذلك انجلس صفحة ٢٣٩.

(١٠) ستراشى (جون) .Strachey J (صفحة ٣٣٠) – يذهب إلى حد إفتراض أن الرق، فى المكان الأول، أخر الثورة الصناعية أكثر من ألف سنة، وأن الجزء الأكبر من العمل الحسابي النظري والفني الضروري–للانطلاق إلى الأمام،
جرى منذ القرن الثانى، وكذلك إنشاء سوق وشبكة للمواصلات العالمية، ولكن الرق حال دون التطور إلى حرية التجارة.

(١١) ماركس (كارل) La domination britannique en Inde رقم ٣٨٠٤، ٢٦ يونيو ١٨٥٣ فى Textes sur le colonialisme موسكو صفحة ٤٢، ماركس (كارل): نيويورك دايلى تريبون رقم ٣٨٠٤ New York Daily Tribune.

(١٢) خطاب من ماركس إلى انجلس فى ١٤ يونيو ١٨٥٣ عن الاستعمار.

(١٣) ماركس (كارل) نيويورك دايلى تريبون رقم ٣٨٠٤.

(١٤) يراجع المظهر الجدد فى الأعمال الانجليزية فى الهند، فى «العواقب المحتملة للسيادة البريطانية فى الهند» لماركس(كارل)– نيويورك دايلى تريبون– ٨ أغسطس ١٨٥٣– رقم ٣٨٤٠– فى نصوص عن الاستعمار صفحة ٩٢– ٩.

(١٥) يلاحظ أن حالة الحكم الخديوى التقليدى فى سنة ١٨٨٢ كانت تشبه هذه الحالة.

(١٦) بيرك (ج) .Berque J صفحة ٩٥، ٤٢، ٥/٨٤.

(١٧) ماركس (كارل)– نيويورك دايلى تريبون–٨ أغسطس ١٨٥٣– رقم ٣٨٤٠.

الفصل الأول

أسباب احتلال مصر

(أ) آراء الانجليز الأحرار ضد الامبريالية

لقد جدت انجلترا فى البحث عن مستعمرات فى عصر كانت فيه أغلبية مفكريها وحكامها وشعبها قد تطورت إلى ميول وآراء حرة، وهنا نجد قلم جون ستيورات ميل John Stuart Mill –وهو الباحث الايديولوجى الذى كان يمثل حقبة عصره–يدين الامبريالية ادانة أليمة من حيث أنها لا تتفق فى شىء مع الديمقراطية وفى عبارته: «ان شعبنا قد يسيطر على شعب آخر سيطرته على أرض خصصت لتربية الأرانب والصيد، وقد يحتفظ لنفسه بمكان يجمع فيه مالا كثيراً، بمزرعة مواشى بشرية تستغل لفائدة شعبنا، ولكن إذا كان خير المحكومين هو شاغل الحكومة حقاً، كان من المستحيل على الاطلاق أن يعنى الشعب به»[١].

وكان والده جيمس ميل James Mill قد ندد بالمستعمرات وقال«انها نظام ضخم للترويح عن نفوس الطبقات العليا فى الهواء الطلق»[٢].

ان انصار الصناعة وحرية التجارة فى انجلترا مثل برايت Bright وكوبدن Cobden وبعدهما هوبسن Hobson كانوا على جانب من صراحة الفكر أيضاً. ففي رأيهم ورأى الطبقات البورجوازية الصاعدة التي كانوا يمثلونها أن مناهضة الامبريالية كانت تبررها أسباب اقتصادية فقد اتضح أن الاستيلاء على بلدان ماوراء البحار لا طائل فيه مادامت حرية التجارة الدولية تضمن لانجلترا أسواقاً لمصنوعاتها ومصادر لحاجتها من السلع والمواد، ولا بد إذن من القضاء على ما يعترض حرية التجارة من عقبات والتغلب على نزعات أنصار حماية التجارة التى سادت أيضاً فى المناطق المتخلفة وبعد زوال هذه العقبات– كما حدث لنظام الامتيازات الأجنبية فى البلاد العثمانية–لم يكن هناك ما يدعو إلى الاحتكار أو إلى التأثير بوسائل مصطنعة فى سير التجارة الطبيعي، على أن تحقق قوانين تقسيم العمل الدولية الأهداف الأخرى فى هذا المجال.

وقد دل على ذلك رخاء انجلترا المادى، من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يتفق مع الواقع من حيث أن ثلثى تجارتها الخارجية قد تركزا مع البلدان المستقلة، والجزء الأكبر من الثلث الباقى كان مع مستعمراتها من الشعوب البيضاء المستقلة استقلالاً داخلياً[٣].

وفضلاً عن ذلك فإن عاملاً آخر قد أدى إلى فوائد جمة من سياسة الأسواق المفتوحة فقد كانت بريطانيا العظمى الدولة الأولى التى استغلت على نطاق واسع المكتشفات الفنية للثورة الصناعية واستفادت منذ بدء القرن من مركز اقتصادى ممتاز إلى حد أن بريطانيا العظمى قلما تأثرت بمنافسة خطيرة من جانب الدول الصناعية الأخرى، وهذا المركز المرموق أفضى عليها شبه احتكار تجارى فى المناطق المتخلفة، مصادر المواد الأولية، وكفاها مؤونة التكاليف الباهظة لاقرار سيادتها[٤].

وفى الوقت الذى انتظمت هذه المناطق فى فلك بريطانيا التجارى وتحطمت المعارضة المحلية، استحوذت البيوت التجارية الانجليزية على قوة كبرى للمساومة مع عملائها والمنتجين من أهل البلاد الذين كانوا على جانب من الجهل وسوء النظام، وكان للسيادة الاقتصادية إذن أثران يتمثل أحدهما فى اقصاء المنافسة الأجنبية بينما يكمن الآخر فى صيانة العلاقة التجارية الوثيقة مع العملاء التى كانت تقبض على زمامها لندن ومانشستر، وقد عملت السياسة البريطانية بهذا المبدأ قبل غزو مصر.

إن المصالح التجارية كما رأينا الآن، لم تكن بحاجة إلى أن تحتكر الأسواق الخارجية احتكاراً مصطنعاً ولكنها استظلت مع ذلك بحماية الحكومة لتهيئ الظروف السياسية المواتية للتجارة الدولية، ولهذا كانت السياسة تتبع الاقتصاد، مع التسليم بوجود علاقة متبادلة بينهما كما أسلفنا.

يوضح ذلك أن النشاط السياسي ساند حرية التجارة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد عملت التجارة على توطيد سيادة بريطانيا العظمى فى العالم على أن هذا النشاط السياسي لم يكن مباشراً فقد اقتصر على تقديم الاعتمادات المالية التى وطدت دون شك علاقات السيادة، وعلى التهديد أحياناً تسنده حملة بحرية، أو على نفوذ بريطانيا العظمي غير المباشر الذى كان له قوة القانون بحكم مكانتها الدولية، ولم تكن نية الحاكمين فى أى بلد من البلدان زيادة المناطق المستعمرة، كما أن محاولة الاستيلاء على مزيد من المستعمرات لم تلق تشجيعاً من أحد، ففي سنة ١٨٨٣ نجد هذا التصريح من حيث المبدأ «إن سياسة انجلترا هى الا تشجع المزيد من استعمار المناطق الاستوائية الآهلة بسكانها الوطنيين»(٥).

إن الاستعمار على فرض ضرورته، كان يجب توجيهه إلى الأماكن الخالية فى أمريكا وأستراليا، وقد أعلن جيمس ستيفنس James Stephens –من وزارة المستعمرات–ذلك المبدأ الذى استرشدت به السياسة الحكومية في الثورة المصرية فى سنة ١٨٨٢، «اننا لا نستطيع استعمار المناطق الأفريقية دون أن نواجه قبائل محاربة عديدة... وحتى لو استطعنا بلوغ السيادة المطلقة فى هذه القارة فلن يكون لنا من هذا الملك فائدة ما»(٦).

وهكذا فإن الحكومات المختلفة من المحافظين ومن الأحرار قد تحاشت الدفاع عن المقاصد التوسعية فقد كانت تخشى رد الفعل لدى الناخبين(٧).

وكان للنشاط الحكومى فيما وراء البحار فى نظر رجال السياسة فى ذلك العصر هدف نفعي تجارى، حيث كان الأمل أن يؤدى تدخل الغرب الاقتصادى وما يصحبه من آراء إلى تطور جذرى فى الأنظمة السياسية نحو أشكال عصرية حرة من شأنه أن تنشأ على أثره اعترافاً به، جماعة أصحاب المصالح التى تعضد بدورها السياسة البريطانية، وقد ذهب دعاة الاصلاح فى حزب الأحرار إلى أبعد من ذلك، فقد عطفوا على الأمانى الوطنية فى إيرلندا وجنوب أفريقيا ومصر، واعتبروها حقائق لا شك فيها.

غير أن دعاة الاصلاح هؤلاء قد جهلوا، على ما يبدو، أن هذه الأمانى الوطنية لم تثر على التقاليد الماضية فحسب، بل ثارت أيضاً على التقاليد الحاضرة وعلى السيطرة السياسية الأجنبية التى بعد دخولها ومحاولتها نشر وسائل التقدم فى البلاد أصبحت عقبة فى سبيل هذا التقدم(٨).

وقد اعتمد تطبيق هذا النظام تطبيقاً مثمراً على خضوع الزعماء الافريقيين والشرقيين لنفوذ الحكومة البريطانية الأدبى الذى وقف عند حد النشاط السياسى، وقد كانت الامبراطورية الهندية مثالاً لفساد هذا المبدأ.

فعندما فقد النفوذ البريطاني عنصر التعاون من جانب أهالى البلاد أقام فيها بالقوة.

والهند المحتلة فى عصر الامبراطوريات التجارية التى تميزت فى البداية بسوء الادارة والاستغلال، أصبحت فى السنوات ١٨٦٠ـ١٨٧٠ ذات شأن خطير للاقتصاد البريطانى[٩].

وقبل تلك السنوات استوردت الهند فى سنة ١٨٥٠ نحو ثمن (١/٨) قيمة مجموع الصادرات الانجليزية حيث بلغت البضائع القطنية ربع (١/٤) قيمة تلك الصادرات.

وفضلاً عن ذلك استخدمت مصانع القطن ثمن (١/٨)ـسكان الجزر البريطانية وساهمت بنحو ١/١٢ من الدخل القومى، ولم يشعر أحد بمكانة الهند الا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بعد أن توقف تسليم القطن من الولايات الجنوبية، وهذا الحادث المفاجئ جعل من الهند المورد الأول لبريطانيا العظمى، وفى أربع سنوات تضاعفت قيمة صادراتها من ٢٢ مليون من الجنيهات الاسترلينية فى سنة ١٨٦١ إلى ٥٢ مليون فى سنة ١٨٦٤، وأما كمية القطن التى صدرت إلى مغازل لنكشير فقد ارتفعت من ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٤ ليبرة فى سنة ١٨٤٦ إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٤٦ ليبرة فى سنة ١٨٦٥[١٠]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت القارة الهندية المصدر الأول للمواد الأولية وأفضل الأسواق للمصنوعات الانجليزية[١١].

فكلما أصبحت الصناعة القطنية، بالتدريج ذات فائدة حيوية لصرح بريطانيا الاجتماعى كلما أصبحت الهند الشرقية فى الوقت نفسه ذات فائدة حيوية للصناعة القطنية البريطانية ولكن أهمية الهند الجوهرية لم تقتصر على التجارة، فالقارة الهندية أصبحت فى سنة ١٨٨٠ المجال الرئيسي لاستثمارات السوق المالية فى لندن. وقد بلغت الاستثمارات فيها ٢٧٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية، أى ما يعادل على وجه التقريب خمس جميع الاستثمارات فى بلدان ماوراء البحار. ومن جهة أخرى كانت القارة الهنديةـوهى المركز الاستراتيجى للتوسع فى جميع بلاد الشرق الأقصىـالقاعدة التى انطلق منها النشاط المتبادل للمشاريع التجارية تؤيدها الحماية السياسية والعسكرية.

وقد فسر هذا العاملان سبب الاحتفاظ بهذه الامبراطورية فى وقت عدت فيه من الشؤون التى لا طائل فيها لا سيما أن الرأى العام البريطانى كان يعد الهند مركزاً متمما للدولة والنشاط المتبادل فى هذا المركز الهام مع الدولة كان مصدر الثروة الرئيسى فى انجلترا ومصدر القوة فى العالم، ومن ثم كانت هذه الأهمية الكبرى لسلامة طرق المواصلات التى تصل المصدرين أحدهما بالآخر. وقد أدى فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لمصر زيادة كبرى نسبياً حيث كانت قناة السويس فى المرتبة الثانية بعد طريق رأس الرجاء الصالح التقليدي، فهذا الطريق استمر فى استقبال الجزء الأكبر من تجارة الشرق وفى سنة ١٨٧٨ بلغت قيمة البضائع التى عبرت قناة السويس ٠٠٠ ٦٦٠ ٦٥ جنيه استرلينى، وفى المجال الاستراتيجى كان طريق رأس الرجاء الصالح يعتبر أكثر أمناً إذ يحتمل أن تدعو الضرورة فى زمن الحرب إلى تحويل التجارة عن قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

وقد أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية بصراحة أن رأس الرجاء الصالح كان المركز الحقيقي للامبراطورية.. بعيداً عن تعقيدات قناة السويس[١٢].

ومن ناحية أخرى فقد تضاءلت قيمة قناة السويس ومصر بسبب الأولية التى حازت عليها القسطنطينية فى المجال الاستراتيجى للجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وقد بذلت فرنسا وبريطانيا

العظمى جهدهما لتأييد سلطان تركيا ودعم دولته التى كانت بمثابة الحاجز ازاء تهديد التوسع الروسى، ولم يجد دزرائيلى من أسباب الأمن ما يدعو إلى احتلال مصر وحاول التقليل من أهميتها الاستراتيجية على النحو التالى :

يتساءل كثيرون من الناس عن أسباب عدم احتلال انجلترا لمصر مع أهمية هذا الاحتلال فى تأمين طريق الهند، ولكن الجواب واضح : إذا استولى الروس على القسطنطينية استطاعوا بعدئذ أن يسيروا جيوشهم خلال سوريا إلى مصب نهر النيل، وماذا ترى تكون الفائدة عندئذ من الاستيلاء على مصر ؟ حتى سيطرتنا على البحار لن تسعفنا فى مثل هذه الظروف فالقسطنطينية هى مفتاح الهند لا مصر وقناة السويس[١٣].

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت قناة السويس طريقاً مختصراً له قيمته الملموسة إلى الهند، يوضح ذلك أن نحو ٨٢٪ من قيمة البضائع التى عبرت قناة السويس فى سنة ١٨٨٠ كانت للتجار الانجليز، فضلاً عن أهمية مصر الاقتصادية المعروفة للاقتصاد البريطانى، وكما استفادت الهند استفادت مصر من أزمة صناعة المنسوجات القطنية أثناء حرب الانفصال الأمريكية حيث زادت من صادراتها القطنية واستأثرت بجزء متزايد من سوق ليفربول، ففى خمس سنوات زاد انتاج القطن فى مصر إلى أربعة أضعاف انتاجها تقريباً حيث ارتفع من ٤١٥ ٥٠٤ قنطاراً فى سنة ١٨٦١ إلى ٧١٦ ١٣١ ٢ قنطاراً فى سنة ١٨٦٥.

ولكن هذه الزيادة فى الانتاج لم تكن من الكفاية بحيث تسد النقص فى المواد الأولية ومن ثم كان الارتفاع فى الأسعار أكبر من الزيادة فى الانتاج[١٤] وارتفعت قيمة الصادرات القطنية بمقدار ٠٠٠ ٤٣٠ ١ جنية مصرى من جملة الصادرات وقيمتها ٠٠٠ ٧٤٣ ٣ جنية مصرى فى سنة ١٨٦١ وبمقدار ٠٠٠ ٨٤٢ ١٤ جنية مصرى من جملة الصادرات وقيمتها ٠٠٠ ٤٤٥ ١٦ جنية مصرى[١٥]. ثم ارتفعت إلى نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢ جنية مصرى فى سنة ١٨٦٥[١٦]. وفى نهاية الحرب احتلت مصر المركز الثالث فى صادرات القطن إلى انجلترا بعد أن كان ترتيبها الخامس عشر فى قائمة المصدرين[١٧] فى السنوات السابقة.

كذلك أصبحت زراعة القطن حينذاك المصدر الرئيسى لدخل البلاد وغدت مصر وثيقة الصلة بالسوق العالمية[١٨].

غير أن اسراف الخديوى اسماعيل—ومن ورائه دائنون لا خلق لهم أفاض على البلاد يسراً زائفاً مالبث أن انتهى بها إلى الافلاس وفقدان استقلالها السياسي.

إن ازدياد أهمية مصر الجغرافية والاقتصادية أثار اهتمام انجلترا وفرنسا فقد كانت أشد الدول عناية بهذا التطور فى مصر، ومن الوجهة الاستراتيجية كانت مصر ضمن خطة عامة كبرى تضم جميع شرق البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أنه كانت لقناة السويس دلالة خاصة فى نظر انجلترا. وكذلك فرنسا كانت شديدة العناية بمصر لأن معظم الديون والاستثمارات كانت منها وقيام الجمهورية الثالثة فى فرنسا أتاح الفرصة لوضع حد للمنافسات فى البحر الأبيض المتوسط ولانشاء الاتفاق الحر، فقد اكتشفت الدولتان، انجلترا وفرنسا، أن خدمة مصالحهما كانت فى الاتفاق على سياسة مشتركة بدلا من المنافسة على المواقع الممتازة، ولهذا الغرض فرضت على تركيا ومصر السيادة السياسية الأجنبية على أساس المساواة بين انجلترا وفرنسا، وقد كانت المحافظة على هذا النفوذ المتساوى بينهما على سلطان تركيا وخديوى مصر شاغل انجلترا الأول، كما يتضح من الرسائل الخاصة التى كتبها لورد دربى وزير خارجية انجلترا، يثير فيها مسألة شراء حكومته لأسهم شركة قناة السويس التى كان يمتلكها الخديوى اسماعيل، ولم تحاول انجلترا بشراء هذه الأسهم السيطرة المطلقة ولكنها

حاولت على الأرجح اعادة التوازن فى النفوذ فقد قال لورد دربى «إن المسألة فى نظرنا ليست مسألة استيلاء على النفوذ دون غيرنا ولكنها الحيلولة دون قيام مثل هذا النفوذ ضدنا»[١٩]. وقد ظلت هذه السياسة سنتين لم تتغير ثم كتب لورد دربى يقول: «إننا لا نريد شيئاً وسوف لا نأخذ شيئاً من مصر وسنستمر فى عملنا فى وفاق مع الفرنسيين ونأمل ونتوقع منهم أن يقفوا منا هذا الموقف»[٢٠].

ولكن ارتباك الخديوى المالى والحلول المختلفة التى أوصت بها انجلترا وفرنسا هددت هذا الوفاق، على أن انجلترا، فى اهتمامها بألا تكون سبب شقاق قد يفيد منافستها، انصاعت إلى فرنسا فى تدخل مباشر يتسع يوماً بعد يوم فى شؤون مصر الداخلية، وكان على كرومر أن يعلن بعدئذ أن المسألة المصرية كانت فى جوهرها مسألة مالية. وقد بررت هذا التصور تلك السرعة التى وجدت البلاد نفسها فيها تحت عبء ثقيل من دين عام ضخم تضاعف أكثر من ثلاثين مرة فى ست عشرة سنة، إلى ٧ ملايين من الجنيهات المصرية فى حين أن جملة إيرادات الدولة لم تتجاوز ٩ ملايين فى السنة. وقد فرضت فوائد باهظة بلغت نحو ٣٠٪ على الديون التى لم يقبض المقترض جزءاً كبيرا منها. هذه الأعباء المالية استغرقت ثلثي إيرادات الدولة السنوية ولم يكن هناك ما يكفى للوفاء بديون الدائنين فاضطرت الحكومة المصرية إلى عقد قروض جديدة لأداء القروض السابقة، وزادت الضريبة العقارية ٥٠٪، وبعد أستنفاد جميع الوسائل عمدت إلى رهن بعض الأقاليم، ولكن كلما زادت هذه الأعباء قلت إمكانات الاستهلاك لأن معظم الديون–فيما عدا ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية كانت مخصصة لحفر قناة السويس–أنفقت مبالغها فى شؤون لا فائدة منها كالبذخ فى القصور الخديوية ومشاريع تجميل المدن باهظة التكاليف أو فى دفع فوائد القروض السابقة، وكان الدائنون ومعظمهم من الأفراد حملة سندات الدولة أو من المؤسسات الفرنسية والانجليزية، يلحون فى الطلب عند التأخير فى دفع مستحقاتهم ويصرون على الوفاء، فسارعت حكوماتهم بدورها إلى التدخل ووضع البلاد فى سنة ١٨٧٦ تحت ولايتها المالية وكما قال جاك بيرك Jacques Berque «إذا كانت مصر منذ الأزل هبة النيل فقد أصبحت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر مسمى جديداً للدين ذلك الدين البطل الدولى ذو الشأن الخطير الجشع مطلق السلطة، الذى يفرض على البلاد سيئة الحظ آلام قضية كقضية «كفكا»[٢١].

وقد وضع نظام إيرادات مصر، منذ ذلك الحين، تحت مراقبة صندوق الدين العام، واشراف مراقبين ماليين أحدهما فرنسى والآخر انجليزى.

ولم يشعر أحد باحتلال مصر وكان فى الحكومة المصرية وزيران أجنبيان لهما حق الاعتراض (فيتو) وعلى ذلك فإن الخديوى لم يفقد سلطته المالية فحسب بل فقد أيضاً سلطته السياسية، وهكذا خلع الخديوى فى سنة ١٨٧٩ وتأكد النفوذ الأجنبى فى مصر، ولم يكن فى الامكان فى هذه الحالة تأجيل الاحتلال الفعلى إلى وقت آخر، وهذا الحدث الخطير يتفق إلى حد بعيد ونظرية لينين، ولكن لننظر الآن عن قرب فى مضمون هذه النظرية لنرى هل تنطبق فى الواقع على مصر.

لقد سلم لينين فى نظريته بأن ضم المستعمرات لم يكن ضروريا على الاطلاق مادام هدف الدول الصناعية الوحيد المتاجرة مع البلدان المتخلفة وبيع بضائعها فيها، فنظام الأسواق المفتوحة كان كافياً للدولة الصناعية ولكنها لم تكن فى الغالب تقاوم الأغراء بوضع شروط تجارية بوسائل الاكراه السياسي لا تلائم عملاءها فى البلدان المتخلفة[٢٢] ولم يكن فى الامكان تفسير تلك الموجة الامبريالية التى طغت على أفريقيا فى الربع الآخير من القرن الماضى بدعوى الرغبة فى تغيير الظروف التى كانت قبلا ملائمة للدولة الاستعمارية أو

فى إنشاء مصائد تجارية محفورة، وكانت الامبريالية الجديدة فى رأى لينين مرحلة حديثة للرأسمالية الغربية غيرت بدورها طبيعة التجارة الدولية نفسها.

وبفضل تقدم الوسائل الفنية والتبادل التجارى، تراكمت رؤوس الأموال ولكنها لم تجد لها أسواقاً رابحة فى أوروبا حيث نظام الانتاج الكبير وبعبارة أدق كان نظام توزيع الدخل القومى يحد من التوسع الاقتصادى. كما أن الخوف من كساد محتمل دعا أصحاب رؤوس الأموال الفائضة إلى البحث عن مجالات أخرى للاستثمار، وقد كان الاعتقاد السائد أن هناك أرباحاً مغرية فى الأراضى البكر وفى المناطق التى لم تستغل كلها حيث الأرض والمواد والأيدى العاملة قليلة النفقات وفرص النجاح لا حدود لها، ولكن تلك المناطق كانت تتطلب الوسائل الضرورية لاستغلالها كالطرق والسكك الحديدية والمنشآت الآخرى..ومن ثم كان على أصحاب رؤوس الأموال أن يرسلوا اليها مواد الانتاج ومهماته وبعبارة أخرى كان عليهم أن يرسلوا أموالهم لاستثمارها على نطاق واسع[٢٣]وقد غيرت هذه الأعمال تغييراً جذرياً العلاقات بين الدول الصناعية والبلدان الفقيرة وأصبحت علاقات التجار بعضهم مع البعض علاقات دائنين مع مدينين، ولم يكن لدى المدينين أى ضمان يقدمونه لوفاء الأموال الكبيرة المقترضة كما أنه لم يكن فى وسعهم الوفاء الا فى آجال متباعدة عندما يجنون ثمار الاستثمارات، ومن جهة أخرى قلما ساعدت حالة المدينين غير المستقرة على شيوع جو من الثقة، وهكذا كان عجز القائمين على ادارة هذه المناطق عن مراقبتها أو التكيف مع نتائج التدخل الأجنبى، بسبب الأزمات السياسية والمالية المستعصية التى هددت أصحاب رؤوس الأموال بضياع أموالهم فى الفوضى والافلاس، وفى هذه الحالة فان الوسيلة الفعالة لحماية المصالح الاقتصادية وتأمين مجالات الاستثمارات الرابحة للدوائر المالية الأجنبية العليا–قد تمثلت فى احتلال البلاد واستغلالها استغلالاً مباشراً. هذه المرحلة كانت تمثل فى رأى لينين، الجانب الآخر الضرورى لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، فانتهى بها من عصر امبريالية الأسواق المفتوحة إلى عصر الامبريالية المالية ذات الميول الاحتكارية.

إن مصر كما قيل مراراً قد ارتضت بهذه الخطة العامة، بل كرومر نفسه الذى كان عضواً فى صندوق الدين عن حملة السندات وحكومته–قد أكد ذلك. لقد كان سبب الاحتلال هو عجز حكومة مصر أو رفضها الوفاء بالتزاماتها. وكان هدف انجلترا انشاء ادارة يتركز اهتمامها على شؤون مصر المالية خصوصاً فيما يتعلق بمسألة استهلاك الديون، ودفع فوائد الاستثمارات وفضلاً عن ذلك فقد أكدت هذا رسائل القنصل البريطانى العام فى القاهرة إلى جلادستون، قبل أن تتخذ الدول من تمرد الجيش المصرى حجة للتدخل واحتلال مصر .وفى الواقع كان القنصل يخشى أن يصر مجلس النواب المصرى على مناقشة الميزانية واقرارها دون الرجوع إلى المراقبة الفرنسية الانجليزية وأن يرفض حقوق حملة السندات وأن يفصل الموظفين الفرنسيين والانجليز فأبلغ حكومته بحتمية اعلان الحرب وقد أرسلت هذه الرسالة فى ٢٠ يناير ١٨٨٢، أى قبل أن تعكر ثورة عسكرية جو الموقف بستة أشهر، وفيما يلى نص رسالة القنصل:«ان التدخل العسكرى سيصبح ضرورياً إذا نحن أصررنا على رفضنا السماح للمجلس بأن يقر الميزانية ولا يسعنا أن نفعل غير هذا لأن مطالب المجلس ليست الا عنصراً من برنامج ثورى أبعد مدى»[٢٤].

ولكن هل يمكن قبول شهادة المراقبين على أنها حجة قاطعة؟ ومهما يكن من ذلك فقد كان الوزراء البريطانيون فى لندن هم الذين يحددون سير الحوادث لا أولئك المراقبون. وهؤلاء الوزراء فى بعدهم عن ظروف مصر كانوا يجهلون حوادثها المتشابكة، وكانوا يتشاورون ويقررون متبعين طريقة التحليل العام والأخذ

باعتبارات مصالح أخرى غير التى كانت أمام مشاهدى الحوادث فى مصر وهكذا تعود بواعث الامبريالية إلى طريقة الوزراء البريطانيين فى التفكير وتحليل الموقف كما كانوا يرونه من لندن، غير أن دراسة أغراضهم كما تبدو من رسائلهم الخاصة لا من تصريحاتهم العامة-ستنتهى بنا إلى الرأى الخاطئ الذي بمقتضاه قيل ان هدف الاستعمار كان حماية الاستثمارات والقروض.

ولم تر حكومة المحافظين ولا خليفتها حكومة الأحرار فى مصلحة حملة السندات والمؤسسات المالية ما يبرر التدخل فى مصر ولا الاحتلال، وفى الحقيقة وقفت الحكومة الفرنسية موقف المعارض، ولكن لم يكن فى انجلترا ضغط شعبى يدعو إلى الاحتلال[٢٥] وقد آثرت الحكومة البريطانية أن تقلل من تدخلها فى الشؤون المصرية الداخلية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً والوزارة سواء كانت من حزب المحافظة أو حزب الأحرار -استخفت بانتهازية البنوك فى بورصة باريس وتجنبت العطف على طلبات الدائنين كى لا تظهر أمام الناخبين بمظهر المحضر أو الوكيل الحارس[٢٦].

وكان من تقاليد انجلترا أن لا تميز بين السياسة والقضايا التجارية متتبعة تغيرات المصالح الاستراتيجية ولكن افلاس مصر واصرار فرنسا على دفع الدين كان من نتائجها تأجيل هذا النظام كله، ونفاد صبر الحكومة الفرنسية كان يدفع الأمور إلى المزيد من التدخل المباشر، وقد خشيت الحكومة الانجليزية أن تفقد مركزها فى اتفاق المساواة مع فرنسا، فرضيت على مضض باتباع خطتها فى فرض نظام مراقبة الشؤون المالية الخديوية فى سنة ١٨٧٦.

ومع ذلك بقيت المشكلة دون حل، وظل عمل الحكومة، على ما يبدو، وثيق الصلة بمصالح الدائنين، وقد شكا وزير الخارجية البريطانى قائلاً، «قد يجوز للحكومة الفرنسية أن تشارك بصورة مطلقة حملة السندات ولكن هذه المشاركة من شأنها أن تسبب لنا وضعاً على جانب من الارتباك، فنحن لا نرغب فى الانفصال عن فرنسا ولكننا لا نود أيضاً أن تكتسب فرنسا نفوذاً خاصا مهما كان، وبصرف النظر عن هذين الاعتبارين يسعدنى أن لا أتقيد بمشاركة حملة السندات»[٢٧].

وقد كان سير ادوارد ماليت Edward Mallet مندوب بريطانيا فى مصر أكثر صراحة حين أوصى بالغاء المراقبة المشتركة على المالية المصرية وترك الدائنين وشأنهم بقوله: «اننى اعترف-وأنا شديد القلق لتجنب التدخل بأى ثمن كان-بأننى أفضل أن يجرب المصريون ادارة بلادهم بدون المراقبة (المشتركة)»[٢٨].

وقد أعرب جلاد ستون، رئيس وزارة الأحرار، أيضاً عن تفضيله الاتفاق مع الوطنيين باعطاء سلطات أوسع للجمعية التشريعية المصرية وتخفيض المراقبة المزدوجة على الشؤون المالية المصرية[٢٩].

ويعتبر عدم عطف الحكومة على مصالح حملة السندات جانباً سيئا ظهر بعد ثلاثة أشهر من احتلال مصر.

وقد خشى تشمبرلن أثر هذا الاحتلال بقوله، «اننى قلق جداً حين أفكر بأن حملة السندات هم، على كل حال، الأشخاص الوحيدون الذين قد يستفيدون من الحرب»[٣٠].

وحكومة حزب الأحرار التى قررت نهائياً التدخل فى مصر وكذلك أغلبية نواب هذا الحزب، والاصلاحيون وأنصار حرية التجارة وأتباع جلادستون هؤلاء جميعهم لم يرفضوا أن يساندوا الدائنين فحسب

ولكنهم أظهروا أيضاً عطفاً بيناً على الوطنيين المصريين، وقد كتب جلادستون، رئيس الوزراء، فى يناير ١٨٨١ يقول، «اننى لست متكدراً على الاطلاق ولكننى دهشت جداً من التطور السريع فى الشعور الوطنى والحزب الوطنى فى مصر «مصر للمصريين» شعور أود أن أفسح له المجال فقد يوفق، على ما أعتقد الى أفضل حل، والحل الوحيد، للقضية المصرية»[٣١].

وقد كرر لورد جرانفيل، وزير الخارجية هذا الشعور بعد سنة بقوله «اننا ننظر بعين الرضا إلى تجارب الجمعية التشريعية المصرية»[٣٢].

وكذلك جوزيف تشمبرلن، وزير التجارة، صرح بأن حركة عرابى الثورية «قد تكون التعبير الشرعى عن الاستياء وروح مقاومة الظلم، فإن صح ذلك فقد وجب توجيه هذه الروح لا قهرها»[٣٣].

وهذا الشعور نفسه أوحى إلى المندوبين البريطانيين فى مصر بمثل ذلك العطف، فقد أكد أوكلند كولفن، مراقب المالية العام، صحة مطالب الجيش، وطالب بوضع حل لها، وعلى الرغم من أن تمرد الجيش كان أصلا ضد محاباة الحكومة وميلها إلى تركيا فان حركة الضباط العرابيين كانت حينذاك حركة وطنية، غير أن تولى حكومة شعبية حرة زمام الحكم كان، فى رأى كولفن، الحل الأمثل، وما دامت هذه الحكومة الشعبية الحرة تكتفى بالحدود التى ترسمها الدول ولا تدخل الشئون المالية فى اختصاصها، فقد وجب على انجلترا أن تساهم فى نجاحها وتساعدها على النهوض بأعبائها، وأضاف مراقب المالية العام إلى ذلك قوله: «يجب أن لا تخذل الحركة الحرة الحاضرة على الاطلاق، انها تعمل لخير البلاد، ومن العبث في السياسة أن نقاومها. اننى أود أن أراها وقد أفلحت».

وقد أكد سير ادوارد ماليت، القنصل البريطانى العام أيضاً أن أهداف الوطنيين المصريين تتفق وأهداف الحكومة البريطانية، وأضاف إلى ذلك قوله انه من مصلحة انجلترا أن تبذل بسخاء كل مساعدة ودعم يطلبهما المصريون الوطنيون منها.

ان عزم العرابيين على تجديد الادارة تجديداً عصرياً حديثاً وانشاء هيئات نيابية تحول حتماً دون تعسف العهد القديم لم يكن يختلف فى شيء- كما صرح القنصل البريطانى عن سياسة الانجليز الأحرار[٣٤] وأضاف إلى ذلك قوله: «ان البرنامج الذى رسمه عرابى أمامى هو تقريباً نفس البرنامج الذى تسترشد به حكومة صاحبة الجلالة فى عملها نحو مصر».

غير أن معارضة جامبيتا Gambetta لمطالب المصريين كانت عقبة فى سبيل التقارب المنشود، وقد توقفت المساعدة الانجليزية فى النهاية عند حد الجهود الفردية لبعض أصدقاء الوطنيين المصريين، منهم على الخصوص سير وليم جريجورى Sir William Gregory وويلفريد سكاوين بلنت Wilfred Scawen Blunt. أما ماليت فعلى الرغم من أنه كان يرمى إلى هدف يختلف عن هدف بلنت-المجرد من الغرض-فقد كان يرى من الملائم جداً أن يكون فى صفوف الحركة الوطنية نفوذ بريطاني على جانب من الاعتدال. وبعد أن تمكن القنصل البريطانى العام من القضاء على سوء التفاهم بين دار المندوب السامى والحزب الوطنى كان فى إمكان بلنت دائماً- كما كان يأمل القنصل العام- أن يؤدى خدمات لانجلترا بطريق غير مباشر.

(ب) التدخل البريطانى فى مصر

اذا لم يكن هنالك دافع اقتصادى فقد وجب أن نبحث من جهة أخرى عن بواعث الامبريالية

وأسبابها، فى مجال تقديم المصلحة الوطنية، ومن وجهة نظر بعض «صانعى القرارات» فإن أهمية مصر الاستراتيجية، قد زادت، ولكن كانت أهمية موقعها على البحر الأبيض المتوسط باعتبارها طريق قصير إلى الشرق عرضة لخطر جسيم بسبب الفوضى السياسية التى كانت تسود البلاد.

ان تولى حزب الأحرار زمام الحكم فى انجلترا قد قلل من نفوذ انجلترا ازاء سلطان تركيا فى القسطنطينية، ويعكس سياسة دزرائيلى التقليدية -التى كانت ترمى الى المحافظة على خط الدفاع الأول عن الهند فى تركيا وفى قبرص وفى أرمينيا- فقد ساند جلادستون وجناح الاصلاح فى حزب الأحرار الأقليات المسيحية فى تركيا ضد السلطان، وترتب على هذه السياسة فقدان نفوذ البريطانيين فى شرق البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن فى وسعهم تعويضه الا بالالتجاء إلى القوة البحرية البريطانية التى كانت قد ضعفت أيضاً فى تلك المنطقة، وبتعزيز السيادة السياسة المشتركة مع الفرنسيين فى مصر.

وفى الوقت الذى أصبحت فيه مصر تمثل القاعدة الأولى لسلامة امبراطورية الهند، كانت هنالك فى مصر ثورة داخلية تهدد نفوذ انجلترا وفرنسا بخلع تابعهما الخديوى اسماعيل، والمشاكل التى تلت ذلك وانتهت إلى احتلال البلاد كان مصدرها فقدان التحليل الموضوعى للموقف حينذاك، وبعد سنوات طويلة من انتشار فوضى النفوذ وتعدد وسائل الغرب الفنية لم يتطرق الاصلاح إلى بناء الهيئات النظامية وكما كان يتوقع بالمرستون والأحرار البريطانيون بل حدث عكس ذلك فقد تقوضت قواعد هذه الهيئات، وكان لتأثير الغرب أثران أحدهما هو تهيئة الظروف المادية لتحرير الرأى من التقاليد المستقرة الثابتة، والآخر- على النقيض- هو الحيلولة دون النتيجة المنطقية لهذه الثورة بالابقاء على نظام للحكم لم يرض بهذا التحول على الاطلاق.

ورد الفعل الوطنى فى مصر لم يعارض التقدمية الأجنبية ولكنه عارض أشكال التدخل الأجنبى(٣٥) وفى النهاية حاولت انجلترا وفرنسا اعادة الحكم الخديوى المتداعى الأركان والذى- فى رأى مؤيديه-فقد السلطة كلها على رعاياه(٣٦).

كان جلادستون وأغلبية وزراء حكومته يفضلون، بكل أمانة أن يتفقوا مع الوطنيين المصريين ويقبلوا اعطاء الجمعية التشريعية السلطات التى كانوا يطالبون بها(٣٧)ولكن الحكومة الفرنسية كانت أكثر اهتماماً بحماية مصالح حملة السندات-فقد كان ثلثا هؤلاء من الفرنسيين، وقد استقر رأى الحكومة الفرنسية على كبح جماح العرابيين بالقوة باحياء نظام المراقبة المزدوجة على مالية مصر وسلطة الخديوى.

وأمام هذه المشكلة، فضلت الحكومة البريطانية صيانة التحالف مع فرنسا على المفاوضة مع الوطنيين الثائرين لسببين رئيسيين:
الأول: أن الاتفاق الفرنسى الانجليزى كان جزءاً من الاتحاد الأوروبى أمام الخطر الروسى، والثانى: أن تعادل النفوذ غير المباشر على مصر كان ضرورياً لسلامة منطقة قناة السويس.ولم يكن من مصلحة انجلترا فحسب أن تمنع قيام دولة أخرى باحتلال مصر بل كان من مصلحتها أيضاً أن تمتنع هى كذلك عن احتلالها وحدها دون فرنسا كى لا تحطم الاتفاق، أو بالاشتراك مع فرنسا كى لا تتيح لها فرصة اعتراض طريق الهند فضلاً عن أن المنطق الانجليزى كله كان يعارض التدخل المباشر وهناك أدلة عديدة تثبت ذلك.

فقبل ضرب الاسكندرية ببضعة أشهر كتب جلادستون إلى وزير الخارجية لورد جرانفيل يقول: «اننا نستهجن كل تدخل سواء كان منا أو من الآخرين (٣٨).

ولم يكن رأى لورد جرانفيل يختلف عن هذا الرأى فقد قال: «قد يريد جامبيتا تدخلا مشتركاً (فرنسيا انجليزيا) والاعتراض على هذا التدخل عظيم جداً...، والتدخل من جانب واحد سواء كان من انجلترا أو من فرنسا سيلقى اعتراضاً أشد أيضاً»(٣٩).

وظلت هذه السياسة لم تتغير حتى قبل الاحتلال بشهر عندما رفض جلادستون وجرانفيل ايجاز العرض الذى قدمة سلطان تركيا فى ٢٥ يونيو ١٨٨٢ والذى يتضمن حماية انجلترا لمصر.

غير أن هذه الرغبة الحقيقية فى عدم التدخل كان يقابلها عزم حكومة جامبيتا الفرنسية على حل الأزمة المصرية من جهة وصيانة الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى المكان الأول من جهة أخرى، وقد خشيت انجلترا أن تسبقها فرنسا لأى دافع من دوافع الامبريالية ولذلك عملت انجلترا على ترك سياسة التهدئة نحو الوطنيين المصريين.

والرسالة الآتية تدل على ضعف الحماس فى الموقف الانجليزى: «عندما يكون لك حليف أمين يعتزم التدخل فى بلاد لك فيها مصالح هامة، لن يكون أمامك سوى اختيار أحد بدائل ثلاثة: اما أن تتخلى، أو تحتكر لنفسك، أو تقتسم، ولما كان التخلى يعنى أن تضع الفرنسيين فى وسط طريقنا إلى الهند والاحتكار يضعنا على حافة الحرب، لهذا اعتزمنا أن نقتسم»(٤٠).

ولكن هذا التدخل المشترك فى مفهوم الحكومة الانجليزية كان يجب أن لا يتجاوز حد الضغط الدبلوماسى، وأن يقيد نشاط جامبيتا الذى كان يطالب بحملة عسكرية مشتركة لكبح جماح الثوار المصريين، على أنه إذا اقتضى تدهور الموقف ارسال حملة عسكرية فقد كان الانجليز الأحرار يفضلون أن تشرع تركيا فى هذه الحملة باعتبارها صاحبة السيادة على مصر.

وقد اقترح سير ادوارد ماليت، القنصل البريطانى فى مصر، هذا الحل المتطرف بقوله: «إذا استمرت الحالة فى تدهورها فلن يبقى مخرج منها سوى أن يتدخل الباب العالى (تركيا)، اما أن تحتل فرنسا وانجلترا مصر فذلك يمثل ضربة قاضية على مصالحنا وكذلك فان احتلال انجلترا لمصر، وحدها دون شريك من شأنه أن يخلق صعوبات أكثر تعقيداً من تلك التى يواجهها الفرنسيون فى تونس»(٤١).

وكان وزير الخارجية يرى هذا الرأى حيث قال: «اننا نظن أن تدخل تركيا قد يكون اللوم فيه أقل منه فى أى تدخل آخر، ولكننا نصر على الاعتقاد بضرورة الحيلولة دون أى تدخل، إذا أمكن ذلك»(٤٢).

غير أن خطة التدخل التركى لم تتحقق لأن حكومة فرايسنيه Freycinet الفرنسية اعترضت على أى تدخل عثمانى ورأت أن يكون التدخل مشتركاً بين فرنسا وانجلترا.

أما سلطان تركيا وهو صاحب المصلحة الأول–فقد كان كثير التردد، وكانت الوزارة العثمانية فى البداية تستحسن المطلب الانجلزى إلى حد أنها اتخذت الاستعدادت الضرورية لنقل جزء من القوات العثمانية المرابطة فى سوريا غير أن السلطان عبد الحميد عدل عن رأيه ورفض هذا الاقتراح مخافة أن يقال ان المسلمين يحاربون اخوانهم المسلمين، والظهور بمظهر الشريك المتواطئ مع العدوان الأوروبى. ومن جهة أخرى، لما كانت الحركة الوطنية المصرية قد أثارت عاطفة الشعب التركى واعجابه، فقد تؤثر هذه الحركة على سلوك الجنود العثمانيين، وهذا ما كان السلطان عبد الحميد يخشاه عندما أسرى إلى المقربين إليه أن الجنود العائدين من مصر قد يضمرون العداء له ويثيرون القلاقل لنظام حكمه.

ومن سخرية القدر أن انجلترا وحدها دون فرنسا وتركيا كان عليها فى النهاية أن تقضى على الحركة الوطنية وتحتل مصر، كيف اذن جرى هذا التحول فى السياسة البريطانية. ان الأسباب التى دعت الوزراء الأحرار فى انجلترا إلى التدخل كانت متباينة حيناً ومتناقضة حيناً آخر، وقد ساعدت على ذلك تلك الظروف الخاصة التى سادت فى مصر وفى انجلترا وأدت إلى اثارة استراتيجية سيئة، وقد كانت انجلترا وفرنسا تأملان فى فرض المراقبة المزدوجة على مالية مصر وعلى سلطة الخديوى بتوجيه عبارات التهديد حيناً بعد حين بالتدخل فى مصر واحتلالها، ولكن لم يؤد كل ذلك الا إلى تصلب الوطنيين المصريين واضعاف موقف الخديوى. ولم يجد التهديد شيئاً لأن الذين قاموا به لم يقدروا كما ينبغى طبيعة أزمة الحكم فى مصر تلك الأزمة التى تكمن، كما هى الحال فى أى مجتمع تقليدى،فى تحول اقتصادى اجتماعى، كذلك فانهم لم يقيموا وزنا لأهمية مطالب حركة عرابى باعتباره الممثل الحقيقى لشعب مستعبد.

وجرت على أثر ذلك حوادث لم تكن فى الحسبان، تلك مذبحة الاسكندرية، التى بلغت ضحاياها الخمسين، وكان من شأنها أن تغيرت آراء رجال الحكومة البريطانية وأغلبية أعضاء مجلس العموم، وهكذا ألقى أتباع جلادستون وحزب الأحرار على عاتق عرابى مسؤولية المذبحة زوراً وبهتاناً فى حين أن الحركة الوطنية كانت براء منها، وسرعان ما انصرفوا عن موقف المجاملة من الوطنيين المصريين وفقدوا كل أمل فى الاتفاق معهم، ومنذ ذلك الحين كان للجناح ذى النشاط الكبير فى الوزارة البريطانية يمثله مارتنجتون ونورثروب وثلاثة وزراء آخرين–الرأى الأول فى اصدار القرارات الحكومية حتى أن لورد هارتنجتون سكرتير الهند، اقترح أن ترسل انجلترا حملة عسكرية إلى مصر إذا لم تفلح وسائل الاقناع العادية. وفى نظره– وفى نظر الجماعة التى كان يتزعمها– لم يكن الغرض من هذا التدخل سلامة قناة السويس فحسب بل كان الغرض منه المحافظة على المراقبة المالية المشتركة وحماية حملة السندات أيضاً، كذلك فإن كلا من ديلك Dilke وتشمبرلن زعيمى الاصلاحيين فى حزب الأحرار، المعروفين بآرائهما ضد الاستعمار–لم يتوقعها سوى تدخل مشروط الغاية منه اسقاط عرابى لتأمين سلامة خط المواصلات إلى الهند وطلب تعويضات عن مذبحة الاسكندرية، ولكنهما عارضا بحزم احياء المراقبة المالية وحماية حملة السندات. ومن الغريب أنهما من جهة ساندا التدخل الذى قضى على الحركة العرابية، ومن جهة أخرى فرضا شرطاً لالغاء المراقبة الأجنبية، ينطوى على ترك الدائنين وتعزيز استقلال مصر الذاتى. أما جلادستون، رئيس الوزراء، وجرانفيل، وزير الخارجية، وجون برايت فقد نددوا بمبدأ التدخل نفسه، ولم يكن لهم من سياسة سوى المعارضة لكل تقدم.

وهناك عامل آخر ظهر حينذاك وهو محاولة جمع شمل جماعات الوزراء المختلفة–بشكل أو بآخر–حول سياسة واحدة متحدة الجوانب، وقد أثار تردد حكومة فرايسنيه Freycinet–التى لزمت سياسة الانتظار واغتنام الفرص–سخط الانجليز على فرنسا، وارتاب بعضهم فى أن فرنسا كانت تحاول أن تتفق سرا مع العرابيين لاقصاء انجلترا عن شواطئ النيل، والأدلة على ذلك كثيرة، فقنصل فرنسا فى القاهرة، السيد/سيانكياوكز Sienkiewicz المعروف بآرائه المعادية للانجليز، كان على صلات حسنة مع عرابى والبارودى[٤٣]وقد أيدت هذه الشكوك تلك التقارير التى أرسلها لورد دفرين Dufferin من القسطنطينية، وكان السلطان قد استقصى الأمر من سفير فرنسا، السيد تيسوTissot الذى أبلغه أنه يكون من اليسير الوصول إلى اتفاق بين فرنسا وتركيا دون انجلترا فى موضوع المسألة المصرية وكان رد فرنسا على ما يبدو، رداً إيجابياً، قام بهذا الرد البارون دى رنج De Ring ومن جهة أخرى كان موقف فرايسنيه أشد إيهاما، فقد حمل

السفير البريطاني في باريس على الظن بأنه كان يريد حل القضية المصرية بترك سياسة الارهاب وبالوصول إلى اتفاق من عرابي.

ولم تخل البرقيات التي أرسلها فردينان دي لسبس من الاسماعيلية، وعلم بها الانجليز، من التأثير على موقف رئيس الوزراء الفرنسي.

وقد توسل دي لسبس–الذي كان على صلات حسنة جداً مع عرابي–إلى رئيس الحكومة الفرنسية لكي يتخذ سياسة معتدلة نحو حكومة عرابي، وكتب يقول: «ان سلامة قناة السويس لا تتعرض للخطر الا بتدخل أجنبي»[٤٤].

وأصر دي لسبس على هذا الموقف بعد التدخل البريطاني في الاسكندرية وألح في نصحه بالعدول عن انزال جنود في منطقة قناة السويس مؤكداً أن عرابي لا يهدد سلامة قناة السويس على الاطلاق وأن الأولى أن يخشى من احتلال انجليزي، ومثل هذا الاحتلال في نظر الزعيم المصري، خرق لحياد القناة الذي احترمه حتى الآن، وهذه البرقية لم تكن الا تأييداً للظنون بالانجليز، وفي الواقع أن الكتاب الذي رفعه عرابي إلى السلطان في شهر مارس ١٨٨٢–ولم يعلم به الانجليز الا في أغسطس–قد كشف لهم عن التناقض في سياسة فرنسا: «قال لي قنصل فرنسا سراً إن الفرنسيين لا يجهلون على الاطلاق وجهات نظر الانجليز (في فرض الحماية على مصر) ولكن حكومته على الرغم من أنها مضطرة إلى السير في الوقت الحاضر على اتفاق مع الانجليز لن تفوتها مساعدتي في بلوغ القصد الذي أرمي اليه»[٤٥].

هذه الشكوك هزت المعتدلين والمتشككين في الحكومة الانجليزية من محبذي التدخل، ولكن الاجماع الظاهر في الوزارة حول المسألة المصرية لم يستطع اخفاء الخلاف العميق حول المسألة الايرلندية التي كانت في تلك الفترة تحتل الجزء الأكبر من اهتمامها، وفضلا عن ذلك اذا كان جميع الوزراء حينذاك قد قبلوا مبدأ التدخل فانهم لم يتفقوا على الاطلاق فيما يختص بشكله ومداه، ولم تكن أغلبية الوزراء تتوقع سوى اجراء حربي في نطاق تقليد «دبلوماسية السفينة المدفعية» إذا أمكن ذلك في حدود الاتفاق الفرنسي الانجليزي والمؤتمر الأوروبي في القسطنطينية، وقد أوصت الأقلية الداعية إلى التدخل بغزو عسكري لفترة قصيرة لوضع حد للفوضى المستعصية باحياء سلطة الخديوي كلها.

وقد انتهزت جماعة الداعين إلى التدخل–وقد أصبحت أغلبية ضئيلة–فرصة الفوضى في أيرلندا وانضمام لورد جرانفيل إلى رأيها فارسلت انذاراً إلى حكومة عرابي تدعوها فيه إلى وقف بناء الحصون حول ميناء الاسكندرية في الحال. ولا بد من الملاحظة هنا أن الحكومة البريطانية لم تكن تتطلع إلى غزو مصر ولكنها بالعكس كانت تأمل أن تتجنبه بالالتجاء إلى التهديد التقليدي.

وقد بدأ القلق ينتاب جلادستون نفسه على اثر الاضطرابات التي كانت تهدد سلامة قناة السويس، ومع ذلك فقد قبل ارسال الانذار على مضض وقال: «انني لا أشعر على الاطلاق بالضرورة إلى ذلك، ولكنني على استعداد لاتباع قراركم وحكمكم» ولم يحقق الانذار هدفه لسببين، أولهما أن حكومة عرابي، عندما شعرت بتأييد الشعب لها، قررت عدم تلقي الأوامر من أحد، ولم تكترث لتهديدات الارهاب، والثاني هو أنه إذا كان الوزراء الانجليز قد وافقوا على ارسال الانذار لأسباب مختلفة فإن تفسير الأميرال سيمور، المسؤول عن تسليم مذكرة الانذار، لم يترك سوى مخرج واحد، ذلك أن قائد الأسطول خالف الأوامر الصادرة إليه وطالب

بامتيازات لم تطلبها الوزارة البريطانية نفسها وبدلا من المطالبة بوقف بناء الحصون أصر الأميرال سيمور على التسليم وعندما علم جلادستون باقدامه على هذا التصرف الشاذ من تلقاء نفسه لم يخف غضبه وقال: «برقية الأميرال سيئة، ولكنني لا أستطيع أن أفهم على الاطلاق معنى كلمة «سلم»، وبأية صفة نطالب بتسليم أى حصن كان، كل ذلك بدون أمر ما»[٤٦].

غير أن الوزارة البريطانية لم تفعل شيئاً لتتجنب ما هو أسوأ من ذلك فقد رفضت الحكومة المصرية الانذار، وأطلق الأسطول الانجليزى مدافعه على الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، وانتهى الأمر إلى نجاح التدخل العسكرى فى تحقيق ما عجزت الفوضى فى القاهرة عن تحقيقه. ولأول مرة كان طريق الهند مهدداً بالاغلاق انتقاماً ورداً على العدوان، وهذا الخطر الحقيقى أقنع المترددين فى الوزارة البريطانية بأن السياسة القديمة سياسة النفوذ غير المباشر كانت معيبة وأنه لحل المشكلة يجب التركيز على العمل المباشر سواء قامت به انجلترا بالاشتراك مع فرنسا أو قامت به انجلترا وحدها دون شريك، وقد أعرب جلاد ستون عن تطرفه فى العدول عن رأيه بقوله: «ان تعرض قناة السويس للخطر كان عرضاً من أعراض العلة ومركز الفيروس جرثومة العلة، هو فى داخل مصر، فى حالتها من الفوضى».

غير أنه لم يكن يريد أن يقدم على التدخل الا بالاتفاق مع فرنسا ولذلك عرض على فرايسنيه، رئيس الوزارة الفرنسية، أن تقوم بهذا التدخل حملة عسكرية مشتركة ولكن الوزارة الفرنسية كانت على وشك السقوط واتضح أنها كانت عاجزة عن الاشتراك فى التدخل. وقد صرح فرايسنيه بأن فرنسا قد تشترك فى تدخل محدود لصيانة قناة السويس، ولكنها من جهة أخرى لا تشترك فى احداث احتلال داخلى فى مصر.

واستمرت أثناء ذلك المفاوضات بين انجلترا وتركيا لاستدراج السلطان إلى ارسال جنود إلى مصر، ولكن الحكومة البريطانية، وقد نفد صبرها، عدلت عن الحاحها واشتدت فى موقفها بعد ٢١ يوليو ١٨٨٢ أى بعد عشر أيام من ضرب الاسكندرية، فقد عرفت أن للسلطان صلات سرية مع عرابى وأكدت مخاوف الخديوى توفيق فى أنه لن يمر وقت طويل حتى تكون الجنود العثمانية قد انضمت إلى جنود عرابى لاسقاط الخديوى[٤٧]. واشتدت شكوك انجلترا عندما قبل السلطان أخيراً فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ أن يرسل حملة عسكرية إلى مصر على شرط أن تنسحب الجنود الانجليزية فى الحال، فرفضت الحكومة البريطانية هذا الشرط وصرحت بأنها تعترض على انزال جنود عثمانيين طالما أن السلطان لم يعلن عن تمرد عرابى من ناحية ولم يوقع على اتفاق عسكرى مع انجلترا من ناحية أخرى[٤٨]. وقد وافق السلطان على الشرط الأول ولكنه طلب فيما يختص بالشرط الثانى أن يقيم الجنود الانجليز فى دائرة مدينة الأسكندرية فرفضت انجلترا هذا الطلب.

ومنذ ذلك الحين ساءت العلاقات بين انجلترا وتركيا وتعرضت لخطر القطيعة[٤٩]. وهكذا تمهلت مفاوضات الاتفاق العسكرى شهراً فى جو من الشك والبغضاء، وقد تعمد اللورد دفرين– السفير البريطانى–الابطاء فى المفاوضات وكله أمل أن يقضى الجنرال ولسلى–قائد الجنود البريطانية–على الجيش المصرى قبل وصول الجنود التركية، وبعد انتصار الانجليز في التل الكبير في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢، قطعت الحكومة البريطانية المفاوضات فجأة مع تركيا وأخبرت السلطان بأنه لا فائدة هنالك من التدخل العثمانى.

وهكذا غزت انجلترا مصر وحدها دون شريك وهى تعلم أن الوزارة الفرنسية من الضعف بحيث لا تستطيع المعارضة[٥٠]وأن الباب العالى شديد التردد أيضاً.

غير أنه من المبالغة أن يؤكد الباحث أن انجلترا احتلت مصر وفي نيتها أن تستأثر بالسلطة فيها دون شريك[٥١] فقد عرفت من قبل كيف تؤمن مصالحها الاستراتيجية بنظام السيادة السياسية الخارجية، وقد كانت نيتها فى سنة ١٨٨٢ أن تعيد إلى الخديوى السلطة المطلقة، أى السلطة التى تكفلها القوى الأجنبية ثم تنسحب من مصر، وكانت هذه الخطة تفترض امكان العودة إلى الحكم الخديوى.

وهذه الفكرة العامة نفسها، هى التى جمعت حولها الأغلبية البرلمانية التى أجمع رأيها على احتلال مصر، وكان معظم هذه الأغلبية من الاصلاحيين ولكن مجلس العموم كان فى الواقع منقسماً على نفسه فى التصويت كما حدث للوزارة نفسها.

وكان نواب مجلس العموم يخضعون لضغط من جانب مختلف القطاعات الاقتصادية التى تعتبر قناة السويس ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، ولكن لم يكن للدائنين وأصحاب السندات الا عدد قليل من الممثلين فى المجلس يمكن الاعتماد عليهم فى الدفاع عن مصالحهم، وهذه الطائفة كانت تؤيد بحماس العنصر المتطرف فى مجلس الوزراء. الا أن هذا التأييد لم يلق صدى لدى الحكومة التى لم ترغب فى أن تظهر بمظهر الشخص الذى يسترد حقه بالقوة وهذا هو النقد الذى وجه اليها من طائفة الأحرار.

وهنالك جماعات ذات مصالح أقوى ضغطت على الحكومة لكى تتدخل مباشرة لحماية طريق الشرق ومن هذه الجماعات أصحاب السفن والشركات الملاحية والغرف التجارية وأرباب مصانع النسيج فى لنكشير أى جميع الأشخاص الذين قد يصيبهم ضرر بسبب انقطاع المرور فى قناة السويس.

ولم يكن فى امكان هذه الجماعات أن تحصل بمفردها على أغلبية برلمانية إذ أن النواب الأحرار لم يأخذوا على العموم بهذه الاعتبارات المادية. الا أن القناة أصبحت من الناحية التجارية والاستراتيجية عنصراً هاماً فى تردد بريطانياً، وتمثل بذلك مصلحة عليا للأمة البريطانية، وازاء ذلك أبدى النواب الأحرار إستعدادهم لقبول ارسال حملة إلى مصر بشرط أن تقتصر مهمة هذه الحملة على اعادة النظام فى مصر وتشجيع التقدم فيها وأن تخرج بعد ذلك فى أقرب وقت تاركة مصر لسيادة أهلها.

وبما أن جلادستون أكد لهم ذلك فقد وافق هؤلاء النواب فى شيء من التردد على احتلال مصر بصفة مؤقتة وهم معتقدون أنهم يخدمون مصالح التحرر فى العالم.

ونركز اهتمامنا فى دراسة مسألة الاحتلال من جميع الوجوه لنثبت أن الدافع الاقتصادى لم يكن هو السبب المباشر له، ولنوضح كذلك درجة فتور الوزارة ومجلس العموم وانصرافهما عن المغامرة، ان الحكومة البريطانية لم تكترث للدائنين سواء قبل الاحتلال أو بعده إلى حد أن الوزارة قد رغبت سراً فى التخلص من الاحتلال باعادة جميع الحقوق المالية فى القوانين المصرية إلى أصحابها وهى الحقوق التى كان يمارسها حتى ذلك الوقت المراقبون الانجليز والفرنسيون، وقد يكون لهذا التجاوز – كما يرى كل من جلادستون وجرانفيل – أثر طيب يشعر فيه المصريون بعرفان الجميل نحو انجلترا ويدعم فى الوقت نفسه مركز انجلترا فى هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وقد شعرت فرنسا بأنها الهدف المباشر لذلك المشروع، ذلك أن الغاء المراقبة المشتركة بينها وبين انجلترا يعنى طبعاً أن تفقد فرنسا دورها كدولة شريكة فى السيادة على مصر، ولكن الحالة تغيرت حينذاك، ذلك أن انجلترا لم تعد تهتم بصيانة التحالف الفرنسى الانجليزى كما كانت تفعل قبل الاحتلال، والواقع أن الانتصار

السهل علي عرابى وعجز الحكومة الفرنسية قد أثارا نزعة انجلترا إلى المزيد من السلطة ولكنها كانت فى واقع الأمر تريد دائماً أن تعود إلى نظام السياسة غير المباشرة بعد أن تأكدت سيطرتها. غير أن انجلترا فى ذلك الوقت كانت ترغب فى أن تكون السيطرة لها وحدها دون غيرها من الدول، وبالغاء نظام المراقبة المشتركة بينها وبين فرنسا، فإن انجلترا لم تكتسب عرفان مصر بالجميل فحسب بل أنها قد أبعدت النفوذ الفرنسى عن هذه البلاد أيضاً، وقد اعتبر سير ادوار ماليت أن مثل هذه التدابير كانت بمثابة الوسيلة المثلى«لدعم نفوذ بريطانيا العظمى الدائم وتحطيم سلطة فرنسا المشتركة معها»(٥٢).

وقد كانت جماعة هارتنجتون ونورثروب-فيما يبدو من تصريحاتها أكثر واقعية: ان المشكلات فى مصر تعود فى جوهرها إلى رفض الحكومة المصرية أو إلى عجزها عن الوفاء بدينها العام، وكادت هذه الحالة تثير نزعة فرنسا إلى التدخل فى مصر، فقد كان الافتراض القائل بأن مصر سترفض الوفاء بدينها ومن ثم تتدخل فرنسا فى مصر-أمراً محتمل الوقوع دائماً خصوصاً إذا، منحت الجمعية التشريعية المصرية السلطة المطلقة على مالية البلاد وللحيلولة دون ذلك كان من الحكمة أن تكون هنالك مراقبة بريطانية تضمن للمواطنين الفرنسيين حملة السندات-استهلاك ديونهم، ولكن جماعة هارتجتون ونورثروب ظلت أقلية فى الوزارة البريطانية التى قبلت منطق هذه الجماعة فى هذا المجال. ولكنها رفضت نتيجته(٥٣). ولقد تم اقصاء فرنسا عن المراقبة المشتركة فى ٤ ديسمبر ١٨٨٢. ولكن الأحرار البريطانيين أرادوا، من جهة أخرى، أن يتجنبوا التورط فى المسائل الداخلية المصرية ورفضوا أن يتحملوا وحدهم مسؤولية مالية مصر، غير أنهم بعد الاعتراف بسيادة انجلترا على مصر، قد قبلوا بارتياح-عند انعقاد مؤتمر لندن فى مارس ١٨٨٥-أن توضع مصر تحت الوصاية المالية للدول الأوروبية.

غير أن الاحتمال بأن تكون انجلترا قد فكرت فى احتلال مصر لغاية واحدة هى توطيد سيادتها وحدها دون غيرها على مصر قد كان احتمالا ضعيفاً(٥٤).

وكان هذا الوضع-كما أيدته التجارب فيما بعد-رهن الظروف التى دعت انجلترا إلى اغتنام فرصته، وفضلا عن ذلك لم يكن فى نية حكومة حزب الأحرار على الاطلاق أن تتطلع إلى احتلال طويل الأمد، فقد كان عليها أن تراعى الوعود التى قطعتها على نفسها لنوابها وللناخبين، وكان يجب دعم الحكومة الخديوية بالاصلاح الداخلى(٥٥) واعادة الاستقلال الذاتى لمصر فى أقرب وقت، وقد كانت أغلبية الوزارة تأمل فى أن تتمكن انجلترا من الجلاء عن البلاد فى مدة سنتين أو ثلاث سنوات(٥٦). وأعرب وزير الداخلية، سير وليم هاركورت عن رأى الأغلبية من زملائه الوزراء بقوله «يجب علينا أن نغادر مصر فى أقرب وقت ممكن ومهما كان الثمن، ولا محل للفكرة الخاصة بادارتها فى ذلك الأمر(٥٧).

وكذلك لم يستحسن جلادستون على الاطلاق ادارة البلاد المحتلة، بقوله «مما يؤسف له جدا-وعلى أحسن الفروض-أن نصبح القائمين بادارة هذه البلاد إلى حين(٥٨)»، ومن جهة أخرى عبر وزير الداخلية في مجلس العموم عن ذلك بقوله «اننا ضد كل فكرة تدعو إلى الضم، ذلك أن احتلالا طويل الأمد يتجاوز حداً معيناً قد يؤدي إلى مثل هذه العاقبة ولهذا من الواجب علينا أن نتأكد من عدم تحويل هذا الاحتلال إلى احتلال دائم»، وقد جاوز وزير الخارجية، لورد جرانفيل، رغبات زملائه الوزراء فأرسل أوامر جديدة إلى سير افلين بارنج Evelyn Baring، وهو لورد كرومر فيما بعد مؤداها أن يبلغ الخديوي وحكومته ضرورة عرض جميع شؤون الأمن والادارة على المستشارين الانجليز من الآن فصاعدا(٥٩).

أما الملكة فيكتوريا فقد كان رأيها مختلفاً عن آراء وزرائها، ذلك أن امتلاك مصر من وجهة نظرها كان أمراً جوهريا لأمن امبراطوريتها ولم تتطلع إلى الجلاء عن مصر الا بعد وقت طويل، وقد أكدت لوزرائها «أن الضرورة القصوى تستلزم دعم مثل هذا المركز فى مصر، فذلك يضمن لنا ممتلكاتنا الهندية ويحفظ لنا سيادتنا»[٦٠]. وفى ذلك الحين لم يكن لهذه السياسة صدى لدى الجماعة المتطرفة فى الوزارة، ولأول وهلة فقد بدت هذه السياسة فى رأى الوزراء الآخرين ملائمة لتشكيل حكومة مصرية ثابتة خاضعة لنفوذ انجلترا المعنوى وللتوفيق بين انجلترا وفرنسا والجلاء عن مصر فى فترة قصيرة، ولكن الأحرار فى الوزارة البريطانية قد لاحظوا فى الحال أنه كان من المتعذر المحافظة على سيادة بلادهم فى الوقت الذى يوصون فيه بجلاء قريب، بسبب بغضاء فرنسا المستمرة وتفكك الحكم الخديوى المتزايد.

وقد أخذ الحكم الخديوى–وقد زعزعته الحوادث الأخيرة–فى التفكك شيئاً فشيئاً منذ احيائه، مجردا من السلطة المعنوية بعد أن رد الغزاة الأجانب مكانته إليه، وحيداً هجره حلفاؤه الباشوات الأتراك والشراكس الذين تم ابعادهم عن الحكم بفعل الاصلاحات الانجليزية فى الضرائب والادارة. وقد جهل واضعو البرنامج الانجليزى حقيقة أساسية هى ضعف السلطة الخديوية وعجزها عن تجديد قواعد سلطاتها، ثم كيف تنظم بلاد، والسلطة التنفيذية فيها لاحول ولا قوة لها سوى تلك القوة التى يمدها بها نظام الاحتلال؟ وإذا وفت انجلترا بوعدها بأن تجلو عن البلاد قريباً فقد تترك وراءها فراغاً تمتد إليه أطماع دولة أخرى[٦١] فلم تكن مصر فى موقعها الجغرافى قليلة الأهمية بحيث لا يبالى أحد بمركزها السياسى.

وقد صرح ملنر قائلا: «اننا لا نستفيد شيئاً من استيلائنا على البلاد لكن هنالك أموراً كثيرة نخشاها إذا سقطت تحت سلطة دولة أخرى»[٦٢].

وهذا هو ما كان محتملا حدوثه إذا جلت انجلترا عن وادى النيل فتقوم عندئذ دولة أخرى باحتلال البلاد. وكان من المستحيل اذن الرجوع إلى السياسة القديمة، سياسة صيانة المصالح الاستراتيجية بالنفوذ غير المباشر لأن الافلاس المالى والفساد السياسى فى نظام حكم الخديوى المتعاون مع انجلترا قد قوضا أسس هذه السياسة وبعبارة أخرى موجزة أولى بالباحث أن يقول ان الظروف–وليست تدابير سياسة حددت سلفاً–هى التى دعت حكومة الأحرار الى احتلال مصر احتلالا طويل الأمد، وقد قضت هذه الظروف أيضاً بأن يبدأ تجديد الهيئات الأساسية البالية تجديداً شاملا.

ان العامل المباشر الذى حدا بالسلطات الأجنبية إلى الانغماس فى شؤون الادارة المصرية، وكانت شديدة الخشية منه–هو اصلاح مالية مصر وقد كانت الأزمة المالية المزمنة التى واجهت مصر هى التى عرضتها للتدخل الأجنبى فى شؤونها ومن ثم كان الاصلاح المالى يعترض سبيل احتمال التدخل الأجنبى، وما لبث المديرون الانجليز أن اكتشفوا موطن الضعف الذى شل سعى الحكومة الخديوية، واتضح لهم أيضاً أن الاصلاح الضريبى لا يمكن فصله عن الاصلاح الادارى واقامة قواعد على أسس جديدة، وقد كان موعد جلاء جنود الاحتلال يؤجل بالتدريج كلما قطع الموظفون الانجليز شوطاً فى أعمال الاصلاح الاقتصادى والادارى وهى كثيرة فادحة وقد صرح لورد راندولف تشرشل، وزير المالية البريطانى، بأن المسألة المالية سيستغرق حلها وقتاً طويلا، ويجب أن نتوقع احتلالا طويل الأمد: «اننا سوف لا نترك الهند على الاطلاق وسنبقى فترة طويلة»[٦٣].

غير أن الاستقرار المالى عاد إلى مصر فى سنة ١٨٨٩ وقد لاحظ كرومر حاكم البلاد الفعلى، فى تقريره إلى حكومته أن مالية مصر كانت حينذاك منتظمة على أساس جديد سليم، وبذلك أصبحت مصالح الدول الدائنة مضمونة فى ذلك الوقت، وهكذا سقطت الحجة المعنوية التى لجأت اليها انجلترا فى تبرير احتلالها مصر أمام الرأى العام العالمى، فقد كانت انجلترا بهذا الدور، دور الوكيل الحارس تخفى حقيقة نياتها، ولكن كرومر أضاف قائلا انه على الرغم من أن المسألة المالية كانت فى سبيل الحل الا أن الوضع السياسى يجب أن لا يكون عرضة لأية تجربة كانت أو أى تغيير كان. وكان هذا التصريح بمثابة اقرار ضمنى بأن محاولة انجلترا حل أزمة نظام الحكم–التى ساهمت بقدر كبير فى اثارتها–قد انتهت إلى فشل ذريع.

وبعد هذا الفشل أصبح من المحتمل إذا تم جلاء الجنود الانجليز عن مصر–أن تتجدد الاضطرابات التى هددت سلامة قناة السويس، وقد حدت بانجلترا مصالحها الاستراتيجية إلى تحويل الاحتلال المرتجل إلى ادارة منظمة مادامت البلاد تفتقر إلى نخبة من الاداريين المصريين، وقد كرر رئيس الوزراء المحافظ الجديد لورد ساليسبرى علنا، عزم بلاده على الجلاء عن مصر عندما تقوم حكومة ثابتة مستقرة الأركان بادارة شؤون البلاد وقال: «انه فى اللحظة التى نقتنع فيها بأن هذه الحكومة قائمة فعلا سنلقى عن عاتقنا بسرور هذا العبء الذى لا فائدة منه»[٦٤].

غير أن افتقار البلاد إلى طبقة من الرجال ذوى الخبرة فى الادارة لم يكن عرضاً فقد قضى الاحتلال العسكرى على الحركة الوطنية والدستورية التى كان يمكن أن تتولد منها بالطبع جماعات من الموظفين ذوى الجدارة فى ادارة حديثة، كما أن الطبقة الحاكمة القديمة من الأرستقراطيين الأتراك والشركس، التى أنقذها الانجليز من غضب الشعب، أقصيت عن الادارة المتطورة الحديثة، وهذه الطبقة البغيضة من الشعب لم يكن الغزاة المحتلون–هؤلاء الغزاة الذين رأوا فيها طبقة خاصة فاسدة–أقل احتقاراً لها منه[٦٥] فهى كزعيمها الخديوى لم يكن لها من السلطة سوى تلك التى كان نظام الاحتلال يتفضل بها عليها، فحرمانها من هذه الحماية هو سبيل القضاء عليها[٦٦].

ولم تكن جماهير الشعب أقل تبرما وفتوراً،فاصلاح الضرائب والقضاء والادارة قد عاد على البلاد بشىء من النظام، ولكن كرومر سلم فى سنة ١٨٩٠ بأن هذه التدابير لم تحسن حالة الفلاحين، وكل مافعلته هو أنها حالت دون تدهور حالتهم. ان هبوط أسعار المحاصيل الزراعية والشكاوى المتراكمة فى عهد الحكم البائد، كل هذه أوقدت حذوة الاضطراب وأيدت روح التمرد الذى أثارته ثورة فيالق عرابى من الفلاحين فى أرياف مصر، وأمام خطر الفوضى اضطرت انجلترا الى تثبيت قدميها على شواطئ النيل طالما أنها لم تستطع حل الأزمة الداخلية. وارساء قواعد سلطة شرعية. ولما لم يكن فى البلاد هيئة من الموظفين يتعاونون مع الانجليز أو جماهير من الشعب تدين لهم بالولاء، أدركت الحكومة البريطانية أن نظام السيادة السياسية الخارجية لا يمكن احياؤه بدون برنامج من الاصلاحات يكون هدفه البعيد تكوين صفوة فى المجتمع المصرى وجماهير تعيش فى يسر ورخاء تظللها حسنات نظام الحكم الجديد، وقد كان نجاح ذلك العمل اذن تطويراً جذرياً للمنشآت والآراء يتوقف على طرق تطبيقية ومن ثم ماتثيره هذه الطرق من رد فعل بين مختلف طبقات الشعب.

ولما كانت انجلترا قد أخذت على عاتقها مستقبل مصر المادى فقد ظهرت مقتضيات إقتصادية جديدة اتخذت حجة دون الجلاء القريب، وقد قدر ملنر، وكيل وزارة الخارجية المصرية (١٨٨٩–١٨٩٢)[٦٧] أن يسر الادارة ضرورة نشأت منها مجموعة من المصالح الجديدة بين الدولة وتابعتها،

بين انجلترا ومصر، ومن قوله: «ان مصالحنا التجارية فى مصر من العظم والنمو بحيث يصبح رخاء هذه البلاد الذى قد تقضى عليه فى الحال حكومة سيئة، هما آخذاً بقلوبنا»[٦٨].

وقد كان ملنر أكثر صراحة فى ذكر السبب المحبب فى نظر الامبرياليين واللنينيين وهو السبب الذى بمقتضاه كان الرخاء المادى فى مصر أمراً جوهرياً لانجلترا، حين قال: «ازاء نقص الأسواق أمام البضائع الانجليزية وهو مايهدد تجارتنا الواسعة من الجلى أن السوق الكبيرة الآخذة فى النمو فى مصر ليست بالأمر الذى نسمح فيه لأنفسنا بازدرائه»[٦٩].

وجدير بالتكرار هنا أن هذا التقدير لدور مصر الاقتصادى كان انعكاساً ناتجاً من الظروف الخاصة بالسنوات التسعينيات (١٨٩٠) لا تفسيراً لأسباب الاحتلال، فهنالك عوامل استراتيجية محضة ضاعفت أهمية مصر الجغرافية فى نظر انجلترا. ان فسخ الاتفاق الفرنسى الانجليزى والتغيير الكبير فى الاتحاد الأوروبى لم يلبثا أن أثارا سلسلة من ردود الفعل فى أفريقيا وفى الجانب الشرقى من البحر الأبيض المتوسط فقد كان اقدام انجلترا على احتلال مصر وحدها دون شريك–فى نظر فرنسا–وسيلة أشد وضوحاً للتسلل إلى البلدان الأخرى فى أفريقيا، وقد سعت فرنسا تعويضاً عن فقدان نفوذها فى مصر الى التعرض لمصالح انجلترا التجارية فى التخوم الغربية للقارة الأفريقية والى تحالفها مع ألمانيا فى عهد بسمارك، وقد حولت فرنسا نظام المنافسة الحرة فى المصالح التجارية إلى مطالب اقليمية ترمى إلى الحلول محل الشركات الانجلزية، هذه المنافسة الجديدة قلما لاءمت المقتضيات الاقتصادية والمالية، ولما كانت انجلترا قد شنت اضطرارا ذلك التهافت العام على قسمة الأملاك الأفريقية فقد ثابرت على المساهمة فى هذه الحركة دون أن تكون هنالك ضغوط اقتصادية تدعو اليها، وكان يبرر مطالب انجلترا الاقليمية صلة هذه المطالب بالعوامل الاستراتيجية التقليدية وفى مقدمتها حماية خطوط المواصلات الى الهند[٧٠] وبعبارة موجزة لم يكن امتلاك المستعمرات لبناء إمبراطورية أفريقية بل لحماية الامبراطورية الهندية العتيدة.

هذه النتيجة تعكس القيمة الحقيقية للعوامل الامبريالية وتخفف بعض الشىء من افتراضنا الأول، فهى تكشف عن ارتباط العوامل الأولية والثانوية التى تفترض تفسيراً مشتركاً لمختلف الحالات. فلنجمل الآن بايجاز تطور هذه الظاهرة. ان الحكومة البريطانية كانت هدف الظروف السياسية سواء فى مسألة الاحتلال أو فى مد الاحتلال إلى أجل غير محدد، وعلى الرغم من أن تدخل الاقتصاد الأوروبى فى أوج نهضته فى مجتمع قديم كان مصدر الحالة الثورية وأزمة الحكم اللتين أثارتا سلسلة من الحوادث فتحت الطريق إلى محاولة حل مصطنع لا يستند إلى شىء من الحقيقة. وكما سبق لنا بيانه، لا يمكن أن ينسب احتلال مصر إلى أسباب ذات طابع اقتصادى مباشر، فالعامل الوحيد الذى أفلح فى أن يجمع حوله أغلبية برلمانية تعضد التدخل فى مصر قد تمثل فى الواقع فى أن إطراد التفكك فى نظام الحكم الخديوى هدد سلامة «خط حياة الامبراطورية» تهديداً خطيراً، ولصيانة خط المواصلات هذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد لاحتلال منطقة تعانى من أزمة مالية جادة على الرغم من عداء الدول الأوروبية وفقدان الحكومة البريطانية لشعبيتها فى نظر نواب حزب الأحرار، وكانت حجة المدافعين عن سياسة الاستيلاء حجة استراتيجية. اننا لا نجادل على الاطلاق فى أن مطامع استراتيجية قد دفعت بانجلترا فى طريق الامبريالية إلى أفريقيا غير أن الاستراتيجية، على الرغم من أنها قد تكون حاسمة فى بعض الظروف، ليست كذلك الا فى تتبع تطورات هامة أبعد مدى فى جوهرها. فلماذا اذن كانت مصر حيوية إلى هذا الحد فى سياسة انجلترا الدولية الخارجية وتأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية فيها؟ السبب

هو أن مصر كانت حصناً منيعاً فى وجه التوسع الروسى فى آسيا وطريقا بحرياً له قيمته فى تقصير المسافة إلى الهند، وقد كانت الهند، كما أسلفنا فى مستهل هذا الفصل، فى رأى رجال السياسة الانجليز، أهم مصادر ثورة انجلترا وكانت الامبراطورية الهندية «اقليماً اقتصادياً» له قيمته الأساسية الأولى، وكان فى الامكان تحديد السياسة البريطانية الخارجية بأنها ممارسة أشد الطرق دهاء لصيانة هذا الملك وأرباحه الطائلة.. وقد كانت الاستراتيجية آخر الأمر، فى خدمة الاقتصاد، تمثل شكلا من العوامل الأخرى أوسع مدى ومن ثم كانت الاستراتيجية عنصراً ثانوياً وكان الكسب المادى العنصر الأول على المستوى الجماعى، وهو استغلال «جنة شرقية» ملؤها الثروات للدولة المستعمرة.

على أننا مازلنا عند رأينا من أنه فى الحقبة التى احتلت فيها مصر وسائر البلدان الأفريقية أخذ العنصر الثانوى فى اتساع بالغ حاسم تاركاً وراءه العنصر الأساسى، وتلك المصلحة الاستراتيجية نفسها استمرت من جهة أخرى فى تمثيلها الدور الأول فى حفظ مصر ضمن دائرة الفلك البريطانى وكان استغلال البلاد الاقتصادى حادثاً عارضاً، ومسكناً ضرورياً لاعادة النظام والاستقرار وضماناً سليماً ساعد الدول الدائنة على استهلاك الدين العام.

---

(١) جون ستيوارت ميل Considerations on Representative Government «..... وقد تستطيع بريطانيا العظمى أن تتجاوز عن مستعمراتها... وطبقاً لمبادئ الأخلاق والعدالة يجب أن تنفصل عنها» صفحة ٣٨٠، ٣٨٤.

(٢) ستراتشى جون صفحة ٧٢.

(٣) كندا واستراليا ونيوزيلند.

(٤) ستراتشى Strachey صفحة ٧٣.

(٥) كوتون ج.س Cotton J. S. وباين أ. ج. Colonies and Dependencies, Payne E. J. الجزء ٢ صفحة ١١٤.

(٦) محضر ٢١ ديسمبر ١٨٤٠/ عن حاكم سيارا ليونيه إلى روسل ٢٩/٧/١٨٤٠ رقم ٣٤.

(٧) أنظر بيرك جاك Berque Jacques صفحة ٨٣ من شلويز Schluyer R. C. «سقوط النظام الاستعمارى القديم»، صفحة ٢٨١، في سنة ١٨٧٠. الخمس ١٠٠,٠٠٠ من الراعيين في الهجرة، من الملكة فيكتوريا أن تؤيد سياسة التوسع، على أننا على الرغم من التسليم بتعبير الرأى المضاد للامبريالية حوالى نهاية السبعينيات، نعتبر هذا المثال استثنائياً

(٨) يلاحظ أن معظم الأحرار ساندوا قضية الوطنيين ولكن جناح الأشراف في حزب الأحرار The Whigs رفضوا انشاء أنظمة حرة في الشرق وأيدوا سياسة الاستبداد.

(٩) جون ستراتشى John Strachey يعتبر أن نصيب الهند من ثرواتها في تراكم رأس المال الذى ساهم في سير الثورة الصناعية في انجلترا كان مبالغاً فيه.

(١٠) لاندس د. Bankers and Pashas, Landes D. صفحة ٥٣.

(١١) ١٩٪ من الصادرات الانجليزية شحنت إلى الهند.

(١٢) هربرت ر. Herbert R. محضر عن باركلي Barkly إلى كمبرلي Kimberly ٣١ مايو ٨٧١ Colonial Office ٤٨/٤٥٥.

(١٣) دزرائيلى Disraeli في مذكرة بارنجتون Barrington ٢٣ أكتوبر في بكل ج أ Letters of Queen Victoria Buckle,G.E. الجزء ٦ صفحة ٨٤.

(١٤) أمين عفيفى عبد الله- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى صفحة ١٢٤.

في سنة ١٨٦٢، عاد على مصر من تصدير ...,٨٢٠ قنطار نحو ٠٠٠ ٩٦٠ ٤ جنيه استرليني، ومن تصدير ٠٠٠ ٥٠٧ ٢ قنطار نحو ٠٠٠ ٤٤٠ ١٥ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٥، وكان ثمن قنطار القطن ٧ جنيهات و٨٠٠ مليم في سنة ١٨٦١، و٩ جنيهات في سنة ١٨٦٤ و٦ جنيهات و٣٥٠ مليم في سنة ١٨٦٥- دليل احصاءات مصر في سنة ١٨٧٣ صفحة ١٧٤، زكى عبد المتعال: البورصات في مصر، باريس (رسالة حقوق) ١٩٣٠ (٥٦٦) صفحة ١٠٦.

(١٥) فرومون ب. Fromont P. الزراعة المصرية ومشاكلها (١٩٥٤) صفحة ٦٥

(١٦) لاندس د. Landes D. البنوك والباشوات صفحة ٥٥-٥٦.

(١٧) لاندس د. Landes D. البنوك والباشوات.

(١٨) كانت صادرات القطن المصرية تمثل ٣٨٪ من قيمة جميع الصادرات في سنة ١٨٦١ و٨١٪ في سنة ١٨٦٤ و٩٤٪ في سنة ١٨٦٥ وكانت هذه الزيادة على حساب القمح، ومصر التى كانت تصدر نحو مليون أردب من القمح في سنة ١٨٦١، تكاد تكفى نفسها في سنة ١٨٦٥، أنظر فرومون سالف الذكر ٦٤-٦٥.

(١٩) لورد دربى إلى لايونز Lord Derby to Lyons ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ في Lord Newton: Life of Lord Lyons (١٩١٣) الجزء ٢ صفحة ٩٢.

(٢٠) دربى—لايونز: ٢١ ديسمبر ١٨٧٧ صفحة ١٢٢.

(٢١) يونك صفحة ٧١ الفصل ٣ وما بعدها.

(٢٢) المثال البارز هو فتح البلاد العثمانية للتجارة الأوروبية قسراً بالامتيازات الأجنبية وكانت النتيجة، كما حدث في الهند، ضياع الصناعة اليدوية.

(٢٣) في سنة ١٨٨٠ نحو ألفي مليون جنيه استرليني استثمرتها انجلترا في البلدان المتخلفة—أنظر املاه أ. ه. Imlah A. H., Economic Elements in the Pax Britannica (١٩٥٨) صفحة ٤٢—٨١.

(٢٤) Parliamentary Papers 3820 لسنة ١٨٨٢ صفحة ٥٢.

(٢٥) سالسبرى إلى لايونز Salisbury to Lyons في ١٠ أغسطس ١٨٧٨ في ليدى سيسل Life of Lord Salisbury: Lady Cecil الجزء ٢ صفحة ٣٣٥.

(٢٦) Salisbury to Baring ٢٩ أكتوبر ١٨٧٩، وثائق كرومر الجزء ٢ صفحة ٣٠٣: إنما نرغب في أن يحصل الدائنون على ما يمكن اعطاؤهم عدلاً واما أن هذا كثير أو قليل فمسألة لا تعنينا، وقلما كان ممثل حملة السندات الانجليز أكثر عطفاً على موكليه: بارنج إلى جوشن في ٨ فبراير ١٨٧٨، وثائق كرومر الجزء ٢ صفحة ١٥٢— «واننى أعتبر الفلاح مثيراً للاهتمام كالدائنين وربما أكثر منهم».

(٢٧) سالسبرى إلى لايونز Salisbury to Lyons في ١٠ أبريل ١٨٧٩ لورد نيوتن: حياة لورد لايونز الجزء ٢ صفحة ١٧٥

(٢٨) Mallet to Granville ١١ يناير ١٨٨٢— دار المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٦٠.

(٢٩) من جلادستون إلى جرانفيل Gladstone to Granville ٣١ يناير ١٨٨٢— دار المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٢٥

(٣٠) A Political Memoir, J. Chamberlain صفحة ٧٥.

(٣١) من جلادستون إلى جرانفيل ٤ يناير ١٨٨١ دار المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٢٥.

(٣٢) من جرانفيل إلى لايونز ١٠ يناير ١٨٨٢— مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٩ رقم ٣٠ ص ٢٥.

(٣٣) تشمبرلن ج صفحة ٧١— من جهة أخرى كتب أحد رجال الخديوى اسماعيل المنفى، من لندن، إلى سيده يقول«من المباحثات المختلفة التى أجريتها أستطيع أن أؤكد اليوم لسموكم أن الحكومة الحاضرة(حكومة جلادستون) تعطف كل العطف على الحزب الوطنى(حزب عرابى)».
أ. واصف إلى أسماعيل ٥ ديسمبر ١٨٨١ في الكونت ماكس دى لافيرون: مذكرات صفحة ٢٢٦ و١٣٣ (لم تنشر).

(٣٤) Mallet to Granville من ماليت إلى جرانفيل أول نوفمبر ١٨٨١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٨ رقم ٢٥٣ صفحة ١٤١. ان وجه الخلاف الوحيد هو اصرار عرابى على اعتبار نفسه ضامن حقوق الأمة، وبعد شهرين وافق القنصل العام وكولفن، المراقب العام، على تعيينه بوزارة الحربية وقد صرحا بأنه كان من الأفضل أن يكون داخل الحكومة لاخارجها— ٥ يناير ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٩ رقم ١١ صفحة ١٤.

(٣٥) وقد أكد محمد عبده أن القوى الظاهرة للعيان في التدخل البريطانى الفرنسى، كالمحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية وصندوق الدين العام والقناصل والوزراء الأجانب في الحكومة المصرية، كل هذه ساهمت في ايقاظ ضمير الشعب الوطنى: أنظر رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الامام محمد عبده وصبحى وحيده في أصول المسألة المصرية ص ١٧٦.

(٣٦) خطاب قنصل فرنسا العام في مصر إلى جامبيتا، ١٧ يناير ١٨٨٢— ٤ رقم ٢٣٧.

(٣٧) من جلادستون إلى جرانفيل ١٨٨٢/١/٣١— المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٢٥.

(٣٨) من جلادستون إلى جرانفيل، ١٢ يناير ١٨٨٢ المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٢٥.

(٣٩) من جرانفيل إلى لايونز، ١٧ يناير ١٨٨٢— في لورد نيوتن، «لورد لايونز» جزء ٢ صفحة ٢٧٠— ١.

(٤٠) سالسبرى إلى نورثوت ١٦ سبتمبر ١٨٨١، سيسل الجزء ٢ صفحة ٣٣١— ٢.

(٤١) Mallet to Granville من ماليت إلى جرانفيل ٥ أكتوبر ١٨٨١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧— ١٨ رقم ١١٩ صفحة ٧٦.

(٤٢) Granville to Lyons من جرانفيل إلى لايونز (سرى) ٢ مايو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ ٢٠ رقم ٨٧ صفحة ٥٤، وأنظر أيضاً جرانفيل إلى جلادستون ١٣ سبتمبر ١٨٨١، المحفوظات العامة ٣٠/٢٩/١٢٤ «واننى أتساءل مهما يكن ذلك سيئاً ألا تكون خطة الاحتلال التركى أفضل الحلول».

(٤٣) من كوكسن Cockson إلى جرانفيل (سرى) ١٤ مارس ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ٣٦٧ صفحة ٢٠٤— ٥ وكذلك من ماليت إلى جرانفيل (سرى) ٨ مايو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٠ رقم ١٣١ صفحة ٦٨.

(٤٤) de Lesseps to Standen من دى لسبس إلى ستاندن ٣٠ يونيو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢١ ملحقات ٣ رقم ٥٢ صفحة ٢٩.

(٤٥) من عرابى إلى السلطان عبد الحميد ١٨٨٢/٣/١٨، مطبوعات وزارة الخارجية السرية— ٢٢ ملحق برقم ٢٩٨ صفحة ١٢٩— ١٣٠.

(٤٦) Gladstone to Granville ٩يوليو ١٨٨٢.

(٤٧) من ماليت إلى جرانفيل (سرى) ٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ٣٥ صفحة ٢٠.

(٤٨) من جرانفيل إلى ديفرين ٣ أغسطس ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٢ رقم ٨٧ صفحة ٤٧.

(٤٩) من جرانفيل إلى ديفرين ٢١ أغسطس ١٨٨٢ رقم ٥١٥ صفحة ٢٢٢: هددت الحكومة البريطانية بقطع علاقاتها السياسية مع تركيا إذا لم توقف تركيا منع تصدير البغال التى اشتراها الجيش البريطانى، إلى مصر.

(٥٠) ان الوزارة التى حلت محل وزارة فرانسينيه لم تستهجن عمل انجلترا وحدها دون فرنسا، وقد صرح رئيس الوزارة الجديدة السيد/ديكلار Duclerc لمناسبة الانتصار الانجليزى في التل الكبير«ان انتصار انجلترا على العرب هو في الوقت نفسه كسب يعزز مكانة الحاكمين في الجزائر»
بلانكت Plunkett إلى جرانفيل (سرى) ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ١٩٠ صفحة ٧٦.

(٥١) جرانفيل إلى دفرين ٢٨ يوليو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٠ رقم ١٠٣٣ صفحة ٤١٢: ليس لدى الحكومة البريطانية نية غزو مصر.

(٥٢) Mallet to Granville من ماليت إلى جرانفيل، ٣ ستمبر ١٨٨٢ المحفوظات العامة ١٦٠/٢٩/٣٠ . لم يكن نورثبروك أقل صراحة فقد قال: مادامت الهند تحت السلطة البريطانية فان مصالح انجلترا والهند أبعد مدى من مجرد عبور قناة السويس لأن انجلترا والهند تصران على أن لايؤذن لدولة أخرى بالسيطرة على مصر من نورثبروك إلى مارلنج ٢٧ ستمبر ١٨٨٢.

(٥٣) تقرير دفرين ١٨٨٣ . هذا التقرير الذى أقرته الوزارة أشار على الحكومة البريطانية بأن لاتمنح الجمعية التشريعية كثيراً من الحرية كى لا تعرض وفاء الديون للخطر وتثير بذلك تدخلاً أجنبياً آخر.

(٥٤) Granville to Lyons من جرانفيل إلى لايونز، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢١ رقم ١٠٧٠ صفحة ٤٢٨ . وليس لانجلترا أية نية في الاستيلاء على قناة السويس ولا في أن تستاثر لنفسها بامتياز دون غيرها ولكن في نيتها أن تحمى باسم الخديوى الملاحة من الأخطار التى تهددها الآن، ومن جهة أخرى على أثر معركة التل الكبير أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لسحب جنودها من مصر،: من جرانفيل إلى دفرين ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ١٨٠ صفحة ٧٣.

(٥٥) أرسل لورد دفرين إلى مصر في سنة ١٨٨٣ ليدرس الحالة ويقترح مايرى من التدابير لدعم الادارة الخديوية.

(٥٦) محضر وزارى ٢١ مايو إلى ٢٢ يونيو ١٨٨٤، المحفوظات العامة ١٤٥/٢٩/٣٠، جلاجر وروبنسون صفحة ١٤٣ وكذلك من دفرين إلى جرانفيل ١٨٨٣/١/١ وتشمبرلن، مذكرة سياسية صفحة ٨١ ومن جلادستون إلى جرانفيل ١٥ ستمبر ١٨٨٢ المحفوظات العامة ١٢٦/٢٩/٣٠.

(٥٧) Harcourt to Dilke من هاركورت إلى ديلك مارس ١٨٨٤ مذكرة ديلك في جوين وتكول Gwyn Tuckwell.

(٥٨) Gladstone to Granville من جلادستون إلى جرانفيل ٥ يناير ١٨٨٤ المحفوظات العامة ١٢٨/٢٩/٣٠ ؛ جلاجر وروبنسون صفحة ١٣٥؛.

(٥٩) Granville to Baring من جرانفيل إلى بارنج ٤ يناير ١٨٨٤ جلاجر وروبنسون أفريقيا ورجال العهد الفيكتورى: الفكر الرسمى للامبريالية ص ١٣٥.

(٦٠) من الملكة فيكتوريا إلى هاركورت ٢٢ ستمبر ١٨٨٢.

(٦١) من بارنج إلى جرانفيل ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣، في كرومر– مصر الحديثة (طبعة ١٩١١).

(٦٢) ملنر أ· انجلترا في مصر صفحة ٣٧٧.

(٦٣) من سفير ألمانيا في لندن إلى بسمارك، ٢٠ ستمبر ١٨٨٦– في بسمارك سياسة هامة، الفصل ٤ صفحة ٨٦٥.

(٦٤) خطاب Mansion House ٦ أغسطس ١٨٨٨ سيسيل حياة ساليسبرى الجزء الرابع صفحة ١٣٤– ١٣٥.

(٦٥) Baring to Salisbury من بارنج إلى ساليسبرى ٢٤ مايو ١٨٩٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٤٣١٠/٧٨.

(٦٦) من بارنج إلى ساليسبرى ٢٤ مارس ١٨٨٨ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٤١٤٥/٧٨ أنظر أيضاً من بارنج إلى ساليبرى ٢٩ فبراير ١٨٩٦ أوراق كرومر ٢ صفحة ٥: ان حركة ضد الخديوى على المبادئ العرابية قد تستولى حتماً على الحكم إذا جلت الحامية البريطانية عن مصر.

(٦٧) أن الفضل في تعيين فيكونت ملنر في وظيفة هامة في الحكومة المصرية يعود إلى ج. ج جوشن G. J. Goschen أحد دائنى مصر الكبار ووزير المالية في حكومة المحافظين برئاسة لورد ساليسبرى

(٦٨) ملنر: انجلترا في مصر (طبعة ١٩٢٦) ملحق، مصر في سنة ١٨٩٤ صفحة ٣٧٧.

(٦٩) ملنر: انجلترا في مصر صفحة ٣٥٤ هذا النص ظهر في الطبعة الأولى من الكتاب في سنة ١٨٩٢.

(٧٠) ان تعديل المحالفات في الجانب الشرقى من البحر الأبيض المتوسط قد أكد ضعف المركز البريطانى في هذا القطاع فأسطولها لم يكن عديدا فيه والتحالف الفرنسى الروسى الجديد أقصى النفوذ القليل الذى كان باقياً لانجلترا في القسطنطينية وبعد ابعادها عن خط دفاعها الأول في تركيا لم تستطع انجلترا ترك قاعدتها في مصر وهى قاعدة أمنها التى أصبحت حيوية لها وكانت النتيجة العاجلة لهذه الاستراتيجية الجديدة إزدياد معنى السودان المصرى وشرق أفريقيا وهما البلدان اللذان أعتبرتهما ضروريين لسلامة مصر وحفظ مواصلات انجلترا إلى الشرق.

الفصل الثانى

مظاهر بناءة فى الادارة الاستعمارية

«ان جهودنا لمنح مصر حكومة وطنية جديرة بالاحترام ليست عملا خيرياً، بل هى عمل يرمى إلى تحقيق مصالح» فيكونت ملنر[1].

١) الأسس المادية قبل الاستعمار:

ان احلال نظام الأسواق المفتوحة والمشاريع الخاصة محل رأسمالية الدولة التى أسست فى عهد محمد على، وعرض مصر «لاستعمار مصرفى» ومن ثم لطرق الغرب الفنية ونفوذه، وعلى الرغم من تلك التطورات الواسعة، فإن هذه التطورات نفسها قد تضمنت قدراً من الفوضى بشكل أو بآخر.

فقد كانت للبلاد مع ذلك أسس مادية اقتصادية يعود تاريخها إلى ماقبل الاحتلال البريطانى، ومن المفيد أن نلخص الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التى سادت تلك الحقبة قبل أن ننتقل فى البحث إلى تحليل موضوع الأعمال الاستعمارية.

ان الأسس المادية فى عهد محمد على قبل الاستعمار، كانت بدائية غير متكاملة، لأن ادخال نظام رأسمالية الدولة، على نطاق وطنى، بدأ فى مجتمع زراعى شبه اقطاعى، قد تأثر بالظروف الطارئة وبالأغراض العسكرية التى ساهمت فى وضع نظام رأسمالية الدولة، وقد تركز الاهتمام منذ البداية حول تجديد اقتصاد مصر تجديداً عصرياً، وذلك لدعم سياسة التوسع الاقليمى، وقد فرضت اصلاحات التجديد تعسفاً لأسباب غير اقتصادية، وقلما تصدر هذه الاصلاحات عن تطور تاريخى طبيعى، على أن هذا التطور فى العوامل المادية لم يحل دون انحلال التكوين التقليدى بالتدريج وهو التكوين المستقر الذى لم يتغير منذ قرون، ولكن أمام الشكل المصطنع لهذا التحول كان تحطيم التكوين الهامد أيسر من بنائه على قواعد عصرية.

وفى مجلس الزراعة، يعود الفضل إلى محمد على فى تصفية اقطاع المماليك ولكنه استأثر لنفسه بملكية الأراضى الزراعية[2] التى عاد فوزعها بعدئذ قطعاً صغيرة على الفلاحين أو هبات مجانية على الأقارب وكبار رجال الدولة. أما السياسة الزراعية فلم يكن لها وجود الا فى حدود استغلال ثروات الأرض لملء خزائن الباشا اشباعاً لمطامعه التوسعية[3].

وكانت الحكومة تفرض ارادتها وتشترى المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار تحددها دون أسعار السوق ثم تبيعها بأسعار تزيد على أسعار الشراء وتحتفظ بالفرق لنفسها وهذه الطريقة فى التعامل لم يكن لها فى الحال أثر سيء فى مجتمع الفلاحين القائم على الاكتفاء الذاتى. فالضريبة العقارية وإيجارات الأطيان والمحاصيل الزراعية الهامة كانت تدفع عيناً، ولهذا تأخر تعميم الاقتصاد النقدى فى القرى. وفى الواقع دخلت المحاصيل الزراعية

دائرة التجارة ولكن فى حدود تغذية المدن والتصدير إلى الخارج، ولذلك ظل تداول النقد فى نطاق قطاع المدن دون قطاع الريف[٤].

وقد أخذ المجتمع الريفى التقليدى فى الانحلال فى النصف الثانى من القرن، وكان من شأن تشدد خلفاء محمد على فى جباية الضرائب أن حل محل استئثار الدولة بملكية الأطيان نظام يقترب من نظام الملكية الفردية الخاصة، وقد ألغى سعيد باشا فى سنة ١٨٥٤ احتكار الحكومة لشراء وبيع المحاصيل الزراعية، واستطاع الفلاح منذ ذلك الحين أن يتمتع بالحرية فى زراعة أرضه وفى بيع محاصيل بسعر السوق، وكان عليه أيضاً أن يدفع الضريبة العقارية (الأموال) بالعملة الرسمية، وقد كان لهذه العوامل المغرية أثرها فى الحال، فقد ترتب على ارهاق محصلى الضرائب لجماعات المزارعين تحول المزارعين عن الزراعة التقليدية شيئاً فشيء إلى الزراعات التجارية التى تضاعف انتاجها وقيمتها فى بضع سنين.

وقد كان للتوسع فى زراعة القطن أثره فى التعجيل باندماج القرى فى نطاق الاقتصاد المصرى[٥].

وكان محمد على أول من عرف قدر القيمة التجارية لهذه المادة الحيوية للنسج وعمل على مضاعفة انتاجها وتعريفها فى الأسواق فى عهده وعهد خلفائه من بعده[٦]. وقد بدأ الاقتصاد المصرى–الذى كان حتى ذلك الحين فى دائرة ضيقة–مرحلة جديدة امتاز فيها بتخصص واسع المدى فى المحاصيل التجارية، وأصبحت مصر حتماً بحكم هذا التطور وثيقة الصلة بحاجات البلدان الصناعية وتحت رحمة تقلبات السوق العالمية.

ولقد كان تأميم الاقتصاد أشد أثراً فى مجال الصناعة والتجارة منه فى المجالات الأخرى، ولم يقم محمد على نفسه مالكاً فرداً للمصانع الجديدة ودور الأسلحة التى بناها للأغراض العسكرية فحسب، بل فرض أيضاً احتكاره على الانتاج وشراء وبيع عدد كبير من المنتجات المحلية كالمنسوجات[٧] وانتزاع الأملاك قسراً كان نذيراً بقرب زوال الصناعة اليدوية فى الأرياف والمدن فى قطاع واسع من الاقتصاد الوطنى، وهكذا ساهمت تلك الملكية بالقوة فى انحلال النظام التعاونى التقليدى.

والسرعة التى تحول فيها نظام الانتاج كله تحولا جذرياً يفسرها زوال طبقة المقاولين والبورجوازية الحقيقية من أهالى البلاد، وقد سد هذا الفراغ–كما حدث فى روسيا واليابان–نشاط الدولة العسكرية ومساعدة الفنيين الأجانب، واستثمر محمد على فيما بين سنة ١٨١٦ وسنة ١٨٣٨–١٢ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية أخذت كلها من الادخار الوطنى العام لبناء الصناعة العصرية التي كانت تمد الجيش والبحرية[٨] بما يحتاجان إليه من المؤن والذخيرة، ومع ذلك فقد دفع محمد على الاتهام الذى وجه إليه من حيث أن مشاريعه الصناعية كانت لأغراض عسكرية. وصرح بورينج Bowring قائلاً «اننى استمر في عملياتى الصناعية ليعتاد الشعب على الصناعة لا سعيا وراء المغانم»[٩].

وفي الحقيقة، كان الباشا أقل اهتماماً مما كان يدعى، وفي سنة ١٨٢٤ كتب قنصل فرنسا في القاهرة يقول: «ان لدى الباشا عدداً كبيراً من الجنود لا أدرى كيف يستطيع الانفاق عليهم كلهم، وادارته الجديدة هي المصدر الرئيسي لايراداته الفخمة»[١٠].

ولهذا عدل عن مشاريعه الصناعية عندما انتهت به أهدافه الاقليمية إلى الفشل، تلك الأهداف التي كانت يرمى اليها في برنامجه الصناعى.

ومع ذلك لم تقلل هذه الواقعة من أهمية أعمال محمد على الصناعية فى البلاد.

وإذا كانت مصانع الأسلحة الحربية تفضل على سواها فى الحصول على الاعتمادات المالية، فقد كان الباشا فى الوقت نفسه يبذل جهده حتى تحقق مصر استقلالها الاقتصادى، ولهذا لم يهمل على الاطلاق عمله على انماء صناعات المواد الاستهلاكية فقد أنشأ ٢٤ مصنعاً لحلج الأقطان والغزل والنسج كان بعضها يستخدم أكثر من ألف عامل، وكانت هذه المصانع تستهلك نحو ربع محصول القطن فى البلاد، وكانت منتجات هذه المصانع تفى بجميع حاجات الشعب وتمثل أيضاً جزءاً كبيراً من تجارة الصادرات مع الشرق والبلقان فضلا عن أن الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة تنمية صناعات الصوف والحرير والكتان والورق والصابون والزجاج وغيرها من الصناعات.... وفى سنة ١٨٣٨ كان القطاع الصناعى الحكومى يستخدم ٧٠٠٠٠ عامل، ويشرف باعتباره المصدر الوحيد للمواد الأولية والمشترى الوحيد للمصنوعات-على ١٠٠٠٠٠ صانع فى المشاريع الفردية[١١]، ولكن مهارة اليد العاملة هذه كانت دون المتوسط، وخبرتها القليلة كانت سبب تبديد جسيم فى الطاقات والمواد الأولية كما كانت سبب الخطأ فى استخدام الآلات الجديدة وقد كان نظام محمد على الصناعى نظاماً عقيماً وباهظ التكاليف فى الوقت نفسه، ولم يستمر الا بقوة الحماية الجمركية التى فرضتها الدولة.

وفضلاً عن ذلك، لم يكن هنالك مفر من افلاس نظام محمد على- نظام رأسمالية الدولة- لأسباب أبعد غوراً، فلو أن طريقة جديدة للانتاج جرت على سنن طبيعية من التطور لكان ادخالها قاعدة اجتماعية يحتذى بها، غير أن ادخالها كان مصطنعاً، كما حدث فى مصر، فقد رأينا أنه لم يؤد الا إلى قاعدة اجتماعية لا بد منها بحكم طبيعته المصطنعة وغير أن التطور الصناعى فى مصر لم يقترن به تطور اجتماعى، فانحدر الصناع إلى مستوى الأجراء قليلى الأجر، وبدلا من أن يؤلفوا طبقة من العمال فى المدن، انضموا إلى صفوف الفلاحين المهاجرين، ولو أن مكاسب النمو الاقتصادى وزعت على الشعب توزيعاً عادلا لأدت إلى تحسين الحالة الاجتماعية، ولكن تلك المكاسب كانت وقفا على رئيس الدولة والطبقة الحاكمة من عسكريين وبيروقراطيين من أصل أجنبى، بحيث لم يستفد من هذا النظام القائم على ركن من أركان الدولة سوى قلة ضئيلة شبه اقطاعية، والعجز عن تصفية ذيول الاقطاع الغابر وعن تجديد البناء الاجتماعى الهزيل واستحالة نمو طبقة برجوازية مقدامة نشيطة، كل هذه كانت فى مقدمة الأسباب التى قضت على محاولة تصنيع البلاد، وقد انهار ذلك النظام الاقتصادى الشاذ تحت وطأة المنافسة الأجنبية منذ حرمته الحكومة من وسائل الدعم والحماية.

وكان لسيطرة السلطة الفردية على التجارة فى مصر آثار سيئة فى تطور البنيان الاجتماعى، فقد أممت معظم المؤسسات التجارية الوطنية، واستولى الباشا-الذى كان يراقب الانتاج الزراعى والصناعى-على كل التجارة الخارجية تقريباً، فقد كانت ٩٥٪ من الصادرات و ٤٠٪ من الواردات تتم بمعرفته وقيمة الصادرات التى بلغت نحو ٢٨٨٠٠٠ جنية مصرى فى سنة ١٨٣٠ زادت ثمانية أضعاف فى نهاية عهد محمد على وبلغت ٢٣٠٢٠٠٠ جنية مصرى فى سنة ١٨٥٠، وكذلك الواردات بلغت تسعة أضعاف ما كانت عليه حيث ارتفعت من ٢٩٩٠٠٠ جنية مصرى إلى ٢٦٨٥٠٠٠ جنية مصرى[١٢]. كانت بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٣٩ فى مقدمة عملاء مصر، وكان القطن فى المقام الأول من الصادرات بدلا من القمح، وهكذا رسمت الخطوط العريضة لاقتصاد مصر الحديث فى آخر حكم محمد على.

وفى الظروف التى شايعت أحداث تلك الحقبة، لم يتح للبرجوازية التجارية المصرية مجال النمو والتطور،

وبالعكس كانت للبيوت التجارية الأجنبية امتيازات عديدة سمحت لها باقتسام احتكار التجارة مع الدولة، وبالنظر إلى جنسية تجار الاسكندرية-عاصمة مصر الاقتصادية-وتجار القاهرة، حينذاك، يتضح مدى ضعف البرجوازية الوطنية وإلى أى حد كانت معدومة فى تلك الحقبة من الزمن، فبين ٧٢ تاجراً فى الاسكندرية هم مجموع تجارها نجد ١٥ يونانياً و١٣ فرنسيا و١٢ انجليزيا و٣١ من جنسيات أخرى مختلفة ومصرى واحد عثمانى الأصل، وكان فى القاهرة ٥٥ تاجراً لم يكن بينهم مصرى واحد[١٣].

وقد أبعد أهل البلاد عن تجارة الصادر والوارد إلى تجارة التجزئة وكان فى القاهرة ٦٣ تاجراً صغيراً من هذا النوع، غير أن احتكار التجارة الذى كان مقتسماً فى البدء بين محمد على والأجانب أصبح بالتدريج وقفاً على الأجانب دون غيرهم من التجار، فقد برهنت الأقلية الأوروبية على أنها فى الواقع أكثر نشاطاً ودراية من موظفى الدولة الذين انتدبوا على عجل لادارة المؤسسات المؤممة، وهذا التطور سار فى خطى واسعة بعد المعاهدة التجارية التى عقدت فى سنة ١٨٣٨ بين بريطانيا العظمى والباب العالى، فقد وضع هذا الاتفاق حداً لحواجز الحماية الجمركية فى البلاد العثمانية وسمح للتجار الانجليز بأن يشتروا ويبيعوا فيها مباشرة جميع المنتجات على أن تدفع ضريبة قدرها ١٥٪ على الصادرات العثمانية و٥٪ على الواردات من إنجلترا. وهكذا بعد سنة ١٨٤٢ قضى بالتدريج على نظام احتكار الدولة لتجارة الصادر والوارد بعد أن أصبح هذا النظام أمراً غير مشروع واندثرت الصناعات، أما التجارة فقد انحصرت بين التاجر الأجنبى والمنتج الوطنى، وقد عمل نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يحمى الرعايا الأوروبيين على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين على استثمار أموالهم بمبالغ كبيرة كما حث الأجانب على الهجرة إلى مصر[١٤]، وكذلك أولئك التجار والماليون والمرابون الذين اندس بينهم عدد كبير من المغامرين سعياً وراء الثراء السريع السهل، وفى الوقت الذى لم تكن فى مصر هيئات منتظمة، كانوا يمدون البلاد بهيئات اقتصادية منهم.

وبفضل عطف حكام مصر، زحف التدخل التجارى الأوروبى إلى البلاد بالتدريج دون أن يجتذب معه سيطرة سياسية مباشرة، ولكن عطف أولئك الحكام المصريين لم يستطع ضمان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأجنبية الا على شرط أن يكون لهم مطلق السلطة على شعب يميل إلى المطاوعة والرضا، غير أن هذا المطلب مالبث أن تخلف وتبعه حالة من عدم الاستقرار أدت إلى تشجيع التدخل الأجنبى المباشر لسد هذا الفراغ ولكن المحتلين ما لبثوا أن تحققوا من أنماافترضوا أنه فراغ طارئ كان فى الواقع صلب الموضوع، ولم يكن فى الامكان رد اعتبار السلطة الخديوية بعد أن فقدت شرعيتها فى نظر الشعب.

ولم تكن ثورة جنود عرابى تمرداً عسكرياً بسيطاً فحسب[١٥] بل كانت تلك الجنود تجسيداً لمظاهرة من الخصومة العنيفة آخذة فى الشدة بين الحاكمين والمحكومين[١٦]، وظل النظام المستقر معترفاً به شرعاً مادامت الحقائق المادية وفق الأوضاع الفعلية فى المجتمع المتصلب الأوصال ومادام الكساد الاقتصادى والاجتماعى يشايع الايديولوجية التقليدية وقد كان تصدع هذا التوازن مرجعه أصلاً إلى الانحلال التدريجى فى المجتمع التقليدى تحت وطأة المستحدثات الغربية، ولم تقترن التطورات فى الأسس المادية والاقتصادية فى المجتمع بتطورات مثلها فى الأنظمة والأفكار والثقافة، وفى الواقع داومت الايديولوجية الاسلامية سيرها لاإختلاف فيه فى حين اقتضت الحقائق المادية والقواعد الاجتماعية معايير ومعتقدات جديدة تبرر النظام السياسى، وهذا الاختلال المتزايد فى التوازن قوض قواعد المجتمع السياسى وعرضه لعدم الاستقرار الذى لا يقيه من الفوضى سوى قوة الدولة الوازعة، والتمرد العسكرى بتعطيله هذه القوة قد وجه الضربة القاضية إلى الحكم الخديوى،

وعرض للمرة الأولى بوضوح مسألة تعديل نظام المعتقدات التقليدى بما يتفق وحقائق العصر المادية.

٢) حكم الاحتلال:

لقد سار الاحتلال البريطانى بالبلاد شوطاً آخر نحو التجديد العصرى فضلا عن أن أعمال التجديد كانت من اليسر بمكان بتلك العناصر المتعددة حينذاك من إدارة فى أول نشأتها واقتصاد حديث وتجارة خارجية متخصصة فى هذا المجال، ولكن هنالك مستحدثات قد أدخلت من قبل بطرق غير منتظمة وأحياناً بطرق عرضية، فى الوقت الذى كان الاحتلال وهو يدعم قواعده أولا فأول-يعد برنامجاً منظماً فعالا للاصلاح والتطور ومن ثم كان الدور الحقيقى للادارة الاستعمارية ذلك الدور الذى تمثل فى إتقان اتمام التحول السريع الذى شرعت فيه منذ نصف قرن أيد أقل مهارة من الأيدى التى تولته حينذاك.

وفى البدء- كما أسلفنا لم يكن فى نية بريطانيا العظمى على الاطلاق أن تأخذ على عاتقها تجديد مصر تجديداً مادياً ذلك أن الأوامر التى أصدرتها وزارة جلادستون إلى لورد ديفرين قد حددت العمل البريطانى بحفظ الأمن وإعادة تنظيم الادارة والنظام الدستورى تنظيماً جزئياً، وقد كتب جرانفيل إلى ديفرين يقول: «ان حكومة صاحبة الجلالة، على الرغم من رغبتها فى أن يكون الاحتلال البريطانى قصير الأجل بقدر الامكان لا يسعها أن تتغاضى عن الواجب المفروض عليها طالما لم تجدد إدارة الشؤون العامة على أساس يقدم ضمانات كافية للمحافظة على السلام والنظام والرخاء فى مصر، لدعم سلطة الخديوى وتطوير «الحكومة الذاتية» تطويراً حكيماً وللوفاء بالالتزامات نحو الدول الأجنبية. لكل هذا ستشيرون ياصاحب السعادة على حكومة الخديوى بالتدابير التى يجب إتخاذها لاحياء سلطة الخديوى والعمل على رفاهية جميع طبقات الشعب[١٧]».

وقد تبع ذلك بيان الواجبات التى اعتزمت الحكومة البريطانية القيام بها:

(١) تأمين حرية المرور بقناة السويس.

(٢) احلال نظام للمراقبة المالية المشتركة أفضل من النظام المعمول به.

(٣) اصلاح الادارات العامة.

(٤) تخفيض العنصر الأجنبى بالتدريج فى الأجهزة البيروقراطية وزيادة العنصر الوطنى فيها.

(٥) إنشاء نظام قضائى عادل للوطنيين.

(٦) فرض الضرائب على قدم المساواة بين المصريين والأجانب.

(٧) إعادة تنظيم الجيش والشرطة.

(٨) إنشاء هيئات برلمانية تشجع نشر الحرية.

(٩) منع الرق وتجارته.

هذا البرنامج المحمود فى ذاته ينم عن تناقض جلى.. ففي تلك الأحوال من الفوضى والافلاس المالى فى مصر، كيف يمكن الاستمرار فى سياسة الاصلاح والوصاية بجلاء سريع فى وقت واحد؟ وفى الواقع كانت السياسة الانجليزية تتألف من شعبتين إحداهما تفترض حلولا تناقض على خط مستقيم حلول الأخرى، وإذا إقتصر على سياسة الجلاء السريع لوجب قمع الحركة الثورية المصرية بعنف ورد السلطة المطلقة للخديوى والأرستقراطية العسكرية التركية الشركسية، وتجنب مسألة إدخال المستحدثات الغربية فى المنشآت المصرية وهى المسألة التى كانت تحتل جانباً عزيزاً جداً فى آمال الانجليز من حزب الأحرار، وإذا فضلت بالعكس

سياسة الاصلاح لوجب تأجيل الجلاء إلى أجل لا حد له لأن إصلاح النظام الحكومى كان يعكس فى الوقت نفسه القضاء على حكم القلة الذى أعيد إلى الحكومة حديثاً، وكذلك تقوية التدخل الأوروبى الذى حرك النجاح وعمل على تدعيمه فى الزمان والمكان. ومع ذلك فإنه-لأسباب سياسية وطنية ولأسباب أخرى دولية-رفضت الحكومات البريطانية التى تعاقبت حتى نهاية القرن الماضى باصرار ان تسلم بتناقض سياستها تجاه مصر وأن تميز بين هذه المتناقضات فى تلك السياسة. وعلى الرغم من أن دار المندوب البريطانى العام فى مصر لم تكن لديها توجيهات سياسية محددة من حكومتها حتى سنة ١٩٠٤-وهى سنة التحالف الانجليزى الفرنسى، فإن الحكومة البريطانية فى لندن قد فوضت إليها تفويضاً مطلقاً حل المشكلة المصرية[١٨].

لقد كانت مصر إذن مدينة-من حيث إعادة تنظيم إدارتها وإصلاح ماليتها واتساع اقتصادها-إلى المبادرة الشخصية للولاة البريطانيين ومنهم على الخصوص لورد كرومر الذى باشر وظيفته من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٧ تعاونه هيئة من المستشارين أرسلوا من لندن ويعتبر سير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) أول من أدرك المأزق الذى وقعت فيه السياسة البريطانية، فلم يكن هنالك فى اعتقاده مجال للاختيار بين أمرين، ولم يكن مجدياً حينذاك أن يأمل المرء فى إحياء السلطة الخديوية، حيث أدت الحوادث الأخيرة، إلى تقويض نظام الحكومة[١٩]، وقد كشف التمرد العسكرى إذن الستار عن أزمة الحكم التى طال حلها، وكان لورد كرومر يأمل فى أن يجد حلا لمسألة شرعية السلطة-حسب تفضيله الايديولوجى-باصلاح بنيان المجتمع المصرى وروحه ليجدد الصلة بين أسسه الاجتماعية من جهة وأنظمته وآرائه من جهة أخرى[٢٠].

وقد وصل كرومر إلى القاهرة قوى الايمان بفكرة «عبء الرجل الأبيض» وفضائل البعثة التهذيبية الغربية التى تلقنها فى الهند عندما كان يعمل سكرتيراً خاصاً لنائب الملك خلال الفترة من سنة ١٨٧٢ إلى ١٨٧٦، وكان يستوحى أيضاً الآراء النفعية فى عصره. وعرف بأنه شديد الحماس لآراء جريمى بنتهام Jeremy Bentham وجون ستيورات ميل[٢١]. وقد كان يرى أن الدين الاسلامى هو السبب فى تخلف مصر عن ركب الحضارة. ولم يكن فى الامكان الشروع فى التجديد حينذاك الا بادخال الحضارة الغربية فى مصر على أتم وجه، فضلا عن أن البلاد التى تهب عليها نفحات الغرب لن تستطيع الرجوع إلى الوراء، كذلك يجب-فى رأيه-أن تعتمد الدولة الحديثة على الأسس الغربية دون الشرقية[٢٢].

وقد انتقد كرومر فى هذا المجال ويلفرد بلانت Wilfred Blunt، صديق الوطنيين المصريين قائلا: «يعتقد بلانت أن الاسلام يستطيع التجديد فى نطاق ظروف الحوادث الاسلامية، وكلما زادت مشاهداتى فى الشرق زاد اقتناعى بخطئه، والتجديد الوحيد الذى يمكن القيام به هو إدخال الحضارة الغربية فى البلاد بالتدريج[٢٣]».

وهذا المذهب الاجتماعى الذى يخول لولى الأمر وحده سلطة الانشاء والادارة فى المشاريع الاجتماعية قد استرخص صلابة الروابط الدينية والطائفية فى الاسلام، وقلل من قيمة الثقافة الاسلامية والحط من شأنها، وقد حاول ذلك المذهب فى الوقت نفسه-باحلال ميزات الحضارة الصناعية محلها أن يجعل المشروع الاستعمارى شرعياً وأن يحل أزمة الضمير التى تفشت فى مصر.

وكان من الطبيعى أن يقترن اعتناق آراء الغرب وحضارته إلى أقصى حد بإستخدام وسائل الانتاج الفنية الرأسمالية، ولم تكن المشكلة إذن عبارة عن تطبع بالثقافة التقليدية وظروفها المادية المتقلبة دائماً بل كانت

عبارة عن تجديد قائم على استيراد نظام اجتماعى ثقافى أجنبى يفرض على شعب مستكين(٢٤) غير أن قيمة هذا النظام وردود الفعل التى يثيرها لدى الشعب المستعمر تتوقف بصفة خاصة على الطريقة التى تنفذ بها الاصلاحات المقترحة وهذا يعنى أن تلك الاصلاحات يمكن أن تأخذ صورة شكلية دون أن تتطرق إلى معالجة المشكلات من جذورها.

وخلاصة تحليل كرومر هى أن آراء وقواعد الحضارة الغربية لا تتطور الا باقامة نظام سياسى ثابت، وازاء عظم هذا الواجب صرح كرومر بما يأتى: «لقد طبقت دائماً احدى مبادئ بيرك Burke وهو أن أول واجبات المصلح هو أن يحدد الأشياء التى يجب أن لا يتناولها الاصلاح... وأن فرصة الاصلاح لا تقل أهمية عن الاصلاح نفسه»(٢٥).

وكان لمقتضيات الحالة العاجلة أثرها فى تطور الاصلاح ولتأمين الاستقرار السياسى كان يجب–فى رأى كرومر–تجديد نظام الحكومة–فى المقام الأول، حسب القواعد العصرية ثم العمل على تدعيمه بتأييد شعب يعيش فى رضا ورخاء.

ويقضى كل تطور اقتصادى أولاً بأن تقوم أجهزة أساسية ادارية على جانب من الدراية والجدارة، ومن ثم يمكن وضع أهداف الانتاج وتقدير نفقات الاستثمار، وبهذه الطريقة من التفكير لم يضع كرومر التنمية الاقتصادية فى المكان الأول بل آثر عليها الاصلاح الادارى(٢٦).

(أ) تجديد البنيان الادارى والقضائى حسب القواعد العصرية

ان محاولة اصلاح البنيان الحكومى قد واجهت عقبتين أساسيتين الأولى هى العقلية الرجعية الوصولية التى كانت تسيطر على الحياة السياسية أما العقبة الثانية فهى قيام طائفة الأتراك الشركس باحتكار الوظائف البيروقراطية .وكان يجب فى المكان الأول احلال سلطة أخلاقية جديدة محل السلطة القديمة التى لم تهتم كثيراً بالواجب والمسؤولية، وحتى ذلك الوقت كانت الرابطة التى تصل بين الحاكمين والمحكومين تقوم على القوة العليا والخوف من التعسف فيها، وكان من الضرورى أن يكون لدور السلطة معنى يفسر الغاية منها وهو: المحافظة على المصلحة العامة من جانب أفراد المجتمع دون سيطرة المطامع الشخصية ومصالح الطبقات، ومجمل القول ان الوظيفة العامة يجب أن لا تكون مصدر السيطرة والنفوذ الشخصى بل يجب أن تبرر وجودها بالخدمة الاجتماعية التى تنهض بها ولا شك أن مبادئ الأخلاق الحديثة هى التى تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم وتحميهم من امتيازات السلطات التنفيذية وتوطد الثقة بنيات الحاكمين، وتحرص فى الوقت نفسه على أن تكون السلطة التنفيذية قوية دون تعسف(٢٧)، وقد أوضح كرومر رأيه بقوله:«لقد بذلت جهدى وأعتقد أننى وفقت بعض التوفيق فى اشاعة جو من المذهب الحر فى حكومة ذات نظام بيروقراطى»(٢٨).

وازاء تخلف الموظفين البيروقراطيين وتعذر العثور على من يحل محلهم فى وظائفهم، اتضح أن نشر هذه الروح الجديدة يتطلب عملاً طويلاً وشاقاً ولبلوغ الغاية بهذه الاصلاحات كان يجب–بادئ بدء–اقصاء ممثلى الارستقراطية التركية الشركسية القديمة التى كانت تقاوم كل اقدام على التجديد، وذلك بفضل نفوذها شبه الاقطاعى.

وعلى الرغم من أن هذه الطائفة قد نجت من القضاء عليها بفضل الوساطة البريطانية الا أنها لم تسترد امتيازاتها قط ولا مكانتها وسلطتها فى الدولة، ولقد كان القصد الأول من التدخل حقيقة هو احياء الحكم

الخديوى بدعامته التركية الشركسية للمرجوع إلى سياسة السيادة الداخلية، غير أن تدخل الانجليز المباشر فى شؤون مصر الداخلية أدى بهم إلى تقدير الحالة تقديراً واقعياً، وقد استمر تفكك السلطة الخديوية على الرغم من وجود الجنود البريطانيين فى البلاد، أما الطبقة الحاكمة فقد أدى تعاونها مع الأجنبى المحتل أثناء الأزمة الدولية إلى زيادة كراهية الشعب لهم وقد كتب كرومر يقول: «وكان من أثر الاحتلال البريطانى أن أصبحت طائفة الباشوات فى عزلة عن الشعب[٢٩] الذى بات يكرهها الآن كرهاً أشد من كرهه لها فى العهد السابق»[٣٠].

وصرح أحد رجال الحكومة المسؤولين قائلاً «لم يكن حكم الباشوات ليستطيع البقاء لو اضطرت انجلترا إلى الجلاء عن مصر»[٣١].

ولم تكن هناك فائدة ترجى من تأليف حكومة ثابتة تتعاون مع المحتلين طالما لم يكن للحكام من سلطة سوى تلك السلطة التى تجود بها عليهم الجنود البريطانيون، واذا كان الأتراك الشركس قد استطاعوا فى قرون أن يمدوا البلاد بالطوائف السياسية وأن يعتبروا الوظيفة السياسية جزءاً من اقطاعهم الشرعى فان قدرتهم لم تصل إلى درجة مزاعمهم ذلك أن الادارة القديمة كان فسادها وعجزها واضحين للعيان.

وقد زاد الأمر سوءا أن الرجال الذين تولوا الحكم لم يكونوا على قدر من الخلق الواجب لعدالة الحكم.

ولم يكن بقاء هذه الطبقة في مواقع القيادة عونا في وقت من الأوقات بل كان عقبة في سبيل الأخذ بمبادئ الأخلاق الحديثة في الحكم، ومن جهة أخرى كانت هذه المبادئ الأخلاقية تستهجن الحواجز العنصرية التي أقامها الحكم البائد وكانت أحد الأسباب الأساسية التي دعت إلى التمرد العسكري. وقد نصح لورد دفرين في تقريره[٣٢] بضرورة التخلي عن استخدام الوسائل التعسفية في اصلاح التفرقة العنصرية واقترح العمل بمبدأ أن يكون لكل مصري، مهما كانت طبقته وعشيرته الحق على قدم المساواة في الوظائف العامة حسب جدارته وأهليته وأن يعتمد على تطور المؤسسات الدستورية في اقصاء النزعة الطبقية والتمييز العنصري، وهذا الموقف العادل لم يكن ليسر رجال الطبقة الأرستقراطية في البلاد الذين أعربوا عن غضبهم بعرقلة توجيهات رؤسائهم الجدد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً[٣٣]، ولهذا لم يتأخر تطهير الادارة فقد فصل بارينج كبار الرؤساء في الطبقة الحاكمة القديمة لأن بقاءهم في الحكم «كان يعني اتجاه البلاد نحو العودة إلى الهمجية[٣٤]».

ولكن تطهير الادارة هذا مالبث أن تكشف عن فراغ سياسي لم يستطع الوطنيون الذين حلوا محل الرؤساء المفصولين سده مادامت الحكومة الانجليزية ترفض معاونة رجال الحزب الوطني، ولم تستطع انجلترا الجلاء عن مصر لتعذر وجود الحكام القادرين على الحكم، وقد صرح هاركورت HARCOURT قائلاً «لا تضم مصر تلك العناصر التي يمكن برجالها البدء في تشكيل حكومة مدنية أو منظمة عسكرية[٣٥]».

وانتهى بارينج إلى القول ان السبب الحقيقي الذي من أجله يتعذر تطبيق سياسة الجلاء... هو عجز الطبقات الادارية في هذه البلاد[٣٦].

ولم يكن هنالك من سبيل، والحالة هذه، سوى انتظار جيل سياسي جديد من رجال مصر يعرف للحكومة المستعمرة جميلها في أعمال التحرر ويتحالف مع السياسة البريطانية[٣٧].

وبعد مضي عشر سنوات كان لرجال حكم الاحتلال أن يشعروا بالرضا كما كتب ملنر، لأنهم غيروا جميع الأقسام على جميع الدرجات وأنظمة الادارة تغييرا جذريا، وأخيرا اعتنقت السلطة التنفيذية فكرة المساواة بين الرجال من طبقات مختلفة وقسمة الوظائف العامة بالعدل وتوزيع الأرباح والمكافآت بالحق والانصاف، وكان معظم أهل البلاد شاكرين. فلا عجب أن نشاهد منذ السبعينيات ظهور حركة اصلاحية لم تكن تناهض البريطانيين وعلى رأسها شخصيات من أنصار عرابي القدماء في مقدمتها الشيخ محمد عبده والشقيقان فتحي وسعد زغلول ومحمود سليمان.

اما الأتراك الشركس—وقد هدد اصلاح الضرائب والقضاء امتيازاتهم وحرموا من السلطة السياسية—فقد تحالفوا مع المعارضة الوطنية التي تجمعت في تناقض غريب، في التسعينات، حول الخديوي عباس، وقد اقترن حرمانهم من السلطة السياسية بفقدانهم السلطة الاقتصادية في الوقت نفسه.

ومن ثم فقد انغمسوا في حياة التراخي واستسلموا للهو والقمار. وفوق ذلك عجل جشع نظار أملاكهم في خرابهم[٣٨] وسرعان ما اضطر عدد كبير منهم إلى رهن أملاكهم العقارية أو بيعها تحت وطأة تراكم الديون فوقعوا بين أيدي المرابين الأجانب والاستغلاليين من أهل البلاد أبناء البرجوازية الريفية الجديدة[٣٩].

وكان سقوط هذه الطبقة صاحبة الامتيازات مفيدا للتطور الاجتماعي والسياسي في مصر، فقد زال حاجز الأرستقراطية القديم الذى يفصل بين الحكام والرعية وكان يقوم على التفرقة العنصرية بين تركى «وفلاح»، وبزوال النظام الطبقى أو النظام الاقتصادى الاقطاعى، أمكن اعادة توزيع القوى الاجتماعية عن طريق ذلك الاندماج العنصرى بين الارستقراطية وأهل البلاد بالتدريج. ومنذ ذلك الحين اختلفت حظوظ هذه القوى الاجتماعية الجديدة بدرجات متفاوتة في اقتصاد رأسمالي آخذ في الاتساع. ولم يكن للحكومة البريطانية طوال عدة سنوات سياسة مرسومة محددة المعالم تجاه مصر، وكان همها الأكبر أن تتجنب ما استطاعت أن تضطلع بالادارة النظامية في البلاد فيما عدا التدابير التي كانت ترمى إلى اقامة نظام سياسي ويسر مالي في أضيق الحدود ولذلك ساءت أعمال التنظيم الاداري الجديد في مختلف دوائر الدولة بطرق شتى غير عادلة على ضوء حالة النفوذ الانجليزي من حيث القوة أو الضعف.

وقد اقتصر التدخل البريطاني في السنوات الثماني الأولى من الاحتلال على مجال الجيش والمالية والاقتصاد غير أنه قد اتضح أنه من العبث في بلاد مازالت في حالة من الفوضى واختلال النظام، أن يأمل المرء عودة الاستقرار السياسي دون القيام باصلاح الادارة كلها وتغييرها تغييرا شاملا من القاعدة إلى القمة، وقد دعا تحقيق هذا المطلب بعد سنة ١٨٩٠ إلى ازدياد تدخل المندوب السامي البريطاني في القاهرة مباشرة في الشؤون السياسية في جميع دوائر الحكومة.

ولنبحث الآن تطور مشاريع الاصلاح في ظل الاحتلال في القطاعات الأربعة التي كانت تحتاج إلى تغيير هام في دوائر الداخلية والعدل والمالية والاقتصاد[٤٠].

وفي رأي كرومر «كانت نظارة الداخلية موطن الاهمال الحكومي في مصر.. والمجال الحقيقي للفساد[٤١]»، وعلى الرغم من هذا التأكيد، لم تنل نظارة الداخلية هذه، قبل سنة ١٨٩٤، الا تدابيراً ناقصة لم تجد نفعا، ذلك أن خطط لورد دفرين لم تتضمن مسألة تدخل الانجليز في ادارة نظارة الداخلية إلا بالقدر الذي يضمن مراقبة المالية والري والشرطة. وفي اعادة بنيان الحكومة كانت أعمال اعادة تنظيم الشرطة أشد الأهداف

ضعفا فقد عرض المصلحون الانجليز مهمة تعديل نظام الشرطة الداخلي والسلطات المحلية التي تهيمن على الشرطة في الوقت نفسه، غير أنه، بدلا من الحرص على خطة عمل واضحة جلية، قام المصلحون بوضع عدة مشاريع مختلفة الواحد تلو الآخر لتنظيم الشرطة، وهكذا ظلت الادارة المقررة لاصلاحها في تردد واحجام وقتا طويلا.

ولزيادة قوة الأمن العام ورفع روح النظام فيها، تقرر في سنة ١٨٨٣ -تعيين مفتشين من الانجليز في الأرياف يشرف عليهم مفتش عام من أبناء جلدتهم في القاهرة يكون مسؤولا أمام ناظر الداخلية المصري، وكان المفتش العام-الجنرال فالنتين بايكر- Valentine Baker هو قائد الجيش المصري في السودان، وقد حرص على آرائه العسكرية بعد نقله من الشرطة التي أعاد تنظيمها على أن تكون احتياطيا عسكريا قد يدعى في وقت قريب إلى الدفاع عن البلاد ضد غزو رجال المهدي، وقد كان نظام قوات الأمن العام حينذاك يتقبل هذا الرأي، وفي الواقع كان نظام قوات الأمن يتألف من قسمين مستقلين هما رجال الأمن في تشكيلات شبه عسكرية ورجال الشرطة. وهؤلاء كانوا أقل عددا من قوات الأمن، وقد ركز الجنرال بايكر جل عنايته على رجال الأمن وتدريبهم العسكرى ولم يوجه اهتماما يذكر لتنظيم رجال الشرطة.

وقد ظلت شرطة الأرياف، كما هى، تحت سلطة المديرين الذين كانوا يسيطرون فى نفس الوقت على موظفى الحكومة على اختلاف طوائفهم فى الأرياف، ولم تكن السلطة المركزية تشرف اشرافاً دقيقاً على المديرين فى مباشرة سلطاتهم، الأمر الذى أدى إلى التعسف فيها وإلى إستخدام الشرطة لتحقيق أغراضهم الشخصية، وبذلك أصبحت الشرطة خلال بضعة أشهر أداة إستبداد فى يد المدير، وما لبثت الشكاوى أن تدفقت على دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، وعين على أثرها، فى سنة ١٨٨٤، كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا بريطانيا لنظارة الداخلية، ومن الجلى أن هذا التعيين كان على نقيض البرنامج الانجليزى الذى إستهدف عدم التدخل فى إدارة مصر الداخلية. وإغتنم كليفورد لويد فرصة غياب الجنرال بايكر فى السودان فقام بتغيير نظام الأمن العام تغيراً كلياً على الطريقة الهندية، وحل تشكيلات رجال الأمن ثم حاول تغيير تشكيل قوة الشرطة التى كانت تتألف حتى ذلك الوقت من المجندين، وذلك باستخدام متطوعين بأجور وافرة، غير أنه اضطر إلى العدول عن هذا الاصلاح نظرا لعدم تقدم أحد للتطوع، وقرر بعدئذ أن يبعد الشرطة عن سلطة المأمورين والمديرين(٤٢)، ويجعل منها منظمة مستقلة خاضعة لمراقبة المفتشين فى المديريات تحت اشراف القيادة العليا-قيادة المفتش العام الانجليزى فى القاهرة-وقد عهد إلى الشرطة بالتحقيق فى الجنايات، حسب قانون المرافعات الانجليزى الهندى، دون النيابة، وعملت هذه التدابير على تقويض سلطة المديرين وقلبت نظام الادارة المحلية، وفضلا عن ذلك فقد سيطرت إنجلترا بكل قوتها على جهاز الأمن الداخلى، وعندما رأى ناظر الداخلية، محمد ثابت باشا، أن سلطته قد انتزعت منه ونقلت إلى وكيل النظارة قدم إستقالته احتجاجاً على هذا الاجحاف(٤٣)، وإعترض رئيس النظارة نوبار باشا، اعتراضاً شديداً على هذا التدخل، كذلك فإن بارينج-الذى كان منهمكا فى تلك الحقبة بالتهديد السودانى على حدود مصرية لم يصر على تلك التدابير، وفى مايو ١٨٨٤ حل محل لويد وكيل نظارة مصرى، وهكذا عادت إلى المديرين سلطتهم، وقد جدد الجنرال بايكر تنظيم جزء من قوات الأمن (ألغيت هذه القوات مرة أخرى بعد وفاته فى سنة ١٨٨٧) وظل المفتشون الانجليز فى وظائفهم فى الأرياف ست سنوات، ولكن إمتيازاتهم لم تكن محددة على الاطلاق، وأحست إدارة الشرطة بالمهانة من هذا الاتفاق(٤٤) ونتج من ذلك احتكاك دائم بين المفتشين والمديرين(٤٥).

وقد عين الجنرال كتشنر مفتشاً عاماً فى سنة ١٨٩٠ ، فحدد اختصاصات المفتشين والمديرين تحديداً دقيقاً ، وظلت الشرطة تحت سلطة المدير ، ولكن كان على المدير منذ ذلك الحين أن يصدر أوامره إلى الشرطة بواسطة المفتشين ، ولم يكن له أن يتدخل فى مسائل التدريب والتنظيم ولا أن يطلب قوات الأمن الا فى الأغراض المشروعة ، وفضلاً عن ذلك كانت الشكاوى ضد الشرطة تحال إلى ناظر الداخلية الذى كان ينظر فيها بالاشتراك مع المفتش العام.

غير أن هذه التعديلات لم تؤد إلى تحسين حالة الأمن العام ولا إلى قيام الشرطة والمديرين بتطبيق روح العدالة تطبيقاً أدق من ذى قبل ، ومن ثم كان فرض مراقبة أشد وقعاً على أجهزة السلطة التنفيذية أمراً واجباً ، وفى سنة ١٨٩٤ فرضت هذه المراقبة بتعيين سير الدون جورست مستشاراً إنجليزياًSir Eldon Gorst لنظارة الداخلية ، وهكذا أخذ كرومر (لورد بارينج سابقاً) على عاتقه نظارة الداخلية التى احتفظت ببعض الاستقلال وأوصى البرنامج الجديد بتراخى الوصاية الانجليزية إلى المستوى المحلى وتوطيدها على المستوى المركزى والمستوى النظارى[٤٦]، وقد ألغيت وظيفة المفتش العام كما استدعى المفتشون فى المديريات إلى المركز الرئيسى فى القاهرة ومنه كانوا يقومون من حين لآخر بزيارة مناطقهم فى المديريات ويقدمون تقارير مفصلة عنها إلى المستشار.

وقد بذل الرؤساء الانجليز جهدهم في الاشراف إلى حد بعيد على السلطات المحلية التي استطاعت أن تحتفظ بقدر من المبادرة في اعمالها ، غير أن تثبيت قواعد حكم الاحتلال كان من شأنه أن أضعف بالتدريج استقلال المديرين وعلى الرغم من أن مفتشي نظارة الداخلية المتجولين من وقت لآخر في مناطقهم لم يحلوا في السلطة محل المديرين إلا أنهم فصلوا المديرين من الناحية التنظيمية عن نظارة الداخلية ، وقد منع المديرون من الذهاب إلى القاهرة بدون إذن وأمروا بأن يقدموا اقتراحاتهم بواسطة المفتشين[٤٧]، ولم يكن المفتشون فى أعمالهم سوى مراقبين ووسطاء بين المديرين والادارة المركزية ولم يكونوا مقيدين بواجبات إدارية يومية ، ومع ذلك احتفظ المديرون ببعض الحرية فى العمل.

ويجدر بالباحث فى هذا المقام أن يتساءل ، هل إستفاد سكان الأرياف فى الواقع من بقاء إختصاص المديرين فى هذا المجال؟ ان اشراف المفتشين لم يحل دون ظهور بعض الأخطاء التى وقع فيها القائمون بالادارة دون علمهم، وعلى العكس من ذلك لم يكن المفتش الانجليزى فى الهند على اتصال دائم بأتباعه، وفى بدء الاحتلال إستطاعت اللجان التى عهد اليها بتنظيم أجهزة الادارة والضرائب وشبكة الرى أن توطد علاقاتها مع جماهير الفلاحين بصورة مباشرة، ولكن عندما انتهت أعمال المفتشين فى المديريات بالتدريج عادوا إلى وظائفهم فى الادارة المركزية تاركين للسلطات المحلية العناية بتطبيق عدالة السلام البريطانى، التى ظلت فى معظم الحالات حبراً على ورق[٤٨].

النظام القضائي

كان القضاء في مصر تتولاه محاكم مختلفة هي:

(أ) المحاكم المختلطة (أنشئت سنة ١٨٧٠) كانت هذه المحاكم تطبق قوانين واجراءات مقتبسة من القوانين الفرنسية، وتناول اختصاصها جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب على اختلاف جنسياتهم أو بين الأجانب وأهل البلاد، وقد عرض حكام الاحتلال الغاء هذه المحاكم لانشاء قضاء موحد فى مصر ولكن

دون جدوى[٤٩]، غير أنه لم يكن فى الامكان تعديل قوانين المحاكم المختلطة الا باجماع الأربع عشرة دولة التى أصدرت هذه القوانين.

(ب) المحاكم القنصلية وكانت تفصل فى المنازعات بين الأجانب من جنسية واحدة وتصدر أحكامها فى الجنايات التى كان يرتكبها الأجانب فى البلاد.

(جـ) المحاكم الشرعية وكانت تطبق أحكام الشريعة واقتصر اختصاصها على الأحوال الشخصية (الزواج والميراث والوصايا) وقلما كان الانجليز يهتمون بهذا القضاء الشرعى، وكان الشيخ محمد عبده مسؤولا عن إصلاحه فى نهاية القرن الماضى.

(د) أما المحاكم الأهلية التى كان اختصاصها يشمل جميع الدعاوى بين الوطنيين والجنايات التى كانوا يرتكبونها، فقد أنشئت فى ظل الاحتلال فى سنة ١٨٨٤، وكان الانجليز يولون هذا القطاع مااستطاعوا من عناية، وقد عنيت حكومة عرابى قبل ذلك بمسألة إصلاح جهاز القضاء حيث كان فى حالة يرثى لها، وأستأنفت حكومة الاحتلال هذا المشروع من بعده فى الحال.

ويكشف لنا تقرير لورد دفرين فى سنة ١٨٨٣ عن حالة الظلم الذى اتسم به نظام القضاء الخديوى حيث ينص على مايأتى: «لا يوجد فى الوقت الحاضر عدالة حقيقية فى هذه البلاد وان مايجرى ويقال عن العدالة ما هو الا سخرية من المحاكم نفسها ومن القوانين التى تدعى أنها تحكم بمقتضاها.... ولم يكن أحد من رؤساء المحاكم الأهلية على شيء من الدراسة القانونية فقد تم اختيارهم بطريقة تحكمية من بين سكان البلاد دون النظر إلى أخلاقهم أو مؤهلاتهم، ولم تكن هنالك قوانين حقيقية يعملون بنصوصها فى أحكامهم واجراءاتهم فقد كانوا يستندون أحياناً إلى القوانين الفرنسية وأحياناً إلى القواعد المعمول بها فى المحاكم المختلفة وأخيراً إلى أحكام الدين الاسلامى».

وكان يجب — كما صرح دفرين — الاسراع فى إقامة نظام للقضاء يضع حداً للاجراءات وطرق التحقيق المتبعة حينذاك وينشئ أسسا قانونية لاحكام المحاكم: «ان مصر بحاجة ماسة إلى عدالة تتسم بالنزاهة والبساطة» «وسرعة البت فى القضايا بأقل تكلفة ممكنة».

وفى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدرت القوانين الجديدة، القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وهى تلك القوانين التى كانت حكومة شريف باشا قد أعدتها فى نوفمبر ١٨٨١ مسترشدة بالقوانين الفرنسية[٥٠].

وقد بدأ العمل بالقانون المدنى وقانون العقوبات فى أول فبراير ١٨٨٤ فى الوجه البحرى بإنشاء خمس محاكم مركزية ابتدائية فى كل محكمة منها خمسة قضاة أحدهم أوروبى، ومحكمة استئناف تضم تسعة مستشارين منهم أربعة مستشارين أوروبيين وألحقت بكل محكمة مركزية محكمة جزئية برئاسة قاضى واحد تنتدبه المحكمة المركزية من بين أعضائها.

وقد حدد اختصاص المحكمة الجزئية فى القضايا الجنائية، بالجنح الصغرى، وفى القضايا المدنية والتجارية، بالمنازعات التى تقل عن ١٠٠ جنيه مصرى، وكانت هذه المحاكم الثلاث الجديدة تفصل فى القضايا المدنية والتجارية والجنائية بدون محلفين، وكانت أحكام محكمة الاستئناف نهائية فى القضايا المدنية، أما فى

القضايا الجنائية فقد كان الطعن فى أحكامها بالنقض جائزاً فى حالة واحدة فقط هى مخالفة نصوص القوانين.

ولما لم يكن هنالك عدد كاف من الموظفين ذوى الدراية بالشؤون القضائية والقوانين فقد تعذر ادخال النظام القضائى الجديد فى الوجه القبلى أيضاً، وهكذا ظل القضاء الخديوى القديم معمولاً به حتى يونيو ١٨٨٩ حين أنشئت ثلاث محاكم إبتدائية فى الوجه القبلى.

وعلى الرغم من اعراب الحكومة البريطانية عن اهتمامها بإقامة نظام قضائى عادل فى مصر فقد كان مندوبها السامى يوجه عنايته كلها فى السنوات الأولى من الاحتلال–إلى المسائل الأخرى العاجلة كالافلاس المالى وخطر الغزو السودانى، كما أنه ترك امتيازات رئيس النظار المصرى كما كانت فى هذا المجال(٥١).

ولسوء الحظ قلما كانت السنوات التى احتفظت فيها نظارة العدل باستقلالها سنوات عدل للشعب المصرى فى مجموعه، كما اتضح من الشكاوى والالتماسات العديدة التى كانت ترسل إلى المندوب السامى فى تلك الفترة، وعلى الرغم من أنه كان هنالك من الناحية النظرية نظام قضائى حديث عادل ففى حقيقة الواقع ظل النظام القضائى الجديد جهازاً غير جدير بمهمته متعسفاً فاسداً، كذلك النظام البائد الذى حل هذا النظام محله، وقد شهدت تلك السنوات عهد المحاكم العسكرية المشؤومة «واللجان الخاصة غير العادية لقمع قطاع الطرق» التى كانت تطبق القوانين الاستثنائية، وقد أنشئت هذه المحاكم–بادئ ذى بدء–فى سنة ١٨٨٢ لمدة ستة أشهر لردع أتباع الثورة العرابية فى الأرياف، وفى تلك الأثناء كانت لجان مكافحة قطاع الطرق–ازاء زيادة الجرائم وعجز المحاكم الجديدة–تتجدد من وقت لآخر، كما كان اختصاصها يمتد إلى مناطق أخرى، وفى سنة ١٨٨٤ عهد إلى هذه اللجان بالتحقيق فى جميع الجرائم التى كانت ترتكب فى الأرياف ومنحت فى السنة التالية سلطة الحكم فيها. وفى سنة ١٨٨٧ صدر مرسوم بمد اختصاصها إلى السرقات والجنح، وقد كان لاحلال هذه اللجان محل المحاكم العادية على الخصوص طابع يدعو إلى القلق فلم تكن النظارة الحقانية (العدل) تشرف على لجان مكافحة قطاع الطرق بل كانت نظارة الداخلية هى التى تتولى هذا الاشراف. ولم يكن رئيس اللجنة سوى مدير المديرية التى كانت اللجنة تعقد جلساتها فيها، وهكذا قضى على ذلك المبدأ الأساسى مبدأ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، الذى كان أساس الاصلاح فى سنة ١٨٨٣.

وقد فتحت الاجراءات الاستثنائية–التى كانت تتخذها لجان مكافحة قطاع الطرق–الباب على مصراعيه لأسوأ جرائم تجاوز حدود السلطة فى الحكم البائد، فالمتهمون والشهود كانوا جميعهم يقيدون بالأغلال، والتعذيب كان الطريقة المتبعة لحمل المتهمين والشهود على الاعتراف، وقد قضى عدد كبير من المشتبه فيهم السنين الطويلة فى ظلمات السجون دون محاكمة. وقد قدر كرومر عددهم بنحو ٨٠٠ سجين كانوا يعاقبون بشدة ويعلقون أيضاً، استناداً إلى أدلة قائمة على الهوى والخيال وفضلا عن أن هذه المحاكم العسكرية لم تعد بالنظام إلى نصابه فهى بالعكس قد أشعلت روح الثورة بين جماهير الفلاحين والتقارير التى تلقاها بارينج فى سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٨٩ من المهندسين الانجليز فى مصلحة الرى كانت شديدة التشاؤم، فقد كتب أحدهم يقول «... ان روح المقاومة التى أثارها عرابى ضد الاضطهاد هى الآن أشد منها فى أى وقت مضى(٥٢).

انه الخوف من هياج الفلاحين الذى دعا المعتمد البريطانى إلى الاهتمام بدائرة العدل واصلاح النظام القضائى اصلاحاً شاملاً فى البلاد، وهكذا ألغيت لجان مكافحة قطاع الطرق فى ١٥ مايو ١٨٨٩ ونقضت

بعض أحكامها الظالمة ومن ثم امتدت ولاية قوانين سنة ١٨٨٣ إلى الوجه القبلى فى يونيو سنة ١٨٨٩، وبعد بضعة أشهر، فى سنة ١٨٩٠، فرضت الحكومة البريطانية على مجلس النظارة المصريين «مستشاراً قضائياً» عهد اليه بتطهير المحاكم ونشر النزاهة واحترام القوانين.

ولقد كانت الاصلاحات التى تمت منذ سنة ١٨٩٠ على العموم اصلاحات خاصة بطرق الاجراءات والمرافعات وكان القصد منها تسهيل التقاضى بين أفراد الشعب. ولكى تكون اجراءات المحاكم أسرع من ذى قبل خفض عدد القضاة فى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف من خمسة قضاة إلى ثلاثة، ومن بين ثمانية وعشرين قاضياً فى المحاكم الابتدائية كان هناك ثلاثة من الأوروبيين ومن بين ستة وعشرين مستشارا فى محكمة الاستئناف كان هناك سبعة مستشارين من الأوروبيين أيضاً (ومن هؤلاء السبعة مستشارين من الانجليز)[٥٣] واتسعت ولاية القضاء الجزئى ليكون فى متناول جمهور الشعب، وفى الوقت الذى لم يكن هنالك سوى دائرة واحدة فى كل محكمة مركزية تقرر العمل بنظام اللامركزية فى القضاء بالقدر المستطاع وإنشاء محكمة جزئية فى كل مركز من المراكز فى البلاد، وقد زاد عدد هذه المحاكم من ثمانى محاكم فى سنة ١٨٨٩ إلى عشرين محكمة فى سنة ١٨٩٠ وإلى ثلاث وثلاثين فى سنة ١٨٩٢ ثم إلى خمس وأربعين محكمة فى سنة ١٩٠٣[٥٤].

ثم اهتم المستشار القضائى بمسألة رشوة القضاة، وقد أقيل المرتشون وقليلو الدراية منهم من مناصبهم[٥٥] وزيدت المرتبات فقبيل سنة ١٨٩٠ فى الوقت الذى لم يبلغ مرتب القاضى فى المتوسط سوى ١٢٠ جنيهاً مصرياً فى السنة زيد مرتب صغار القضاة إلى ٥٤٠ جنيهاً مصرياً فى السنة وتصاعد بالتدريج حتى بلغ ١٢٠٠ جنية مصرى لمستشارى محاكم الاستئناف، وزاد عدد القضاة من الوطنيين أهل البلاد حتى بلغ فى سنة ١٩١٤ مائة وثمانية وستين قاضياً وفضلاً عن ذلك كان هنالك ستة وخمسون قاضياً ومستشاراً أوروبياً من بينهم قضاة ومستشارون فى المحاكم المختلطة[٥٦].

ان النيابة المصرية التى كانت تجمع بين أعمال الشرطة القضائية والتحقيق فقد نظمت أيضاً على غرار القواعد الفرنسية الاسكوتلندية ولكن على الرغم من أن التعذيب كان محظورا فقد استمر غالباً فى مراكز النيابة وفى أقسام الشرطة على الخصوص. وكانت النيابة تضم ٩٥ وكيل نيابة فى سنة ١٨٩٢ و ١٥٠ فى سنة ١٩١٤ وثلاثة رؤساء أقسام كلهم مصريون، أما النائب العام فكان بلجيكياً فى سنة ١٨٩٥ حتى عين موظف بريطانى فى هذا المنصب سنة ١٨٩٧.

ونظراً لقلة خبرة القضاة،شكلت لجنة مراقبة قضائية فى ١٦ فبراير ١٨٩١ للاشراف على فاعليته ونزاهة النظام القضائى.

وكانت هذه اللجنة تتألف من رئيس هو السيد/ سكوت المستشار القضائى فى الحكومة المصرية، ومن قاضيين أوروبيين ومفتشين مصريين هما حسن عاصم وعلى فخرى، ومن أمين سر مصرى هو عثمان مرتضى وكانت مهام لجنة المراقبة القضائية كما يأتى[٥٧]:

(أ) التفتيش على جميع المحاكم الجزئية والمركزية.

(ب) فحص الملفات التى يتم اختيارها فى كل محكمة من هذه المحاكم وترسل إلى القاهرة مرة كل اسبوع.

(جـ) تلقى تقارير دورية عن موظفى هذه المحاكم.

(د) العمل على أن تكون الأحكام فى القضايا الجنائية عادلة ومثالية بالنسبة إلى الجريمة المقترفة بعيدة عن التأثر بروح الانتقام، والحرص على أن يكون القضاء سريع البت فى القضايا وعلاوة على ذلك كان يجب على المستشار القضائى أن يفتش بنفسه على كل محكمة مرة فى السنة على الأقل.

وعلى الرغم من أن اختصاص لجنة المراقبة القضائية كان إدارياً صرفاً، فقد كان من اختصاصها أيضاً أن تراقب الأحكام التى يصدرها قضاة المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية، وكان لمفتشى هذه اللجنة الحق فى ارسال خطابات أو مذكرات إلى القضاة يدعونهم فيها إلى إتباع هذا المبدأ القانونى أو ذاك، ولكن لم يكن فى استطاعتهم أن يحلوا محل محكمة الاستئناف لاصلاح الأحكام أو الغائها[٥٨].

وفى سنة ١٩٠٥، صدر قانون جديد بتشكيل محاكم جنايات فى الدوائر القضائية الثمانى، تتألف كل محكمة منها من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف منهم مستشار إنجليزى واحد، وكانت أحكام هذه المحاكم نهائية لا استئناف فيها، غير أن محاكم الجنايات هذه لم تستطع الحيلولة دون الزيادة العامة فى الجرائم أثناء السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، ولهذا أصدرت نظارة الحقانية (العدل) فى ٤ يونيو ١٩٠٩ القانون الاستثنائى المعروف بقانون نفى معتادى الاجرام، وبمقتضى هذا القانون شكلت لجان لها سلطة فرض الاقامة الجبرية فى الأماكن النائية على الأشخاص التى تعتبرهم السلطات الادارية من المشتبه فيهم أو الخطرين، وكان لهذا القانون أثره فى تخفيض نسبة الجرائم ٢٧٪ فى سنة واحدة[٥٩].

وخلاصة القول ان إعادة تنظيم الجهاز القضائى بعد سنة ١٨٩٠ وتحسين هيئة موظفى المحاكم[٦٠] ويقظة لجنة المراقبة القضائية، كل هذه قد أحيت شيئاً فشىء ثقة الشعب بحكامه.

ومنذ ذلك الحين إستطاع أفقر الفلاحين أن يقاضى السلطات العامة لتجاوزها حدود السلطة دون أن يخشى محاباة القضاة[٦١].

وقد قدر أحد رجال القانون المصريين نتيجة الاصلاحات القضائية بهذه العبارة: «ان الشعب المستعبد حقبة طويلة حتى الآن بالردع الشديد والقسوة وجد نفسه فجأة فى أمن تام من تشدد رجال الادارة وارهابهم»[٦٢].

وعندما شعر الفلاح المصرى بأنه فى حماية القانون والقضاة العادلين إبتدأ فى نهاية القرن الماضى بأن يدرك خطورة حقوقه للمرة الأولى فى تاريخه.

(ب) إصلاح المالية:

على الرغم من أن كرومر كان يريد قلب أوضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية فان حكومته، كما رأينا، اتبعت سياسة أقل طموحاً وأكثر نفعاً وكان المهم فى هذه السياسة هو تأمين مصالح إنجلترا الاستراتيجية والاقتصادية، ولهذا إقتصرت الاصلاحات الدستورية فى مداها على إنشاء إدارة نزيهة فعالة تكون سلطة الحكم وإصدار القرارات فيها للموظفين الانجليز دون غيرهم[٦٣] وقد اغتبط كرومر ببلوغه هذه الغاية فى سنة ١٨٨٨. أما إستقرار النظام السياسى فقد كان يتوقف فى رأى الحاكم النفعى على مقدار الاذعان الذى تثيره المؤسسات الجديدة فى نفوس الشعب. ولم يكن فى الامكان كسب هذا الاذعان دون رفع مستوى الحالة

الاجتماعية والمادية فى طبقات المنتجين من السكان، ولكن الحالة الاقتصادية لم تكن مواتية لهذا الاصلاح فالافلاس المالى الذى اجتاح مصر كان مصدر التعقيدات الدولية من جهة وحجر عثرة فى سبيل كل محاولة للتجديد المادى من جهة أخرى، وقد اتضح أن احياء اليسر فى البلاد عامل أساسى فى التنمية والرفاهية فيها[٦٤].

وقد كان وفاء الدين العام أشد الأعباء وقعاً على عاتق السكان لم تفلح فيه المساعى الفردية. فكان نحو ٨٠٪ من إيرادات الدولة مخصصة لدفع الفوائد بنسب باهظة تراوحت بين ١٢ و ٣٠٪ سنوياً[٦٥] وكذلك لاستهلاك الديون. وفى سنة ١٨٧٧ عندما كانت جملة إيرادات الدولة ٠٠٠ ٥٤٣ ٩ جنيه بلغت الفوائد والاستهلاكات التى قبضها حملة السندات نحو ٠٠٠ ٤٧٣ ٧ جنيه، يضاف اليها مليون جنيه يمثل الجزيه المستحقة على مصر، عن أسهم قناة السويس، ولم يبق من إيرادات الدولة سوى مبلغ زهيد قدره ... ٠٧٠ ١ جنيه أى ١١٪من جملة الايرادات، خصصت للمصروفات العامة [٦٦].

كان هذا التسرب من الموارد المالية المصرية أمراً فاضحاً مشيناً لأن المدين المقترض على الخصوص كان يدفع فوائد مبلغ يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ ٩٨ جنيه مصرى فى حين لم يكن قد قبض فعلاً سوى نصف هذا المبلغ أى نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨ جنيه[٦٧] خصص معظمه لاستهلاك القروض السابقة التى كانت تتجدد من فترة إلى أخرى بشروط باهظة تزيد مصر خراباً. وقد كتب خبير الحكومة المالى البريطانى، سير ستيفن كايف Sir Stephen Cave فى هذا الموضوع يقول: «فيما عدا المبلغ المخصص لحفر قناة السويس (٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه مصرى) لا يوجد هنالك سبب على الاطلاق يفسر هذا الدين الضخم فى الوقت الحاضر، وجميع الاعتمادات من القروض ومن دين الدولة غير الثابت (العائم) كانت تنفق فى استهلاك الفوائد».

وكانت جملة النفقات العامة على وجه التقريب فى سنة ١٨٨٢، ماعدا قناة السويس، تمول من إيرادات تحصل فى البلاد، وقد قدر ملنر نسبة الدين المستثمر فعلاً فى عهد إسماعيل فى أعمال التنمية بعشرة فى المائة من مجموع الدين[٦٨].

وكان كرومر يضيق باستمرار مثل هذا السلب فى أموال الشعب فأصر على تخفيض أسعار الفوائد المرتفعة إلى حد الربا ليفرج عن جزء كبير من الميزانية ينفق فى أغراض الانتاج[٦٩] وهكذا بناء على الحاح كرومر جرت بعض الاستبدالات فى الدين العام بين سنة ١٨٨٣ وسنة ١٩٠٥ بحيث هبطت الفوائد السنوية للدين العام من ٧٧٠ ٨٤٥ ٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٨٧٨ إلى ٥٧٢ ٠٢٨ ٤ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٨٩١ و ٠٠٠ ٧٠٩ ٣ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٥، أى أن الفوائد السنوية خفضت بنسبة ٣٧٪[٧٠]. وفضلاً عن ذلك دلت هذه التدابير على أن الحكومة البريطانية قلما كانت تهتم باحتجاجات الدائنين، ونسبة كبيرة من إيرادات الدولة أمكن عندئذ تخصيصها لحاجات الادارة والتنمية الاقتصادية، وهكذا زادت إيرادات الدولة بالتدريج بعد سنة ١٨٩٠ والجزء المخصص من الميزانية لوفاء الدين العام انخفض من ٦٦٪ من المجموع فى سنة ١٨٨٢ إلى ٤٥٪ فى سنة ١٨٩٣، ثم إلى ١٨٪ فى سنة ١٩١٤ وبإختصار فإنه خلال ثلاثين سنة من الاحتلال قد زاد الجزء الذى كان ينفق من إيرادات الدولة على أغراض مصرية بحتة من الثلث إلى أربعة أخماس هذه الايرادات.

وإذا كانت التكاليف السنوية أقل من ذى قبل فإن مصروفات الاستثمار العام التى كانت تؤخذ من

القروض الجديدة لم تكن تسمح بتخفيض مبلغ الدين الاجمالى بهذا القدر، وبالعكس زادت القيمة الرأسمالية للدين العام ولم يبدأ التخفيض فيها الا منذ سنوات التوسع الاقتصادى قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تطور الدين العام كما يأتى :[٧١]

السـنوات	قيمة الدين العام (بالجنيـة)
١٨٧٨	٩٣ ٣١٥ ٤٣٠
١٨٨٠	٩٨ ٦٨٥ ٩٣٠
١٨٩٢	١٠٦ ٤٥٨ ٠٠٠
١٩٠٠	١٠٢ ٧١٤ ١٨٠
١٩٠٦	٩٦ ٤٨٣ ٤٠٠
١٩١٣	٩٤ ٣٥٠ ٠٠٠

وقد يكون من التسرع فى الاستنتاج اتهام الانجليز بسوء الادارة، وبعكس ما كان يجرى فى عهد اسماعيل، فإن القروض الجديدة–التى عقدت فى سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٠١ وزاد مقدارها على ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرلينى–قد خصصت بقدر الامكان لأشغال كبيرة على أسس إقتصادية[٧٢] تخدم الصالح العام لجميع فئات السكان.

وبعد الغاء المراقبة المشتركة (بين إنجلترا وفرنسا) فى سنة ١٨٨٣ أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها وحدها مهمة السير قدما بالمالية المصرية، وقد كان إهتمام كرومر الأول فى هذا المجال يتركز فى عدم السماح للدول الدائنة بتدويل القضية المصرية بحجة متاعب وأزمات مصر المالية.

فالسنوات الأولى من الاحتلال كانت سنوات تقشف وكفاح ضد الاعسار، وفى سنة ١٨٨٩ إستطاع كرومر أن يحقق رصيداً دائماً استمر فى جميع الميزانيات التالية وسبب ذلك هو إعادة تنظيم المؤسسات المالية بصبر وأمانة وأناة، وهو عمل بدأ فى نهاية عهد اسماعيل وتحول بعدئذ إلى مراقبة فرنسية إنجليزية مشتركة على المالية المصرية، وقد استمر الموظفون الانجليز وعلى رأسهم جرالد فيتزجرالد Gerald Fitzgerald فى تصفية النظام الضرائبى القديم وإقامة نظام جديد محله[٧٣]. ومنذ سنة ١٨٨٢ الحق «مستشار مالى» بريطانى بوزارة المالية. وفى أثناء تسع سنوات أصبح ذلك المستشار هو المستشار البريطانى الوحيد فى الحكومة المصرية وبحكم منصبه كان يطلع القنصل البريطانى العام على جميع مداولات مجلس الوزراء، ولم تكن مهام المستشار المالى محددة بدقة على الاطلاق، ومن الوجهة النظرية لم يكن له سلطة تنفيذية[٧٤] ولكن مهمته كانت محدودة بابداء الرأى فى المسائل المالية الهامة.

وفى الواقع لم يكن يصدر أى قرار مالى دون موافقته[٧٥]، وقد شكلت لجنة مالية برئاسة مستشار المالية تضم وزير المالية ووكيل النظارة وموظفين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى، وتقوم تلك اللجنة بالاشراف الدقيق على جميع مصروفات الحكومة، وعلى الرغم من أنه لم يكن لهذه اللجنة سلطات تنفيذية فقد كانت «آراؤها» فوق قرارات الحكومة[٧٦].

وقد قام كل من المستشار المالى بمساعدة اللجنة المالية بوضع حد لتبذير أموال الدولة[٧٧]، وذلك عن

طريق العمل على استبعاد المصروفات الشاذة التي لم تكن مقيدة في الميزانية وتركيز حسابات المصالح المختلفة فى وزارة المالية ووضع نظام للحسابات العامة والمراقبة، وبفضل هذه الاصلاحات استطاعت النظارة أن تتجنب تبديد أموال الدولة بالافراط فى المصروفات، وأن تضع تقديرات دقيقة للميزانية وكان الادخار من فائض الميزانية المتراكم يغذى صندوق الاحتياطى الذى كان يمول المشاريع المختلفة فى التنمية الاقتصادية.

ولم تكن الدولة وحدها هى المستفيدة من إعادة تنظيم المالية العامة، بل ان الممولين أنفسهم قد أستفادوا أيضاً فقد كانوا قبل ذلك ضحايا خبث محصلى الضرائب وكانوا يجهلون المبلغ الحقيقى المطلوب منهم وتاريخ إستحقاقه، وهكذا خفت من محنتهم إصلاح نظام تحصيل الضرائب، وقد كان النظام الخديوى يعمل بمبدأ اللامركزية فتحصيل الضرائب بطرق ظالمة غير عصرية آل كله إلى سلطات المديريات. ولم يكن للمحصلين الذين كانت تعينهم هذه المديريات أية صلة بنظارة المالية، فقد ألغى هذا النظام كله وأصبح المحصلون خاضعين مباشرة لمراقبة دقيقة كانت تتولاها نظارة المالية وكان المحصلون يتسلمون أيضاً سجلات من نظارة المالية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الضرائب تحصل بموجب «ورد» يذكر المحصل فيه بالدقة المبلغ المستحق وتاريخ الاستحقاق، وبهذا الاصلاح تم إنضمام الأرياف إلى دائرة الاقتصاد النقدى وزال آخر بقايا دفع الضرائب عيناً(٧٨).

والآن وقد جنبت البلاد شر الافلاس وأصبح لدى خزانة الدولة منه سنة ١٨٨٩ فائض من المال فقد استطاعت الادارة الانجليزية أن تهتم بموضوع الاصلاح الضرائبى وتعديل فرض الضرائب تعديلا عادلا على قواعد منطقية(٧٩) غير أن حريتها فى العمل كانت محدودة بسبب القيود الدولية والمراقبة الشديدة التى كان يفرضها صندوق الدين العام على الشؤون المالية كما كانت فوائد الدائنين تشكل عقبة فى سبيل تخفيف أعباء الضرائب على الشعب(٨٠)، وعلى الرغم من هذه المشاق، بذلت حكومة الاستعمار ما استطاعت من الجهد لتدفع عنها الوصاية الدولية، وقد أفلحت فى الفترة بين ١٨٨٩ و ١٩٠٣ فى إلغاء أو تخفيض عدة ضرائب كيدية ظالمة أدت إلى خسارة مليونين من الجنيهات من الايرادات سنوياً(٨١) ولكن هذه الخسائر عوضت بفرض ضرائب جديدة كانت أكثر قيمة من الوجهة الاقتصادية على الرغم من قلة عددها، فالضريبة الجديدة فى سنة ١٨٩٠ على الدخان عادت وحدها على الخزانة بمبلغ ٧٨٨ ٧٢٧ جنيهاً فى سنة ١٨٩٠ بدلاً من ٠٥٠ ٢٨٩ جنيهاً فى سنة ١٨٨٧ ثم وصلت إلى ٠٠٠ ٠٤٤ ١ جنيه فى سنة ١٨٩٧ وإلى ٤٤٦ ٧٢٠ ١ جنيهاً فى سنة ١٩١٣، وكان الدخان يمثل ٥٪من قيمة الواردات، ولكن من حيث الرسوم كان الدخان يشكل نحو نصف الايرادات الجمركية فى مصر(٨٢).

وكانت الضريبة العقارية المصدر الرئيسى لايراد الدولة وأساس نظام الضرائب المصرى غير أنها لم تكن موزعة على الممولين توزيعاً قائماً على العدل والمساواة، والمشاق المالية فى السنوات الأولى من الاحتلال حاولت دون تعديلها واصلاحها فى الحال.

وقد تم مسح الأراضى الزراعية فى سنة ١٨٩٢ ولكن مصلحة المساحة لم تنشأ الا فى سنة ١٨٩٩ وقد شكلت فى سنة ١٨٩٥ لجنة برئاسة ويلكوكس Wilcocks لتحديد القيمة الايجارية للأراضى الزراعية ولتوزيع الضريبة العقارية على أساس عادل طبقاً لدرجة خصوبة الأرض وقد استطاعت هذه اللجنة أن تكشف عن ظلم صارخ فى شرائح الضرائب المفروضة على الممولين فبعض الأراضى المجدبة كان أصحابها يدفعون ضريبة قدرها ٨٢٪من قيمتها الايجارية فى حين لم يكن أصحاب بعض الأراضى الخصبة يدفعون عنها سوى ٣٪من

القيمة الايجارية[٨٣]، وفى الفترة بين ١٨٩٩ و١٩٠٤ وضع جدول توزيع الضرائب حسب مقدرة الممولين بحيث خفضت ضريبة الأراضى الزراعية فى بعض المديريات بمقدار ٣٠٪[٨٤]، وكان الأساس الجديد لتقدير الضريبة احتسابها بنسبة ٦٤ ٢٨٪ من متوسط القيمة الايجارية[٨٥] ولم تكن الضريبة لتزيد فى أية حال من الأحوال فى خلال ثلاثين سنة عن ١٦٤ قرشاً صاغاً عن الفدان الواحد.

وفى الواقع كان متوسط الضريبة فى الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ مائة وثلاثة قرشا صاغاً عن الفدان وبعد وضع جدول توزيع الضرائب فى سنة ١٨٩٩ هبطت الضريبة إلى ٨٣ قرشاً صاغاً وفى سنة ١٩٢١ لم تتجاوز ١١ قرشاً.. وعلى الرغم من هذه التخفيضات لم تتغير جملة الضريبة الا قليلا لأن ضريبة الأراضى المستصلحة حديثاً عوضت جزءاً كبيراً من خسارة اعادة التقدير، وهنالك اجراء آخر خفف من أعباء الممولين، ذلك أن الحكومة عدلت عن تحصيل الضريبة العقارية المتأخرة فى ذمة الممولين التى بلغت حينذاك نحو مليون جنية مصرى[٨٦].

وقد استفاد الممولون فائدة كبرى من جميع هذه الاصلاحات الضريبية فتخفيض الضرائب فى الوقت الذى أخذ فيه عدد السكان فى النمو خفف عبء الضريبة على الفرد الواحد من السكان وفى سنة ١٨٨١ كان متوسط الضرائب التى حصلتها الدولة من كل فرد فى حدود مائة وثمانية قرشا صاغاً، وفى سنة ١٨٩٧ بلغت ٨٦ قرشاً ونصف قرش، ثم فى سنة ١٩٠٤ وصلت إلى ٧٨ قرشاً، أى أن الضرائب خفضت بنسبة ٣٨٪ لكل فرد من السكان[٨٧]، ثم ارتفع متوسط الضرائب إلى ١٠٠ قرش فى سنة ١٩٠٧ وإنخفض فى سنة ١٩٠٩ إلى ٩٣ قرشاً أى أن نسبة التخفيض بلغت فى ثلاثين سنة ١٧٪[٨٨].

إن تخفيض أعباء الضرائب وتقشف الميزانية من جهة والأمانة والكفاءة فى الادارة من جهة أخرى، كل هذه كانت سمات بارزة للاصلاحات الانجليزية فى مجلس الشؤون المالية، ولكن الاستقرار الاقتصادى وإستقرار نظام الحكم آخر الأمر فلم يكونا من الوقائع واضحة المعالم.

ولكى يستمر الرصيد فى الميزانية دائماً كان لابد من مضاعفة حركة التصدير العامة إلى الخارج حتى تزيد إيرادات الدولة، ومن ناحية أخرى فإنه لكى تزيد قدرة الممولين المصريين على تحمل أعباء الضرائب المختلفة كان من الضرورى تحسين حالتهم المادية وكان هذا التحسين يتوقف بالطبع على زيادة الانتاج واستغلال الثروات الطبيعية فى البلاد استغلالا إقتصادياً عصرياً رشيداً، وفضلاً عن ذلك كانت هنالك علاقة واضحة بين حالة الرخاء واذعان السكان للنظام السياسى الذى فرضه الاحتلال على البلاد.

(جـ) النمو الاقتصادى العام والخاص (١٨٨٢ – ١٩١٤)

إن نمو قوى الانتاج مرتبطة حتماً بالاستثمار أى باستثمار رؤوس الأموال التى تأتى من الادخار الوطنى، أو من القروض الأجنبية. وعن طريق تلك الاستثمارات تحققت زيادات مستمرة فى الدخل القومى على مر الأيام، ولا شك أن معدل النمو الاقتصادى فى بلد من البلدان يتوقف أساساً على قيمة استثماراته، ومع ذلك فمن الضرورى العمل على توجيه هذه الاستثمارات وتوزيعها توزيعاً سليماً رشيداً، وفى هذا المجال يجب الاستعانة بحركة السوق وتقلباتها تلك التقلبات التى تكشف عن رغبات المستهلك ازاء المنتج وتحدد توجيه الاستثمارات ونظام حركة الانتاج[٨٩].

ولم يكف الرصيد الدائن فى ميزانية مصر مع الادخار الخاص والادخار الوطنى لتحقيق معدل متزايد

من النمو الاقتصادى، ولعلاج هذا النقص لجأت الحكومة إلى القروض العامة وشجعت من جهة آخرى استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للمشاريع غير الحكومية. وقد وجهت رؤوس الأموال العامة والخاصة هذه إلى القطاعات ذات العائد قصير الأجل حسب طلبات الأسواق الأوروبية ولم تكن هذه الظاهرة بالحدث الجديد فالاقتصاد المصرى كان خاضعاً لمقتضيات أوروبا التجارية والمالية منذ فشل محمد على فى محاولته تصنيع البلاد فقد بدأ محمد على فى وضع إقتصاد متشعب الأطراف ولكن الاتفاق الانجليزى التركى فى سنة ١٨٣٨ اضطره إلى العدول عن مشاريعه.

ومنذ ذلك الحين كان الطريق ممهداً أمام تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الأوروبى ومن ثم اتجه الاقتصاد المصرى نحو تصدير المواد الأولية ملبياً إحتياجات السوق الأوروبية، ولما لم تكن فى مصر ثروة معدنية فقد كانت الزراعة مصدر تلك المواد الأولية المصدرة إلى أوروبا. وقد كان من شأن مشاريع التنمية التى قام بها نظام الاحتلال فى هذا المجال الاسراع فى تطوير مصر كوحدة زراعية متكاملة فى إطار النظام الاقتصادى العالمى[٩٠].

وكان لمصروفات الحكومة غير العادية (وهى المصروفات غير المخصصة للادارة) مصدران: أحدهما من المال الاحتياطى الذى أنشىء فى سنة ١٨٨٧، والآخر من القروض العامة، أما المال الاحتياطى فقد كان يغذيه الرصيد الدائن فى الميزانيات المتتابعة، تضاف اليه فى كل سنة ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الناتج من تخفيض فوائد الدين الممتاز من ٥٪ إلى ٣,٥٪ وهكذا زاد الاحتياطى من ١٠٠ ٤٧٧ جنيه فى سنة ١٨٨٧ إلى ٧٠٧ ٠٨٧ ١٢ جنيهات فى سنة ١٩٠٥[٩١] وبفضل هذه الزيادة قدم المال الاحتياطى فيما بين سنة ١٨٨٧ و١٩١٢ ما يزيد على ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠ جنيه لمشاريع التنمية الاقتصادية[٩٢] أما القروض العامة فلم يكن فى استطاعة الحكومة الاقدام عليها قبل الاتفاق الفرنسى الانجليزى المعقود فى سنة ١٩٠٤ دون موافقة صندوق الدين أولاً، وفى الحقبة بين سنة ١٨٨٢ و ١٩٠١ اقترضت مصر ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ جنيه لتمويل الأشغال العمومية الكبيرة[٩٣].

وعلى ذلك يمكن تقدير جملة المصروفات غير العادية فى المدة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ بنحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥ جنيه أما توزيع هذه المصروفات فأقل مشقة وفى تقدير بيير أرمنجون Pierre Arminjon بلغ المخصص للأشغال العمومية (الترع–المصارف–القناطر–الخزانات–السكك الحديدية–الموانى–الطرق) نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣ جنيه فى الحقبة من ١٨٨٧ إلى ١٩١٠[٩٤]، ويبدو لنا أن هذا المبلغ الاجمالى أقل تقديراً مما حدث فعلاً كما أنه لايبين من جهة أخرى قطاعات الاستثمارات المختلفة كلا منها على حدة.

أما التحليل الحديث لحسن رياض فأكثر تفصيلاً، فقد كانت جملة استثمارات الدولة (من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤) فى قطاع الزراعة حسب هذا التحليل، تفوق بقدر كبير استثماراتها فى القطاعات الأخرى، وتقسم الاستثمارات الزراعية إلى فئتين الأولى تتألف من الاستثمارات المخصصة لبناء القناطر واصلاحها وتبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٤ جنيه[٩٥] والثانية تشتمل على الاستثمارات المخصصة لتحسين شبكة الرى والصرف، والأولى وقدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه للأشغال الجديدة و ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢جنيه لصيانتها[٩٦]، وعلى ذلك فقد بلغ مجموع إستثمارات الدولة فى قطاع الزراعة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ جنيه منها ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه فقط يمثل المصروفات غير العادية والباق وهو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢ جنيه كان فى صورة مصروفات عادية، أما إستثمارات

الهيكل الأساسى فى النقل والمواصلات فقد خصص لها جزء أكبر من المصروفات غير العادية على النحو التالى:

	سنة ١٨٨٢	سنة ١٩١٤	صافى الاستثمار
	(ج.م)	(ج.م)	(ج.م)
السكك الحديدية والتلغرافات	١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠	١٤ ٢٠٠ ٠٠٠
الطرق	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠
قناة السويس	١٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٤٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٠٠ ٠٠٠
استثمارات أخرى	٧٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠

جملة الاستثمارات (١٨٨٢ إلى ١٩١٤) ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٤ جنيه.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات خارج الميزانيات فى قطاعى المواصلات والزراعة نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠ جنيه، وقد كانت جميع هذه المصروفات على العموم ذات طابع مستمر من الوجهة الاقتصادية وذات عائد قصير الأجل فى معظم الأوقات.

وفى قطاع المواصلات أضيفت ١٧١٢ كيلو مترا إلى شبكة السكك الحديدية التى بلغت فى سنة ١٨٨٠، ١٤٤٨ كيلو مترا، كما تم إنشاء ٢٤٠٠ كيلو متر من الطرق فيما بين سنة ١٨٩٤و ١٩٠٤[٩٧].

أما قطاع الزراعة فيلاحظ أن معظم الاعتمادات لم تمنح لنظارة الأشغال العمومية الا بعد سنة ١٨٩٧، وهذه الادارة على الرغم من أنها كانت تحظى بعناية حكومة الاحتلال، كان عليها أن تقنع بمخصصات قليلة فى الميزانيات السنوية لصيانة شبكة الرى، وقد زادت هذه المخصصات بالتدريج إلى ٠٠٠ ٤٤٥ جنيه فى سنة ١٨٨٣ وإلى ٧٨٩ ٧٣٦ جنيهاً فى سنة ١٨٩٦ (كان المبلغ الاجمالى للمصروفات العادية فى هذه النظارة ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ جنيه فى الحقبة من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠١)، وفضلاً عن ذلك كانت الاعتمادات غير العادية من القروض العامة فى حدود ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه خصصت لأشغال الرى فيما بين سنة ١٨٨٥ و١٨٩٦[٩٨].

غير أن التقدم البارز فى فترة التقشف هذه كان شرفاً للمسؤولين فى هذه النظارة التى كان يديرها منذ بدء الاحتلال وكيل نظارة إنجليزى سكوت مونكريف Scott Montcrief ١٨٨٣–١٨٩٢ ثم وليم جارستن ويلكوكس William Garstin Willcoks وفريق من الانجليز المتخصصين الذين استعارتهم الحكومة المصرية من ادارة الرى فى الهند، فأقبلوا بنشاط على تجديد نظام شبكة الترع والمصارف، وكانت الشبكة حينذاك تمتد إلى ٨٤٨٤٠ كيلو متر وفى حالة من الخراب التام منذ السنوات الأخيرة فى حكم اسماعيل.

وقد اقتصرت أشغال الرى الأولى على تطهير الترع والمصارف وعلى إعادة تنظيم توزيع المياه وفى سنة ١٨٨٤ بدأ تجديد قناطر الدلتا (التى بناها محمد على) وانتهى فى سنة ١٨٩٠، وعلى الرغم من أن هذا العمل لم يؤد إلى اتساع رقعة الأراضى الزراعية، فقد كان من آثاره العاجلة على كل حال مضاعفة مساحة الأرض التى يمكن استغلالها مرتين فى السنة فى الدلتا (الوجه البحرى).

ومنذ سنة ١٨٨٥ زاد الانتاج الزراعى فى الدلتا وعلى الخصوص إنتاج القطن، وكان فى الامكان البدء فى

حفر ترع ومصارف جديدة فى تلك السنة (١٨٨٥) بفضل اعتماد غير عادى قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ١ جنيه (من قرض سنة ١٨٨٥ المسمى «بمليون الرى»، واستصلاح الأراضى التى كانت حتى ذلك الحين مستنقعات فى منطقة الفيوم بلغت مساحتها ٠٠٠ ٣٠ فدان فى سنة ١٨٨٥ و ٠٠٠ ٥٠ فدان فى سنة ١٨٨٦[٩٩]، وفى سنة ١٨٨٧ حفرت ترعة كبيرة هى ترعة التوفيقية في الدلتا وانتهى العمل فيها بعد سنتين وبلغت نفقاتها ٠٠٠ ٣٧٢ جنيه. ومنذ سنة ١٨٩٠ تمكنت الحكومة بقرض ثان قدره ٠٠٠ ٩١٠ جنيه—من تجديد نظام الرى فى الوجه القبلى(مصر العليا) وحفر ترعة هامة هى ترعة الرياح بالبحيرة، وعلى العموم فقد تم حفر ٤١٨٥ كيلو متراً من المصارف فيما بين سنة ١٨٨٧ و ١٩٠١ و ١٥٠٠ كيلو متر من الترع الجديدة بين سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٤[١٠٠].

وأتمت الأشغال المائية الكبرى شبكة الترع والمصارف، وقد عمل بناء عدة قناطر على تطور النظام الاقتصادى فى البلاد، وهكذا استطاع المزارعون زراعة أكثر من محصول واحد فى السنة فى الأطيان نفسها، وعلى الرغم من أن الرى الدائم كان معمولا به منذ عهد محمد على ولكنه لم يصبح عاماً الا فى بدء القرن العشرين[١٠١].

أما استصلاح الأراضى البكر فلم يؤد إلى نتائج هامة فمساحة الأرض المزروعة لم تزد على مليون فدان فيما بين سنة ١٨٧٧ و ١٩١٣، أى من ٧٤٣ ٤ فدان إلى ٠٠٠ ٢٨٣ ٥ فدان[١٠٢]، ولكن بفضل الرى الدائم تغيرت مساحة الأرض التى تدر أكثر من محصول واحد تغييرا كبيراً من ١٧٨ ٧٦٢ ٤ فداناً فى سنة ١٨٧٩ إلى ٤١٢ ٧١٢ ٧ فداناً فى سنة ١٩١٣[١٠٣]، أما الاستثمارات غير الزراعية فقد خصص معظمها لتحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية تحسيناً يسمح بشحن المحاصيل الزراعية فى وقت قصير إلى الأسواق والموانى.

إن قدرة الحكومة على الاستثمار قد قيدت إلى حد بعيد لأن جزءاً كبيراً من ميزانيتها كان مخصصاً لدفع فوائد الدين العام وإستهلاكه وقدر المبلغ الذى ضاع هكذا فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ بنحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠ جنيه[١٠٤]، فلو أن هذا المبلغ خصص للاستثمار الوطنى لأدى بالتأكيد إلى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى، غير أنه مما خفف من وطأة الأثر الفادح لمثل هذا النزيف الاقتصادى ذلك التدفق لرؤوس الأموال الأوروبية على البلاد وان لم تظهر معالم هذه الحركة الا بعد فترة غير قصيرة[١٠٥].

وقد صدرت قوانين عصرية عادية بعد إنشاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكن ذلك ضماناً كافياً لأن اعسار مصر والارتياب فى مدة الاحتلال الانجليزى قد خففا من الاقبال على إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت قليلة فى البدء[١٠٦]، ولكنها أخذت فى التدفق فى الوقت الذى كانت فيه الاصلاحات الانجليزية تعيد النظام إلى المالية العامة وتؤمن للبلاد الطمأنينة التى توحى بالثقة والضمان فى المعاملات، ومن جهة أخرى، اتفق أن قامت تلك الاصلاحات فى الوقت الذى تمت فيه شبكة الرى وماترتب عليها من زيادة فى إنتاج الأرض، وقد أصاب أسعار المحاصيل الزراعية هبوط عام ساد الأسواق الأوروبية فى التسعينات من القرن الماضى، ولكن إرتفاع أسعار القطن فى سنة ١٨٩٨—١٨٩٩ أثبت صلاحية مصر لاستثمار رؤوس الأموال فيها واعتبارها حقلاً فسيحاً للصفقات الرابحة، وباعادة فتح السودان المصرى وبناء مجموعة من القناطر إبتداء من سنة ١٨٩٨ تأكد فى نظر الماليين الأوروبيين مظهر الاحتلال شبه الدائم، يضاف إلى هذه العوامل التراخى النقدى الذى شاع فى أسواق باريس ولندن بعد نهاية حرب الترنسفال، وتجلى

فى هبوط عام فى أسعار النقود[١٠٧]. لقد إستطاعت مصر الآن أن تهيء لرؤوس الأموال المتجمدة فى أوروبا مجالا لأعمال الاستثمار فى بلادها، وقد تدفقت هذه الأموال تدفقاً سريعاً إلى حد أنه فى سنة ١٨٩٨ –وهى السنة التى وقعت فيها الشركة الانجليزية أيرد Aird والحكومة المصرية على عقد بناء سد أسوان–رأت الحكومة المصرية نفسها أمام طلبات عديدة من جانب الرأسماليين الأوروبيين للحصول على إمتياز بناء هذا السد. وقد كتب سير كلينتون داوكنز Sir Clinton Dawkins فى هذا الموضوع يقول: «ان الحكومة المصرية التى كانت منذ سنوات قليلة تعانى المشاق لجذب أنظار الرأسماليين إلى مشاريع رابحة للبلاد وللمستثمرين على السواء تجد الآن على أبوابها حشداً من طلاب الامتيازات»[١٠٨].

وقد وضع الاتفاق الفرنسى الانجليزى فى سنة ١٩٠٤ حدالمنافسة الدولتين، فرنسا وإنجلترا، فى مصر، وفتح السوق المصرية للادخار الفرنسى الذى لم يلبث أن إحتل المكان الأول فى مجال الاستثمار بعد أن كانت رؤوس الأموال الانجليزية والبلجيكية تفوقه[١٠٩].

وقد كان للاتفاق الفرنسى الانجليزى وتلك الفترة من الرواج الزراعى والاقتصادى أثر كبير فى تشجيع رجال المال على تأسيس عدد كبير من شركات المساهمة للاستغلال الزراعى ولأشغال النقل ولتحسين الخدمات العامة، كما شجعت تلك الفترة وذلك الاتفاق رجال المال على إنشاء بنوك الودائع وشركات التسليف العقارى، ولكن هذا الاتساع المفاجىء فى المعاملات لم يكن طبيعياً فى مجموعه، لأن رخاء البلاد الظاهر كان يرتكز على أسعار القطن المرتفعة، كما أن قدرة البلاد على إستيعاب تلك المقادير الكبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت على البلاد فى مدة تقل عن عشر سنوات– كانت قدرة محدودة فى نمو مايزال فى المهد، وفضلاً عن ذلك أدى تركيز معظم الاستثمارات فى القطاع الزراعى نفسه والمنافسة التى شاعت بين الشركات إلى تمهيد السبيل إلى سياسة تسليف تنطوى على الفوضى، تلك السياسة التى كانت من نتائجها الأولى التوسع فى الائتمان وما تلاه من إرتفاع فى أسعار الأوراق المالية وارتفاع الأسعار على العموم وأصيبت البلاد حينذاك بحمى المضاربة، كما أن شركات عديدة من الشركات التى أسست بين سنة ١٩٠٤ و ١٩٠٧ لم تدم طويلاً وكانت استثماراتها لأجل قصير، فقد كانت تسعى وراء تحقيق الأرباح الكثيرة العاجلة ولم يكن لها سمات المؤسسات الحية ذات الدخل الثابت، وتقرير السيد/موريس كامبانيا Maurice Campagna وكيل القنصلية الفرنسية العامة فى الاسكندرية عن الحالة الاقتصادية والمالية فى مصر، دليل على حقيقة هذه الحالة الخطيرة، فقد كتب فى تقريره يقول: «بين الشركات التى اجتاحت مصر حديثاً عدد كبير من المنشآت لها برنامج واحد هو شراء الأراضى والعقارات فى المدن والأرياف وبيعها واستئجارها واستصلاحها واستغلالها.» وفى الحقيقة كانت هذه الأعمال أقرب إلى المضاربة منها إلى الاستغلال والاستصلاح فقد كان الشراء والبيع من الأغراض الرئيسية لعدد كبير من هذه الشركات»[١١٠].

وكان لهبوط أسعار القطن فى سنة ١٩٠٧ أثر كبير فى وضع حد لهذه الفوضى المالية، وكان من عواقب ذلك الهبوط أيضاً افلاس وتصفية شركات عديدة كانت من الضعف بحيث لم تستطع التغلب على أزمة الكساد[١١١].

ولم يمض وقت طويل حتى عاد مجرى الأسعار إلى مستواها الطبيعى بفضل تقييد التسليف بوجه عام، وظلت الأسعار على تلك الحال حتى إعلان الحرب العالمية الأولى.

وقد خرجت البلاد منهوكة القوى من تلك الأزمة فاسترخت فترة النقاهة الاقتصادية ولكن لم يطل الوقت حتى إستعادت البلاد نشاطها لأن أساس الائتمان فيها كان قائماً على خصب أرضها الدائم وعلى حاجة الأسواق الأوروبية إلى قطنها.

وكانت السنوات من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩١٤ سنوات غير عادية فى نهضتها الاقتصادية على الرغم من الأزمة التى حلت فى الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فلم تقف تلك الأزمة حجر عثرة فى سبيلها، وفى وسعنا أن نحكم على إتساع تلك النهضة وخطرها بالرجوع إلى عدد شركات المساهمة وإلى أرقام رؤوس أموالها[١١٢].

وفى أثناء تلك الفترة من سنة ١٨٨٨ إلى ١٩٠٢ وعلى الخصوص الفترة من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢، تم تأسيس ثمانى وسبعين شركة مساهمة معظمها إنجليزية وبلجيكية فى حين أن شركات المساهمة الجديدة بين سنة ١٩٠٣ و١٩٠٧ بلغ عددها ٢١٦ شركة (منها شركات ولدت ميتة وأخرى فى التصفية) وبذلك تكون جملة الشركات نحو ٣٠٠ شركة[١١٣].

وكما أسلفنا أن عدد من هذه المؤسسات لم يكتب لها الحياة بعد أزمة سنة ١٩٠٧، وهذا لم يبق منها حتى ٣١ ديسمبر من هذه السنة نفسها سوى ٢٠١ شركة مستمرة فى أعمالها، ثم هبط هذا العدد إلى ١٦٤ شركة فى سنة ١٩١١[١١٤].

وفى سنة ١٩٠٧ كان عدد الشركات المساهمة واتجاه استثماراتها كما يأتى:

شركات المساهمة العاملة فى مصر فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٧[١١٥]

مجموعة الشركات المساهمة	عدد الشركات	رأس المال(ج. م)
شركات ائتمان عقارى	٥	٤٠ ٠٢٤ ٦٤٧
بنوك	٦	٤ ٤٦٣ ٤٢٥
شركات مالية	٢١	٢ ٥٢٢ ٢٨٢
شركات عقارية في الأرياف	١٧	٨ ٥٠٣ ٣٦١
شركات عقارية في المدن	١٩	٣ ٥٧٧ ٢٨٤
شركات عقارية في الأرياف والمدن	١٥	٤ ٢١١ ٢٧٩
شركات نقل، سكك حديدية، ترام-أتوبيس	١١	٤ ٤٩٤ ١٠٠
شركات بواخر	٩	١ ٣٦٥ ٦٦٦
شركات مياه	٣	٩٨٠ ٦٣٥
شركات فنادق	٩	١ ٦٣٢ ٨٢٤
شركات صناعية[١١٦]	٤٦	٢٣ ٨٩٩ ٨٢٦
شركات تجارية	٩	١ ٣١٠ ٩٣٠
شركات صناعية وتجارية	١٧	١ ٠٨١ ٤٧٤
شركات متنوعة	١٤	٤ ٢١٩ ٧٩٩
الجملة	٢٠١	١٠٢ ١٧٧ ٥٣٢

والجدول الآتى يوضح تطور القيمة الاسمية لأسهم وسندات جميع شركات المساهمة فى مصر، ومنها شركة قناة السويس[١١٧]:

سنة	(ج.م)	
١٨٨٣	٢٢ ٠٠٠ ١٥١	
١٨٩٢	٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠	
١٨٩٧	٣٢ ٨٤٠ ٦٢٣	
١٩٠٢	٤٤ ٦٣٠ ٢٧٢	
١٩٠٧	١٠٤ ٤٢٠ ٠٠٤	
١٩١١	١١١ ٢٦٢ ٢٦٧	
١٩١٩	١١٥ ٥٠٤ ٠٢٣	
١٩٣٤	١١٢ ٠١١ ٢٧٧	(للمقارنة)

وفى عشر سنوات من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ بلغ رأس المال الاسمى لشركات المساهمة التى أسست فى هذه الفترة فى مصر مع الزيادة فى رأس مال الشركات التى كانت موجودة فيها نحو ٣٨١ ٥٧٩ ٧١ جنيهاً مصرياً[١١٨].

وهنالك واقعة بارزة فى هذا النمو السريع هى أن رأس مال كبير قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ١١١ جنيه مصرى[١١٩] كان موزعاً فى سنة ١٩١١ بين عدد محدد من الشركات بلغ ١٦٤ شركة، وكان الأجانب يمتلكون ٩٢٪ من رؤوس الأموال هذه أى نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنية موزعة كالآتى:

٤٦ ٢٦٧ ٠٠٠	جنيه مصرى	للفرنسيين
٣٠ ٢٥٠ ٠٠٠	جنيه مصرى	للانجليز
١٤ ٢٩٤ ٠٠٠	جنيه مصرى	للبلجيكيين
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيه مصرى	لجنسيات متفرقة

ولكن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ الضخم (١٠٠ مليون جنية) كان مصدره فى الواقع إعادة إستثمار الأرباح، وقد بلغت هذه الأرباح فى سنة ١٩١١ نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٥ جنيه تم تحويل جزء منها إلى الخارج[١٢٠]، وقد أكد حسن رياض أن دخول رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ لم يتجاوز ٣٠ مليون من الجنيهات[١٢١]. ويبدو لنا أن هذا التقدير من الواقع، ومن جهة أخرى كان هناك مبلغ سنوى يصل إلى نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ جنية (فى المتوسط من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤) يمثل الفوائد المستحقة للمساهمين الأجانب فى شركات المساهمة وكان ذلك المبلغ يحول إلى أوروبا، وهكذا أضيف الدين الخاص إلى دين مصر العام.

ولم يكن من اليسير تقدير أهمية شركات المساهمة فى مصر بالنسبة إلى الأشكال الأخرى من المؤسسات الفردية فى قطاعات الصناعة اليدوية والتجارة والزراعة وذلك لنقص الاحصاءات فى هذه القطاعات، على أنه يمكننا أن نقارن على وجه التقريب رأس مال شركات المساهمة برأس مال جميع الممتلكات الريفية فى مصر، ويقدر ألفريد عيد[١٢٢] هذه الممتلكات الريفية بمبلغ يتراوح بين ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٤٠٠ مليون جنيه، وطبقاً لهذا التقدير فإن رأس مال شركات المساهمة يعادل نحو خمس الثروة العقارية فى أرياف مصر.

وبالنظر إلى ذلك العدد الصغير من شركات المساهمة والمبلغ الكبير فى رأس مالها نلاحظ أن رأس مال الشركة الواحدة يصل فى المتوسط إلى نحو ٦٦٠ ٦٧٨ جنيهاً (سنة ١٩١١)، وهو متوسط لا يتفق وحقيقة الحال، فقد كان لقناة السويس والبنك العقارى المصرى وحدهما ٤١٪ من مجموع رأس المال، ولكن حتى لو استبعدناهما من حسابنا لوجدنا متوسطا حسابياً لا يقل فى ضخامته يبلغ ٣٩١ ٤٠٩ جنيهاً[١٢٣]، ولكى نصل إلى تقدير أكثر دقة علينا أن نرتب الشركات فى فئات مختلفة حسب قيمة رأس مال كل شركة منها وتختلف النتيجة عندئذ كما يأتى:

رأس المال (بالجنيه)	عدد الشركات المساهمة فى سنة ١٩١١
٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ فأكثر	٣
٠٠٠ ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠	٨
٠٠٠ ٩٠٠ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١	٤
٠٠٠ ٦٠٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٠	٣
٠٠٠ ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ٦٠٠	١٢
٠٠٠ ٤٠٠ إلى ٠٠٠ ٥٠٠	١٥
٠٠٠ ٣٠٠ إلى ٠٠٠ ٤٠٠	١٣
٠٠٠ ٢٠٠ إلى ٠٠٠ ٣٠٠	١٣
٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ٢٠٠	٣٣
أقل من ٠٠٠ ١٠٠	٦٠

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ثلاثاً وتسعين شركة من ١٦٤ شركة أى ٥٧٪ من جملة عدد الشركات يقل رأس مالها عن ٠٠٠ ٢٠٠ جنيه، غير أن درجة تركيز جملة المنشآت ظلت على درجة تركز الشركات الفرنسية بقدر كبير، ويدل تصنيف المجموعات المختلفة من الشركات حسب أعمالها على أن هذا التركز كان أقوى فى بعض فئات من الشركات منها فى فئات أخرى، وعلى سبيل المثال كان مستوى التركز فى شركات التسليف–التى بلغ متوسط رأسمالها ٧٤٧ ٣٩٥ ٦ جنيهاً مصرياً–أكثر منه فى شركات البنوك أو شركات النقل أو الشركات الصناعية والزراعية أو الشركات التجارية التى بلغ متوسط رأس مالها كما يأتى:

٦٧٧,١٤٤ جنيهاً لشركات البنوك
٤٣٦,٧٤٩ جنيهاً لشركات النقل
٢٣٨,٠٧٢ جنيهاً للشركات الصناعية والزراعية
١٢٨,٩٥٠ جنيهاً للشركات التجارية[١٢٤]

فتقتضى دقة التحليل أن نجمع شركات التسليف وشركات البنوك فى فئة واحدة وأن نقارن قيمة رؤوس أموالها وأرباحها برؤوس أموال وأرباح الفئات الثلاث الأخرى.

(١) مجموعة شركات التسليف والبنوك

كانت هذه المجموعة تشمل وحدها أكثر من نصف رؤوس أموال شركات المساهمة المصرية أى

٣٩٤ ٤٣٥ ٥٦ جنيهاً منها ٩٧٥ ١٦٥ ٥١ جنيهاً لشركات التسليف العقارى و٨٩٨ ٧٤١ ٤ جنيهاً لشركات البنوك و ٥٢١ ٥٢٧ جنيها لشركات المالية.

وكان الرهن العقارى أو القرض المضمون برهن، العامل الرئيسى فى التسليف العقارى، وكانت البنوك والبورصات تقدم السلف للصناعة وتجارة التصدير بواسطة الاتجار بالأوراق المالية والبضائع فى الصفقات الآجلة[١٢٥].

وكان إزدياد مجموع رأس مال شركات التسليف العقارى يسير جنباً إلى جنب مع تنفيذ أشغال الرى الكبرى التى زادت من إنتاجية الأرض، وهذه الصلة تدل على الدور الذى كانت تقوم به شركات التسليف فى التنمية الزراعية فى البلاد–وقد أخذت رؤوس أموال المؤسسات العقارية فى الازدياد كما يأتى:

السنة	رأس المال الاسمى
١٨٨٣	٥ ٧٠٠ ٠٠٠
١٨٩٢	٥ ٢٠٠ ٠٠٠
١٩٠٢	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠
١٩٠٧	٣٩ ٧٠٠ ٠٠٠
١٩١١	٥١ ٢٠٠ ٠٠٠
١٩١٣	٥٥ ٦٠٠ ٠٠٠

هذا التدرج المستمر فى الزيادة كان يعبر عن الشعور دائماً بالحاجة المتزايدة إلى الائتمان فى إقتصاد آخذ فى التوسع، كما كان يعبر عن الثقة التى كانت مؤسسات التسليف توليها هذا الاقتصاد النامى، على الرغم من تلك الأزمة العارضة من سنة ١٩٠٧، إلى سنة ١٩٠٩، التى أوقفت إلى حين إستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالعكس إنخفض رأس مال شركات البنوك قليلاً من ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ جنيه فى سنة ١٩٠٧ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٤ جنية فى سنة ١٩١١ ثم إلى ٠٠٠ ٥٠٠ ٤ جنيه فى سنة ١٩١٣[١٢٦].

أما مؤسسات الائتمان الكبرى فقد كانت رؤوس أموالها كالاتى:

الشـــركات	جملة رأس المال
البنك العقارى المصرى	٣٠ ٣٨٥ ٩٠٤
البنك الزراعى	١٠ ٠٥٢ ٢٥٠
بنك الأراضى المصرى	٤ ٥٩٦ ٢٠٩
البنك الأهلى المصرى[١٢٧]	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
شركات الرهون العقارية المصرية	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
الصندوق العقارى المصرى	١ ٩٧٣ ٦٣٢

ومن الاحدى عشر شركة كان رأس مالها يزيد على مليون من الجنيهات كانت هناك ست شركات تعمل فى مجال الائتمان والتسليف.

وظل الدين العقارى المصرى لشركات التسليف البالغ نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ جنيه دون تغيير فيما بين

سنة ١٨٨٢ و١٩٠١، ولكنه بدأ فى الزيادة منذ سنة ١٩٠٢–حتى بلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٢٠ جنيه فى سنة ١٩٠٩و٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨ جنيه فى سنة ١٩٠٩و٠٠٠ ٠٠٠ ٤٦ جنيه فى سنة ١٩١٤، وقد بلغت الفوائد التى دفعها المقترضون عن هذه القروض ٠٠٠ ٨٨٠ ٦ جنيه فى سنة ١٩١٢ أى مايزيد على ١٣٪[١٢٨].

وكان حساب مصر العقارى المدين لأوروبا أكثر من هذه الأرقام المتقدم بيانها لأنها لم تشمل قروض الشركات العقارية وشركات التأمين وفروع البنوك الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة.

وإذا أضفنا هذه القروض أصبحت الميزانية كما يلى:

	١٩٠٦ (ج.م)	١٩١٤ (ج.م)
شركات التسليف العقارى	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ ٦	٠٠٠ ٨٣٨ ٤٥
الشركات العقارية	٧٢٠ ٧٥٢ ١٠	٠٠٠ ٨٣٧ ٢
الأفراد والبنوك وشركات التأمين، الخ..	٠٠٠ ٦٤٥ ٧	٠٠٠ ٠٠٠ ٤
الجملـة	٧٢٠ ٩٩٧ ٣٨	٠٠٠ ٦٧٥ ٥٢

وكان البنك العقارى المصرى (رؤوس أمواله فرنسية) أكبر مؤسسات التسليف وقد تطورت أعماله فى القروض على النحو الآتى:

١٨٨١	٠٠٠ ١٤٩ ١ جنيه مصرى
١٨٨٤	٠٠٠ ٢٠٩ ٢ جنيه مصرى
١٨٩٣	٠٠٠ ٦٥٤ ٢ جنيه مصرى
١٨٩٩	٠٠٠ ٨٨٥ ٤ جنيه مصرى
١٩٠٢	٠٠٠ ٧٩٩ ٦ جنيه مصرى
١٩٠٥	٠٠٠ ٧٤٥ ١٩ جنيه مصرى
١٩٠٨	٠٠٠ ٢٢٩ ٢٥ جنيه مصرى
١٩١٤	٠٠٠ ٨٥٧ ٢٩ جنيه مصرى

أما قروض شركتى التسليف الهامتين بعد البنك العقارى المصرى فقد كانت أقل كما يتضح من الجدول التالى[١٢٩]:

السنة	البنك الزراعى (برؤوس أموال انجليزية) (ج.م)	السنة	بنك الأراضى المصرى (برؤوس أموال فرنسية) (ج.م)
١٩٠٤	٠٠٠ ٧٨٧ ٣	١٩٠٦	٠٠٠ ٠٣٧ ٢
١٩٠٧	٠٠٠ ٩٢٢ ٧	١٩٠٨	٠٠٠ ٨٢٢ ٢
١٩١٢	٠٠٠ ٩٧٠ ٦	١٩١٢	٠٠٠ ٩٧٥ ٣
		١٩١٤	٠٠٠ ١٠٩ ٤

أما عدد المقترضين المقيدين فلم يتبع حركة قيمة القروض فى مجموعها[١٣٠].

وقد كان لأزمة ١٩٠٧–١٩٠٩ أثرها فى إستبعاد المقترضين الصغار، كما يتضح من البيان الآتى:

السنة	عدد المقترضين
١٩٠٠	٤ ٠٠٤
١٩٠٥	٦٨ ٠٤٩
١٩٠٦	٨٣ ٣٥٥
١٩٠٧	٤٢ ١٦٨
١٩٠٨	٢٢ ٧٤١
١٩٠٩	٢٣ ٠٨٢
١٩١٠	٢٥ ١٣٠
١٩١١	١٣ ٣٨٧
١٩١٢	١٦ ٥٨٣

ولما كانت مصر بلاداً زراعية فقد كان من الطبيعى أن تكون معظم السلف للقطاع الزراعى[١٣١]–وهكذا كانت القروض الزراعية تمثل ٧٣٪ من ديون البنك العقارى المصرى[١٣٢]–وقد بلغت جملة القروض العقارية الزراعية فى جميع شركات التسليف (دون قروض الربا) ٠٠٠ ٨٠٠ ٣٨ جنية أى ٨٠,٥٪ من جملة القروض الممنوحة فى سنة ١٩١٠، أما قروض المبانى والقروض المختلطة فلم تبلغ سوى ٠٠٠ ٤٠٠ ٩ جنيه مصرى أى ١٩,٥٪.

فماذا كان إذن الدور الذى كان يقوم به التسليف العقارى الزراعى فى تحسين قوى الانتاج الزراعى فى مصر.

لما كانت الدولة تمول أشغال الرى الكبرى فلم يبق الا أن نعرف إلى أى حد ساهم التسليف الخاص فى نمو قوى الانتاج ومن الأربعين مليوناً من الجنيهات التى صرفت للمقترضين الزراعيين استثمر أقل من نصف هذا المبلغ فى أغراض التنظيم العقارى أما صافى الاستثمارات الزراعية فقد تحملها ملاك الأراضى وكانت تلك الاستثمارات تشمل أشغال تسوية الأرض ووضع شبكة ثانوية للرى والصرف وإقامة أبنية زراعية–ولم تتجاوز هذه الأعمال كلها مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ جنيه فى جميع تلك الحقبة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤[١٣٣]

أما نفقات صيانة الاستغلالات الزراعية وشبكة الرى الثانوية فقد بلغت ٠٠٠ ٥٠٠ ١١ جنيه فى تلك الحقبة نفسها. وكانت جملة الاستثمارات الخاصة فى الزراعة فى حدود ٠٠٠ ٥٠٠ ١٨ جنيه نصفها على الأقل كان مصدره إعادة إستثمار الأرباح.

ويبقى إذن أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠ جنيه يصعب ايضاح أوجه إستثمارها، ولكن لما كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على شركات التسليف العقارى على مرحلتين جرت فيهما وقائع معينة فمن الممكن تمييز الطرق التى إستثمرت فيها، وقد صادف تدفق الموجة الأولى من رؤوس الأموال على شركات التسليف، من جهة، إتمام شبكة الرى الأولى وبدء بناء القناطر، وساير من جهة أخرى تصفية وبيع أملاك واسعة تمتلكها الدولة، وبما أن الادخار المصرى الخاص لم يكن له دور يذكر فى حقيقة الأمر وجميع المساعى فى هذا الاتجاه كان يعترضها الربا بثقله ويشل كل سعى، فقد كانت شركات التسليف هى التى تقرض بفوائد معقولة بالقياس إلى

فوائد المرابين، لشراء الأملاك والأراضى حديثة الاستصلاح، غير أن الذين إستفادوا من هذه القروض كانوا كبار الملاك والملاك متوسطى الحال، أما الفلاح الصغير فلم يستطع الاقتراض الا فى النادر[١٣٤].

إذن فقد قامت المؤسسات العقارية بدور رئيسى–أولا فى إنشاء الأملاك الكبيرة وبقدر أقل فى إنشاء الأملاك المتوسطة–بالاقراض فى مصر ثم فى تقديم جزء كبير من رأس مالها المتداول.

أما الموجة الثانية من تدفق رؤوس الأموال فقد تلت الأزمة الاقتصادية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ بوقت قصير، ودعمت الأملاك الجديدة التى كانت مثقلة بالديون ومهددة بالحجز والتجزئة[١٣٥]. وكان دور شركات التسليف فى هذه الحالة دعم قيمة الأرض باقراض الملاك المدينين المبالغ الضرورية لاستهلاك الديون غير المجمدة–وهى الديون الجارية–التى تم عقدها فى فترة التوسع الاقتصادى، ولولا هذا الدعم فى الوقت الحرج لهبطت قيمة الأرض وتعرضت الأملاك الجديدة للبيع بأثمان بخسة لأصحاب رؤوس الأموال من المواطنين الذين أبقت عليهم الأزمة ومن الأجانب على الخصوص، وباختصار فقد ساهمت القروض العقارية فى المقام الأول فى انشاء الأملاك وكان معظمها من الأملاك الكبيرة، كما ساهمت فى المقام الثانى فى حفظ هذه الأملاك وصيانتها فى وقت كانت مهددة فيه بالتصفية.

(٢) مجموعة مؤسسات التنظيم العقارى الزراعى والمؤسسات الصناعية:

كان نشاط مؤسسات التنظيم الزراعى يتمثل فى إستصلاح الأراضى البور وإستغلالها لبيعها بعدئذ بالقطعة للأفراد، وقد إجتمع لدى هذه المؤسسات رأس مال بلغ ٣٨٣ ٠٠٢ ٨ جنيهاً مصرياً وكانت الشركتان الرئيسيتان فى تلك الفئة هما الشركة الزراعية والصناعية، شركة مساهمة رأس مالها ٠٤٢ ٩٠٥ ١ جنيهاً وشركة كفر الدوار الزراعية التى بلغ رأس مالها ٠٥١ ٠٢٤ ١ جنيهاً، وهنالك فئة أخرى من المؤسسات كانت تقوم بأعمال مرتبطة بالاستغلال الزراعى هى:

شركة السكر	وقد أجتمع لديها رأس مال قدره	٤٤١ ٦٠٩ ٣ج
ومؤسسات التغذية	ورأس مالها	٣٦٨ ٣٨٢ ١ج
ومحالج القطن	ورأس مالها	٨٨٤ ٠٦٣ ١ج

وقد بلغت جملة رأس مال مؤسسات الانتاج الزراعى ٠٠٠ ٠٥٠ ١٤ جنيه ووصل رأس المال المتداول للشركات الصناعية إلى ٢٣٨ ١٠٥ ٦ جنيهاً ولمؤسسات توزيع المياه إلى ٩٨٢ ١٧٦ ١ جنيهاً. وبذلك بلغت رؤوس أموال هذه الفئات من المؤسسات الزراعية والصناعية مجتمعة ٠٠٠ ٣٤٠ ٢١ جنيه أى نحو خُمس مجموع رأس مال جميع شركات المساهمة[١٣٦].

(٣) مجموعة مؤسسات النقل والمواصلات:

كانت هذه المجموعة تنقسم إلى ثلاث فئات:

(أ) مؤسسات النقل البرى ورأس مالها ٠٤٣ ٨٥٧ ٤ جنيهاً وكانت أهم شركات هذه المؤسسات شركة سكك حديد الدلتا برأس مال قدره ٥٨٦ ٩٩٠ ١ جنيهاً.

(ب) مؤسسات النقل البحرى ورأس مالها ٦٩٨ ٨٢٠ جنيهاً،

(جـ) شركة قناة السويس ورأس مالها ٩٨٤ ٥٥٤ ١٤ جنيهاً.

وبلغ مجموع رأس مال هذه المجموعة من الشركات ٠٠٠ ٢٣٠ ٢٠ جنيه أى مايقارب رأس مال المجموعة المتقدم بيانها، وكانت حصص الأرباح السنوية لشركات النقل البرى فى حدود ٨,٩٨٪ وكانت هذه النسبة من الأرباح أعلى النسب بعد نسبة الشركات العقارية.

(٤) مجموعة الشركات التجارية والمؤسسات العقارية للمبانى:

كانت هذه المجموعة الأخيرة أقل المجموعات شأناً وأقلها ربحاً أيضاً، فالمؤسسات التجارية لم تستثمر فى أعمالها الا رأس مال قليل لم يتجاوز مبلغ ٤٥٩ ٤١٨ ١ جنيهاً وبلغت حصص ربحها ٥,٨٣٪، أما مؤسسات الفنادق التى يمكن ضمها إلى الفئة السابقة فكان رأس مالها ٤٧٧ ٩١٦ ١ جنيهاً ولكن متوسط حصة ربحها لم يبلغ سوى ٢٪، وهاتان الفئتان كانتا تمثلان معاً ٩٣٦ ٣٣٤ ٣ جنيهاً أى ١/٣٠ (جزءاً واحداً من ثلاثين جزءاً) فقط من المجموع الكلى لرأس مال شركات المساهمة المصرية، أما الشركات العقارية للمبانى فقد إجتمع لديها رأس مال كبير بلغ ٧٤٣ ٣٥١ ٩ جنيهاً ولكنها قلما كانت تصرف حصص ربح تزيد على ٢٪، وقد بلغت جملة رأس مال مجموعة الشركات التجارية والشركات العقارية للمبانى ٠٠٠ ٦٩٠ ١٢ جنيه[١٣٧].

ويتضح من الدراسة المقارنة لمختلف مجموعات شركات المساهمة عظم شأن الزراعة فى توجيه استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية، ونظراً لعدم تراكم رأس المال منذ البدء فى مصر فقد كان القطاع الزراعى فى حاجة ماسة إلى القروض، ولهذا السبب إتخذت معظم شركات المساهمة شكل منظمات توزيع التسليف الزراعى، وبعكس ماكان جارياً فى أوروبا–من حيث اهتمام المؤسسات فى المكان الأول بنمو الانتاج الصناعى–فقد كانت شركات المساهمة فى مصر بصفة خاصة مؤسسات تسليف زراعى وتنظيم عقارى ونقل زراعى.

وفى وسعنا الآن أن نضع ميزانية تطور الاستثمارات العامة والخاصة فيما بين سنة ١٨٨٢و١٩١٤ فى التكوين الصافى لرأس المال الثابت فى الزراعة[١٣٨]:

رأس المال الثابت	القيمة الجارية فى تلك الحقبة[١٣٩]		الزيادة
	١٨٨٢	١٩١٤	
	(ج.م)	(ج.م)	(ج.م)
قناطر (عام)	٠٠٠ ٧٤٠ ٤	٠٠٠ ٧٠٠ ١٨	٠٠٠ ٠٠٠ ١٤
شبكة الرى الأولى (عام)	٠٠٠ ٤٠٠ ٣٣	٠٠٠ ٦٠٠ ٣٥	٠٠٠ ٢٠٠ ٢
تسوية الأرض وشبكة الرى الثانية (خاص)	٠٠٠ ١٠٠ ٣٩	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٤	٠٠٠ ٩٠٠ ٤
مبانى زراعية (خاص)	٠٠٠ ٨٠٠ ١٦	٠٠٠ ٠٠٠ ١٩	٠٠٠ ٢٠٠ ٢
	٠٠٠ ٠٤٠ ٩٤	٠٠٠ ٣٠٠ ١١٧	٠٠٠ ٣٠٠ ٢٣

وبناء على ذلك كان التكوين الصافى لرأس المال الثابت فى الزراعة فيما بين سنة ١٨٨٢و١٩١٤ فى حدود ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٣ جنيه منها ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه فى صورة إستثمارات عامة و٠٠٠ ٠٠٠ ٧ جنيه

فى شكل إستثمارات خاصة. غير أن حصة الزراعة فى التكوين الاجمالى والصافى لرأس المال الثابت من جملة القطاعات الاقتصادية لم تزد على ٣٠٪ من الاجمالى و ٢٧٪ من الصافى، كما يتضح من الاحصاءات الآتية[١٤٠]:

١٨٨٢ – ١٩١٤

القطاع	الاستثمارات الاجمالية	النسبة المئوية	الاستثمارات الصافية	النسبة المئوية
	(ج. م)	٪	(ج. م)	٪
الزراعة	٥٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧
الصناعة	١٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٨	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٩
النقل والتجارة	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨
المساكن	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨
الادارة	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٧	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٧
تكوين رأس المال الثابت	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٨٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠٠

إن تركيز الاستثمارات فى القطاع الزراعى وفى القطاعات المشتركة قد غير النظام الاقتصادى فى مصر تغييراً جذرياً، فقد ترتب على تطور الأشغال العامة أن ارتفع الانتاج الزراعى إرتفاعاً كبيراً[١٤١]، وقد اتضح أن الاصلاحات الانجليزية كانت مثمرة، فنمو الانتاج حقق أملين من آمال كرومر العزيزة عليه، وهما إعادة رواج مصر المالى والاتجاه نحو الازدهار، ولم يكن الشعب المصرى فى وقت من الأوقات أشد رضا من الوجهة المادية منه حينذاك[١٤٢].

ان حرمان الشعب المصرى من حقوقه السياسية بعد هزيمة الحركة العرابية قد أفسح السبيل لامتصاص الطاقات البشرية فى ذلك العمل الجسيم من النهوض المادى، الذى إستفاد منه أهالى البلاد أيضاً، وكان جلياً فى تلك الأثناء أن السياسة الانجليزية لم تكن مجرد برنامج من المساعدة والعون، فقد كانت مصالح دولة الاستعمار هى التى تدير سياسة تنمية ثروات المستعمرات، ومنذ الحرب الأهلية الأمريكية كانت المغازل فى لنكشير تتزود من القطن المصرى بكميات آخذة فى الازدياد يوماً بعد يوم[١٤٣]، ولهذا السبب الرئيسى كانت معظم إستثمارات رؤوس الأموال تتركز فى القطاع الزراعى لانماء إنتاج القطن أو فى القطاعات المجاورة[١٤٤].

وكان من آثار تعميم الرى الدائم أن تضاعفت المساحة التى كانت تزرع قطناً، فهذه المساحة زادت من ٩٠٠ ٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨٢ إلى ١ ٧٢٣ ٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٣[١٤٥]. أما نسبتها إلى المساحة التى كانت تزرع محصولين أو أكثر فقد دلت على تقدم أقل شأناً، فقد وصلت تلك النسبة إلى ١٨,٩٪ كانت مخصصة للقطن فى سنة ١٨٨٢ فى حين أنها فى سنة ١٩١٣–١٩١٤ على الرغم من أن أراضى القطن تقريباً لم تبلغ نسبتها سوى ٢٣,١٥٪[١٤٦] أما مقدار إنتاج القطن فقد زاد إلى ٣ ١٢٤ ٠٠٠ قنطاراً فى سنة ١٨٧٩ وإلى ٤ ١٠٠ ٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٠ ثم إلى ٧ ٦٦٤ ٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩١٣[١٤٧]، أما متوسط غلة الفدان من القطن فلم تستمر فى الزيادة، غير أنه بفضل إدخال طرق الاستغلال الحديثة قد تحسنت الغلة فى الواقع من ٢,١٠ (قنطارين وعشرة أرطال) فى سنة ١٨٨٣ إلى ٥,٧٩ قنطار فى سنة ١٨٩٧–١٨٩٨[١٤٨] ولكنها انخفضت بالتدريج بعد هذه السنة إلى متوسط بلغ ٤٦٧ قنطار

فى السنوات من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ و٣,٦٢ قنطار من سنة ١٩١٥ إلى ١٩١٩ أى أنها تراجعت ٣٨٪ فيما بين سنة ١٨٩٧ و ١٩١٩. وهكذا فى الوقت الذى أخذت فيه مساحة القطن فى الازدياد، سجلت جملة الانتاج إنخفاضاً نسبياً ولكنه غير مطلق، انتهى فى سنة ١٩١٤ إلى عجز قدره نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ قنطار قيمتها ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ جنيه[١٤٩]. وفضلاً عن ذلك لم يكن هبوط الغلة فى الكمية فقط بل كان فى النوع أيضاً، وقد كان هنالك ضعف مماثل فى نوع القطن المصرى الذى لم يزرع حتى ذلك الحين قطن يعادله فى البلدان الأخرى. وكان لهذه الحالة العامة السيئة عدة أسباب منها أولاً تسهيلات التسليف التى قدمت للمزارعين وأسعار القطن المرتفعة فى السنوات من ١٩٠٢ إلى ١٩١٤ مما شجع المزارعين على الاكثار من زراعة القطن فأدى ذلك إلى اضعاف الأراضى، وثانياً تعميم الرى الدائم فقد كان هذا التعميم السبب المباشر لتشبع الأراضى بالمياه بسبب عدم كفاية نظام الصرف وانتشار الطفيليات التى كانت تضر بمقدار الغلة ونوع القطن فى وقت واحد. ولم يبدأ علاج تلك المشكلات – كالدورة الزراعية كل ثلاث سنوات واستعمال السماد الكيميائى والمبيدات – الا قبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير[١٥٠].

وقد زادت صادرات القطن أثناء الفترة من سنة ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ من ٠٠٠ ٥٢٠ ٢ قنطار إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٦ قنطار أثناء الفترة من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢، أى بنسبة ١٦٦,٦٪[١٥١].

ولما كانت قيمة هذه الصادرات ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسعر العام فى السوق العالمية فقد قاومت تلك الصادرات تقلبات هذه السوق، وعلى الرغم من الهبوط الزراعى فى التسعينات زادت قيمة صادرات القطن من ٠٠٠ ٣٠٠ ٩ جنيه فى سنة ١٨٨١–١٨٨٢ إلى ٠٠٠ ٩٠٠ ٢٤ جنية فى السنوات من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ أى بنسبة ١٦٧,٧٪[١٥٢]. ونظراً لتحسن أسعار القطن الدولية فقد إرتفع متوسط أسعار القطن المصرى عن أسعار القطن الأمريكى بنسبة ٥٠٪ كما زادت قيمة صادرات القطن بالقياس إلى جملة الصادرات، بنسبة ٧٤,٤٪ فى المدة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧ وبنسبة ٨٨٪ من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢، وترتب على ذلك إقبال المزارعين على الاقتصاد القائم على أساس زراعة المحصول الواحد[١٥٣].

وفى امكاننا الآن أن نقدر درجة الرواج التى تلت نمو إنتاج القطن بالرجوع إلى الحركة العامة للصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية لبلد من البلدان، حسب الاحصاءات الجمركية، تشكل أحد المعايير الدقيقة للحكم على طبيعة نشاطها الاقتصادى، وفى أثناء السنوات الأولى من الاحتلال الانجليزى – وهى فترة اتسمت بالاستقرار – لم تزدهر تجارة مصر الخارجية الا قليلاً جداً حيث زادت قيمتها من ٠٠٠ ٤٤٣ ٢٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ إلى ٠٠٠ ٢٠٦ ٢١ فى سنة ١٨٩٥[١٥٤].

ومع ذلك مالبث أن ازدهرت التجارة الخارجية بفعل مجموعة من العوامل الأساسية أهمها الاصلاح وتحسين جميع المؤسسات القادرة على إحياء الثقة فى نظام البلاد السياسى وصيانة التنمية الحرة فى معاملات البلاد والمبادرات الخاصة.

وهكذا بلغت قيمة التجارة الخارجية ٠٠٠ ٩٢٤ ٤١ جنيه فى سنة ١٩٠٥ لتصل بعدئذ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ جنيه فى سنة ١٩١٣[١٥٥] كما وصلت فى المتوسط خلال الفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٥ إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٥٣ جنيه مصرى. وبعبارة أخرى بلغ معدل نمو التجارة الخارجية ٣,٧٪ أثناء الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥ و٩٨٪ من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٥ و٤٣٪ من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩١٣، وفى الجملة

وصل المعدل إلى ١٧٦٪ فيما بين الفترة ١٨٨٤–١٨٩٠ والفترة ١٩١١–١٩١٥.

ويمكن القول بأن ذلك التقدم الذى حققته تجارة مصر الخارجية–بزيادة بلغ متوسطها السنوى ٧٪ بين سنة ١٨٨٥ و ١٩١٣ كان بدون شك تقدماً عظيماً، ولكن يبقى علينا أن نتساءل عما إذا كانت تلك الأرقام تعنى ميزاناً تجارياً موافقاً لمصلحة مصر، فإذا كانت الصادرات أكثر من الواردات فإن الأرباح التى تجنيها مصر تساعدها على وفاء الدين العام واستثمارها فى تنمية مواردها ومؤسساتها.

ولكن زيادة بسيطة فى الصادرات لم تكن لتدل بالضرورة على مستوى متزايد فى الرواج. كل ذلك كان يتوقف على نسبة الصادرات المخصصة لدفع الدين العام ومقارنتها بالنسبة التى كانت تمثل التبادل الحر فى المحاصيل المصدرة إلى الخارج مقابل واردات بقيمة تلك الصادرات.

ولا شك أن إرتفاع أسعار الواردات يعكس قوة شراء متزايدة، وبمقارنة حركات الصادرات بحركات الواردات يمكننا اذن أن نعرف بالتأكيد هل زيادة الصادرات تسير جنباً إلى جنب مع تحسن مستوى معيشة الشعب.

لقد زاد متوسط الصادرات السنوى من ٠٠٠ ٧٠٠ ١١ جنية مصرى فى الحقيقة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧، إلى ٠٠٠ ٩٠٠ ١٢ جنيه من سنة ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧، وهى زيادة بلغت نسبتها ١٠,٢٥٪ فيما بين هاتين الحقبتين، ولكن لم يمض وقت طويل حتى رأينا قيمة الصادرات مع زيادة الطلب الخارجى على القطن قد ارتفعت فى المتوسط إلى ٠٠٠ ١٠٠ ٢٨ جنيه فى السنوات من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ أى بزيادة نسبتها ١١٧,٨ بين سنة ١٨٩٧ و ١٩١٢[١٥٦].

كما وصل معدل النمو السنوى نحو ٥٪ فى المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٣ حتى ١٩١٢ ومن ناحية آخرى كان لارتفاع أسعار القطن فى الاثنتى عشرة سنة التى سبقت الحرب العالمية الأولى أثره فى رخاء البلاد ويسرها ومن ثم فى زيادة مشتريات سكان مصر من الخارج.

أما الواردات فقد زادت قيمتها أكثر من ثلاثة أضعاف حيث زادت فى المتوسط من ٠٠٠ ٩٠٠ ٧ جنيه فى أثناء الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ إلى ٠٠٠ ٢٠٠ ٢٥ جنيه فى السنوات من ١٩١٠ إلى ١٩١٤[١٥٧] أى بزيادة نسبتها ٧,٥٪ سنوياً فى المتوسط أثناء الفترة من ١٨٨٥ إلى ١٩١٤.

وجدير بالذكر أن قيمة الواردات فى السنوات العشر من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٥ قد سجلت زيادة بلغت نسبتها نحو ١٥٧٪ فى حين لم يزد عدد السكان على ٣٠٪.

وكانت البضائع المستوردة معظمها من المنسوجات والحبوب والخضر كما يتضح من الجدول الآتى بيانه[١٥٨]:

(بالجنيه)

نوع البضائع	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩١٣
	(ج.م)	(ج.م)	(ج.م)	(ج.م)
منسوجات	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٤ ٠٢٠ ٠٠٠	٦ ٠٥٠ ٠٠٠	٦ ٩٧٠ ٠٠٠
حبوب وخضر	٧٨٠ ٠٠٠	١ ٥٣٠ ٠٠٠	٢ ٧٩٠ ٠٠٠	٤ ٢٤٠ ٠٠٠
حيوانات ومنتجات حيوانية	٣٤٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠	١ ١٨٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠
متنوعات	٤ ٦٩٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٠ ٠٠٠	١١ ٥٤٠ ٠٠٠	١٥ ٦٠٥ ٠٠٠
الجملة	٨ ٣٩٠ ٠٠٠	١٤ ١٠٠ ٠٠٠	٢١ ٥٦٠ ٠٠٠	٢٧ ٨٦٥ ٠٠٠

وقد بلغت جملة الصادرات فيما بين سنة ١٨٨٤و١٩١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٣٥ جنيه. أما جملة الواردات فقد وصلت إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٤٤٨ جنيه، وأمكن إذن تسجيل ميزان تجارى موافق لمصر بمقدار ٠٠٠ ٤٠٠ ٨٦ جنيه[١٥٩].

وفضلاً عن ذلك كانت نسبة البضائع التى تستوردها مصر مقابل صادراتها أعلى منها قبل الاحتلال فقد وصل المتوسط السنوى للصادرات إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٣ جنيه أثناء الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨١ كما بلغ المتوسط السنوى للواردات أثناء الفترة نفسها ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ جنيه، وقد خصص الفرق بينهما(٠٠٠ ٠٠٠ ٦ جنيه) لاستهلاك فوائد الدين العام[١٦٠]. وبناء على ذلك فإن ٥٤٪ فقط من قيمة الصادرات كانت تعود إلى البلاد فى صورة بضائع مستوردة، وبفضل تخفيف أعباء الدين وبسبب إتجاه القوة الشرائية نحو الارتفاع لدى الشعب، ارتفعت هذه النسبة بالتدريج حتى بلغت ٩٠٪ فى السنوات الست التى سبقت الحرب العالمية الأولى.

وقد كانت إنجلترا بالطبع هى المستفيدة الأولى من ذلك الارتفاع البالغ فى تجارة مصر الخارجية، فقد استولت منذ عهد محمد على، على مركز العميل والمورد الرئيسى لمصر. ومع أن حجم قيمة مشترياتها ومبيعاتها زادت زيادة كبيرة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ الا أن نسبة هذه المشتريات والمبيعات إلى جملة الواردات والصادرات قد إنخفضت بالتدريج، ففي سنة ١٨٨٥ بلغ نصيب إنجلترا ٦٣٪[١٦١] من صادرات مصر ولكن هذه النسبة انحدرت إلى ٥٨,٧٪ فى سنة ١٨٩٥ وإلى ٥٣,٥٪ فى سنة ١٩٠٥[١٦٢]ثم إلى ٤٣٪ فى سنة ١٩١٣، وعلينا أن نلاحظ من جهة أخرى أن قيمة واردات الدولة المستعمرة التى كان معظمها من القطن زادت فى الوقت نفسه[١٦٣]، وبلغت جملة الصادرات إلى إنجلترا نحو ٠٠٠ ٤١٠ ٧ جنيه فى سنة ١٨٩٥ ثم تطورت كما يأتى[١٦٤]:

المتوسط السنوي	جملة الصادرات إلى انجلترا (ج.م)	صادرات القطن (ج.م)	النسبة المئوية ٪	حجم صادرات القطن (قنطار)
١٩٠١-١٩٠٥	١٠ ٩٥٧ ٠٠٠	٧ ٣٠٦ ٠٠٠	٦٦	٣ ٠٣١ ٠٠٠
١٩٠٦-١٩١٠	١٤ ٩٩٠ ٠٠٠	١٠ ٧٩٩ ٠٠٠	٧٢	٣ ٣٥٠ ٠٠٠
١٩١١-١٩١٥	١٣ ٨٢٥ ٠٠٠	١٠ ٢٣١ ٠٠٠	٧٤	٣ ١٢١ ٠٠٠

أما صادرات القطن إلى إنجلترا فقد ظل حجمها ثابتاً دون تغيير يذكر . غير أن حصة إنجلترا من جملة صادرات القطن قد إنخفضت من ٦٢٪ فى السنوات ١٨٨٦–١٨٩٠ إلى ٤٨٪ فى السنوات من ١٩٠١ إلى ١٩٠٥ ثم ارتفعت إلى ٥٢,٥٪ فى سنة ١٩٠٧ وإنخفضت مرة ثانية إلى ٤٨٪ فى سنة ١٩٠٩[١٦٥].

ومن ناحية الواردات فقد انخفض النصيب النسبى للمنتجات البريطانية منها كما هى الحال بالنسبة للصادرات فقد كانت حصتها من الواردات تمثل ٤٤,٣٪ من مجموع البضائع الأجنبية فى سنة ١٨٨٥[١٦٦] ثم توالى إنخفاضها إلى ٣٨,٩٪ فى سنة ١٨٩٥و٣٧,٣٪ فى سنة ١٩٠٥[١٦٧] و٣٠,٥٪ فى سنة ١٩١٣[١٦٨] وعلى الرغم من ذلك فقد زادت قيمة البضائع الانجليزية زيادة بالغة كما يتضح من الجدول التالى[١٦٩]:

السنوات	قيمة الواردات من انجلترا
	(ج. م)
١٨٨٩	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
١٨٩٥	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٥	٦ ٨١٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠	٨ ٨٢٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٥	٩ ٠٢٠ ٠٠٠

وفى سنة ١٩٠٥ بلغت قيمة المنسوجات القطنية المستوردة ٣ ٨٤٠ ٠٠٠ جنيه أو ما يعادل نصف قيمة الواردات–وقد كانت هذه القيمة تشكل ٦٣٪ من جملة طلبات مصر من المنسوجات.

وتدل هذه الأرقام على مركز إنجلترا التجارى الراجح مع مصر . ففي سنة ١٩٠٥ بلغت قيمة الواردات من أصل إنجليزى وقيمة الصادرات إلى إنجلترا معاً ١٨ ٩٤٧ ٠٠٠ جنيه أى ٤٥٪ من تجارة مصر الخارجية، تليها فرنسا بمبلغ ٣ ٩٤٧ ٠٠٠ جنيه أى ٩,٥٪ ثم تركيا بمبلغ ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه أى ٨,٣٥٪[١٧٠].

وقد أقر وكيل نظارة المالية المصرية، فيسكونت ملنر فى تصريحه، بأهمية مصر الاقتصادية للصناعة الانجليزية بقوله: «ان تزايد القوة الشرائية لدى الشعب المصرى موضوع يهم أصحاب المصانع والعمال الانجليز بشكل مباشر»[١٧١].

وقد أكد لينين أن الحكومة البريطانية كانت تسعى لاستبعاد المنافسة الأجنبية فى مصر واحتكار مصادر المواد الأولية لتنشئ إتحادا احتكارياً من مصانع المنسوجات حيث تركزت جميع الوسائل من الزراعة إلى الصناعة بين يدى مالك واحد[١٧٢]، غير أن الاحصاءات تدل بوضوح على أن إنجلترا لم تفرط فى مركزها السياسى الراجح لتنشئ لنفسها إحتكاراً فى تجارة مصر الخارجية، فقد قبلت على العكس من ذلك منافسة البلدان الأخرى التى ارتفع مركز بعضها كمستوردة فى حين إتجه مركز إنجلترا إلى التقهقر وعلى الرغم من تأكيد ملنر ولينين أهمية مصر الاقتصادية فإن حصة مصر فى تجارة بريطانية الخارجية لم تمثل الا نسبة ضئيلة بلغت ٢,٤٪ من الواردات و ١,٩٪ من الصادرات[١٧٣]، غير أنه لما كانت إنجلترا تمثل العميلة والموردة الرئيسية لمصر فإن نمو الانتاج والقوة الشرائية كان يهم إنجلترا أكثر من أية بلد أخرى. ومن جهة أخرى فان ضرورة المحافظة على النظام الموحد لسياسة الباب المفتوح–وهو النظام الذى فرضه إتفاق لندن فى سنة

١٨٣٨–كانت تحول بين إنجلترا وحق الاستمتاع وحدها بامتيازات تسىء إلى العلاقات التجارية للدول الأخرى، وهكذا عملت إنجلترا بروح هذا الاتفاق حتى لا تثير عداء تلك الدول. ولكن المندوبين الانجليز العاملين على رأس معظم مصالح الدولة المصرية–مع احترامهم للمنافسة الحرة وحق المصالح الأجنبية فيها–لم يستطيعوا الامتناع عن تجاوز حدهم فى بعض الحالات فقد كانوا يساندون بطريقة فردية حكيمة، مصالح بلادهم الاقتصادية، بتفضيل الشركات البريطانية واعطائها عقود الحكومة[١٧٤]. وماعدا بعض حالات التجاوز فى المحاباة لا يمكن الاستدلال على محاولة بريطانيا العمل على إحتكار السوق المصرية.

ومن ثم فإن زيادة ثروة مصر الوطنية وإرتفاع المستوى المادى للشعب لم يدلا فقط على نمو الانتاج الزراعى وقيمته التجارية ولكنهما دلا أيضاً على نمو مثله فى إيرادات الدولة. فقد زادت إيرادات الدولة من ٠٠٠ ٥٠٠ ٩ جنيه أثناء الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ فى المتوسط إلى ٠٠٠ ٣٠٠ ١٤ جنيه خلال الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠ فى المتوسط ثم إلى ٠٠٠ ٩٠٠ ١٦ جنيه فى السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٥ أى بزيادة ٨٠٪ من مجموع الايرادات أثناء تلك الفترة كلها[١٧٥]. وكان سبب هذه الزيادة يتمثل فى التنمية الاقتصادية فى البلاد، لاسيما أن الدولة لم تلجأ إلى فرض رسوم وضرائب جديدة لزيادة ميزانيتها ولم تزد من الرسوم والضرائب الحالية ماعدا تلك الزيادة الطفيفة فى رسوم استيراد الدخان.

أما مصادر الايرادات العادية فتنقسم إلى ثلاث فئات:

(أ) الضرائب المباشرة من الثروة العقارية.
(ب) الضرائب غير المباشرة على سلع الاستهلاك.
(جـ) إيرادات المؤسسات الصناعية والأملاك الزراعية التى تستغلها الدولة.

وقد ظلت الضرائب المباشرة ثابتة دون تغيير يذكر حتى الحرب العالمية الأولى، وكذلك الحال بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة ماعدا رسوم الجمارك. ويعود التقدم الثابت فى الايرادات العامة إلى الزيادة البالغة فى رسوم الجمارك وإلى زيادة إيرادات أملاك الدولة وصناعاتها، فقد إرتفعت رسوم الجمارك من ٠٠٠ ٩٠٠ جنيه فى السنوات من ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٣ جنيه أثناء الفترة من سنة ١٩١١ إلى ١٩١٥– أى زيادة قدرها ٣١٠٪[١٧٦]– وإرتفعت إيرادات الدولة وصناعاتها من ٠٠٠ ٧٠٠ ١ جنيه إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٤ جنيه أى بزيادة قدرها ١٧٠٪[١٧٧].

ويمكننا من جهة أخرى أن نستدل على إتجاه القوة الشرائية لدى السكان نحو الارتفاع بمقارنة تطور حصة الضرائب المباشرة بحصة الضرائب غير المباشرة فى الايرادات العامة.

وقد كانت الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية تزود الميزانية بالجزء الأكبر من الايرادات المباشرة، وفضلاً عن ذلك كانت هذه الضريبة المصدر الرئيسى للايراد فى بدء الاحتلال الانجليزى، ففي السنوات من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠ كانت الضريبة العقارية تمثل وحدها ٥٢٪ من موارد الدولة، وقد بلغ مجموع الضرائب المباشرة ٦٠٪ من هذه الموارد[١٧٨]. وعلى الرغم من نظام توزيع الضرائب، كما أسلفنا فى سنة ١٨٩٩، الذى خفض بمقتضاه معدل الضريبة بالنسبة إلى القيمة الايجارية للأراضى الزراعية فإن فرض الضريبة العقارية على الأراضى المستصلحة حديثاً قد عوضت هذا الانخفاض فى معدل الضريبة العقارية فظل مجموع هذه الضريبة ثابتاً لم يتغير. أما الضريبة العقارية على المبانى التى بلغ متوسطها ٠٠٠ ٩٦٤ ٤ جنيه

فى السنوات من ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ فلم تزد قيمتها فى الفترة من سنة ١٩١٦ إلى ١٩٢٠ على ٥١٢٠٠٠٠ جنيه فى المتوسط أى بزيادة ٣٪. وقد تضاءلت أهمية هذه الضريبة بالنسبة إلى جملة الايرادات بمعدل سريع فى نفس الوقت الذى حققت فيه التنمية الاقتصادية ارتفاعاً فى مستوى المعيشة. وبذلك زادت احتياجات السكان وطلباتهم وهم فى أوج توسعهم. وقد هبطت نسبة الضريبة العقارية فى السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٥ إلى ٣٠٪ من مجموع الميزانية كما هبطت نسبة جملة الضرائب المباشرة إلى ٣٣٪ منه[١٧٩].

وكانت الضرائب المباشرة تشمل الرسوم على الواردات التى حددها الاتفاق فى سنة ١٨٣٨ بثمانية فى المائة (٨٪)[١٨٠] من قيمتها والرسوم على الصادرات المحددة بواحد فى المائة (١٪) من قيمتها كما كانت تشمل رسوم الأرصفة وغيرها من الرسوم الأخرى.

إن النمو الثابت فى هذه الفئة من الضرائب، فى الوقت الذى لم يتغير فيه السعر الموحد، تفسره حقيقة الواقع من أن الضريبة فرضت على ثروة آخذة فى الازدياد، وفى الوقت الذى زاد فيه مجموع الايرادات بنسبة ٨٠٪ فيما بين الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ والفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٥، زاد مجموع الضرائب المباشرة بنسبة ٣٪ كما زاد مجموع دخل مؤسسات الدولة بنسبة ١٧٥٪[١٨١]. أما الضرائب غير المباشرة فقد زادت بنسبة ١٨٠٪ فأصبحت أهم مصدر لايرادات الدولة، وفى سنة ١٩٠٠ عندما أخذت آثار الاصلاحات الانجليزية فى الظهور كان مجموع الضرائب غير المباشرة يعادل مجموع الضرائب المباشرة أى أن الأولى بلغت ٥٤٣٩٠٠٠ جنيه والثانية ٥٥٣٩٠٠٠ جنيه[١٨٢]. ومنذ ذلك الحين زادت الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة زيادة كبيرة، ففي سنة ١٩١١ كانت الضرائب غير المباشرة تمثل ثلث إيرادات الدولة بينما بلغت إيرادات المؤسسات العامة الربع والضرائب المباشرة الخمس[١٨٣].

ويرجع السبب فى زيادة إيرادات الدولة إلى زيادة الدخول الخاضعة للضرائب من جهة وإلى الرواج الاقتصادى فى البلاد من جهة أخرى، ولهذا كانت الأعباء المالية خفيفة الوقع على الممولين بسبب زيادة الايرادات العامة والتنمية الاقتصادية فى نفس الوقت.

(٣) تقسيم عائد التنمية الاقتصادية:

ان التقدم الاقتصادى الذى حققته البلاد بادارة كرومر الاستعمارية لاجدال فيه. وهكذا بفضل الأشغال الضرورية الكبرى زادت الغلات الزراعية زيادة سريعة فقد ارتفع إنتاج القطن بنسبة ١٤٥٪ فيما بين سنة ١٨٧٩ و ١٩١٣ والحبوب بنسبة ٥٠٪ والذرة بنسبة ٧٥٪ فى المدة نفسها، كما زادت جملة قيمة التجارة الخارجية بنسبة ١٩٣٪ فيما بين سنة ١٨٨٥ و ١٩١٣ وقيمة الصادرات بنسبة ١٤٠٪ والواردات بنسبة ٢١٩٪ و من الجلى أن هذه الاحصاءات عن زيادة الانتاج والتبادل التجارى وعن نمو الاستثمارات والايرادات العامة (٨٠٪) فيما بين سنة ١٨٨١ و ١٩١٥ تعبر تعبيراً صادقاً عن التوسع الاقتصادى والرواج المادى فى مصر فى مطلع القرن العشرين[١٨٤].

ولكن إلى أى حد إستفاد سكان البلاد بذلك الاثراء العام الذى تؤيده الأرقام؟

ان الدور الحقيقى للتنمية الاقتصادية ليس فى مجرد زيادة الأموال الموجودة فحسب بل هو فى حياة

الشعوب–رفع مستوى معيشة السكان بتجديد أساليب المعيشة تجديداً قائماً على الطرق العصرية، وقد كان الغرض الأول الذى كانت ترمى اليه الادارة الكرومرية هو إنعاش الحالة المادية للجماهير المحرومة فى مصر، ضماناً لتحقيق الاستقرار السياسى الذى يمكن أن يكفل المصالح الاستراتيجية البريطانية. وليس فى وسعنا على الرغم من وضوح الأرقام أن نضع ميزانية لأصول العمل الاستعمارى، ولا أن نحكم على قيمته من حيث انعكاسه على مستوى المعيشة لأن الاحصاءات التى أتينا على ذكرها حتى الآن ليست بالمظهر الوحيد لهذه المسألة، ويستحسن أن نراعى فى البحث عاملين أساسيين يؤثران فى الحياة الاقتصادية لأى بلد من شأنهما أيضاً تعديل مدى النجاح المحقق فى مجال الانتاج. هذان العاملان هما ازدياد عدد السكان من ناحية وتقلبات الأسعار من ناحية أخرى.

(أ) أزدياد عدد السكان ونمو الانتاج:

إن ازدياد عدد السكان عنصر جوهرى فى الحياة الاقتصادية فى أى بلد من البلدان حيث تتوقف درجة الرخاء المادى فيه على معدل النمو وكثافة سكانه فهنالك اذن تفاعل بين ازدياد السكان والنمو الاقتصادى، وليس لاحصاءات هذا النمو وذاك الازدياد الا قيمة نسبية حيث لا يمكن الاعتماد عليها اعتماداً قاطعاً الا إذا كانت احصاءات تقارن بين إزدياد السكان والنمو الاقتصادى. لقد مضى الآن وقت طويل على ذلك اليوم الذى صرح فيه آدم سميث بأن زيادة عدد السكان فى بلد من البلدان كانت «دليلاً قاطعاً على رخائها المادى» ولكن يجب أن لا نغالى من جهة أخرى ونؤكد أن تكاثر الناس تكاثراً سريعاً شر فى ذاته لأن هذه الزيادة فى بعض الحالات ضرورية للانطلاق الاقتصادى، وينبغى أن لا ندين الانفجار السكانى بل أولى بنا أن نحدد معدله المتصاعد بالنسبة إلى نمو الموارد المتاحة فى وسائل العيش، كما أنه ينبغى أيضاً أن لا نغالى فى تبيان أثر التحسن فى الوسائل الفنية على مضاعفة قوى الانتاج.

ولكن علينا أن نتساءل عما إذا كان نمو الانتاج السنوى يكفى للمحافظة على مستوى معيشة السكان وقد أخذ عددهم فى الازدياد ثم لرفع هذا المستوى إذا أمكن ذلك.

فإذا زاد نمو السكان فى مدة معينة من الزمن بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادى انعكس ذلك فى إتجاه مستوى المعيشة نحو الانخفاض.

وهكذا تنخفض القوة الشرائية لدى السكان ويقل الاستهلاك الحالى مقارناً بالفترة السابقة.

ومن السمات البارزة فى تنمية مصر فى القرن التاسع عشر وفى ظل الاحتلال الانجليزى على الخصوص، تلك الزيادة السريعة فى عدد السكان[١٨٥]. والآن ماهو أثر ذلك الاتساع السكانى؟ هل قضى على فوائد التنمية الاقتصادية؟ لنبحث أولاً أسباب ذلك الانطلاق السكانى غير العادى. هناك عاملان رئيسيان وراء ذلك الانطلاق هما:

أولاً: إن نتائج تعداد السنوات الثلاث ١٨٠٠ و ١٨٢١ و ١٨٤٦ تدل على أن هنالك ارتباطاً بين تحسن النظام السياسى والادارى فى مصر وتصاعد تعداد السكان[١٨٦]، فعدد السكان الذى لم يتغير منذ أجيال لم يبدأ فى الازدياد الا منذ عهد محمد على، وكان سبب معظم هذه الزيادة نشر النظام والأمن فى البلاد وإقامة نظام سياسى أقل تعسفاً وأقرب إلى الأساليب العصرية من نظام المماليك، وهكذا ارتفعت نسبة الزيادة

المئوية فى عدد السكان من ١٤, ٠٫٪ فيما بين سنة ١٨٠٠ و ١٨٢١ إلى ٢,٣٪ فيما بين سنة ١٨٢١ و ١٨٤٦[١٨٧].

وهذا المعدل لم يدم فى ظل حكم خلفاء محمد على الثلاثة، فقد ساء النظام الادارى والمالى كما ساء الأمن العام فى أثناء تلك الحقبة ومعدل زيادة عدد السكان هبط إلى ١,٢٪ فيما بين سنة ١٨٤٦ و ١٨٨٢[١٨٨].

ثم جاء الاحتلال الانجليزى الذى وضع حداً لاضطراب المالية والادارة وأقام فى البلاد نظاماً سياسياً وقضائياً على أسس أوفى من الرأفة والعدل، فزاد حينذاك عدد السكان بمعدل سنوى بلغ ٢,٤٪ فى السنوات من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ . وهذه النسبة العالية لم تكن فى الأرجح صحيحة لأن حسابها كان على أساس تعداد ناقص لم يكتمل فى سنة ١٨٨٣، فقد بلغ احصاء السكان ٦ ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. وإذا حسبنا الزيادة السنوية بمعدل ١,٣٪ منذ سنة ١٨٤٦، كما اقترح حسن رياض لارتفع عدد السكان إلى نحو ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة[١٨٩]، وهذا يعنى أن نسبة الزيادة السنوية كانت ١,٧٪ فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٨٩٧، وهذا المعدل لم يتغير حتى سنة ١٩١٤.

ثانياً: إن تقلبات عدد السكان تنطوى على علاقة وثيقة بالمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية فى مصر، فقد زاد عدد السكان حيث زادت وسائل المعيشة وقد اقترنت فترات إزدياد السكان (فترة السنوات ١٨٢١ إلى ١٨٤٦ وفترة السنوات ١٨٨٢ إلى ١٩١٤) بالتغيير الكبير فى قوى الانتاج ونظام ملكية الأراضى والأشغال الكبرى لتحسين شبكة الرى التى بدأت فى عهد محمد على وتمت فى عهد الاحتلال، وقد نشأت زراعات جديدة أهمها القطن وحاجته إلى عدد كبير من اليد العاملة، كما أدخلت وسائل زراعية فنية حديثة أثناء هاتين الفترتين السابق ذكرهما، ومن الجلى أن زيادة عدد السكان سارت جنباً إلى جنب مع تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد، وبعبارة موجزة ان معدل إزدياد عدد السكان تأثر باصلاح المؤسسات السياسية وبالتنمية الاقتصادية فى نفس الوقت.

لقد زاد عدد سكان مصر الذى بلغ ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٢ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩١٤ أى أنهم زادوا بزيادة سنوية قدرها ١,٧٪ وزيادة قدرها ٧٥٪ خلال ٣٢ سنة. أما سكان المدن فقد زاد عددهم بمعدل فاق فى سرعته معدل مجموع السكان فى البلاد[١٩٠]. فقد بلغ سكان المدن ١ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٨٢ و ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمه فى سنة ١٩١٤ أى بمعدل سنوى قدره ٢٪ وزيادة مطلقه قدرها ٩٣٪[١٩١]. والمدن والقرى التى كان سكان كل منها يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ نسمه زاد عددها من ٦٨٦ مدينة وقرية فى سنة ١٨٨٢ إلى ١,٩١١ فى سنة ١٩١٧، وعدد المدن التى كان سكان كل مدينة فيها يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠، و ١٠٠ ٠٠٠ نسمة زاد من ست مدن إلى ٢٨ مدينة فى تلك السنة كما زاد عدد المساكن من ٩٥١ ٠٠٠ إلى ٢ ١٩٠ ٠٠٠ مسكن فى الفترة نفسها. غير أن أحوال السكن ظلت فى مستوى يرثى له فقد كانت دون المتوسط كما كانت فى عهد حملة نابليون بونابرت[١٩٢]. وفى الأرياف زاد عدد السكان بمعدل سنوى قدره ١,٦٪ أما الزيادة المطلقة فقد كانت ٤٣٪ فى الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ و ١٦٪ من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ و ١٤٪ للفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٧[١٩٣].

ويبدو أننا لا نواجه حتى الآن هذا الانفجار السكانى المرتقب بعد الحرب، ولكن مصر شرعت منذ

حين غير بعيد فى حمل ذلك الامتياز الكئيب بأنها أعلى بلدان العالم من حيث معدل المواليد الذى بلغ ٤,٣٪[١٩٤]، ومن حيث معدل الوفيات الذى وصل إلى ٢,٦٥٪[١٩٥]، وأكثفها سكاناً فلكل كيلو متر مربع من المساحة المزروعة ٣٦٢ نسمة (اليوم ١٠٠٠ نسمه لكل كيلو مربع) أو ٠,٤٥ من الفدان لكل ساكن فى سنة ١٩١٧، أى ١٩٠٠ متر مربع لكل نسمة (اليوم ٥٠٠ متر مربع لكل نسمة). ولنقارن الآن تطور كثافة السكان فى مصر بتطورها فى بلجيكا[١٩٦]. الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع:

	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧
مصر	١٩١ نسمة	٢٧٤	٣١٨	٣٦٢
بلجيكا	١٨٧ نسمة	٢١٧	٢٢٧	٢٤٧

إذا تكاثر بمعدل سريع تناقصت بالعكس قوة الانتاج لكل فرد بسبب التغيير المفاجئ فى صحة الجماهير. وقد كان لتعميم الرى الدائم بعد سنة ١٩٠٢، لم يكن متوقعاً حيث إنتشرت الأمراض الطفيلية كالبلهارسيا والانكلوستوما والملاريا، وهذه الأمراض توهن القوى وتستنزف حيوية الجسم والعقل فى الطبقات العاملة وتضعف القدرة على الاستجابة وتقضى على مقاومة أعضاء الجسم للأمراض الأخرى، غير أن ضعف صحة الجماهير لم يكن قد أصبح مشكلة خطيرة قبل الحرب الأولى الكبرى، فقد كان تعميم الرى الدائم حديث العهد، ولكن بعد بضع سنوات وأثناء عشرين عاماً أصيب نحو ٨٠٪من السكان الزراعيين بهذه الأوبئة كما عانى نحو ٩٠٪من مجموع السكان من أمراض العيون ومنها التراخوما أكثرها إنتشاراً[١٩٧].

ولنقارن الآن التطور السكانى بنمو موارد المعيشة، هل كان معدل زيادة السكان أسرع من معدل نمو موارد المعيشة؟ ان سكان مصر كما أسلفنا قد زاد عددهم بنسبة ٧٥٪فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ أى بمعدل سنوى بلغ ١,٧٪، ولكن معدل التنمية الفنية أشق قياساً، فإذا قيست بالنسبة إلى مساحة الأراضى التى استصلحت حديثاً وزرعت بعد إتقان شبكة الرى فقد ينتهى بنا هذا القياس إلى أن إزدياد السكان قد تجاوز التقدم الاقتصادى، وفى الواقع أن أشغال الرى لم تسمح باستصلاح سوى ٦٠٠ ٠٠٠ فدان أى بزيادة ١٣٪بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤.

لقد زادت كثافة السكان الزراعيين (كما يدل حاصل قسمة عدد السكان الزراعيين على المساحة المزروعة) من نحو ١,٢٨ نسمه للفدان فى سنة ١٨٨٢ (٠,٦٩ فدان للفرد الواحد) إلى ١,٩٥ نسمة فى سنة ١٩١٤ (٠,٤٣ فدان للفرد الواحد) أى بمعدل زيادة قدره ١,٣٪سنوياً[١٩٨]. ولكن أعمال تنظيم الرى كانت مخصصة لا لزيادة المساحة المزروعة ولكن لمدى الرى الدائم فى جميع وادى النيل ومضاعفة الاستغلال الزراعى بوجه عام ولهذا يجب أن تقاس مقارنتنا بالنسبة إلى زيادة مساحة المحاصيل، فقد زادت هذه المساحة من ٠٠٠ ٨٠٠ ٤ فدان فى سنة ١٨٨٢ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٧ فدان فى سنة ١٩١٤ أى بزيادة قدرها ٦٠٪. وقد زاد عدد السكان الزراعيين فى الفترة نفسها من ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ نسمة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ ١٠ نسمة أى بزيادة قدرها ٧١٪، أما عن كثافة السكان الزراعيين بالنسبة إلى المحاصيل (حاصل قسمة السكان على مساحة المحاصيل) فكانت أخف منها بالنسبة إلى المساحة المزروعة، فقد كانت ١,٢٥ فرداً للفدان فى سنة ١٨٨٢ وزادت إلى ١,٣٢ فرداً فى سنة ١٩١٤ أى بزيادة معدلها السنوى ٠,٢٪[١٩٩].

والجدول الآتى يبين تطور السكان والمساحات المزروعة ومساحات المحاصيل:

	١٨٨٢	نسبة التطور	١٩١٤	نسبة التطور
	فـــدان	٪	فـــدان	٪
مساحات مزروعة	٤ ٧٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	١١٢,٨
مساحات محاصيل	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٦٠
متوسط عدد المحاصيل	١	١٠٠	١,٦	١٦٠
سكان زراعيون	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧١
اجمالى كثافة السكان للفدان	١,٢٨	١٠٠	١,٩٥	١٥٣
كثافة السكان بمساحات المحاصيل	١,٢٥	١٠٠	١,٣٣	١٠٦

ويتضح من هذه الأرقام أن زيادة عدد السكان كانت تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الفنية، والزيادة الطفيفة فى سكان مساحات المحاصيل كانت تقابلها زيادة فى الانتاج الزراعى وفى قيمته التجارية[٢٠٠].

وجدير بالذكر أن زيادة السكان رجحت منذ سنة ١٩١١ على إتساع مساحات المحاصيل وقد زاد من هذا الاختلال أيضاً ذلك الهبوط فى الانتاج الزراعى بسبب الافراط فى الرى والنقص فى نظام الصرف[٢٠١]. وقد قدر حسن رياض فى حسابه معدل النمو السنوى فى الانتاج الزراعى بنسبة ٦٪ وهذه النسبة تعادل نسبة زيادة السكان الزراعيين. وطبقاً لهذا التقدير يكون مستوى معيشة السكان الزراعيين قد ظل ثابتاً لم يتغير فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤[٢٠٢]، غير أن أرقام هذه الفترة لا تراعى فى الحساب مرونة الدخل الوطنى وتوزيعه السيىء ولكنه أكثر انصافاً مما كان عليه قبل الاحتلال، ولو أن رقعة الأراضى اتسعت بمعدل إزدياد السكان لتضاعف أيضاً عدد الذين لهم الحق فى اقتسام الفائدة منها وأدى ذلك آخر الأمر إلى سعة من اليسر تسمح للسكان بزيادة مشترياتهم وإنتاجهم، وهذا الافتراض يؤيده إزدياد قيمة الواردات والصادرات بواقع الفرد على ضوء التطور السكانى[٢٠٣]، كما يتضح من الجدول الآتى:

		الواردات بواقع الفرد قرش صاغ	الصادرات بواقع الفرد قرش صاغ
	١٨٨٠	١٣٠,٢	١٩٧,٥
متوسط	١٨٨٤–١٨٨٨	١٠٨,٩	١٤٨,٣
	١٨٨٩–١٨٩٣	٩٩,٦	١٥٢,٧
	١٨٩٤–١٨٩٨	١٠٣,٥	١٣٢,٧
	١٨٩٩–١٩٠٣	١٤٠,١	١٦٧,٥
	١٩٠٤–١٩٠٨	٢١١,١	٢٠٧,٥
	١٩٠٩–١٩١٣	٢١٣,٩	٢٥٢,٩

وفى وسعنا إذن أن نستنتج من ذلك أن السيطرة الاستعمارية أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ لم يكن من سماتها ضعف مستوى المعيشة، وأن النظام الاقتصادى كان متوازناً نسبياً فزيادة السكان والنمو الاقتصادى كانا متوازنين غير أن ذلك التوازن لم يدم طويلاً، وسنبحث فى الفصل التالى ذلك الطابع غير

المتوازن فى أساسه، طابع الاستغلال الاستعمارى، وعجزه عن الحيلولة دون الركود الاقتصادى بسبب ذلك الانفجار السكانى المستمر.

(ب) تقلبات الأسعار والقوة الشرائية:

كانت تقلبات الأسعار أقل تأثيراً من زيادة السكان فى تحسين مستوى معيشة الشعب وفى الحقيقة كانت قيمة النقود والأسعار العامة فى سنة ١٩١٤ تعادل قيمة النقود والأسعار فى سنة ١٨٨٢، مما يدعونا إلى الافتراض أن القوة الشرائية لدى الجماهير قد زادت زيادة كبيرة بسبب التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل القومى توزيعاً عادلاً، ولكن هذا الافتراض لا يتفق مع حقيقة الواقع ويرجع ذلك إلى أن السلع الضرورية والغلات الزراعية وإيجارات الأراضى الزراعية والأملاك العقارية لم تكن أثناء تلك الفترة بين السنتين ١٨٨٢ و ١٩١٤ على قدر من الثبات. وقد كانت الفترة فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٩٨ فترة ركود هبطت فيها الأسعار العامة بقدر كبير دون مستوى الأسعار التى كانت سائدة فى فترة الاحتلال الانجليزى، ثم تلتها فترة إنطلاق اقتصادى وتضخم من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٠٩ حيث إرتفعت الأسعار سريعاً حتى بلغت مستوى فاق بقدر كبير مستواها فى سنة ١٨٨٢. أما السنوات الأربع التى تلت الأزمات من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فكانت فترة شاقة من إعادة البناء وتثبيت الأسعار التى هبطت إلى مستوى سنة ١٨٨٢، وفى أثناء هذه الفترة كلها عانى السكان الكثير من تقلبات الأسعار العنيفة التى حرمتهم من جزء كبير من ثمار التنمية الفنية.

أما وقد باتت مصر بلاداً ذات محصول واحد فقد أصبحت الحياة الاقتصادية كلها فى البلاد تحت رحمة تقلب الطلب الخارجى على قطنها، وكانت أسعار القطن الدولية فى أسواق نيويورك وليفربول هى التى تحدد مستوى الأسعار فى جميع قطاعات السوق المصرية الداخلية، ولكن الطلب على القطن أخذ فى الفتور فى آخر الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠ ولم يسترد مستواه الطبيعى الا فى آخر القرن الماضى فقد كان متوسط سعر القنطار من القطن (٤٥ كيلو جراماً) ٢٧٦ قرشاً صاغاً فى السنوات من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ ثم هبط بالتدريج حتى وصل إلى ١٢٥ قرشاً صاغاً فى سنة ١٨٩٤ أى بنقص قدره ٤٥٪[٢٠٤].

وقد كان لهذا الهبوط فى أسعار القطن أثر كبير فى إنخفاض أسعار جميع المحاصيل الزراعية. والجدول الآتى بيانه يوضح درجة الارتباط بين هبوط أسعار القطن وهبوط أسعار المحاصيل الآخرى[٢٠٥].

متوسط السنوات	القطن سعر القنطار (قرش صاغ)	بذرة القطن سعر الأردب (قرش صاغ)	القمح سعر الأردب (قرش صاغ)	الشعير سعر الأردب (قرش صاغ)	الفول سعر الأردب (قرش صاغ)	ايجارات الأراضى الزراعية (قرش صاغ)
١٨٨٠–١٨٨٢	٢٧٦	٦٨	١١٠	٦٢	٨٧	١٤٠
١٨٨٧–١٨٨٩	٢٥٣	٥٨	٧٩	٤٧	٨٠	١١٩
١٨٩٠	٢٣٠	٥١	٧٥	٤٢	٨١	١٠٥
١٨٩٣	٢٠٤	٦١	٨٨	٤٢	٨١	١٠٥
١٨٩٤	١٥٢	٤٧	٦٨		٧١	
١٨٩٥						٣٦٠
١٩٠٥	٢٤٠		١٣٠	٧٠	١٢٠	

وهذا الهبوط العام فى أسعار المحاصيل الزراعية الذى لم ترجع أسبابه إلى عوامل داخلية كان له أثر كبير فى الحد من نطاق الأشغال الأساسية الضرورية وفى ضياع قدر غير قليل من الأرباح التى كان يتوقعها الشعب نتيجة نمو الانتاج، وقد سلم كرومر فى سنة ١٨٩٠ بأن الاصلاحات التى قامت بها إدارته لتخفيف الأعباء المالية التى كانت تثقل كاهل السكان ، إذ كانت قد إستطاعت حتى الآن أن تحول دون تفاقم الحالة الا أنها قلما حسنت تلك الحالة التحسن المأمول، وهذه الاصلاحات، كما صرح كرومر لحكومته «ساعدت مصر على القيام بالتزاماتها المالية على الرغم من هبوط أسعار محاصيلها ولكن هذه الاصلاحات قلما فعلت أكثر من ذلك، فمن الوجهة المالية البحتة لم تتحسن الحالة المالية للممولين الزراعيين المصريين بسبب هذه الأسعار الزهيدة»[٢٠٦].

والجدول الآتى يوضح كيف أن زراعة القمح والشعير والفول منذ سنة ١٨٨٤ لم تكن كعهد المزارعين بها عملاً رابحاً[٢٠٧]: الزراعات التى لم تدر ربحاً فى مديرية المنيا فى سنة ١٨٨٤

الزراعة	متوسط غلة الفدان (قرش صاغ)	الضرائب العقارية النفقات الزراعية (قرش صاغ)	العجز (قرش صاغ)
القمح	٢٥٠	من ٢٧٦ إلى ٣١٢	من ٢٦ إلى ٦٢
الفول	٣٢٠ أو ٢٨٠ (حسب الأطيان)	من ٣٧٨ إلى ٣٣٥	١٥
الشعير	٢٠٠	٢٥٨	٥٨
الحلبة	١٦٠	١٩٨	٣٨

هذه الأرقام تدل بوضوح على الخسائر التى سببها هبوط أسعار المحاصيل الزراعية فيما بين سنة ١٨٧٩ و ١٨٩١ . على الرغم من أن الانتاج الزراعى قد سجل إبتداء من سنة ١٨٨٤ زيادة ثابتة[٢٠٨].

وفيما يلى جدول مقارن يبين القيمة الاجمالية للمحاصيل من سنة ١٨٧٩ إلى ١٨٩١ :

السنة	القمح (ج.م)	الشعير (ج.م)	الفول (ج.م)	القطن (ج.م)	بزرة القطن (ج.م)
١٨٧٩	١ ٠٨٩ ٠٠٠	٥٦٣,٠٠٠	٨٥٨,٠٠٠	٢ ٦٩٦ ٠٠٠	٧٥١,٠٠٠
١٨٨٠	١ ٠٧٣ ٠٠٠	٦١٣,٠٠٠	٨٥٧,٠٠٠	٢ ٧٧٠ ٠٠٠	٧١٥,٠٠٠
١٨٨١	١ ١٩٧ ٠٠٠	٦٧٣,٠٠٠	٨١٧,٠٠٠	٢ ٦١٣ ٠٠٠	٧٢٤,٠٠٠
١٨٨٢	١ ٠٤٥ ٠٠٠	٥٨٢,٠٠٠	٩٢٨,٠٠٠	٢ ٩٠٠ ٠٠٠	٦١٠,٠٠٠
١٨٨٣	٨٣٠ ٠٠٠	٥٣٩,٠٠٠	٨٦٥,٠٠٠	٢ ٦٠٤ ٠٠٠	٦٧١,٠٠٠
١٨٨٤	٦٣٥ ٠٠٠	٤٨٥,٠٠٠	٨٢٨,٠٠٠	٢ ٤١٢ ٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠
١٨٨٥	١ ٠١٩ ٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠	٨٣٥,٠٠٠	٢ ٠٨٢ ٠٠٠	٦٢١,٠٠٠
١٨٨٦	٩٨١ ٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	٨٣٨,٠٠٠	٢ ٢٩٤ ٠٠٠	٥٤٣,٠٠٠
١٨٨٧	٧٦١ ٠٠٠	٤٩٨,٠٠٠	٧٩٤,٠٠٠	٢ ٤٥١ ٠٠٠	٥٤٤,٠٠٠
١٨٨٨	٨٠٩ ٠٠٠	٤٥٨,٠٠٠	٧٩١,٠٠٠	٢ ٥٥٢ ٠٠٠	٦٣٣,٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٧ ٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	٨٢٨,٠٠٠	٢ ٥٩١ ٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠
١٨٩٠	٧٧٥ ٠٠٠	٤٣٣,٠٠٠	٨١٧,٠٠٠	٢ ٢٨٢ ٠٠٠	٥٢٦,٠٠٠
١٨٩١	٨٤٤ ٠٠٠	٤٩٩,٠٠٠	٨١٢,٠٠٠	١ ٨٨٢ ٠٠٠	٥٧٨,٠٠٠

إن هبوط أسعار المحاصيل الزراعية كان من نتائجه أيضاً نقص خطير فى قيمة الأرض، وفى الوقت الذى كان متوسط قيمة الفدان من الأراضى الزراعية فى سنة ١٨٨٢-١٨٨٣ يتراوح بين ٥٠و ٦٠ جنيهاً، لم يكن الفدان منها يباع فى سنة ١٨٨٨ بأكثر من ١٤ إلى ١٥ جنيهاً(٢٠٩).

وقد بلغت نسبة النقص فى قيمة الأملاك الزراعية، حسب المناطق، من ٢٠ إلى ٥٠٪، ولم تتجاوز القيمة الاجمالية للأراضى المزروعة-التى كانت تقدر قيمتها بنحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه-مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ جنيه فى سنة ١٨٨٩(٢١٠).

وقد عانت مصر من أزمة أسعار المحاصيل الزراعية، التى شملت الأسواق الأوروبية والأمريكية فى السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر. وفى سنة ١٨٩٨ تحسنت الحالة الدولية كما زاد الطلب على القطن المصرى، وبدأت الحكومة المصرية، فى الوقت نفسه، فى الجزء الأول من أشغال تخزين مياه النيل لتنمية الانتاج الزراعى. وقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية وإستقبلت البلاد عندئذ فترة إنطلاق إقتصادى فتضاعفت أسعار القطن فى بضع سنوات، وتبعتها فى هذا التحسين أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى، وعلى أثر بناء عدة قناطر وخزانات على النيل زاد إنتاج القطن زيادة كبيرة، وكذلك إرتفعت كمية الصادرات من ٠٠٠ ٠٦٧ ٣ قنطار فى المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٦ إلى ١٨٩٦، إلى ٠٠٠ ٩٥٣ ٦ قنطار فى سنة ١٩٠٩. وبذلك زادت قيمتها من ٠٠٠ ٦٦٠ ٧ جنيه إلى ٠٠٠ ٤٨٠ ٢١ جنيه(٢١١). وغنى عن البيان أن أسعار القطن العالية كان لها أثرها فى نمو إنتاجه وفى إثراء البلاد والفوائد التى جنتها جميع طبقات الشعب منها، وبذلك الاثراء العالمى أيضاً زادت حاجات الشعوب، فقد كان من الطبيعى فى بلاد كان مستوى المعيشة منخفضاً فيها أن ينصرف الفائض من الدخل إلى الاستهلاك لا إلى الادخار، وفى الواقع لم يكن سبب غلاء المعيشة إرتفاع أسعار القطن فحسب بل كان أيضاً زيادة الاستهلاك، والسبب الأول لارتفاع أسعار البضائع نجده فى زيادة الطلب ونقص العرض، ولكن فى مصر تعود زيادة الطلب إلى إثراء السكان نسبياً فى أوج تطور عددهم، أما نقص العرض فيفسره قانون تناقص الغلة(٢١٢) حين يزيد معدل الطلب على معدل الانتاج. ومع ذلك فقد رأينا أن زيادة عدد السكان سارت جنباً إلى جنب مع زيادة الانتاج الزراعى، ولكن القطن هو المحصول الذى إستفاد بصفة خاصة من إرتفاع الأسعار دون المواد الغذائية الأخرى، ولهذا خصصت الأراضى المستصلحة حديثاً لزراعة القطن للاستفادة من إرتفاع أسعاره، وخفضت بالعكس مساحة زراعة القمح من ٠٠٠ ٢٩٦ ١ فدان فى سنة ١٨٩٣-١٨٩٤ إلى ٠٠٠ ١٦٨ ١ فدان فى سنة ١٩٠٧-١٩٠٨(٢١٣) كما خفضت مساحة أراضى الفول-المعروف بالطبق الوطنى المصرى-تخفيضاً تجاوز هذه النسبة. وانخفض أيضاً إنتاج اللحم والبيض إنخفاضاً كبيراً بسبب مرض الماشية الذى إجتاح الحظائر والكوليرا التى أصابت الدواجن فيما بين سنة ١٩٠١ و ١٩٠٣(٢١٤).

وفى أثناء تلك الفترة نفسها من سنة ١٨٩٣ إلى ١٩٠٨، زاد عدد السكان بأكثر من ٢٠٪ كما أنهم أصابوا بعض الثراء بعد سنة ١٩٠٠. وهكذا زاد الاستهلاك من حيث الكم والنوع معاً، واضطرت البلاد إلى إستيراد ماكانت تحتاج اليه من المواد الضرورية للمعيشة بأسعار تجاوزت الأسعار المحلية فى مصر بوجه عام، ولهذا إرتفعت أسعار تلك المواد المحلية من محاصيل البلاد إلى مستوى أسعار المواد المستوردة من أوروبا(٢١٥).

ويعتبر إنخفاض قيمة العملة عاملاً هاماً آخر فى إرتفاع الأسعار، ومن المعروف أن مصر إدخرت مبالغ

ضخمة من النقود منذ تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية فى آخر القرن الماضى على مصر، فزاد إستيراد الجنيهات الاسترلينية من الذهب على الصادر منها[٢١٦]، ومن الطبيعى أن يكون لزيادة النقود المتداولة فى ظهور التضخم وإرتفاع الأسعار بوجه عام، ومع ذلك زاد سكان البلاد وزاد ثراؤهم فى الوقت نفسه.

إن إزدياد تداول النقد كان متناسباً مع إزدياد عدد المستهلكين فلم يكن فى مصر نقص فى قيمة النقود، وأولى بنا إذن أن نبحث عن أسباب آخرى لغلاء المعيشة فى البلاد.

ومن العوامل التى رفعت نفقات المعيشة سياسة الفوضى فى الائتمان فيما بين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٧ تلك السياسة التى شجعت المضاربة إلى أقصى حد وأدت إلى زيادة قيمة الأراضى، وهنالك عامل آخر هو فقدان الصلة بين المنتج الزراعى وتاجر التجزئه، فقد كانت جماعة الوسطاء والسماسرة تتقاضى أرباحاً بلغت نحو ٢٠٪ قبل وصول البضاعة إلى مخزن التاجر وعرضها للبيع[٢١٧].

وقد بلغ الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء من الحبوب ٦٤٪ في سنة ١٨٩٨ و٤٨٪ في سنة ١٩٠٨ و٤٨٪ في سنة ١٩٠٨ و ١٠٪ في سنة ١٩١٣[٢١٨].

وفضلاً عن ذلك لم تكن هنالك قوائم لأسعار السوق ولا نظام للموازين والمقاييس والمكاييل ولا أسواق عمرمية تحت اشراف الحكومة، كل هذا حال دون توحيد الأسعار واتساع نطاق السوق، فقد كانت الأسعار تختلف من قطاع إلى آخر ومن قرية إلى أخرى، وعلى العموم كانت الأسعار فى الأرياف أعلى منها فى المدن.

وإرتفعت الأسعار فيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧ فى الوقت الذى زادت فيه دخول جميع طبقات السكان، وهكذا إستطاعوا تحمل إرتفاع الأسعار بدون مشقة، ومن جهة أخرى كانت الأزمة التى إجتاحت البلاد فى آخر سنة ١٩٠٧ وإستمرت حتى سنة ١٩٠٩، شديدة الوقع على جميع السكان وخصوصاً على عامة الشعب، وبدلاً من تخفيض الأسعار إلى مستوى أدنى-كما ينبغى عادة فى فترات الركود الاقتصادى-وجد الشعب نفسه أمام ظاهرة هى عكس ما كان يتوقع، حيث تدهورت أسعار القطن كما تعرضت عدة شركات مضاربة للافلاس[٢١٩]، وأقفلت البنوك أبوابها وكثرت الحجوز لعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، ولكن أسعار المواد الغذائية، إستمرت فى الارتفاع حتى قاربت أسعار هذه المواد فى أوروبا، وفى الوقت الذى هبط فيه متوسط الدخل فجأة فإن المواد الغذائية التى لم تكن البلاد تنتج منها مايكفى حاجة الشعب كانت تشترى وتباع بأسعار باهظة، وقد كتب ليجران فى سنة ١٩٠٨ يقول: «يبدو أن معظم السكان يعانون قحطاً حقيقياً،» وفى مدة لم تتجاوز السنتين تبخرت أرباح فترة الانطلاق الاقتصادى ولم تسترد البلاد حالة الرواج الا بعد سنة ١٩٠٩ عندما إستعادت أسعار القطن مستواها وهبطت أسعار المواد الغذائية إلى مستواها فى سنة ١٨٨٢.

لننتقل الآن من أسباب صعود الأسعار إلى آثار هذه الأسباب، إن إدخال نظام الرى الدائم وما عقبه من زيادة غلة الأراضى الزراعية، ضاعفا قيمة الأرض ومقدار إيجارها[٢٢٠]، وقد بلغ متوسط سعر البيع للفدان فى الأملاك الأميرية (أملاك الدولة) نحو ٨٠ جنيهاً و ٤٨٠ مليماً فى سنة ١٩٠٠، فى حين كان هذا الفدان نفسه، بعد إنجاز خزان أسوان الأول (١٩٠٢) وإنتعاش الطلب على القطن المصرى من البلدان الأجنبية، يباع فى سنة ١٩٠٦ بنحو ١٥٩ جنيهاً و ٧٧٠ مليماً، وقد باعت مصلحة الأملاك الأميرية فى سنة ١٩٠٥ بالمزايدة العلنية ١٩١٣ فداناً مقسمة إلى أقسام مساحة كل قسم منها ١٧ فداناً، وهذه الأطيان التى قدرت فى

سنة ١٩٠٠ بأربعة وعشرين جنيهاً و ٣٠٠ مليم للفدان بيعت بثمانية وأربعين جنيهاً و ٧٠٠ مليم للفدان، وفى رأى كرومر، لم يتوقع المشترون أن يزيد الايراد السنوى لتلك الأطيان على ٣,٥ ٪أو ٤ ٪من رأس المال[٢٢١]، وفى سنة ١٩١١ بعد الأزمة الاقتصادية فى الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ تضاعفت قيمة الأراضى عما كانت عليه فى سنة ١٩٠٠[٢٢٢]، وكانت القيمة الايجارية للفدان فى المتوسط تحتسب على أساس ٤٥ إلى ٥٠ ٪من جملة إيراده السنوى.

وقبل الاحتلال الانجليزى، فى الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢، بلغ متوسط إيجار الفدان جنيهاً واحداً و ٤٠٠ مليم وإنخفض هذا المتوسط فى أثناء فترة الركود من سنة ١٨٨٧ إلى ١٨٨٩ إلى جنيه واحد و ١٩٠ مليماً ثم إلى جنيه واحد و ٥٠ مليماً فى سنة ١٨٩٠[٢٢٣]. وعندما إشتد الطلب على القطن إرتفع متوسط الايجار إلى ٣ جنيهات تقريباً فيما بين سنة ١٨٩٨و ١٩٠٢. وبعد بناء خزان أسوان الذى عمم الرى الدائم بلغ إيجار الفدان ٧ جنيهات و ٢٧٠ مليماً فى سنة ١٩٠٥ من أطيان الأملاك الأميرية وأملاك الدائرة السنية بالقرب من قناة الاسماعيلية[٢٢٤]، وقد بلغت قيمة هذه الأطيان ومساحتها ١٣٠ ٠٠٠ فدان نحو ٦٤٥ ٤٨٩ جنيهاً فى سنة ١٩٠٣، وبعد أربع سنوات زادت قيمتها إلى ٤٥٨ ٩٥٦ جنيهاً، أما صغار الفلاحين الذين كان عليهم أن يتحملوا أعباء الايجار فقد استطاعوا القيام بها بما إستفادوا من الرخاء العام فى البلاد، ولم تمض سنة ١٩٠٦ حتى كان المستأجرون قد قاموا بدفع المتأخر من إيجارات أطيان الأملاك الأميرية وأملاك الدائرة السنية، وكان هذا المتأخر من الايجارات قد بلغ حينذاك نحو ١٣٠٠٠ جنيه سنوياً[٢٢٥].

وفى سنة ١٩١٤، على الرغم من الهبوط العام فى الأسعار، بلغ متوسط إيجار أطيان الأوقاف ٦ جنيهات و ٦٣٠ مليماً وهو نفس الايجار الذى كان سائداً فى سنة ١٩٠٥-١٩٠٦.

وقد ارتفعت القيمة الايجارية للعقارات فى المدن إرتفاعاً لم يبلغ فى جسامته على كل حال ارتفاع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية[٢٢٦]، ففي الاسكندرية زاد عدد المساكن ١٤,٦ ٪فيما بين سنة ١٩٠٤ و ١٩٠٩ فى حين زادت القيمة الايجارية لجميع المساكن فى هذه المدينة بنسبة ٥٠ ٪[٢٢٧]، وقد زادت الايجارات فى القاهرة بنفس هذه النسبة، ونعرض على سبيل المثال تطور الايجارات التى حصلتها مصلحة الأوقاف عن العقارات المؤجرة فى سوق العتبة الخضراء[٢٢٨]، كما يتضح من الجدول التالى:

السنوات	القيمة الايجارية
١٨٩٨	٦,٢٠٠
١٩٠٠	٤,٦٠٠
١٩٠٢	٤,٩٠٠
١٩٠٤	٥,٣٠٠
١٩٠٥	٧,١٠٠
١٩٠٦	٦,٢٠٠
١٩٠٧	٦,٧٠٠
١٩٠٨	٨,٩٠٠
١٩٠٩	٨,٧٠٠

«إعتاد الناس فى الميزانيات العادية فى أوروبا أن يحتسبوا نحو ١٥٪ من المصروف السنوى لايجار السكن فى أسرة عديدة الأفراد، وفى حسابنا نجد فى القاهرة أنه يتعذر علينا أن نحتسب للسكن أقل من ٢٨ إلى ٣٥٪ من جملة المصروفات، ونحن نعنى بالطبع الميزانيات المتوسطة».

ان الارتفاع العام فى أسعار المحاصيل الزراعية كان، كما أسلفنا على مرحلتين، المرحلة الأولى كانت فى فترة الانطلاق الاقتصادى من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٠٧، وقد تحمل عبء هذا الغلاء معظم سكان البلاد دون مشقة، والمرحلة الثانية كانت بالعكس، فى فترة الهبوط العام فى أسعار القطن وقيمة العقارات وفى المرتبات والأجور. وكان أثر هذا الهبوط فادحاً فى الطبقات الفقيرة، وفى الفترات الأولى إرتفعت الأسعار بنسبة الارتفاع فى الدخل المتوسط. وقد أكد كرومر أن معظم المحاصيل الضرورية للفلاحين وللمواشى لم تكن فى سنة ١٩٠٤ قد إرتفعت أسعارها كثيراً، على الرغم من أنها فى بعض الحالات قد بلغت المستوى الأوروبى، وقد عانى المستخدمون فى المدن حدهم، وهم أصحاب المرتبات المحددة، من هذا الارتفاع فى الأسعار[٢٢٩]. أما موظفو الحكومة فقد قدموا لكرومر عريضة فى سنة ١٩٠٤ يطالبون فيها بزيادة مرتباتهم، وقد جاء فى عريضتهم «ان أسعار لحم الضأن فى السنين التسع عشرة السابقة ارتفعت من قرشين إلى أربعة قروش للرطل واللحم البقرى من قرش واحد إلى ٣ قروش للرطل. كما ارتفعت أسعار القمح من ثلاثين قرشاً إلى جنيه واحد و ٤٥٠ مليماً للأردب». وفى الفترة الثانية التى امتدت من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٨ تضاعفت أعباء معظم السكان فى الوقت الذى قلت فيه مواردهم ولم تكن أسعار المواد الغذائية موحدة فى جميع أنحاء البلاد بل كانت تختلف من ناحية إلى أخرى، ففي الاسكندرية كان أردب القمح يباع فى سنة ١٩٠٨ بأسعار تتراوح تبين ١٨٠ و ٢٠٠ قرش، وقد إرتفع سعره حتى بلغ ٢٤٠ قرشاً فى الأرياف، وقد كانت تلك السنة على الخصوص سنة شاقة على الفلاحين فبين مايو ونوفمبر فى سنة ١٩٠٨، تقلبت أسعار الجملة كما يأتى:

القمح من ٦٣ إلى ٧٠٪ الفول ١٤٤,٦٪ الشعير ٣٣٪ التبن ٣٠٠٪.

أما أسعار التجزئة فقد كانت تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً من ناحية إلى أخرى[٢٣٠]، وقد جاء فى نشرة الغرفة التجارية الفرنسية فى الاسكندرية فى هذا الموضوع مايأتى[٢٣١]:

«الأرباح التى يجنيها المزارع من أرضه تذهب بها المشتريات الباهظة التى يجب عليه القيام بها لسد حاجات معيشته وضمان العلف لمواشيه».

وأضاف ف. ليجران قائلاً:[٢٣٢] «ان إزدياد السلف بمعدل سريع فى فترة الانطلاق الاقتصادى لم يخل من إثقال كاهل الفلاحين بالديون، وهاهم مضطرون إلى إنفاق أرباحهم القليلة من أراضيهم فى مشتريات باهظة الثمن».

ويتضح من الجدول الآتى تطور ارتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٨٩٥ حتى ١٩٣٢[٢٣٣]:

	١٨٩٥ قرش صاغ	١٩٠٥ قرش صاغ	١٩٠٧ قرش صاغ	١٩١٣ قرش صاغ	١٩٣١-١٩٣٢ قرش صاغ
القطن (الوجه القبلى) بالقنطار	١٨٠	٢٤٠	٤٠٠	٣٨٠	٢٠٢
قصب السكر بالقنطار	٣	٢	٣	٣	٣,٨٧
القمح بالأردب	٧٠	١٣٠	١١٠	١٧١	١٣٢
الفول بالأردب	٧٠	١٢٠	١١٠	١٦٢	١٥٩
الشعير بالأردب	٤٠	٧٠	٧٢	١١٠	٨٨
الذرة البيضاء (عويجة)	٤٥	٩٥	٧٠	١٤٠	٧٤
الثيران[٢٣٤]	الرأس من ١٢ إلى ١٤ جنيهاً من ٢٢ إلى ٢٥ جنيهاً.				

وقد كان أصحاب المرتبات أقل الطبقات رعاية سواء فى فترة الانطلاق الاقتصادى أو فى فترة الأزمة، والارتفاع الظاهرى فى المرتبات فيما بين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٧ لم يصل إلى درجة ارتفاع أسعار المواد الضرورية للمعيشة، ومعنى ذلك هبوط فعلى فى القوة الشرائية لدى أصحاب المرتبات[٢٣٥]. وقد انهالت على الحكومة مطالب أصحاب المرتبات، فاهتمت بحالة هذه الطبقة القلقة وعهدت إلى لجنة مهمة دراسة رفع مرتبات جميع فئات المستخدمين، وبناء على توصية هذه اللجنة صدر مرسوم بتعديل المرتبات تعديلا عاماً فى سنة ١٩٠٧، ومن جهة أخرى استطاع عدد كبير من المستخدمين والموظفين من زيادة دخلهم المتوسط باشتراكهم فى المضاربات فى الفترة من سنة ١٩٠٢ إلى ١٩٠٧. ولكن سرعان ماتلاشت تحت الموارد الاضافية أثناء فترة الانهيار الاقتصادى فيما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٩ وقد فصل كثيرون من مستخدمى البنوك والشركات ووكالات السمسرة من وظائفهم.

أما أصحاب الحرف اليدوية وعمال المدن فقد كانوا أسوأ حالاً، وعدد غير قليل من الشركات—منها شركات البناء—أقفلت أبوابها لنفاد رؤوس أموالها، ونشطت المظاهرات والاضرابات فى سنة ١٩٠٨ عندما طلب العمال وأصحاب الحرف عملاً وطالبوا بابقاء المرتبات كما كانت فى السنة السابقة، وقد تطورت المرتبات اليومية لعمال البناء فيما بين سنة ١٨٩٥ و١٩٠٩ كما يأتى[٢٣٦]:

عمال	١٨٩٥ (قرش صاغ)	١٩٠٥-١٩٠٦ (قرش صاغ)	١٩٠٧ (قرش صاغ)	١٩٠٨-١٩٠٩ (قرش صاغ)
صبية من ١٠ إلى ١٧ سنة	٢	٢,٥-٣	٤-٤,٥	٣,٥-٤
فتيات من ٨ إلى ١٢ سنة	٢	٢,٥-٣	٤-٤,٥	٣,٥-٤
رجال	٤	٤-٤,٥	٦-٧	٥,٥
عمال	١٢	١٣-١٥	١٨-٢٠	١٥-١٧
رؤساء عمال	١٦	٢٠	٢٥	٢٠
حجارون	١٢	١٣	١٤-١٦	١٣-١٤
عمال دهان مبان	١٠	١٢	١٥	١٣
نجارون	١٠	١٢	١٥	١٣
حدادون	١٢	١٢	١٦	١٤
شيالون	٨	٨-١٠	١٢-١٤	١٠-١٢

وقد هبطت أجور العمال الزارعيين دون ذلك المستوى أثناء فترة الركود الاقتصادى من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فى حين زاد إرتفاع أسعار التجزئة للمواد الغذائية فى الأرياف على ارتفاعها فى المدن، وقد تطورت أجور العمال الزراعيين اليومية كما يأتى[٢٣٧]:

السنة	الأجر (قرش صاغ)
١٨٨٣	٢,٥
١٨٨٨	٢-٣
١٩٠٦-١٩٠٧	٩
١٩٠٨	٥-٦
١٩١٢	٤-٥
١٩١٤	٢,٥-٣
١٩١٦	٢,٥

وقد ترتب على تفاقم حالة العمال الزراعيين الاقتصادية (القيمة الشرائية فى سنة ١٨١٤) فى النهاية إلى إرتكاب المزيد من المخالفات نحو أصحاب الأراضى الزراعية الخاصة. وتدل احصاءات الاجرام فى الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ على الصلة الوثيقة بين الاجرام وتقلبات أسعار المواد الغذائية للمعيشة، وعلى الخصوص تقلبات أسعار الحبوب.

وقد كتب الأستاذ رينيه مونيه، الخبير الاقتصادى فى ذلك الوقت يقول: «ان عدد الجنح التى ترتكب نحو الأملاك الزراعية يميل إلى الزيادة عندما ترتفع أسعار الحبوب، وكذلك فإن إزدياد الثروة وهى أحد العناصر فى إرتفاع الأسعار بوجه عام، يعمل على زيادة الاجرام بإزدياد الطبقات الفقيرة فقراً على فقر[٢٣٨]».

لقد ثبت لدينا مما تقدم بيانه أن زيادة السكان وتقلبات الأسعار قد وضعت حداً لجزء كبير من مزايا التقدم الاقتصادى، وفى وسعنا الآن أن نقدر نتائج الاصلاحات الانجليزية حق قدرها فيما يختص بنمو الدخل القومى وتغيير مستوى معيشة السكان.

٤ـ الدخل القومى أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ :

(أ) نقص الاحصاءات:

لم يضع أحد تقديراً دقيقاً للدخل القومى فى مصر فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ فالاحصاءات تكاد تكون معدومة فى سنة ١٨٨٢ ونبذات متناثرة فى سنة ١٩١٤، وعلينا إذن أن نكتفى بالقروض التى أدلى بها بعض الباحثين، والمحاولة الأولى فى تقويم الدخل القومى قام بها فى سنة ١٩٢٢ الدكتور ا ج ليفى، المدير العام لادارة الاحصاء فى مصر، فقد قدر حصة الدخل القومى بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠١ جنيه مصرى (حسب أسعار سنة ١٩٢١-١٩٢٢)[٢٣٩].

وإستناداً إلى دلائل الدكتور ليفى وكرايج قدر صافى الدخل القومى فى المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٩١٣ إلى ١٩١٦، وعلى أساس مستوى الأسعار فى سنة ١٩١٣، بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٥ جنيه مصرى[٢٤٠].

وقد تكون تقديرات السيد حسن رياض[٢٤١] بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٠ جنيه لسنة ١٩١٣ أقرب التقديرات إلى الحقيقة، وفى تقدير حسن رياض أيضاً أن الدخل القومى فى سنة ١٨٨٢ بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٧٠ جنيه، فهنالك إذن زيادة بنسبة ٧١,٤٪ بين سنتين، سنة ١٨٨٢ و ١٩١٣، وقد زاد عدد السكان فى الفترة نفسها من ٠٠٠ ٢٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ١٢ نسمة بزيادة قدرها ٧٥٪، وبناء على ذلك يكون متوسط الدخل القومى لكل شخص ٩ جنيهات و ٧٠٠ مليم فى سنة ١٨٨٢ و ٩ جنيهات و ٥٠٠ مليم فى سنة ١٩١٤. وفى تلك الحقبة نفسها (١٩١٣) بلغ متوسط دخل الفرد على وجه التقريب ١١ جنيهاً مصرياً فى أسبانيا و ١٤ جنيهاً فى إيطاليا و ٢٨ جنيهاً فى بلجيكا و ٢٣ جنيهاً فى ألمانيا و ٣٨ جنيهاً فى فرنسا و ٥٠ جنيهاً فى إنجلترا و ٧٢ جنيهاً فى الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤٢].

وفى الواقع، هذه المقارنات لا تفيد كثيراً ولا تدل على حقيقة مستوى معيشة السكان، وهى عبارة عن حاصل قسمة جملة الدخل القومى على عدد السكان دون مراعاة الفروق الكبيرة فى طبقات الشعب الاجتماعية، فما هى قيمة مثل هذا التصنيف إذا كان الجزء الأكبر من الدخل القومى يعود إلى جزء صغير من السكان فى الوقت الذى تعيش فيه الجماهير في شقاء وفقر، وازاء هذا الاختلاف الكبير في توزيع الدخل في مصر ينبغي لنا أن ننظر إلى التقدم الاقتصادى ليس بالمعيار الكمى بل بالمعيار الكيفى بالقياس إلى توزيع ثماره، وفي تقدير مستوى المعيشة لا بد من الأخذ بالعلاقة الأساسية بين التنمية الاقتصادية وحقيقة الحالة الاقتصادية من جهة وبين مجموع أرقام الانتاج والجزء الذى يعود منها على مختلف الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى[٢٤٣].

(ب) تباين دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة:

سبق لنا أن بحثنا فى التقدم الذى حققته الاصلاحات الانجليزية، ويبقى الآن أن نوضح الجزء الذى يعود على مختلف طبقات السكان.

وعلى الرغم من نقص الاحصاءات في هذا الموضوع وتعرض صحتها لقدر كبير من الشك والنقاش فإن هناك محاولات جرت لتصنيف الدخل القومى، وأكثرها تفصيلاً–فيما يختص بالحقبة التى تعنينا–هى محاولة حسن رياض. ولدينا من هذه المحاولات على كل حال بعض الأرقام، وعندما نقوم بتقدير نمو الدخل القومى وتوزيعه فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤، سنحاول أن نبحث أيضاً أثر ذلك النمو على مستوى معيشة معظم السكان، وسنعود فى ذلك إلى دلائل واضحة تسعفنا فى النظر إلى الحالة الاجتماعية نظرة صادقة.

هناك مصدران أساسيان للدخول الفردية هما: الزراعة والنشاط فى المدن. وسنحاول تقويم هذين المصدرين كل منهما على حدة. ان نقص الاحصاءات يضطرنا إلى الاعتماد فى الدلالة على الانتاج الزراعى على دليل مساحة المحاصيل دون أن نفضل التحسين النسبى فى غلات هذه الأراضى[٢٤٤]، وإذا عرفنا فقط مساحة المحاصيل وإجمالى الغلة فى حجم بعض السلع الاستهلاكية لتعذر علينا إحتساب جملة القيمة السنوية. وقد بلغت مساحة زراعة المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة والأرز والذرة السكرية ٤٥ إلى ٤٨٪ من جملة الأراضى الزراعية فى البلاد ولكن حجم تلك المساحة وقيمتها يصعب تقديرهما بسبب كثافة الاستهلاك الذاتى وإختلاف الأسعار إختلافاً كبيراً من مكان إلى آخر[٢٤٥]. على أنه فى وسعنا أن نقدر على وجه التقريب قيمتها بنحو ٢٥ و ٣٢٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن قيمة

إنتاج القطن معروف فقد بلغت مساحة القطن فى سنة ١٨٨٢ ١٩٪ وفي سنة ١٩١٤ ٢٣٪من جملة الأراضى الزراعية وكانت قيمته السنوية، حسب أرقام الصادرات، تمثل ٤٠ و ٥٠٪من جملة قيمة الانتاج الزراعى[٢٤٦]. وبناء على هذه الطريقة فى الحساب، يقدر حسن رياض الايراد الزراعى الصافى بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٨٥ جنيه مصرى (بأسعار سنة ١٩٥٨) لسنة ١٨٨٢ وبمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه (بأسعار سنة ١٩٥٨) لسنة ١٩١٤ أى بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ ٤٤ جنيه لسنة ١٨٨٢ و ٠٠٠ ٠٠٠ ٧١ جنيه لسنة ١٩١٤ بالأسعار الجارية[٢٤٧] ويقدره الكونت كريساتى بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ جنيه لسنة ١٩٠٨-١٩٠٩[٢٤٨].

وهناك طريقة أخرى لتقدير الايراد الزراعى وهى أن تحتسب القيمة الايجارية الاجمالية للأراضى، وهذه القيمة تمثل فى رأى حامد السيد عزمى ٤٥٪من جملة الايراد الزراعى[٢٤٩]، وهكذا، ولمعرفة الدخل الصافى يخصم من جملة الايراد الزراعى ٢٠٪لمصاريف الزراعة فضلاً عن مصاريف اليد العاملة[٢٥٠].

ولما كان متوسط إيجار الفدان ٣ جنيهات و٦٠٠ مليم فى سنة ١٨٩٥-١٨٩٦-فطبقاً لهذا الحساب، تبلغ جملة القيمة الايجارية ٠٠٠ ٣٥٦ ١٦ جنيه، ويبلغ مجموع الايراد الزراعى ٠٠٠ ٣٤٧ ٣٦ جنيه والايراد الصافى ٠٠٠ ٠٧٧ ٢٩ جنيه، وهذا الرقم الأخير يقل كثيراً عن تقدير حسن رياض لسنة ١٨٨٢ (وهو ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٤ جنيه)، أى بمقدار نحو ٣٤٪. وجدير بالذكر أن هبوط أسعار المحاصيل الزراعية كان على أشده فى سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ وأن أسعار القطن كانت تقل نحو ٤٥٪عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٠-١٨٨١.

ويمكن أن نضع هذه الأرقام على الرغم من أنها على وجه التقريب، فى جدول كالآتــى:

السـنة	الدخل الزراعى الصافى	الرقم القياسى	السكان الزراعيون	الرقم القياسى
١٨٨٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٤ جنيه	١٠٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٦ نسمه	١٠٠
١٨٩٥/١٨٩٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٩ جنيه	٦٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٨ نسمه	١٣٣
١٩٠٨/١٩٠٩	٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ جنيه	١٣٥	٠٠٠ ٤٠٠ ٩ نسمه	١٥٦
١٩١٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٧٢ جنيه	١٦٤	٠٠٠ ٣٠٠ ١٠ نسمه	١٧٢

والآن كيف توزع قيمة الغلة الصافية فى الزراعة؟ يقسم مينوست (E. Minost) المستفيدين من هذا التوزيع إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى / العامل الذى يؤدى عملاً مقابل أجر.

الفئة الثانية / المستغل الذى يتولى زراعة الأرض ويتحمل أخطارها ويجنى ربحها.

الفئة الثالثة / المالك الذى يقدم الأرض ويتقاضى إيجارها[٢٥١].

هذا التوزيع كما يقول مينوست، توزيع نظرى وقلما يتفق والحقائق الاجتماعية لاختلاط الفئات التى تعيش على الزراعة بعضها مع بعض.

ولو فرضنا أن جميع فئات الفلاحين التى تصلح للعمل الزراعى، وهى تشكل نسبة تتراوح نحو ٣٠٪ من السكان الزراعيين تتقاضى أجوراً فإن حصتهم من القيمة الصافية المخصصة لهم تبلغ ٣٦٪[٢٥٢]. وبناء

على هذا الحساب كان فى سنة ١٨٨٢ نحو ٠٠٠ ٦٠٠ ١ عامل زراعى يتقاضون أجوراً بلغت جملتها ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه، وكان فى سنة ١٩١٤ نحو ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ عامل زراعى يتقاضون أجوراً بلغت ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٦ جنيه، وهكذا كان الدخل الفردى يوزع كما يأتى:

٤٦٪ من العمال الرجال يتقاضون ٦٥٪ من جملة الأجور، والبقية من النسوة والأولاد:

السنة	رجال	أجور بالجنيه المصرى	متوسط أجر العامل	أجور (نسوة وأولاد)
١٨٨٢	٠٠٠ ٧٤٠	٠٠٠ ٤٠٠ ١٠	١٤ جنيه	٠٠٠ ٨٦٠
١٩١٤	٠٠٠ ٣٠٠ ١	٠٠٠ ٩٠٠ ١٦	١٣ جنيه	٠٠٠ ٧٠٠ ١

أجور بالجنيه المصرى	متوسط الأجر
٠٠٠ ٦٠٠ ٥	٥,٥٠٠ جنيه
٠٠٠ ١٠٠ ٩	٥,٤٠٠ جنيه

ومازال هذا النوع من الحساب نظرياً لأن معظم الفلاحين القادرين على العمل فى تلك الحقبة لم يكونوا من العاملين بأجر بل كانوا من صغار المستأجرين وصغار الملاك. ومن جهة أخرى لم يكن هنالك ما يمنع الفرد من أن يجمع بين أن يكون عاملاً بأجر ومستأجراً ومالكاً فى الوقت نفسه.

ويقدر مينوست حصة الربح من الاستغلال الزراعى بنحو ١٧٪ وحصة الايجار بنحو ٤٧٪ من الدخل الصافى[٢٥٣].

ولكن هذا التوزيع لا يلقى ضوءاً على الحالة الاجتماعية فى البلاد، لأنه لا يفرق بين مختلف طبقات أصحاب الايرادات وطبقات المستغلين، غير أن حسن رياض قد اختار توزيع الأراضى المستغلة فى سنة ١٩١٤ قاعدة لتوزيع الدخل الزراعى وتشتمل الايجارات الصغيرة حسب تقديره على ٨٠٪ من مساحة الملكيات التى تقل عن فدان واحد (أى على ٠٠٠ ٣٠٠ فدان من ٠٠٠ ٤٠٠ فدان)، وعلى ٢٥٪ من الملكيات المؤلفة من خمسة أفدنة إلى ٢٠ فداناً، (أى على ٠٠٠ ٢٠٠ فدان من ٠٠٠ ٩٠٠ فدان) وعلى ٧٥٪ من الملكيات التى تزيد على ٢٠ فداناً (أى ٠٠٠ ٢٠٠ ٢ فدان من ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ فدان).

وكانت الأراضى المؤجره تبلغ إذن ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ فدان من مجموع مساحة الأرض البالغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٥ فدان. أما الأراضى المستغلة أقساماً يزيد كل قسم منها على عشرين فداناً وتحتاج إلى عمال بأجر فلم تزد مساحتها على ٠٠٠ ٣٠٠ ١ فدان. وقد بلغ عدد أصحاب الأجور ومستغلى القطع الصغيرة التى تقل كل قطعة منها عن فدان واحد نحو ٠٠٠ ٨٠٠ فرد، أما عدد الطبقات الوسيطة من مستغلى فدان واحد إلى خمسة أفدنة فقد بلغ ٠٠٠ ١٠٠ ١ فرد كما أن عدد المستغلين الممتازين من خمسة أفدنة إلى ٢٠ فداناً قد بلغ ٠٠٠ ١٢٠ فرد وعدد المستغلين أكثر من ٢٠ فداناً بلغ ٠٠٠ ٤٠ فرد. وبمعرفة عدد المستغلين من ناحية ومتوسط عدد الأسرة الزراعية من ناحية أخرى فإن حاصل ضرب عدد المستغلين فى ٥ (خمسة) أى فى متوسط عدد الأسرة، يساعدنا على وضع الجدول الآتى الذى يوضح كيفية توزيع الدخل الزراعى فى سنة ١٩١٤[٢٥٤].

السكان الزراعيون ودخلهم في سنة ١٩١٤

	عدد السكان	النسبة المئوية ٪	جملة الدخل السنوى جنيه	النسبة المئوية ٪	الدخل السنوى للفرد مليم جنيه
١-أصحاب الأجور	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩	١,٦٠٠
٢-المستغلون لأقل من فدان واحد			١ ٥٠٠ ٠٠٠		
٣-الطبقات الوسيطة					
(أ) ١-٥ أفدنة	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٣	٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٨	٤,٨٠٠
(ب) ٥-٢٠ فداناً	٦٠٠,٠٠٠	٦	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠	٢٣,٣٠٠
٤-الممتازون فوق ٢٠ فداناً	٢٠٠ ٠٠٠	٢	٢٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٣	١١١,٥٠٠
	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	٪١٠٠	٦٩ ٤٠٠ ٠٠٠	٪١٠٠	٦,٨٠٠

وبسبب نقص الاحصاءات والأرقام القياسية لا يمكننا المقارنة بين توزيع الدخل الزراعى فى سنة ١٩١٤ وتوزيعه فى سنة ١٨٨٢، ولكننا نلاحظ، من الأرقام التى وضعها حسن رياض لسنة ١٨٨٢ وسنة ١٩١٤ (أى ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٤ جنيه للسنة الأولى و ٠٠٠ ٠٠٠ ٧٢ جنيه للسنة الثانية) أن زيادة عدد السكان فاقت قليلاً زيادة الدخل الزراعى، ومن الطبيعى أن يؤدى هذا التفاوت إلى هبوط فى دخل الفرد، ولكن تلك الحالة لم تنطبق فى الواقع على مجموع السكان الزراعيين الذين على الرغم من ضآلة دخلهم كانوا يتمتعون بحالة مادية وشرعية أفضل منها فى سنة ١٨٨٢، فقد كان مجموع المستفيدين من الدخل الزراعى قبل الاحتلال أقل منه نسبياً فى سنة ١٩١٤. وكانت الطبقة الحاكمة على قلة عددها تتقاسم الجزء الأكبر من محاصيل الأرض فى الوقت الذى كانت تعيش فيه جماهير المنتجين فى أسوأ حالات الفقر والعبودية.

إن تفتت الملكيات التركية الشركسية الكبرى شيئاً فشيء والغاء أعباء شبه الاقطاع والضرائب الجائرة، وتحسين حالة الفلاح الشرعية وتأكيد حقه فى التملك وما تبع ذلك من الأشغال الأساسية الضرورية، كل ذلك رفع من حالة الفلاح ومكانته وزادت نسبة السكان المستفيدين من الدخل الزراعى، ولكن مصر، على مايبدو، ظلت فى سنة ١٩١٤ بلاداً يختلف توزيع الثروات فيها إختلافاً كبيراً فقد كان هناك نحو ٢٪ من السكان الزراعيين يتمتعون بثلث الدخل ولكن هذا الاجحاف كان أقل منه فى سنة ١٨٨٢ كما يتضح من الأرقام القياسية للرخاء التى نتدارسها فيما بعد.

وتقدير دخل السكان فى المدن أشق من تقدير الدخل الزراعى، بسبب نقص الاحصاءات فى هذا المجال أيضاً، وهنا نجد أن حسن رياض-بنفس الفروض التى أدلى بها لسنة ١٨٨٢ قد انتهى إلى أرقام معينة لسنة ١٩١٤، متخذاً لدخول القطاعات المختلفة نفس النسب لسنة ١٩٥٨[٢٥٥].

وطبقاً لاحصاء سكان المدن فى سنة ١٩١٤، بلغ عدد المستخدمين ٠٠٠ ٧٢٨ مستخدم من مجموع عدد سكان المدن البالغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ ساكن، أى بنسبة ٣٢٪ من المجموع، وكان هناك أيضاً ٠٠٠ ٣٣٤ مستخدم زراعى، ولو فرضنا أن هذه النسبة كانت متعادلة فى سنة ١٨٨٢ لكان عدد

المستخدمين الزراعيين فيها نحو ٣٨٠ ٠٠٠ مستخدم من المجموع البالغ نحو ١ ٢٠٠ ٠٠٠ ساكن، وقد بلغت زيادة سكان المدن بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ ٩٢٪، وبلغ الدخل الصافى من مختلف الأنشطة فى المدن ومن أنشطة السكان غير الزراعيين فى الريف نحو ٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٢ ونحو ٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ (منها ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه من أنشطة سكان المدن) أى بزيادة قدرها ٩٢٪وقد ظل الدخل الفردى إذن ثابتاً فيما بين السنتين (١٨٨٢ و ١٩١٤) أى نحو ٢٠ جنيهاً للفرد من السكان.

وقد قسم العاملون وصافى الانتاج فى الأنشطة غير الزراعية كما يأتـى:

	العاملون في الزراعة وفي المدن	صافي الانتاج جنيـه
صناعات وأشغال عامة-حرف بناء	٣٦٢ ٠٠٠	٧ ٧٠٠ ٠٠٠
نقل ومواصلات	٨٥ ٠٠٠	٧ ٢٠٠ ٠٠٠
تجارة	٩٢ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
ايجارات في المدن	-	٥ ٣٠٠ ٠٠٠
ادارات	٥٣ ٠٠٠	٣ ٨٠٠ ٠٠٠
خدمات أخرى	٤٧٠ ٠٠٠	١٨ ٧٠٠ ٠٠٠
الجملة	١ ٠٦٢ ٠٠٠	٤٩ ٢٠٠ ٠٠٠
منهم	٧٢٨ ٠٠٠ في المدن	
	٣٣٤ ٠٠٠ في الزراعة	

وكانت حصة الطبقات الممتازة فى دخل سكان المدن أقل منها فى الدخل الزراعى وكان هناك ٣٪من مجموع سكان المدن-منها ١,٥٪من الأجانب المقيمين يتقاضون ٢١٪من إنتاج الأنشطة غير الزراعية، أى ١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه موزعة كما يأتى:[٢٥٦]

مقاولــون	٣ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه
مهن حرة	٢ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه
أملاك عقارية	٢ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه
مرتبات الفئات العليا من موظفي الدولة ومن مستخدمي المحلات الاقتصادية والتجارية	١ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه
	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه

وقد بلغ دخل الفرد من هذه الفئات الميسورة الحال نحو ١٥٠ جنيهاً سنوياً فى الوقت الذى لم يبلغ دخل الفرد من بقية سكان المدن سوى عُشر (١/١٠) هذا المبلغ أى ١٥ جنيهاً فى السنة، وزادت حصة الدخل غير الزراعى من ٣٧٪من الدخل القومى فى سنة ١٨٨٢ إلى ٤١٪منه فى سنة ١٩١٤، ولكن إتساع الاقتصاد فى المدن إقترن بزيادة عدد سكان المدن، وهكذا ظل دخل الفرد منهم ثابتاً لم يتغير الا قليلاً فيما بين هاتين السنتين، سنة ١٨٨٢ و١٩١٤.

وبهذه البيانات العامة عن الاقتصاد الزراعى وإقتصاد المدن نستطيع الآن أن نضع جدولاً لتطور الدخل القومى فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ على وجه التقريب[٢٥٧]:

	١٨٨٢	الرقم القياسى	١٩١٤	الرقم القياسى	معدل النمو السنوى
	(ج. م)		(ج. م)		
الدخل الزراعى	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٧١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦١	١,٦
الدخل غير الزراعى	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٨	٢,—
جملة الدخل القومى	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧١,٤	١,٧
السكان الزراعيون	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧١	١,٦
سكان المدن	١ ٢٠٠ ٠٠٠		٢ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧٧	٢,—
الجملة	٧ ٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	١٧٥	١,٧

دخل الطبقات الممتازة–سنة ١٩١٤

	العدد	النسبة المئوية من المجموع %	الدخل (ج. م)	النسبة المئوية من المجموع %
فى الأرياف	٢٠٠,٠٠٠	٢	٢٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٣
في المدن	٧٠,٠٠٠	٣	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٢١
الجملة	٢٧٠,٠٠٠	٢,١	٣٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٧,٥

دخل الفرد سنوياً

			(ج. م)
السكان الزراعيون	(١) الممتازون	دخل الفرد منهم	١١١,٥٠٠
	(٢) الطبقة المتوسطة والعامة	دخل الفرد منها	٤,٧٥٠
	دخل الفرد بالنسبة إلى مجموع السكان الزراعيين		٦,٨٠٠
سكان المدن	(١) الممتازون	دخل الفرد منهم	١٥٠, —
	(٢) البقيــة	دخل الفرد منها	١٥, —
	دخل الفرد بالنسبة إلى مجموع سكان المدن		٢٠, —
دخل الفرد سنوياً بالنسبة إلى جميع السكان الزراعيين وسكان المدن			٩,٥٠٠

(ج) الدلائل العددية على تحسن مستوى المعيشة:

إننا نوافق حسن رياض فيما إنتهى اليه من أن متوسط دخل الفرد بسبب إزدياد عدد السكان، ظل ثابتاً لم يتغير أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤، ولكننا نكرر هنا أيضاً لو أن توزيعاً جديداً للثروات جرى فى هذه الفترة لتحسن مستوى معيشة الطبقات الشعبية تحسناً بيناً.

وفيما يلي بعض الدلائل العددية التى تبدو أنها تؤيد هذا الرأى[٢٥٨]:

(أ) مستوى الاستهلاك

(ب) حركة صندوق إدخار البريد

(جـ) حركة النقل بالسكك الحديدية

(د) معدل الجرائم

أ- مستوى الاستهلاك:

تدل حركة التجارة الخارجية فى بلد معين دلالة واضحة على تداول الثروات والدخول فى ذلك البلد، وفى وسعنا الآن أن نوضح بعض مظاهر الرخاء المادى لدى جمهور الشعب، بالمقارنة فى وقت واحد بين مستويات الانتاج المختلفة بالقياس إلى قيمة الصادرات، وبين مستويات الاستهلاك المختلفة بالقياس إلى قيمة الواردات ونوعها: وغنى عن البيان أن رخاء مصر كان يعتمد فى معظمه على طلبات القطن من الخارج[٢٥٩]، وقد سبق لنا تحليل حركة التجارة الخارجية. ونقارن الآن بين دلائل تطور الصادرات والواردات وتطور عدد السكان:

	السنوات	صادرات	واردات	سكان
متوسط	١٨٨٥-١٨٨٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٨٩٥-١٨٩٩	١٢١	١٢٩	١٣٠
	١٩٠٧	٢٥٥	٣٢٦	١٥٠
	١٩١٠-١٩١٤	٢٨٨	٣١٥	١٦٠

وينبغي في هذا التحليل أن نعني على الخصوص بأرقام الاستهلاك «لأن الرخاء-على حد قول أرمنجون-لا يقاس بحجم الموارد بل يقاس بحاجات الشعب ومقتضياتها[٢٦٠]»، وحاجات المصريين تدل عليها زيادة الواردات التى إرتفعت قيمتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وتضاعف نصيب الفرد منها في عشرين سنة، وعلينا أن نعرف الآن هل أفاد هذا النمو عدداً محدوداً من السكان أم أن هذا النمو إستجاب إلى حاجات السكان المتزايدة؟ وللاجابة على هذا السؤال ينبغي أن نعرف ما هى السلع التى تناولها هذا النمو: أهى السلع الكمالية أم السلع الضرورية لمعيشة السكان؟

وقد بلغت الزيادة فى مجموع قيمة الواردات نحو ١٨٦٪ حيث وصل الرقم القياسى لأسعار الواردات نحو ٢٨٦ فى المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٦-١٨٩٠ إلى ١٩٠٩، أما واردات المواد الغذائية-التى احتلت مع المنسوجات المكان الأول من مشتريات مصر، فقد زادت بمعدل أقل لأن مصر بلاد زراعية تكفي نفسها فى جزء كبير من السلع التى تستهلكها، وقد بلغت قيمة هذه السلع ١ ٩١٦ ٤٣٤ جنيهاً فى السنوات من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٠ وارتفعت إلى ٤ ٥٣٨ ٤١٥ جنيهاً فى سنة ١٩٠٩ أى بزيادة بلغت نسبتها

١٣٥٪ .أما واردات الدقيق فقد زادت بنسبة ١,٦٩ ١٪ فى الفترة نفسها[٢٦١] وكذلك المنسوجات التى بلغت قيمتها ٠٠٠ ٥٨٠ ٢ جنيه فى سنة ١٨٩٥ ارتفعت إلى ٠٠٠ ٠٥٠ ٦ جنيه فى سنة ١٩٠٥ أى بزيادة قدرها ١٣٥٪ فى عشر سنوات[٢٦٢] وبلغت الزيادة فى قيمة الواردات فى تلك الفترة ١٥٧٪، ولو فرضنا أن معدل زيادة الواردات أثناء تلك السنوات العشر كان المعدل نفسه فى الفترة من سنة ١٨٨٦–١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ فإن الزيادة فى واردات المنسوجات تصل إلى نحو ١٦٠٪.

أما بالنسبة للسلع الضرورية الأخرى فيلاحظ أن واردات الفحم الحجرى أثناء الفترة من ١٨٨٦–١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ قد زادت بنسبة ١٦٤٪، وأن واردات الآلات وغيرها من المعدات قد زادت بنسبة ١٧٠٪ للفترة من سنة ١٨٩٠ إلى ١٩٠١–١٩٠٥، وكذلك واردات خشب البناء فقد زادت بنسبة ٣٥٠٪، وفى وسعنا الآن بهذه الأرقام أن نقارن بين الأرقام القياسية لمواد الاستيراد الرئيسية ومعدلات الزيادة فى عدد السكان.

الأرقام القياسية

السنوات	السكان	مواد غذائية	منسوجات	فحم	آلات	خشب
١٨٨٦–١٨٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٠٩	١٥٣	٢٣٥	٢٦٠	٢٦٤	٢٧٠[٢٦٣]	٤٥٠

ويتضح من هذا الجدول أن الزيادة كانت فى واردات المواد الغذائية والمنسوجات والفحم والآلات والخشب، مما يدل على نمو الثروة العامة وتحسن مستوى المعيشة لدى معظم سكان البلاد.

ب– حركة صندوق إدخار البريد:

إن حركة الادخار البسيط لأقل من ١٠٠٠ جنيه من الدلائل قليلة الشيوع فهى تدل على درجة الرخاء فى المدن على الخصوص أما فى الأرياف فقد كانت المبالغ المودعة فى صندوق توفير البريد قليلة جداً بسبب فقدان ثقة الفلاح التقليدى بالمؤسسات العامة كما يتضح من الجدول الآتى:–

صندوق توفير البريد: عدد المودعين[٢٦٤]

السنوات	القاهرة	الاسكندرية	الوجه البحرى	الوجه القبلى	مصر
١٩٠٢	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٩٠٨	٤٣٠٠٠	٦١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠
١٩١٣	٦٥٠٠٠	٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٣٠٠٠
١٩١٩	٦٤٠٠٠	٦٩٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١٧٠٠٠

ج– حركة النقل بالسكك الحديدية:

تعتبر الكمية السنوية من البضائع المنقولة بالسكك الحديدية وكذلك العدد السنوى من المسافرين وتصنيفهم إلى ثلاث درجات من الدلائل البارزة على إتساع حركة الاقتصاد القومى وانتعاش الحالة المادية فى

البلاد. ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة كما هى الحال فى القطاعات الاقتصادية الأخرى بين الزيادة فى حركة النقل بالسكك الحديدية وبين الزيادة فى قيمة صادرات القطن، وقد ظلت حركة النقل بالسكك الحديدية خفيفة فى فترة الركود الاقتصادى، ولكنها نشطت فجأة أثناء سنوات الانطلاق الاقتصادى ثم خفت قليلاً بعد أزمة سنة ١٩٠٧–١٩٠٩.

وقد بلغت نسبة المسافرين بالسكك الحديدية فى سنة ١٨٨٨ نحو ٥٥٪من مجموع عدد السكان ثم زادت هذه النسبة إلى ٢٣٠٪فى سنة ١٩٠٧ وإلى ٢١٥٪فى سنة ١٩٠٩، وبلغت زيادة السكان بين ١٨٨٨ و ١٩٠٩ ٤٧٪، أما توزيع المسافرين بالسكك الحديدية فقد كانت السمة البارزة فيه زيادة عدد المسافرين بالدرجة الثالثة أثناء تلك الفترة، وهذه الحقيقة تدل على تحسن ملموس فى مستوى معيشة الطبقات العاملة واشتراكهم المتزايد فى حياة البلاد الاقتصادية.

والجدول الآتى يوضح درجة تزايد حركة نقل الركاب والبضائع بالسكك الحديدية فى سنوات الانطلاق الاقتصادى[٢٦٥].

السنة	درجة أولى عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	درجة ثانية عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	درجة ثالثة عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	جملة المسافرين
١٨٨٨	١ ١٠٠ ٠٠٠			٢٥	٣ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٥	٤ ٤٠٠ ٠٠٠
١٨٩١	١ ٤٠٠ ٠٠٠			٢٣	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٧٧	٦ ٢٠٠ ٠٠٠
١٨٩٢							٧ ٠٠٠ ٠٠٠
١٨٩٤	١ ٩٧٠ ٠٠٠			٢٠	٧ ٨٦٠ ٠٠٠	٨٠	٩ ٨٣٠ ٠٠٠
١٨٩٦	١٦٠ ٠٠٠	١,٦	١ ٠٨٠ ٠٠٠	١١	٨ ٦١٠ ٠٠٠	٨٧	٩ ٨٥٠ ٠٠٠
		درجة أولى ودرجة ثانية					
١٨٩٧			٢ ١٤٠ ٠٠٠	٢٠	٨ ٦٠٠ ٠٠٠	٨٠	١٠ ٧٤٠ ٠٠٠
١٩٠٠	١٩٠ ٠٠٠	٢	١ ٠٤٦ ٠٠٠	٨	١١ ٢٢٠ ٠٠٠	٨٠	١٢ ٤٥٤ ٠٠٠
١٩٠٥	٣٤٠ ٠٠٠	١,٧٢	١ ٦٦٠ ٠٠٠	٨,٣	١٨ ٠٢٠ ٠٠٠	٩٠	٢٠ ٠٤٠ ٠٠٠
١٩٠٧	٥٢٠ ٠٠٠	٢	٢ ٠٥٩ ٠٠٠	٨	٢٣ ٥٠٦ ٠٠٠	٩٠	٢٦ ٠٨٣ ٠٠٠
١٩٠٩	٥١٠ ٠٠٠	٢	٢ ٠٥٦ ٠٠٠	٨	٢٢ ٧٣٩ ٠٠٠	٩٠	٢٥ ٣٠٦ ٠٠٠

عدد المسافرين بالدرجة الثالثة

السنوات	عدد المسافرين
١٩٠٠	١ ١٠٢ ٠٠٠
١٩٠٧	٢ ٠٨٢ ٠٠٠
١٩١٣	٢ ١١٥ ٠٠٠
١٩١٨	١ ٨٣٥ ٠٠٠

السـنة	كمية البضائع المنقولة (طـــن)	المواشى المنقولة (رأس)
١٨٩٢	٢ ٢٥٦ ٥٥٦	
١٨٩٦		١٨٤ ٢٠٢
١٩٠٠	٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٢٣٦ ٠٠٠
١٩٠٥		٤٠٨ ٨٣٦
١٩٠٧	٤ ١٧٦ ٠٠٠	٥٤٩ ٠٠٠
١٩٠٩	٣ ٦٥٧ ٠٠٠	٤٩٩ ٠٠٠

(د) معدل الجرائـم:

يعتبر المعدل السنوى للاجرام فى مصر من الدلائل الغامضة التى يصعب تفسيرها فهنالك من يرى أنها تكشف عن مستوى رخاء السكان فى الوقت الذى يدحض الآخرون قيمتها العرضية كأداة من أدوات التحليل الحديثة.

وقد بين كرومر[٢٦٦] وماتشل Machell درجة الارتباط بين تقدم الثروة الاجتماعية وزيادة عدد الجرائم وأوضحا العلاقة السببية بين هذا التقدم وتلك الزيادة فى الجرائم، كما يأتى:

«ان رخاء الفلاحين غير العادى قد شحذ هممهم وبث فيهم حب الكسب، وهذا من شأنه أن يثير الحسد والخبث والحقد فى النفوس، وإزدياد الجرائم فى مصر يعود إلى هذه الأسباب[٢٦٧].

وإزدياد الجرائم فيما بين سنة ١٨٩٨و ١٩١٠، كما تقدم بيانه، يبدو لأول وهلة أنه يؤيد هذه النظرة[٢٦٨].

وفيما يلى معدل الجرائم لكل ألف من السكان:

السـنوات	معدل الجرائم ٪	السـنوات	معدل الجرائم ٪
١٨٩٨	٤,٠٦	١٩٠٤	٧,٣٥
١٨٩٩	٤,٢٥	١٩٠٥	٨,٣
١٩٠٠	٤,٨٠	١٩٠٦	٧
١٩٠١	٥,٢٥	١٩٠٧	٥,٧
١٩٠٢	٦,١٥	١٩٠٨	٦,٣
١٩٠٣	٦,٨	١٩٠٩	٦,٧
١٨٩٨		١٩٠٩	١٩١٠

(أ) جملة عدد الجرائم	١٧٢١ جريمة	٥٤٩٦ جريمة
منها	٦٢٦ جريمة ضد الأملاك	٢٠٣٥ جريمة ضد الأملاك
	٧٠٩ جريمة ضد الأشخاص	١٧٩١ جريمة ضد الأشخاص
(ب) جملة عدد الجنح	**٤٢ ٩٥٩ جنحة**	**٨٥ ٨٨٥ جنحة**
منها	٤١٦ جريمة خيانة الأمانة	٢٤١٠ جنح خيانة الأمانة
	اتلاف محاصيل	٢٨٧١ جنحة اتلاف محاصيل
	سرقات	١٧٥١٥ جنحة سرقات
	١٣٩٢ جنحة مخالفات بالسكك الحديدية	٧٦٤٨ جنحة مخالفات بالسكك الحديدية

يتضح مما تقدم بيانه أن الجرائم قد إزدادت من الناحيتين الكمية والكيفية والواقع أن إزدياد المخالفات كان يختلف باختلاف نوعها، وهكذا كانت الزيادة فى مجموع الجرائم والجنح بنسبة ٢٢٠٪فى الجرائم و ٢٠٠٪في الجنح. أما الجرائم ضد الأشخاص فكانت زيادتها بنسبة أقل أى بنسبة ١٥٤٪، في الوقت الذى كانت الزيادة فى الجرائم ضد الأملاك بنسبة ٢٢٥٪، أما الجنح ضد الأشخاص والأملاك فكان تطورها أقل شأناً حيث زادت بنسبة ٨٢٪في الجنح ضد الأشخاص و ٩١٪في الجنح ضد الأملاك، وبالعكس كان تطور الاحتيال وخيانة الأمانة بنسبة ٤٨٠٪ولا يمكن تفسير هذا الارتفاع البالغ فى عدد المخالفات بنمو عدد السكان الذى لم يبلغ سوى ١٨٪فيما بين سنة ١٨٩٨ و ١٩٠٩ كما أنه لا يمكن تعليل ذلك بتطبيق إجراءات أشد لمكافحة المخالفات وكشفها، فلنبحث إذن عن أسباب أخرى. والتغيير الذى يمكن التحقق منه فى نوع المخالفات والذى يفسر بالانتقال التدريجى من الجريمة العنيفة إلى الجريمة المحسوبة، هذا التغيير لا يتفق مع تغيير مكانته فى الحالة الاجتماعية بمصر؟ وبعبارة موجزة هل إختلاف إزدياد الجرائم سببه تأثير إقتصادى؟ الأستاذ مونيه يؤكد فى هذا الموضوع «أن الجرائم التى تقع بصفة خاصة على الأموال الاقتصادية و الثروات على إختلاف أنواعها، هى التى يزداد عددها، ومن المحتمل إذن أن نمو هذه الثروات نفسها قد أثر فى إزدياد عدد الجرائم[٢٦٩].

وطبقاً لهذه النظرية، يؤثر النمو الاقتصادى تأثيراً مباشراً بأن هيأ للنشاط الاجرامى أهدافاً ووسائل جديدة[٢٧٠]. ويقول الأستاذ مونيه أيضاً فى هذا الموضوع «ان نمو الثروات يزيد من رغبة الناس فى الثراء، وهذا هو فى الواقع ما حدث فى الطبقة الريفية وطبقة سكان المدن فى مصر، فقد ظهرت للفلاح حاجات جديدة لم يكن يشعر بها من قبل وهذه الرغبة فى الاستمتاع بحاجات جديدة تعنى طبعاً إتساع دائرة الانتاج وإزدياد البحث عن مكاسب جديدة. ويسعى المرء لتحقيق هذين الهدفين بجمع ثروات جديدة وانتزاع ثروات جمعها الآخرون[٢٧١].

أما بالنسبة للوسائل الجديدة لنمو الثروات من شأنه إفساح المجال أمام النشاط الاجرامى المتزايد بتزويده بطرق أشد فتكاً وأكثر ربحاً للاضرار بالآخرين، ويقول الأستاذ مونيه أيضاً فى هذا الموضوع« انها إزدياد الرغبة فى اصابة الرجل فى مسراته كما انها إزدياد الرغبة فى اصابته فى ثرواته، ولا تزال روح الثأر القديمة فى نفوس سكان الريف تعبر عنها وسائل جديدة أهمها تناقص شكل الاعتداء على الأرواح وإزدياد شكل الاعتداء على الأملاك[٢٧٢].

ويؤكد التوزيع الجغرافى للاجرام فى مصر علاقة السبب بالنتيجة بين الثروة الاجتماعية والاجرام، والواقع أن أكثر المناطق رخاء فى البلاد قد تميزت بأعلى معدلات الاجرام فيها، ولما كان التقدم الاقتصادى أكثر نمواً فى المدن منه فى أيه جهة أخرى فقد سجلت مراكز المدن الأرقام القياسية فى الاجرام تليها المناطق الغنية فى الدلتا ثم المديريات المتخلفة فى الوجه القبلى[٢٧٣].

ان عدد الجرائم لكل ألف ساكن فى سنة ١٩٠٦[٢٧٤] بلغ ١٦٪فى الاسكندرية و١٤,٨٪فى القاهرة و٨,١٪فى مديرية القليوبية (الدلتا) و٣,٩٪فى مديرية قنا (الوجه القبلى).

وهنالك رأى مخالف يعتبر الجريمة مجرد فكرة تقليدية تتطور حسب تقدم الحضارة ومستوى الأخلاق وفى رأى كريتشاوسكى أن العلاقة بين مستوى الأخلاق ومعدل الاجرام علاقة مضللة وأضاف إلى ذلك قوله: «ان للحضارة أثرها فى تخفيض تواتر الجرائم العنيفة وزيادة تواتر جرائم الغش والخداع... وطبيعة الاجرام تتغير مع تقدم الحضارة ومن ثم فإن تواتر الجرائم كرقم إجمالى لا يعنى شيئاً.. ولا يمكن الحكم على مدى تقدم الحضارة ودرجتها بمعدل الاجرام[٢٧٥]».

ومع أن الأستاذ القللى يقر بوجود رخاء عام فى مصر تضاعف فى ظله عدد الجرائم الا أنه ينكر وجود علاقة السبب بالنتيجة بين الثروة والاجرام كما يراها مونيه[٢٧٦]. ويصر الأستاذ القللى على رأيه بقوله انه يتعذر الحكم على تأثير العوامل الاقتصادية فى نمو الجريمة إذا إقتصر البحث على الثروة الاجمالية، وينبغي ألا تكون نقطة البدء الأساسية فى مثل هذا التحليل هى مجموع الثروة بل هى عدم المساواة في توزيعها.

ويقول الأستاذ القللى أيضاً: «ليس المهم هو حجم الثروة بل ان توزيع هذه الثروة هو الذى يؤثر بطريقة ما فى الاجرام، وليست الثروة نفسها هى التى تدفع إلى الجريمة، وبعبارة أخرى لا تستطيع الثروة أن تزيد من الاجرام الا بطريقة غير مباشرة من خلال الاستياء الذى ينشأ عن سوء توزيع الثروة والاجحاف فيه، فليست الثروة الاجمالية نفسها بل توزيعها هو الذى يضخم فى الوقت نفسه ثروة البعض ويدفع إلى المجتمع بفقراء جدد ويجعل الفقراء القدماء أشد فقراً... والثروة العامة لم تفعل شيئاً سوى زيادة المستائين[٢٧٧]».

وخلاصة القول ان الجشع لا يلعب الا دوراً ثانوياً فى اثارة الجرائم، انه الشعور بعدم الرضى وبالاستياء، هذا الشعور الناشئ من فداحة عدم المساواة فى توزيع الثروة هو الذى يساهم فى إزدياد الاجرام، وعلى كل حال- كما يضيف القللى- ان تأثير هذه العوامل مقتصر على الاجرام فى المدن[٢٧٨]، ومن جهة أخرى نجد أن الاجرام فى الأرياف يثيرها على الخصوص إيحاء عاطفى هدفه الثأر، وقلما يكون لكسب مادى[٢٧٩] وهذان النوعان من الاجرام تختلف أسبابهما اختلافاً كبيراً ولكنهما بمثابة مثالين من أمثلة التطور الاجتماعى، فالنمو الاقتصادى لم ينشط بنفس المعدل فى جميع مناطق البلاد، والسبب الرئيسى لازدياد الجرائم هو سبب اقتصادى، وهذا الازدياد برهان على التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مصر فهو لا يدل بالضرورة على تحسن مستوى معيشة السكان ولكنه يدل فى الغالب على تفتت المجتمع التقليدى، وتحوله إلى نظام جديد.

والنتيجة التى انتهى اليها الأستاذ القللى تؤيد إلى حد بعيد نظرتنا فقد ترتب على إدخال الحضارة الفنية فى البلاد إنحلال طريقة الحياة التقليدية ثم التراخى فى عادات المجتمع الاسلامى وأخلاقه والشعور بالحرمان الفكرى والاضطراب الاجتماعى وهذه العوامل المختلفة مجتمعة أصابت مصر المستعمرة بتلك الشرور التى كانت تعانيها وبالارتباط الفكرى وعدم الاستقرار السياسى والانحلال فى الكيان الاجتماعى.

الخلاصة.

لقد أتاح لنا التحليل السابق للأعمال الاستعمارية فى مصر تقدير نتائجها تقديراً لا محاباة فيه فالاصلاحات الانجليزية قد غيرت شكل البلاد وسارت بها مرحلة هامة فى تطورها التاريخى، حينما كان الهدف الرئيسى لجهاز الدولة هو صيانة سلطة الفئة الحاكمة التى كانت تستغل معظم السكان وتفرض عليهم التزامات عديدة أثقلت كاهلهم بأعباء لا طائل لهم فيها، وبالعكس تمثل دور الحكومة فى عهد كرومر فى حماية الشعب من تعسف السلطة التنفيذية وفى المساهمة فى تحسين حالته الاجتماعية.

ومن المحتمل أن تكون الاستثمارات الأساسية وأشغال الطرق والسكك الحديدية وغيرها من المنافع العامة التى كان يجب أن تؤدى إلى نظام سياسى ثابت الأركان والتى كانت وزارة الخارجية البريطانية ترغب فى اقامتها قد أفادت على الخصوص طبقات محددة كأصحاب المصانع فى إنجلترا الذين اتسعت أعمالهم بإزدياد محصول القطن، وكالأجانب أصحاب المصالح المالية والتجارية المقيمين منهم وغير المقيمين، الذين كانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادى في البلاد وكملاك الأراضى من أهل البلاد الذين أثروا ثراء بالغاً بإزدياد غلة أراضيهم، وكالبرجوازية الريفية الجديدة التى إستطاعت إمتلاك الأراضى الواسعة بفضل الائتمان وتسهيلاته، وقد إستفادت أيضاً من الاصلاحات الانجليزية عامة الشعب ولكن بقدر أقل فأفراد الشعب متساوون أمام القانون، وقد بدأ الشعب يشعر لأول مرة بإنضمامه إلى المجتمع السياسى، وبدأ أيضاً وهو أكثر إرتياحاً من الوجهة المادية يتمسك بمطالب جديدة لم تكن بالضرورة متصلة بمورد رزقه اليومى وقد تصطدم يوماً ما بعالم الاستعمار المغلق.

أما وقد درب الاستعمار مصر فى المرحلة الأولى من الرأسمالية ولكنه حال دون إزدهار هذا التطور الاجتماعى الاقتصادى فقد كان على الاستعمار أن يغادر البلاد أو يتحمل الضغط الشديد من جانب الذين صنعهم بيده.

---

(١) ملتر (أ) صفحة ٣٧٧.

(٢) لم يكن هذا التدبير استثنائياً في تاريخ مصر، ان ملكية الأرض كانت في العالب وقفاً على ملوك البلاد دون غيرهم، مند عهد الفراعنة حتى عهد المماليك (أنظر ويتفوجل (ك) ١٢١ The Origins of Oriental Despotism, Wittogel حسن رياض L'Egypte nassérienne صفحة ١٩٥— أنور عبد الملاك L'Egypte société militaire صفحة ٥٩— ٦١ ابراهيم عامر: الأرض والفلاح— محمد كامل مرسى: حق الملكية في مصر (رسالة) ديجون ١٩١٤ صفحة ٦— ٧.

(٣) ان الضريبة العقارية (المال) التى كانت تدفع عيناً، كانت تمثل ماقيمته ٦٦٠,٥٤١ جنيهاً استرلينياً في سنة ١٨٨١ و١,٠٨٤,٩٢٢ جنيهاً استرلينياً في سنة ١٨٣٣: راشد البراوى وحمزة عليش: التطور الاقتصادى في مصر (القاهرة) ١٩٤٥ صفحة ٦٢.

المخصصات العسكرية زادت إلى أكثر من نصف مجموع نفقات الدولة أى إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من ٩٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى في سنة ١٨٢١، و٩٣٧,٥٢٥ من ١,٩٩٩,٠٧٠ جنيه استرلينى في سنة ١٨٨٣—

البراوى صفحة ٥٢— أمين عفيفى عبدالله صفحة ٢٩٤. لدراسة مستفيضة في هذا الموضوع نرجو الرجوع إلى ريفلن (هيلن) Rivlin Helen, The Agricultural Policy of Mohammad Ali in Egypt ١٩٦١.

(٤) حسن رياض صفحة ٢٩.

(٥) زاد محصول القطن من ٣٦٤٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٥٠ إلى ٧٢١,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦١ وإلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٨٠— فرومون (ب) Fromont P. صفحة ٦٤ شارل عيسوى Egypt at Mid-Century ١٩٥٤ صفحة ٢١— ٢٢— راشد البراوى صفحة ٥٢— ٥٤، فريد: المدخل في الرى المنتظم طول السنة في مصر صفحة ٦٥.

(٦) ان المستعمرين يفتخرون أحياناً بأنهم أدخلوا نظام الري السوي في مصر في حين كان هذا النظام معمولاً به في عهد محمد على ومساحات الأراضي الزراعية من ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٨١٣ إلى ٤,٧٤٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٧، وفي عهد سعيد باشا والخديوي اسماعيل حفر ١٣,٤٤٠ كيلو متر من القنوات، أما خطوط المواصلات فقد كانت مصر تمتلك في سنة ١٨٨٠، ١٣٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية و ٥٢٠٠ كيلو متر من الخطوط التليغرافية– شارل عيسوي: مصر في نصف قرن ١٩٥٤ صفحة ٢١– ٢٢– بيرك (ج) .Berque J صفحة ٧٢.

(٧) مصطفى فهمي: الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن التاسع عشر: ١٨٠٠– ١٨٥٠ (١٩٥٤) صفحة ٩٦– ٩٧.

(٨) الجريتلي The Structure of Modern Industry in Egypt (رسالة في الاقتصاد، لندن) ١٩٤٧ (٣٦٣– ٥٨٢) صفحة ٣٦٤– أحمد لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى (١٩٥٧) صفحة ١٧٤ شارل عيسوى Egypt in Revolution (١٩٦٣) صفحة ٢٣– شارل عيسوي: مصر في نصف قرن ١٩٥٤ صفحة ٢٣. كانت المسابك تنتج الأسلحة والذخيرة والآلات ومواد الاستهلاك من جميع الأنواع.

(٩) بوريج Report on Egypt & Candia, Bowring م. رفعت. يقظة مصر الحديثة صفحة ٤٧.

(١٠) كراوتشلي .Crouchley A.E التجارة في عهد محمد على ١٩٣٧ صفحة ٣٠٦.

(١١) الجريتلي (ع.أ) صفحة ٣٦٤ و٣٦٥ على التوالي.

(١٢) كراوتشلي .Crouchley A. E في مصر المعاصرة لسنة ١٩٣٧ صفحة ٣٠٥، ٣٠٧– ٨– ومصر المعاصرة ١٩٣٩ صفحة ١٤٨، البراوى صفحة ٨٥، يوسف قطاوى حكم محمد على حسب المخطوطات الروسية الجزء ٢ صفحة ٣٩٨.

(١٣) باوريج (سير جون) Bowring تقرير عن مصر وكنديا (١٨٣٨) صفحة ١١٩.

(١٤) زاد عدد الأوروبيين المقيمين في مصر من ٢٠٠٠ مهاجر أوروبي في سنة ١٨٣٦ إلى ٦٨٠٠٠ في سنة ١٨٧٨– شارل عيسوى: مصر في نصف قرن– ١٩٥٤.

(١٥) أكد القنصل البريطاني العام ومراقبو صندوق الدين العام أن الثورة العرابية لم تكن الا عصيان بعض الضباط الساخطين– كاى سيمور Keay Seymour: افساد المصريين قصة محتلة– لندن ١٨٨٢ صفحة ٧٨.

(١٦) شهادتان في تلك الحقبة تعبران عن اتساع شقة هذه الخصومة:

أ) جريدة «ليه بروجريه اجيبسيان» Le Progrès Egyptien (جريدة يومية) كتبت في ٦ سبتمبر ١٨٦٩«بين جزء كبير من الشعب والكثيرين من الباشاوات ورؤساء الدين وبين الحكومة ومفقودى الاحترام ليس الآن كما كان من قبل».

ب) تقرير سالا باشا Sala Pasha موظف نمساوي كبير في الحكومة المصرية (ذكره لافيسون Lavison في صفحة ١٥٨) صرح في سنة ١٨٧٨ «لا تستطيع بلاد في العالم أن تعيش بدون سلطة. في أوروبا اتخذت السلطة أشكالاً مختلفة. في الشرق السلطة هي شخص الحاكم نفسه ولا يمكن أن تكون الا ذلك، غير أن السلطة في مصر تهدم أساسها ومصر اليوم لا حكومة ولا إدارة فيها».

(١٧) Granville to Dufferin: ٣ نوفمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٥ رقم ٢٠ صفحة ٦– ٧.

(١٨) Cromer to Grey من كرومر إلى جراى (خصوصى) ٨ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر– مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣ ١٣– ٢ صفحة ٥٣: «اما أن يكون لنا في الوقت الحاضر سياسة محددة في مصر فأمر مشكوك فيه، ولا يمكننا طبعاً أن ندعى أن لنا شيئاً ما يقرب من سياسة ما قبل سنة ١٩٠٤ .. ولو أننا عرفنا بوضوح ماذا كنا نريد لكان من اليسير حل بعض المسائل المتشابكة في القضية المصرية ولكن الحالة كانت في وضع بحيث كنت في أثناء احدى وعشرين سنة مضطرا إلى مواجهة المشكلات وحدى لحلها بالقدر المستطاع».

(١٩) Baring to Granville من بارنج إلى جرانفيل ٩ أكتوبر ١٨٨٣.

(٢٠) Egypt No. 7: Cromer, Egypt No. 3 في ١٨٩١ (٢٩ مارس ١٨٩١) Cave تقرير في ١٨٧٦.

(٢١) Cromer, Modern Egypt الجزء الثاني ص ١٣٠ «جاء الانجليزى إلى مصر بفكرة حازمة بأن له مهمة يجب عليه القيام بها، ونظراً لآرائه في العدالة الفردية والمساواة أمام القانون وفي الرفاهية العظمى لأكبر عدد من الشعب فمن الطبيعي أن يفسر مهمته بالمعنى الذى يجب عليه أن يساهم فيه برفاهية أغلبية السكان».

(٢٢) Cromer, Ancient and Modern Imperialism (١٩١٠) صفحة ١٢٠.

(٢٣) Cromer to Strachey من كرومر إلى ستراتشي ١٨ مارس ١٩٠٦ أوراق كرومر ٨ صفحة ٤٢٥.

(٢٤) لقد واجه كرومر أيضاً أستخدام وسائل الاكراه: «يجب اقناع الجيل الجديد من المصريين بل يجب اكراهه على الأخذ بروح الحضارة العربية»– مصر الحديثة صفحة ٥٣٨.

(٢٥) Cromer to Grey من كرومر إلى جراى: ٨ مارس سنة ١٩٠٧– أوراق كرومر ١٣ الجزء الثاني صفحة ٥٤.

(٢٦) ان ماتحتاج اليه مصر، في الوقت الحاضر حاجة ماسة وادارة أمينة عادلة فعالة وتوطيد سيادة القانون والحق في أوسع معانيها للحيلولة قطعاً دون كل رجوع إلى نظام السلطة الفردية التى كانت منذ عشر سنوات سبب ضياع البلاد– كرومر :Egypt No. 1 ١٨٩٨.

(٢٧) كرومر: التقرير السنوى لسنة ١٩٠٤: مصر رقم ١ صفحة ٦.

(٢٨) Cromer to Strachey من كرومر إلى ستراتشي (خصوصى) ١٨ مارس ١٩٠٦ أوراق كرومر: ٨ صفحة ٤٣١.

(٢٩) Baring to Salisbury من بارنج إلى ساليسبرى ٢٤ مارس ١٨٨٨– مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤١٤٥/٧٨.

(٣٠) من بارنج إلى ساليسبرى ١٥ يونيو ١٨٨٩.

(٣١) تقرير فورستر .Forster C.W في رسالة من بارنج إلى ساليسبرى (سرى) ١٨٨٨/٣/٢٤.

(٣٢) Dufferin to Granville من دفرين إلى جرانفيل ٦ فبراير ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٣١ رقم ١١٨ صفحة ٨٨.

(٣٣) قلل دفرين من شأن معارضة الأتراك الشراكس ذوى النفوذ القائم على الارهاب هذا النفوذ الذى لم يلبث أن تبخر في ذلك المحيط الشاق محيط الحكم الجديد».

من دفرين إلى جرانفيل ١ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ٢١١ صفحة ٢٢٢.

(٣٤) كرومر: مصر الحديثة ١ـصفحة ٧٢، روجيه لامبلان R. Lambelin, L'Egypte et l'Angleterre ١٩٢٢ صفحة ٦٤–٦٥– أما وقد تعذر العثور على موظفين يحلون محل الموظفين المفصولين فقد اضطر كرومر إلى استخدام بعض موظفى البيروقراطية القديمة ولكنه نزع منهم سلطة اتخاذ القرارات والمبادرة– سير فالنتين تشيرول Sir Valentine Chirol صفحة ٦٦، ٧٨.

(٣٥) هاركورت Harcourt: مذكرة وزارية ١٨٨٤/١١/١٦.

(٣٦) Baring to Salisbury من بارينج إلى ساليسبرى ١٨٨٩/٦/١٥.

راجع أيضاً ملنر صفحة ٣٢١.

(٣٧) من دفرين إلى جرانفيل أول مايو ١٨٨٣ Dufferin to Granville.

(٣٨) محمد المويلحي: حديث عيسى بن هشام (الطبعة الرابعة) صفحة ٧٢. صلاح الدين دهني: مصر بين الاحتلال والثورة صفحة ١٥.

محمد عمر: كتاب حاضر المصريين وسر تأخرهم (المقتطف) صفحة ٧٦– ٨ وفي تقدير دفرين لم تبلغ أملاك الأتراك الشركس العقارية الا ٢٠٠٠٠٠ فدان– من دفرين إلى جرانفيل ٦ فبراير ١٨٨٣.

(٣٩) صلاح الدين دهني صفحة ١٦– محمد عمر صفحة ٧٧– وللحصول على المزيد من التفصيل براجع مؤلف الأستاذ محمد عمر عن أسباب تخلف مصر الاجتماعي، الجزء الأول من هذا الكتاب يعرض أسباب فقر الارستقراطية التركية الشركسية وانحطاطها مؤيدة بالاحصاءات، وبين سنة ١٨٩٦ و ١٩٠١ أفلست ٣٦٣ أسرة من الارستقراطية والبورجوازية العليا– يراجع أيضاً سلامة موسى: تربية سلامة موسى، القاهرة ١٩٥٨ (٣٠٤) صفحة ٧٥.

(٤٠) لم نر فائدة من البحث في اعادة تنظيم الجيش ففي سبتمبر سنة ١٨٨٢ حلت قوات الجيش بعد هزيمة التل الكبير ثم اعيد تشكيلها بعد وقت قصير بقيادة بريطانية.

(٤١) كرومر: مصر الحديثة الجزء الثاني، صفحة ٤٨١.

(٤٢) كانت حكومة كل مركز في الأرياف بين يدي المأمور الذى كان يشرف اشرافاً مطلقاً على جميع الموظفين المحليين وعلى الشرطة أيضاً. وكان المدير يهيمن على جميع الموظفين في جميع أنحاء المديرية.

(٤٣) الرافعي: مصر والسودان صفحة ١٥٧–٨.

(٤٤) غير أن المفتش العام ظل يشرف اشرافاً دقيقاً على الشرطة في المدن الكبرى، ودلت تصرفات الشرطة على تحسن واضح، وفي سنة ١٨٨٨ كان في القاهرة ستة وعشرون ضابطاً انجليزياً في الشرطة من مجموع الضباط الذين بلغ عددهم حينذاك اثنين وثلاثين ضابطاً–تشنل Chesnel E., Plaies d'Egypte ١٨٨٨ صفحة ٢٠١.

(٤٥) في سنة ١٨٨٨ بعد وفاة بايكر باشا بوقت قصير، اقترح نوبار باشا اعادة تنظيم الشرطة لاقصاء الضباط الانجليز عنها، وفي مشروع نوبار باشا وضعت الشرطة مرة اخرى تحت سلطة المديرين المطلقة حتى في مسائل النظام والتاديب والغى المكتب المركزى في القاهرة، وقد عارض بارينج هذا المشروع ورفضه وأصر على بقاء المفتش العام الانجليزى.

(٤٦) كرومر ص ٤٨٨ ملنر صفحة ٣٨٩/٩٠.

(٤٧) روى الأستاذ ميتان Metin في الصفحة ١١٠–١ أن مديراً أقيل من منصبه لأنه افتتح اكتتاباً عاماً لتزيين المركز وانارته والقيام بمظاهرة مصرية صرف عند مرور الخديوى عباس– يراجع أيضاً سير رونالد ستورس Sir Ronald Storrs صفحة Orientations٦٩.

(٤٨) سير فالنتين شيرول Chirol صفحة ١٠٣.

كرومر (٢) صفحة ٥٢٢ – Lord Lloyd, Egypt since Cromer صفحة ١٥١– ٤ لم تكن فاعلية الشرطة لترضى ارضاء تاماً، في سنة ١٩٠٦ ٤٣ ١/٢٪ فقط من الجنايات عوقب مرتكبوها وفي سنة ١٩٠٩ وطد كتشنر المراقبة البريطانية على وزارة الداخلية بتشكيل لجنة مراقبة هي، «تفتيش النظام»، الذي كانت مهمته مراقبة شرطة المديريات والتبليغ عما كان رجالها يقترفون من تجاوز حدود سلطتهم في أعمالهم.

(٤٩) Kitchener to Grey من كتشنر إلى جراى ٢٥ ابريل ١٩١٢، ورفض الحكومة الفرنسية.

Cambon to Grey كامبون إلى جراى ١٧ فبراير ١٩١٣ لورد لويد صفحة ١٣٧.

(٥٠) محمد القللي: الاجرام وأسبابه في مصر، رسالة حقوق (باريس) صفحة ٩٠– ٩٣، عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ٥٢– ٣.

(٥١) في سنة ١٨٨٣ عينت الحكومة البريطانية قانونياً انجليزياً بوظيفة النائب العام ليشرف على سير الاصلاحات القضائية ولكن عندما أصر نوبار باشا في سنة ١٨٨٥ على أن يحل محله مصرى قبل كرومر هذا الطلب دون معارضة شديدة، وبعد ثلاث سنوات ازاء صلابة نوبار باشا عدل كرومر عن مشروعه بأن يستبدل بالقوانين المعمول بها قوانين أخرى مقتبسة من النظام الانجليزى الهندى.

Young George صفحة ١٦٣ – ملنر صفحة ١١٢ – ٣، و ٢٦٤ – كرومر مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٨٨.

(٥٢) تقرير من و. فورستر C.W. Forster بمصلحة الرى ٢١–مارس ١٨٨٨–ملحق برسالة بارينج إلى ساليسبرى (سرى) في ٢٤ ابريل ١٨٨٨ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤١٤٥/٧٨.

من بارينج إلى ساليسبرى ١٨٩٠/٤/٢٥ (سرى) مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٣٠٩/٧٨.

(٥٣) فرايزر Rae Fraser مصر اليوم Egypt Today ١٨٩٢ صفحة ٢٢١–٣.

(٥٤) فصلت المحاكم الجزئية في ٢٥٠٠٠ قضية في سنة ١٨٩٣– ملنر صفحة ٣٦٧.

(٥٥) المستشار القضائي أسكوت أكد في سنة ١٨٩١ أن جميع القضاة الجدد كانوا يحملون دبلوم الحقوق.

(٥٦) هاردى (ر.س) Thirty-Five Years of British Rule in Egypt, Hardy ١٩١٨ صفحة ١٣٦–بطلت رشوة القضاة جهراً ولكنهم كانوا يلجأون إلى الحيلة في رفض اصدار الحكم طالما لم يقبضوا مبلغاً كافياً– جورست– مصر في سنة ١٩٠٤– ملنر صفحة ٤١٣– قاسم أمين: المصريون.

(٥٧) فرايزر راى Rae Fraser صفحة ٢٢٨– ٩.



(٥٨) ملنر صفحة ٢٨٣.

(٥٩) لويد صفحة ٨٧ـ ٨.

(٦٠) قاسم أمين شهد لهذا التحسين بقوله: «ان محاكمنا الحديثة يديرها رجال ثقافتهم واستقلالهم ونزاهتهم من الوضوح بحيث لا يفكر أحد في الشك فيهم في أية حال من الأحوال» ص ٨٧.

(٦١) قاسم أمين: صفحة ١٦ـ ٧.

(٦٢) القللي صفحة ٩٣.

(٦٣) كرومر: الامبريالية القديمة والحديثة (١٩١٠) صفحة ٥١ـ ان اتباع سياسة مالية سليمة بشير لا يستغنى عنه في كل نجاح معنوى أو مادى في الدول الشرقية المتخلفة. أنظر أيضاً: كرومر إلى جراى ٨ مارس ١٩٠٧ أوراق كرومر ٢ صفحة ٥٦.

(٦٤) Baring to Salisbury من بارينج إلى ساليسبرى ١٣ ديسمبر ١٨٨٩ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٢٤٣/٧٨.

(٦٥) أوراق برلمانية ٢٢٣٣ لسنة ١٨٧٩ صفحة ١١٣ ملنر (أ) صفحة ١٨٢.

(٦٦) تقرير كايف Cave لسنة ١٨٧٦ مصر رقم ٧ـ ١٨٧٦.

(٦٧) تقرير كايف Cave صفحة ٧ـ ١٠ أرمينجون (بيير) Arminjon Pierre, La situation économique et financière de l'Egypte باريس (١٩١١) صفحة ٤١.

المقترضون الرئيسيون ومبالغ قروضهم كانت كما يأتى:

(أ) فروليتج وجوشن Fruhling and Goschen ٠٠٠ ٢٩٣ ٣ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٢ـ و ٠٠٠ ٧٠٤ ٥ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٤ و ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٦.

(ب) انجلو اجبشن بنك ٠٠٠ ٣٨٧ ٣ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٥.

(جـ) امبيال اوثومان بنك ٠٠٠ ٠٨٠ ٢ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٧.

(د) اوبنهايم Oppenheim ٠٠٠ ٨٩٠ ١١ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٨ و ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٢ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٣.

(هـ) بيشوفشايم Bischoffsheim ٠٠٠ ١٤٣ ٧ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٠.

(و) روتشيلد Rothschild ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٩، الجملة ٠٠٠ ٩٩٢ ٧٦ جنيه استرليني.

المصدر: لافيسون صفحة ١٩٨ـ ٢٠٠.

(٦٨) ملنر (أ) صفحة ١٧٩ـ لا يشمل هذا الحساب المبلغ المدفوع لحفر قناة السويس.

(٦٩) Baring to Childers من بارينج إلى تشيلدرز، ٢٦ فبراير ١٨٨٤ حياة هيوج تشيلدرز(١٩٠١) الجزء الثانى صفحة ٢٠١ «بهذه الطريقة عدل نظام الاحتلال المرسوم الصادر في ٢ مايو ١٨٧٦ ونصت المادة الثامنة (٨) منه على «أن الحكومة لا تستطيع بدون موافقة اغلبية المندوبين الذين يديرون صندوق الدين العام أن تعدل أية ضريبة من الضرائب المخصصة للدين العام تعديلاً من شأنه تخفيض ايراد هذه الضريبة».

(٧٠) ميتان A. Metin صفحة ١٢٠/١٢١ تيرى E. Thery صفحة ٧٤ عبد الرحمن الرافعي مصر والسودان صفحة ١٧٠/١٧١.

(٧١) المصادر: ١٨٧٨ و١٩٠٠ ميتن A. Metin (أ) صفحة ١٢١ـ ١٨٨٠ و١٨٩٢ ملنر (أ) صفحة ١٨١ و٢٠٣ و١٩٠٦ تيرى Thery صفحة ٧٥ـ ١٩١٣ تقرير من معتمد صاحب الجلالة عن المالية في سنة ١٩١٣ صفحة ٢٣.

(٧٢) أشغال الصرف والرى واصلاح أو بناء القناطر والسكك الحديدية والطرق ومن ٠٠٠ ٠٠٠ ١٣ جنيه مصرى اقترضت بين سنة ١٨٨٤ و١٨٨٨، مليون واحد فقط امكن تخصيصه (في سنة ١٨٨٥) للأشغال العامة، والباقى كان كله تقريباً مخصصاً لسد العجز في الميزانيات من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩ ولدفع التعويضات المستحقة للخديوى اسماعيل وللجالية الأجنبية في الاسكندرية عن ضرب هذه المدينة في سنة ١٨٨٢.

(٧٣) انظر ارمينجون (أ) Arminjon صفحة ٤٨٠ـ٤٨٨.

(٧٤) كان وكيل وزارة المالية يقوم بمهام تنفيذية ويحل محل المستشار أثناء غيابه. وكان بلوم باشا أول وكيل وزارة حتى سنة ١٨٨٩ وتلاه ملنر في هذا المنصب حتى سنة ١٨٩٢ ثم جورست ـ كرومر: مصر الحديثة الجزء الثانى صفحة ٢٩١.

(٧٥) ملنر صفحة ٨٦.

(٧٦) ملنر صفحة ١٠٨/١٠٩.

(٧٧) لجنة التحقيق العليا: في الصفحة ١٥ من تقريرها في سنة ١٨٧٦، رئت لحقيقة الواقع أنه لم يكن هنالك ميزانية مصرية ولكن كانت كشوف تقدير الايرادات والمصروفات تحرر من وقت لآخر لمدة غير محددة ولم يكن هنالك ايضاً فكرة صحيحة عن السنة المالية ومن ثم كان من المستحيل معرفة الايرادات والمصروفات التى كان يجب الحاقها بميزانية السنة، وهل كانت ايرادات ومصروفات سنة سابقة أو لاحقة».

(٧٨) فينسنت (إ) E. Vincent تقرير عن الادارة المالية في مصر(١٨٨٤) صفحة ١١ـ ١٤.

(٧٩) للحصول على المزيد من التفاصيل الرجاء مراجعة مصر المعاصرة (١٩٣٠) كرايج Craig J. I.,Les finances publiques de l'Egypte صفحة ٢٧ـ٥٦.

(٨٠) سخط الانجليز على القيود الدولية موضح في الملحق الثاني ـ مصر في سنة ١٨٩٨ تأليف سير كلنتون داوكنس Sir Cleinton Daulins ملنر صفحة ٣٨١ الاتفاق الفرنسى الانجليزى سنة ١٨٠٤ الغى هذه القيود.

(٨١) عيسوى: مصر في نصف قرن صفحة ٣٣ـ من الضرائب الملغاة رسوم الملاحة في النيل ورسوم مراكب الصيد والرسوم على المعديات والعربات وحيوانات النقل. وعلى الخراف والماعز وعلى تجارة التجزئة الصغيرة والبراعات وعلى الدخولية واحتكار الحكومة للملح وتخفيض في الضرائب من ٨ إلى ٤٠٪ قرر على الأموال المقررة وعلى الرسوم الجمركية وعلى الفحم الحجرى وخشب التدفئة والبناء وعلى البترول والماشية واللحوم.. الخ يراجع جدول خفض الضرائب من سنة ١٨٧٩ إلى ١٩٠٧ في: ارتين باشا: رسالة في غلاء مواد المعيشة في مصر صفحة ٦٣ـ ٦٥.

ارمنجون Arminjon صفحة ٤٩٢— ٥ ملنر صفحة ٢٠٠— ٢٠١— تيري (ادموند) صفحة ٨٢ كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٤٤٧— ٨.

(٨٢) ملنر صفحة ٣٨٤: طبقت ضريبة المدن العقارية على الأجانب (٠٠٠ ٧٠ جنيه مصري في السنة) ومن الضرائب غير المقررة التي بقيت الرسوم الجمركية ورسوم الصيد والدمغة ورسوم الميناء والملاحة الداخلية ودمغ المصوغات وغيرها والمصاريف القصائية ورسوم الانتاج على بعض المحاصيل المحلية ..الخ يراجع أيضاً صيقل (زراعة الدخان في مصر — مصر المعاصرة صفحة ٣٤٥— ٣٥٩، اليوسفور المصرى ١٨٩٠/٧/١٤.

(٨٣) مصر المعاصرة ١٩٣٠ كريج Craig J. I. صفحة ٣٨.

(٨٤) ملنر صفحة ٢٠١ و٤١٠.

(٨٥) ان القيمة الايجارية لجميع الأراضي المزروعة في سنة ١٨٩٧ ارتفعت إلى ٠٠٠ ٣٥٦ ١٦ جنيه مصري من ١٨١ ٥٥٠ ٤ فداناً وبلغت نسبة ٢٨,٦٤٪ من هذا المبلغ ٠٠٠ ٦٨٥ ٤ جنيه. وقيل وضع جدول توزيع الضرائب ارتفعت الضريبة العقارية إلى ٠٠٠ ١١٦ ٥ جنيه ومن جهة اخرى قضي في سنة ١٨٩٦ على عدم المساواة في الضرائب الذي كان يفصل أراضي العشور عن أراضي الخراج. يراجع مصر المعاصرة ١٩٣٠ ملنر صفحة ٢٠٩.

(٨٦) ملنر صفحة ٢٠١.

(٨٧) ملحق ٢ داوكنز من ملنر صفحة ٣٨٤ وملحق ٣ من جورست (أ) في ملنر صفحة ٤٠٩—٤١٠.

ويلاحظ أن أعباء الضريبة العقارية ظلت فادحة أي نحو ثلث القيمة الايجارية إذا قيست بأعباء هذه الضريبة في البلدان الأخرى وكان لارتفاع معدل هذه الضريبة أسباب منها أولا أن الضريبة العقارية حلت محل نظام ضريبي قديم لا يلائم حالة العصر كان يعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لايرادات الدولة وثانيا أن الدولة كانت تريد استهلاك المصروفات التي كانت تتحملها لتحسين شبكة ري وصيانتها.

(٨٨) كونت كريساتي Leconte Cressaty, L'Egypte d'aujourd'hui ١٩١٢ صفحة ٧٣/٧٢

(٨٩) جالبرايث Galbraith J. صفحة ٤٦—٤٧ العوامل العملية في التطور الاقتصادي Les conditions actuelles du développement économique ١٩٦٢ صفحة ٩٥.

(٩٠) شارل عيسوي—مصر في ثورة Egypt in Revolution تحليل اقتصادي (١٩٦٣) صفحة ٢٤—٣٠.

(٩١) كريج (ح) مصر المعاصرة ١٩٣٠ صفحة ٢٧—٢٨.

(٩٢) التقرير السنوي ١٩١٢ كتشنر—مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ و١٠٨ صفحة ٧٢، منها ٠٠٠ ٠٠٠ ٩ جنيه بين سنة ١٨٩٩ و١٩٠٣ و٠٠٠ ٥٠٠ ١٨ جنيه بين سنة ١٩٠٥—١٩٠٩: ملنر صفحة ٤٠٩ وارمنجون صفحة ٥٠٢.

(٩٣) مصر رقم ١: ١٩٠٣ عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٧، كريج (ج ١) مصر المعاصرة ١٩٣٠ صفحة ٣.

(٩٤) أرمنجون (ب) صفحة ٦٦٠.

(٩٥) عيسوي (شارل): مصر في نصف قرن صفحة ١٠٠ بناء أربعة قناطر جديدة كلفت:

١) ٠٠٠ ١٠٠ ٩ جنيه، قناطر أسوان، ١٩٠٢

٢) ٠٠٠ ٨٧٠ جنيه، قناطر أسيوط، ١٩٠٢

٣) ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه، قناطر زفتي، ١٩٠٣

٤) ٠٠٠ ٩٥٠ جنيه، قناطر اسنا، ١٩٠٨

واصلاح قناطر الدلتا التي أنشئت في عهد محمد علي كلفت ٠٠٠ ٧٨٠ ٢ جنيه أي جملته ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٤ جنيه.

(٩٦) حسن رياض صفحة ١٦٧—٦٨ يراجع أيضا ميشيل (ب) ايرادات الدولة صفحة ٣٠٢، في الواقع فان مصروفات تحسين شبكة الري الأولى وصيانتها كانت قليلة فلم تتجاوز ٧٪ من ميزانية الدولة العامة وقبل سنة ١٩٠٠ لم تبلغ ٣,٣٪. نفس المرجع صفحة ١٨٤.

(٩٧) الملحق الثالث سير فورست في ملنر، ب ارمنجون صفحة ١١٤، شارل عيسوي مصر في نصف قرن، وفضلا عن ذلك ١٦٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية الخاصة انشئت في تلك الحقبة نفسها.

(٩٨) فيكونت دي نوايل Viconte de Noailles صفحة ٢٥—شارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٣.

(٩٩) فريزر Fraser Rae صفحة ١٦٥—١٦٦.

(١٠٠) ارمنجون Arminjon صفحة ٩٣، ملنر صفحة ٤١٢.

(١٠١) يراجع إيلي نصيف هل مصر مكتظة بالسكان L'Egypte est-elle surpeuplée رسالة باريس ١٩٤٢ صفحة ٧٤٨.

(١٠٢) كروتشلي (أ) Crouchley W., Economic Development of Modern Egypt النمو الاقتصادي في مصر.

(١٠٣) راشد البراوي صفحة ١٤٣ وكروتشلي صفحة ١٥٣.

(١٠٤) حسين رياض صفحة ١٨٥.

(١٠٥) قبل سنة ١٨٧٦ لم يكن نظام الائتمان بالمعنى العصري معروفاً في مصر الا في نطاق ضيق جداً، فقد تأسست بعض البنوك ولم تدم طويلاً، في سنوات الرخاء، أيام الحرب الأهلية الأمريكية وحفر قناة السويس ولكن لم تكن هنالك أية قوانين لحماية حقوق الملكية وضمان المعاملات، راجع فيما بعد الفصل الرابع— ويراجع أيضاً ليجران Legrand F., Les fluctuations de prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte (رسالة اقتصاد سياسي) ١٩٠٩ تقلبات الأسعار وأزمات ١٩٠٧ و١٩٠٨ في مصر صفحة ١٢— ١٣— وكذلك جوب.Job H.S الائتمان في مصر المعاصرة ١٩٣٠ (٥٧— ٧١) صفحة ٦٠.

(١٠٦) احدى وعشرون شركة بأسهم جملة رأسمالها ٠٠٠ ٠٥٠ ٢ جنيه تأسست بين سنة ١٨٨٣ و١٨٩٥—جميل غالب: رؤوس الأموال الأجنبية في مصر (رسالة علوم اقتصادية) باريس (على الآلة الكاتبة) ١٩٥٤ (٤٥٧ صفحة) صفحة ٢٩٣— يراجع أيضاً: زكي عبد المتعال. البورصات في مصر رسالة (باريس) علوم اقتصادية ١٩٣٠ (٥٦٦ صفحة) صفحة ١١٠— ١، وقد ورد فيها انه كانت هنالك ٥٢ شركة بأسهم في سنة ١٨٩٩.

(١٠٧) ناوس بك Naus Bey الصناعة المصرية L'industrie égyptienne ١٩٣٠ (صفحة ١— ١٦ ارمنجون صفحة ٥٤).

(١٠٨) داوكنز: Dawkins مصر في سنة ١٨٩٨، ملنر صفحة ٣٨٧.

(١٠٩) يراجع رو (ف. شارل) Roux F. Charles رأس المال الفرنسي في مصر ١٩١١ صفحة ٤٩٢ـ ٥. جدير بالذكر أن الماليين الفرنسيين كانوا يحملون من قبل معظم الأسهم في مؤسستين من أكبر المؤسسات في مصر، قناة السويس. والبنك العقاري المصري Crédit Foncier Egyptien (أسس سنة ١٨٨٠) ولكن لأسباب سياسية ضاق مجال نشاط أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين بين سنة ١٨٩٦ و ١٩٠٤ فسمحت الفرصة لبريطانيا وبلجيكا أن تستأثرا بجزء كبير.

(١١٠) تيري (ادموند) Thery Edmond, L'Egypte nouvelle au point de vue économique et financier مصر الحديثة من الوجهتين الاقتصادية والمالية صفحة ١٦٤.

(١١١) المصادر ـ احصاءات شركات المساهمة العاملة في مصر القاهرة ١٩١٣، مونيه (ر) .Maunier R شركات المساهمة في مصر (مصر المعاصرة (١٩١٤) صفحة ١٧٩ـ ١٨٧ـ كروتشلي (أ): استثمار رأس المال الأجنبي في الشركات المصرية والدين العام (١٩٣٦) فايس .Feis H أوروبا بنك العالم Europe the World Banker. صفحة ٢٣ (١٩٣٠).

(١١٢) زكي عبد المتعال Les bourses en Egypte، باريس، مارس (١٩٣٠) صفحة ١١٧ـ ١١٨ البورصات في مصر.

جميل غالب Les capitaux étrangers en Egypte (١٩٥٤) صفحة ٣٠٣ رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

(١١٣) سير الدون جورست Sir Eldon Gorst: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨. ف ليجران F. Legrand صفحة ٢٠ـ في أثناء الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩٠٧، وهي الفترة التي كانت فيها أوروبا كما كانت مصر تنعم برواج استثنائي، تم تأسيس ١٣٥ شركة مساهمة جديدة بلغت جملة رأسمالها ٠٠٠ ٠٠٠ ٢١ جنيه مصري وهي بالتفصيل كما يأتي:

٢٣ شركة مصرفية أو مالية، ٤٠ شركة عقارية، ٦ شركات مناجم وقد أدت الأزمة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ إلى تصفية ٩٦ شركة من بين ١٣٥ شركة ويبلغ رأسمال الشركات التي صفيت ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ جنيهـ جميل غالب صفحة ٢٩٩، ٣٠٨، كامل أ ملاش دراسة اقتصادية وانتقادية Etude économique et critique de circulation et des institutions de crédit en Egypte.

(١١٤) المصدر: شركات المساهمة العاملة في مصر: ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ زكي عبد المتعال صفحة ١١٢

(١١٥) في الفترة بين سنة ١٩٠٩و ١٩١٤ أفلست ٤٦ شركة رأسمالها ٠٠٠ ٢٢٢ ٨ جنيه مصري.

(١١٦) احمد سويلم العمري: البنيان الاقتصادي في مصر ١٩٣٧ صفحة ٢٠٠.

(١١٧) يشمل هذا الرقم محالج القطن ومصانع البيرة ومعاصر الزيوت وشركة السكر، وتتميز المنشآت الصناعية الأخرى بمظهرها التجاري في الاستثمار وهو ضمان الارباح العاجلة لا تصنيع البلاد.

(١١٨) من هذه الزيادة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٣ جنيه مصري للبنك العقاري Crédit Foncier وللشركات العقارية الأخرى و٠٠٠ ٠٠٠ ٥ جنيه مصري للبنوك الأخرى جوب .Job H.S الائتمان في مصر ١٩٣٠ صفحة ٦١.

(١١٩) اسست في فرنسا ١٣١٩ شركة مساهمة في سنة ١٩٠٩ بلغ مجموع رأس مالها ٠٠٠ ٥٦٧ ٦٤٩ فرنك إلى مايعادل نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥ جنيه مصري، ٠٠٠ وبالمقارنة يلاحظ أن هذا العدد من الشركات (١٣١٩ شركة) يفوق عدد الشركات في مصر (١٦٤ شركة) ثماني مرات في حين يقل رأس مال الأولى (نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥ جنيه) عن رأس مال الثانية (نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١١١ جنيه) أربع مرات، ولكن مجموع عدد الشركات في فرنسا كان اكثر منه في مصر بقدر كبير فقد بلغ مجموع رأس مالها في سنة ١٩١٠ مايعادل نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠٠ ١ جنيه مصري أي ١٥ ضعف مجموع رأس مال الشركات في مصر في تلك السنة، يراجع الدليل السنوي للاحصاء في فرنسا لسنة ١٩١١ صفحة ٣٨ و٢٤٨. Maunier R.ومونيه صفحة ١٨٠.

(١٢٠) كروتشلي (أ) استثمار صفحة ٧٤ شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٩ أمين عبد الله صفحة ٣٩٠، صبحي وحيد. صفحة ١٨٢، راشد البراوي صفحة ١٨٠.

(١٢١) حسن رياض صفحة ١٨٥/٦، مونيه صفحة ١٨١، ١٨٢.

(١٢٢) الفريد عيد. الثروة العقارية في مصر صفحة ٩: لكن حسب تقديرات كونت كريساتي Conte Cressaty، وهي على العموم تقديرات دقيقة، تبلغ القيمة الاجمالية للممتلكات الريفية (ومنها شجر النخل) في سنة ١٩١١: ٤١٥، ١٠٨، ٥٤٠ جنيهاً وفي هذه الحالة لا يعادل رأس مال شركات المساهمة الا خمس الثروة العقارية في أرياف مصر. كريساتي صفحة ١٦٠ـ ١٦١.

(١٢٣) متوسط رأس مال الشركات في فرنسا في سنة ١٩٠٩ لم يتجاوز جزءاً من عشرين من متوسط رأس مال الشركات المصريةـ ر. مونيه صفحة ١٨٣.

(١٢٤) مونيه (ر) صفحة ١٨٤

(١٢٥) مونيه (ر) R. Maunier, Chronique financière de l'Egypte en 1912 صفحة ٢٦٢.

(١٢٦) المصدر: جوب .Job H. S صفحة ٦٢ـ ٦٥.

(١٢٧) مونيه (ر) صفحة ١٨٥ راشد البراوي صفحة ٦٨٠.

(١٢٨) بلغت أرباح العمليات المصرفية ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ جنيه في سنة ١٩٠٩. ارمجون صفحة ١٦٩، ملاش (ك) صفحة ١٩٢، مونيه (ر) صفحة ٢٦٢، جوب صفحة ٦٥.

وكانت شركات التسليف العقاري تدفع لمساهميها حصص أرباح في حدود ٩٪ وكانت البنوك تدفع ٧,٧٤٪ مونيه (ر): شركات المساهمة صفحة ١٨٦.

(١٢٩) المصادر: كامل ملاش صفحات ٢١١، ١٨٢، ٣٦٢، ٣٤٨، باباريان (إ) مصر الاقتصادية و المالية القاهرة ١٩٢٢ صفحة ٦ـ ٧.

(١٣٠) مونيه (ر) Chronique financière صفحة ٢٦٢ كامل ملاش صفحة ١٩٠ـ٧٢٪ من هذه القروض كانت تمنح للذين يمتلكون أكثر من ٥٠ فداناً.

(١٣١) لم تكن الحكومة تشجع التنمية الصناعية.

(١٣٢) تقرير البنك العقاري المصري لسنة ١٩١٠. ارمجون (ب) صفحة ١٦٩.

(١٣٣) حسن رياض صفحة ١٦٩: جزء من هذه الملايين السبعة قامت بتمويل شركات التنظيم العقاري.

(١٣٤) أسست الحكومة البنك الزراعي لمساعدة المالك الصغير وتحريره من قبضة الربا.

(١٣٥) يراجع: جيمس (م. أ) M. E. James, L'organisation du crédit en Egypte تنظيم الائتمان في مصر– في مصر المعاصرة لسنة ١٩٣٩ صفحات ٥٣٧–٥٩٤، ٥٧١–٥٧٢.

(١٣٦) مونيه (ر) شركات المساهمة صفحة ١٨٥.

(١٣٧) مونيه (ر) صفحة ١٨٩.

(١٣٨) حسن رياض صفحة ١٨٣.

(١٣٩) ظلت قيمة الجنيه المصري دون تغيير فيما بين عام ١٨٨٢ و١٩١٤.

(١٤٠) حسن رياض صفحة ١٨١: يجب أن لا يغرب عن بالنا أن بعض القطاعات كالتجارة والبنوك والنقل كانت تقوم بأعمال مرتبطة بالزراعة فقد كان تمويل المحاصيل وتصديرها إلى الخارج بواسطة البنوك والمؤسسات التجارية وكانت شركات النقل تقوم بارسال المواد الأولية إلى الموانئ.

(١٤١) الانتاج الزراعي سجل نموا ثابتاً منذ سنة ١٨٨٥، فغلة القمح التي كانت ٣ أردب للفدان في سنة ١٨٨٤ ارتفعت إلى ٤ أردب (متوسط وطني)، وإلى ٦ أرادب في أراضي الري الدائم في سنة ١٩٠٨، وكذلك الذرة زادت من ٤ أرادب في سنة ١٨٨٤ إلى ٦ أرادب ونصف و٨ أرادب في سنة ١٩٠٩ وزاد القطن من ٣ قناطير إلى ٤,٢٠ قنطار و٦ قناطير للفدان–المصدر: بوريلي: أشياء سياسية في مصر صفحة ٥٠٠ O. Borelli, Choses politiques d'Egypte وكريساتي Comte Cressaty صفحة ٢٨، ١٧٨.

(١٤٢) يراجع كريساتي (كونت دي): مصر اليوم (١٩١٢) صفحة ١٧٧– ٨٠، شارل عيسوي صفحة ٣٤ مصر في نصف قرن.

(١٤٣) يراجع: لاندس (دايفيد) Landes David: بنوك وباشوات: المالية الدولية والامبريالية الاقتصادية في مصر (١٩٥٨) صفحة ٥٥– ٥٦.

(١٤٤) كانت رؤوس أموال كثيرة تستثمر بطبيعة الحال في قطاعات قلما كانت ذات صلة بالقطن كالغاز والكهرباء وماء الشرب الخ. وكانت هذه الاستثمارات تعكس حينذاك متطلبات شعب تحسن مستوى معيشته بفضل أرباح مبيعات القطن– يراجع: شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٦– ٢٩.

(١٤٥) راشد البراوي صفحة ١٤٠– شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٤.

(١٤٦) ان سبب ذلك يعود إلى ان المساحة التي تزرع محصولين أو أكثر زادت في المدة نفسها من ٠٠٠ ٧٦٠ ٤ فدان إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٧ فدان، راشد البراوي صفحة ١٤٣.

(١٤٧) شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٥ ومصر في ثورة صفحة ٢٧– سجل انتاج القطن هبوطاً كبيراً في سنة ١٨٨٢ فقد هبط إلى ٠٠٠ ٢٦٠ ٢ قنطار– من دفرين إلى جرانفيل Dufferin to Granville ١٨٨٣/٣/٢٦ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٧ رقم ١٠٥٧.

(١٤٨) كروتشلي Crouchley التنمية الاقتصادية صفحة ١٦٤، تيري Thery (ادموند) صفحة ١٣٦.

(١٤٩) السيد حسن: توجيه الاقتصاد المصري صفحة ١٣٠– تقرير سير فنسنت كوربت إلى كرومر Sir Vincent Corbett to Cromer– في مؤلف ادموند تيري صفحة ١٣٣– ٤، كونت كريساتي صفحة ١١١– ١٢٥– حسب تقديرات مصلحة المساحة نقص قنطار واحد في متوسط غلة الفدان كان يمثل بالنسبة إلى مجموع المحصول ومتوسط الأسعار في سنة ١٩١٢ خسارة سنوية قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ جنيه.

(١٥٠) كان استعمال السماد الكيميائي حديث العهد ففي سنة ١٩٠٢ لم يبلغ سوى ٢١٣٢ طناً وفي سنة ١٩١٤ بلغ ٧٢,٦١٠ أطنان في جميع أنحاء مصر، كونت كريساتي صفحة ١٢٣ موصيري (ف): تحسين الأقطان المصرية في مصر المعاصرة سنة ١٩٢٦ صفحة ٣٩٢– ٤٣٣.

(١٥١) بلغت صادرات القطن من محصول ١٩١٣/١٩١٤ فقط ٠٠٠ ٣٥٠ ٧ قنطار، كازوريا (م) Casoria M. مجموعة زراعية سنة ١٩٢٢ وطبعة ١٩٢٣ صفحة ١٥٢– احصاءات زراعية شهرية، القاهرة، صفحة ٢٧.

(١٥٢) شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٨ ومجموعة الاحصاءات السنوية.

(١٥٣) في سنة ١٨٣٦ كانت النسبة ٤١,٣٪ وفي سنة ١٨٦١ بلغت ٣٨٪ شاتس (ج) Schatz J. صفحة ٦٦٨، فرومون (أ) Fromont A. صفحة ٦٤–٦٥– يراجع شارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ وفيه أن النسبة في السنتين ١٨٨٣ و١٩١٢: ٨١٪ و٩٣٪.

(١٥٤) في سنة ١٨٨٠ بلغت تجارة مصر الخارجية ٠٠٠ ٨٧٠ ٢١ جنيه– يراجع: تيري (أ) Thery صفحة ١٤٥– ٦ وكذلك ميشيل (ب)، ايرادات الدولة المصرية طبعة ١٩٢٣ صفحة ٢٩٨.

(١٥٥) شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٥: على سبيل المقارنة، نذكر أن القيمة الاقتصادية للتجارة الخارجية في بريطانيا العظمى زادت من ٠٠٠ ٥٠٠ ٨٨٤ جنيه استرليني في سنة ١٩٠٠ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٤٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ Schatz J. شاتس (ج) طبعة ١٩٣٤ صفحة ٥٧٨.

(١٥٦) يبلغ المتوسط السنوي لجميع الصادرات ٠٠٠ ١٠٠ ١٦ جنيه في السنوات من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢ و ٠٠٠ ١٠٠ ٢٣ جنيه في السنوات من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٧– وبلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩١٢ مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ ٣٤ جنيه– شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٨– طبعة ١٩١٣ صفحة ٢٦٠.

(١٥٧) من ٠٠٠ ٤٠٠ ٨ جنيه في سنة ١٨٩٥ إلى ٠٠٠ ١٠٠ ١٤ جنيه في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٢١ جنيه في سنة ١٩٠٥ تيري (أ) صفحة ١٤٨– شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٨.

(١٥٨) تيري (أ) صفحة ١٤٨ طبعة ١٩١٤ صفحة ٤١٩.

(١٥٩) شاتس (ج): التنمية التجارية في مصر صفحة ٦٥٥: لم تشمل هذه الأرقام معاملات النقود والتجارة مع السودان.

(١٦٠) ملنر (أ) صفحة ٢١٢– ٢١٣ ميتان (أ) Metin A. صفحة ١٢٠– ١٢١.

(١٦١) عيسوي (ش): مصر في ثورة صفحة ٢٧.

(١٦٢) تيري (أ) صفحة ١٥٢.

(١٦٣) كروتشلي (أ) التنمية الاقتصادية صفحة ١٧٤.

(١٦٤) المصدر: تجارة مصر الخارجية، بيانات سنوية/ كروتشلى (أ): ميزان التجارة منذ سنة ١٨٨٤/مصر المعاصرة (١٩٣٥) صفحات ٤٩١ــ ٥١٢ــ صفحة ٤٩٩، وكانت فرنسا العميلة الثانية لمصر فقد بلغت مشترياتها ٠٠٠ ٠٤٠ ١ جنيه مصرى في سنة ١٨٩٥ و٠٠٠ ٧٠٠ ١ جنيه مصرى في سنة ١٩٠٥، تيرى Thery صفحة ١٥٢.

(١٦٥) أرمنجون (ب) صفحة ٣١٣: في سنة ١٩٠٥ بلغت جملة صادرات القطن ٣٤٥ ٩٦١ ١٥ جنيهاً، اشترت انجلترا منها بمبلغ ٠٠٠ ٩٨٢ ٧ جنيه وفرنسا ٠٠٠ ٣٩٣ ١ جنيه وألمانيا ٠٠٠ ٣٥١ ١ جنيه والولايات المتحدة الأمريكية ٠٠٠ ٢١٢ ١ جنيه تيرى (ادموند) صفحة ١٥٤.

(١٦٦) تيرى (ادموند) صفحة ١٥٤: يراجع أيضاً شارل عيسوى: مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ وكروتشلى (أ) التنمية الاقتصادية صفحة ١٧٤ وكلاهما يقدر نسبة الواردات البريطانية بـ ٣٧,٥٪ في السنوات ١٨٨٥ــ١٨٨٩.

(١٦٧) تيرى (ادموند) صفحة ١٥٤.

(١٦٨) شارل عيسوى مصر في نصف قرن صفحة ٣٨، البراوى صفحة ١٧١.

(١٦٩) المصادر :تيرى ادموند صفحة ١٥٣، ملنر (أ) صفحة ٢١٤ كروتشلى (أ) طبعة ١٩٣٥ صفحة ٤٩٩ــ في سنة ١٩٠٥ كانت تركيا المصدرة الثانية بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ جنيه ثم فرنسا بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ جنيه.

(١٧٠) ادموند تيرى Thery صفحة ١٥١ــ ١٥٢.

(١٧١) ملنرMilner صفحة ٢١٤.

(١٧٢) لينين/الامبريالية، مؤلفات مختارة صفحة ٦٩١.

(١٧٣) شانس (ح): تنمية التجارة في مصر (١٩٣٤) صفحة ٨٠.

(١٧٤) يراجع شارل عيسوى مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ وليفى (ا ج) الصناعة والمستقبل الاقتصادى في مصر ١٩٢٧ صفحات ٣٥٩ــ ٣٨٢ صفحة ٣٦٠.

(١٧٥) ميشيل (ب): ايرادات الدولة المصرية طبعة ١٩٢٣ صفحة ٢٩٨.

(١٧٦) يشمل مجموع الضرائب غير المباشرة (متوسط عشر سنوات) رسوم الجمارك على البضائع والدخان ورسوم الانتاج والدمغة والتسجيل والرسوم القضائية ورسم الصادر على القطن الخ، وقد كان مجموع الضرائب غير المباشرة كما يأتى:

١٨٨١ــ١٨٩٠	٠٠٠ ١٧٩ ٢ جنيه
١٨٩١ــ١٩٠٠	٠٠٠ ٢٦٨ ٣ جنيه
١٩٠١ــ١٩١٠	٠٠٠ ٩٨٣ ٤ جنيه
١٩١١ــ١٩١٥	٠٠٠ ٦٦٠ ٥ جنيه

بابازيان (أ) مصر الاقتصادية والمالية (١٩٢٣) صفحة ١٤.

(١٧٧) ايرادات مؤسسات الدولة تصلل الباحث، ففي الوقت الذي لا يكلف تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة الا مصاريف طفيفة يجد أن استغلال المؤسسات العامة يحتاج إلى نفقات عامة تمتص جزءاً كبيراً من الايرادات وتتجاوزها أحياناً، وقد بلغ مجموع ايرادات أملاك الدولة ومؤسساتها (متوسط عشر سنوات) ومنها السكك الحديدية والتلغرافات ومحاصيل الأملاك، كما يأتى:

١٨٨١ــ١٨٩٠	٠٠٠ ٦٦٩ ١ جنيه
١٨٩١ــ١٩٠٠	٠٠٠ ١٩٦ ٢ جنيه
١٩٠١ــ١٩١٠	٠٠٠ ٤٦٣ ٣ جنيه
١٩١١ــ١٩١٥	٠٠٠ ٥٧٩ ٤ جنيه

بابازيان (أ) صفحة ١٥

(١٧٨) ميشيل (ب) صفحة ٣٠٥، ارمنجون (ب) صفحة ٥٠٣ في سنة ١٨٨٠ كانت الضرائب العقارية تمثل ٦٤٪من ايرادات الدولة.

(١٧٩) في سنة ١٩٢٢ــ ١٩٢٣ هبطت نسبة الضريبة العقارية إلى ١٦٪ونسبة جملة الضرائب المباشرة إلى ٢٢٪: يراجع: ميشيل (ب) صفحة ٣٠٥. راشد البراوى صفحة ١٧٣.

(١٨٠) ان اتفاق لندن وضع مبدأ حرية التعامل في مصر، وكان الغرض من رسوم الجمارك تزويد الدولة بالايرادات لاحماية الصناعات، وفي سنة ١٩٠٥ لتسهيل النهوض بالاقتصاد في البلاد أعفت الحكومة بعض البضائع الضرورية للتنمية من الضرائب، وخفض الرسم الموحد المحدد بـ ٨٪ إلى النصف على جميع الوقود والفحم والمازوت والبترول والخشب وعلى المواشى.

(١٨١) جزء كبير من زيادة ايرادات أملاك الدولة كان سببه بيع بعض أراضيها.

(١٨٢) راشد البراوى صفحة ١٧٣.

(١٨٣) ميشيل (ب) صفحة ٣٢٢.

(١٨٤) كروتشلى (أ. أ) قرن من التنمية الاقتصادية، في مصر المعاصرة (١٩٣٩) صفحة ١٣٣.

(١٨٥) بين سنة ١٨٠٠ و١٩٣٠ زاد عدد سكان مصر بنسبة ٥٤٦٪ في الوقت الذي زاد فيه عدد سكان أوروبا بنسبة ١٦٥٪ــ ميوريا (لفتر) Mboria Lefter سكان مصر (رسالة) باريس ١٩٣٨ــ صفحة ٥٣.

(١٨٦) ظل عدد السكان ثابتاً لا يتغير في الحقبة بين سنة ١٨٠٠ و١٨٢١، فقد كانت البلاد قد أسلمت للغزو الفرنسي والغزو التركى والغزو الانجليزى وما عقب هذا الغزو المتعدد من تردد وفوضى.

(١٨٧) دكتور ليفى (أ): تعداد السكان في سنة ١٩١٧ في مصر المعاصرة (١٩٢٢) صفحات ٤٧١ــ ٥٠٦، صفحة ٤٨٥ .يجب أن لا نسلم بدقة احصاءات التعدادات التي جرت قبل سنة ١٩١٧ لأن الوسائل التي استخدمت فيها لم تكن وافية، وتعداد سنة ١٨٨٢ لم يكتمل.

(١٨٨) ان المعدلات السنوية في الفترة من ١٨٤٦ إلى ١٨٨٢ يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً كبيراً فقد كانت بنسبة ٦,٠٪ في السنوات من ١٨٤٦ إلى ١٨٧٥ و٢,٩٪ في السنوات من ١٨٧٣ إلى ١٨٨٢ . وهذا الاختلاف يعود إلى نقص وسائل التعداد، وقد ذكر حسن رياض لجميع الفترة من سنة ١٨٠٠ إلى ١٨٨٢ معدلاً موحداً نسبته ١,٣٪ويبدو لنا أن هذه النسبة معقولة– حسن رياض صفحة ١٣٤ .

(١٨٩) حسن رياض صفحة ١٣٥، كليلاند (و) .Cleland W مشكلة سكان مصر في مصر المعاصرة (١٩٣٧) يقدر عدد سكان مصر في سنة ١٨٨٢ بـ ٧٥٠٠٠٠٠ نسمة.

(١٩٠) ان نسبة سكان المدن بالقياس إلى مجموع السكان تفوت من ١٩٪ في سنة ١٨٨٢ إلى ٢١٪ في سنة ١٩١٤ .

(١٩١) كان سكان القاهرة ٣٧٤ ٨٣٨ نسمة في سنة ١٨٨٢ و٩٣٩ ٧٩٠ نسمة في سنة ١٩١٧، وسكان الاسكندرية ٣٩٦ ٢٣١ في سنة ١٨٨٢ و٦١٧ ٤٤٤ نسمة في سنة ١٩١٧ ليفي (إ) – مصر المعاصرة ١٩٢٢م صفحة ٤٨٦ .

(١٩٢) في سنة ١٩١٧ بلغ عدد العائلات ٣٠٠٠٠٠ ٢ عائلة منها ١٨٠٠٠٠٠ عائلة يتراوح عدد كل عائلة منها بين ٥ و٨ أشخاص يعيشون في مساكن من غرفة واحدة أو غرفتين و١٢٠٠٠٠ عائلة بين ١٢,٩ شخصاً يعيشون في مساكن لا تتجاوز ثلاث غرف ليفي (إ) صفحة ٤٨١– ٤٩١ .

(١٩٣) ميوريا (ليفتر) صفحة ٨٤.

(١٩٤) ميوريا (ليفتر) صفحة ٣٦: هذا الرقم لسنة ١٩٢١ يليها اليابان بنسبة ٣,٥٪ والهند بنسبة ٣,٣٪، ومعدل المواليد في فرنسا ١,٩٪ وفي انجلترا ٢٪.

(١٩٥) ميوريا (ليفتر) صفحة ٤٧: كليلند (و) صفحة ٧٥،فرمون (ب) صفحة ٦ الهند الثانية بنسبة ٢,٦٪ ثم شيلي بنسبة ٢,٤٪، ٥٣,٥٪من الوفيات أطفال تقل سنهم عن ٥ سنوات، ويكاد ثلث المواليد يصل إلى سن البلوغ، ومن ٦٢١٠٠٠ مولود بين سنة ١٨٩٩ و١٩٠٨ بلغ ٢٩٦ ٢٠٨ مواليد توفوا قبل سن العاشرة دكتور رفعت (م) أعمال المؤتمر الوطني المصري (١٩١٠) صفحة ٢٠٣.

(١٩٦) ميوريا (ليفتر) صفحة ٦٧: في سنة ١٩٦٥ بلغت كثافة السكان في بلجيكا ٢٩٣ لكل كيلو متر مربع مقابل ١٠٠٠ نسمه لكل كيلو متر مربع في مصر، وجدير بالذكر أنه إذا بلغت جملة المساحة في مصر ٩٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع، فقط ٣٣١٥٩٥ كيلو متراً مربعاً كانت مسكونة في سنة ١٩٠٩ منها ٢٣,٢٢٢ كيلو متراً مربعاً من الإراضي المزروعة و٤٦٧٢ كيلو متراً مربعاً من الإراضي البور و٥٧٤٦ كيلو متراً مربعاً من الاقنية والنهر والبحيرات وأشجار النخيل– كريساتى صفحة ٥٣– ٥٤.

(١٩٧) كليلند صفحة ٦٨، ٨٢.

(١٩٨) حسن رياض صفحة ١٤٣، السيد حسن صفحة ١٥٥، فرمون (ب) صفحة ٨

(١٩٩) لم يكن جزء فقط من العمال الزراعيين يستخدم في سنة ١٨٨٢، ولكن كان من شأن مضاعفة الزراعة استخدام عدد أكبر من العمال بحيث كان استخدام جزء فقط من العمال الزراعيين في الأرياف أمراً نادراً في سنة ١٩١٤. حسن رياض صفحة ١٤٥ .

(٢٠٠) من جهة أخرى لم يستفد اتساع المساحة التي كانت تزرع قطناً من نمو الانتاج الكلي.

(٢٠١) لورد لويد: مصر منذ كرومر– الجزء ١ صفحة ١٤٥– ٦.

(٢٠٢) بلغ الدخل السنوي الصافي لكل ساكن زراعي ٧ جنيهات في سنة ١٨٨٢ وكذلك في سنة ١٩١٤، وعلى سبيل المقارنة في سنة ١٩٦٠ هبط الدخل الصافي لكل ساكن في الأرياف إلى ما يعادل خمسة (٥) جنيهات ونصف (قيمة سنة ١٩١٤) أي ٧٧٪ فقط مما كان عليه بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤. حسن رياض صفحة ١٤٠.

(٢٠٣) شانس (ج) تنمية التجارة في مصر (١٩٣٣) صفحة ٦٥١– ٩٥ وصفحة ٦٢٥.

(٢٠٤) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٤.

(٢٠٥) المصدر: تقرير بروت م. ٦ فبراير ١٨٩١، التقرير السنوي ١٨٩٤ و١٩٠٥، ارمنجون (ب) صفحة ٤٠٦– ٧، يوسف نحاس: الفلاح المصري صفحة ١٠٣– ١٠٤ أسعار الحبوب هبطت بنسبة ٤٠٪بين سنة ١٨٨٥، ١٨٨٨. البوسفور المصري ٧ يناير ١٨٨٩.

(٢٠٦) Baring to Salisbury من بارنج إلى ساليسبري في ٢٠ فبراير ١٨٩٠ دار المحفوظات العامه ٤٣٠٨/٧٨.

(٢٠٧) المصدر: بوريلي (أ و) O. Borelli, Choses politiques d'Egypte صفحة ٤٩٩.

(٢٠٨) المصدر: تقرير مصلحة الأملاك الحكومية سنة ١٨٩٢.

(٢٠٩) المصدر: مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٧ ملحق رقم ٣٠٧ صفحة ٢٩٧ وبلوشيه E. Plauchet, L'Egypte et l'occupation anglaise ١٨٨٩ صفحة ١٨١.

(٢١٠) بلوشيه أ. Plauchet E. صفحة ١٨٢ وشسنل أ. Plaies d'Egypte,Chesnel E. (١٨٨٨)صفحة ٢٧٠– المناطق التي اشتد فيها هذا النقص في قيمة أراضيها كانت مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والمنوفية والقليوبية، وقد روى شسنل أن الفلاحين في المنوفية قد أهملوا زراعة الألوف من الفدادين لعجزهم عن دفع الضريبة العقارية (المال).

(٢١١) ارمنجون (ب) صفحة ٤١٢– ٤١٣.

(٢١٢) في رأي مالتوس Malthus ان مواد المعيشة ارتفعت بالتصاعد العددي من ٢، ٤، ٦، ٨، ١٠... في حين أن عدد السكان تضاعف بالتصاعد الهندسي من ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، وابتداء من العدد ٤ لا تتفق أعداد التصاعد في الجانبين ومن ثم ترتفع قيمة المواد المعيشية.

(٢١٣) ليجران (ف) .Legrand F تقلبات الاسعار وازمات ١٩٠٧– ١٩٠٨ (رسالة) صفحة ٣٧. زادت غلة أراضي القمح قليلاً في أملاك الدولة من ٤,١١ أردب للفدان في سنة ١٨٩٧ إلى ٥,١٠ أردب للفدان في سنة ١٩٠٦.

(٢١٤) ليجران (ف) صفحة ٥١.

(٢١٥) ارمنجون (ب) وميشيل ب (ب): التداول والائتمان وأدواتهما في مصر مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٠٨ La circulation, le crédit et leurs instruments en Egypte.

(٢١٦) هذه الزيادة في استيراد الذهب على الواردات منه تعود في الواقع إلى اصلاح النقد في سنة ١٨٨٥، الذي ألغى الجنيه المصري الذهب، ويتعذر تقدير



مقدار هذه الزيادة.

(٢١٧) ليجران ف صفحة ٩٤.

(٢١٨) ليجران ف صفحة ٩٤.

(٢١٩) بلغ عدد التفاليس التى أعلنت بين سنة ١٩٠٥ و١٩١٢ كما يأتى:
١٩٠٥: ١٩٠ تفليسة، ١٩٠٦: ٢٩٧ تفليسة، ١٩٠٧: ٣١٨ تفليسة، ١٩٠٨: ٥٢٠ تفليسة، ١٩٠٩: ٥٢٥ تفليسة، ١٩١٠: ٥٤٦ تفليسة، ١٩١١: ٤٤٠ تفليسة، ١٩١٢: ٥٧٣ تفليسة.
المصدر: مجموعة الاحصاءات السنوية صفحة ١٥١ (١٩١٢)

(٢٢٠) حسب تقديرات الكونت كريساتى، لم تكن الزيادة في القيمة التي استفادت منها الأراضي بين سنة ١٨٩٥، ١٩١٢ أقل من ٧٥٪ — كريساتى صفحة ١٦٠.

(٢٢١) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦.

(٢٢٢) هاملتون F. Hamilton, The New Spirit in Egypt ١٩١١ — صفحة ٨٠.

(٢٢٣) Rapport Prompt ٦ فبراير ١٨٩١ ارمنجون Arminjon صفحة ٤٠٧.

(٢٢٤) ليجران (ف). صفحة ١٧ وكريساتى صفحة ١٦٢: متوسط ايجار الفدان في البلاد كان بين ٦ و٧ جنيهات.

(٢٢٥) فايف هاملتون Fyfe Hamilton صفحة ٨٥.

(٢٢٦) ارتفعت أسعار بيع الأراضي في المدن ارتفاعاً مختلفاً بحيث يتعذر احتساب سعر متوسط لها، ومثال الارتفاع الاستثنائي الذي لا يمكن عده ارتفاعاً عاماً هو سعر المتر المربع من الأرض التي بنيت عليها الوكالة البريطانية في قصر الدوبارة، فقد اشتريت هذه الأرض في سنة ١٨٩٠ بعشرين قرشاً صاغاً للمتر المربع، في حين كانت تساوى في سنة ١٩٠٦ عشرين جنيهاً للمتر المربع أى بزيادة ١٠,٠٠٠٪ (كرومر، التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦).

(٢٢٧) سوكايل (ب) Soucail غلاء المعيشة في مصر المعاصرة (١٩١٢) صفحة ٣١

(٢٢٨) ليفي. أ. ج: السوق المصرية في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٠ — صفحة ٤٦٤.

(٢٢٩) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٤.

(٢٣٠) ليجران (ف) صفحة ٨٧.

(٢٣١) عدد مارس ١٩٠٩ صفحة ٤.

(٢٣٢) ليجران صفحة ٣١.

(٢٣٣) المصادر: أرقام سنة ١٨٩٥ و١٩٠٥ أخذت من تقرير حمراء تفليسة شركة السكر سنة ١٩٠٥. وأرقام السنوات الأخرى من وزارة الزراعة.
يراجع أيضاً: أشيل صيقلي: زراعة الدخان في مصر (مصر المعاصرة ١٩١٤) صفحات ٣٣٤ — ٧٦ وصفحة ٣٧٤ وحامد السيد عزمي في مصر المعاصرة سنة ١٩٣٤ صفحة ٧١٥.

م. بيو بك .Piot Bey M اقتصاد الماشية في مصر (١٩١١) صفحة ٢٠٢ لم نتمكن من الحصول على أرقام سنة ١٩٠٨، سنة الضائقة المالية.

(٢٣٤) يدل احصاء الماشية على أن ازديادها كان أبطأ من ازدياد السكان والأراضي التي تصلح للزراعة.
Piot Bey بيو بك صفحة ٢٠٠ — بيو بك: معارفات اقتصادية (مصر المعاصرة ١٩١٦) صفحة ٤٦١ — ٦. وفيما يلي احصاء الماشية.

	١٩٠٣	١٩٠٨	١٩١٤
البقر	٦٦٩ ٩٥٩	٧٣٢ ٧٣٧	١٣٦ ٦٠١
الجاموس	٠٢٣ ٧١٨	٥٤٨ ٧٥٠	٣٨٨ ٥٦٨

(٢٣٥) مونيه :Maunier ازدياد الثروة والاجرام في مصر، (مصر المعاصرة سنة ١٩١٢ صفحة ٤٠ — ٤١)

(٢٣٦) ليجران (ف) صفحة ٢٩.

(٢٣٧) المصادر: ليجران (ف) صفحة ٢٩، حشمت أبو ستيت صفحة ١٣٨، فرومون (ب) صفحة ١١٢، كليلاند (ر) صفحة ٨١، كرايج (ح أ) ملاحظات على الدخل القومي في مصر (١٩٣٧) و(١٩٢٤)، صفحة ٩ في الفترة من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٣ كان متوسط أجر العامل الزراعي من ٢ ١/٢ إلى ٣ قروش يومياً، وقلما تغير في سنة ١٩٦٦ (من حيث القوة الشرائية) يراجع أيضاً مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ — ٢٧. ملحق رقم ٣٠٧ صفحة ٢٩٧.

(٢٣٨) مونيه (ر)، الثروة والاجرام (في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٢) صفحة ٢٧ و٤١.
ان عدد الجرائم ضد أصحاب الأراضي زاد من ٦٢٦ جريمة في سنة ١٨٩٨ إلى ٢٠٣٥ جريمة في سنة ١٩٠٩، نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه — صفحة ٣٢ — وعدد الجنح البسيطة تضاعف في الفترة نفسها من ٩٥٩ ٤٢ إلى ٨٨٥ ٨٥ جنحة منها ٢٨٧١ جنحة اتلاف محاصيل.
تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ صفحة ٦.

(٢٣٩) الدكتور ليفي (ج): زيادة ايرادات الدولة (مصر المعاصرة ١٩٢٢ صفحة ٦٠٤) قسم الدكتور ليفي جملة الدخل القومي كما يأتى:

(١) أملاك عقارية في المدن	١٤٧ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه
(٢) أملاك عقارية زراعية	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه
(٣) موظفو الدولة	١١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه
(٤) مهن حرة	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه
(٥) قيم منقولة	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه
(٦) استثمارات في الخارج	١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه

(٧) تجارة وصناعة	١٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه	
(٨) مؤسسات صناعية للدولة	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيه
(٩) شركات مساهمة أجنبية للأملاك العقارية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيه
الجملة	٣٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	

وقد نقد جيمس باكنر هذا التقرير نقداً شديداً قائلاً انه يقل عن الحقيقة بنحو ٥٠٪ — (مصر المعاصرة (١٩٢٣) صفحة ٤٠٥).

(٢٤٠) ليفي: صفحة ٦٠٤ السيد حسن — صفحة ١٥٤.

(٢٤١) Craig J.I. كرايج ج أ: المالية العامة في مصر، مصر المعاصرة (١٩٣٠) صفحة ٤٩.

(٢٤٢) السيد حسن صفحة ١٥٤، حسن رياض صفحة ١٦٣.

(٢٤٣) أنظر كريتشا وسكى (س) Krichewsky S. مقاييس الحضارة المصرية (طبعة ١٩٣٠) صفحة ٦١٨.

لاكوست Lacoste Y.: البلدان المتخلفة صفحة ١٣ (٨٠— ٨١).

بوف Puf صفحة ١٢٨: اقتصاد وحضارة، الجزء الأول، مستويات المعيشة والحضارة: (طبقات عمالية ١٩٥٦) صفحة ٢٠٥ صفحة ٧٧.

دلبرا (ر) Delprat R.: مستويات الاستهلاك في مناطق العالم العشر صفحة ١٣٢.

(٢٤٤) ان غلة الفدان من القطن ومن الزراعات الأخرى، (بعد ذلك لتحسين البالغ) انخفضت انخفاضاً ثابتاً في آخر القرن التاسع عشر، وهذا الهبوط قابله ارتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية بالتدريج في أول القرن العشرين، وكذلك استمر ايراد الفدان الصافي في الارتفاع كما يتضح من أرقام الأملاك الأميرية في سخاء.

سنة	١٨٨٣	٥٠٠ قرش
سنة	١٨٩٧	٢٥٥ قرشاً
سنة	١٩٠٠	٤٧٤ قرشاً
سنة	١٩١٠	٦٦٠ قرشاً
سنة	١٩١٦	٧٢١ قرشاً

أفيجدور (س) Avigdor S. مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ و ٣١، ملحق رقم ٢ برقم ٢٠٤ صفحة ٣٠٢.

(٢٤٥) في سنة ١٩١٢، قدر كريساتي ايراد الفدان الصافي من البرسيم بمبلغ ٥ جنيهات ومن الفاكهة والبقول بـ ١٥ جنيهاً ومن مختلف الخضر والفول السوداني بـ ٥,٥٠٠ جنيهاً ومن الأرز بـ ٧ جنيهات ومن الذرة بـ ٣,١٠٠ جنيهاً ومن القمح بـ ٤ جنيهات ومن الفول بـ ٤,٥٠٠ جنيه ومن الشعير بـ ٥,٢٠٠ جنيه، ومن قصب السكر بـ ٩,٧٠٠ جنيه ومن القطن بـ ١٢,٣٠٠ جنيه.

(كريساتي صفحة ١٧٧).

(٢٤٦) أفيجدور (س) مصر الزراعية (١٩٣٠) صفحات ٧٢— ١٠٤ وصفحة ٨٥.

(٢٤٧) حسن رياض صفحة ١٤١.

(٢٤٨) شارل عيسوى: مصر في نصف قرن صفحة ٣٤، وكريساتي صفحة ١٠١ ان حصة القطن تبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٦ جنيه.

(٢٤٩) حامد عزمي: بحث في الدخل الزراعي في مصر (مصر المعاصرة (١٩٣٤) صفحة ٧١٣— ٧١٤)

(٢٥٠) مينوست (إ) Minost E. صفحات ٥٤٥— ٥٥٣.

(٢٥١) مينوست (إ) صفحة ٥٥٤.

(٢٥٢) مينوست (إ) صفحة ٥٦١/٥٥٩.

(٢٥٣) مينوست صفحة ٥٦٢/٥٦٥، حسن رياض صفحة ١٤٦، يقدر رياض أن جملة قيمة ايجار الأطيان في سنة ١٩١٤ بلغت ٢٧٪ من الدخل الزراعي.

(٢٥٤) حسن رياض صفحة ١٤٧— ١٤٨.

(٢٥٥) حسن رياض صفحة ١٤٩— ١٥٠، ١٦١.

(٢٥٦) حسن رياض صفحة ١٦٢. حسب حساب كريساتي، بلغت جملة قيمة الأملاك في المدن في سنة ١٩١٢ نحو ٠٠٠ ٨٠٠ ٧٧ جنيه صفحة ١٦٩.

(٢٥٧) حسن رياض صفحة ١٦٣.

(٢٥٨) ج. أ. كرايج— يعرض دلائل أخرى كالرسوم الجمركية ورسوم دمغ المصوغات والرسوم القضائية ورسوم التسجيل، وفي أوقات الرخاء كان الفلاح ينفق ماله في شراء المصوغات فزادت أعمال قسم الدمغ، وكذلك في أوقات الرواج تضاعفت مشتريات الأراضي فزادت رسوم التسجيل، ومن جهة أخرى في الأوقات العصيبة ازدادت اجراءات نزع الملكية الجبرى للأملاك المرهونة فزادت الرسوم القضائية.

(٢٥٩) سامى جبرة: التاريخ الاقتصادى والسياسى للأملاك العقارية في مصر (رسالة) بوردو ١٩١٩ صفحة ١٤٢، وصفحة ١١٩ منذ الاحتلال الانجليزى نمت ثروة البلاد بالاقبال المتزايد على القطن المصرى بسبب إزدياد الرفاهية في العالم في تلك الحقبة.

(٢٦٠) ارمنجون (ب) صفحة ٦١٤.

(٢٦١) ارمنجون (ب) صفحة ٣٣٥— ٣٤١.

(٢٦٢) تيرى (أ) Thery E. صفحة ١٤٨.

(٢٦٣) يشير ذلك الرقم القياسى إلى الزيادة في واردات الآلات أثناء الفترة من ١٩٠١— ١٩٠٥.

(٢٦٤) كرتشاوسكى (س) Krichewsky S. صفحة ٦٢٢. بلغ مجموع عدد المودعين في صندوق التوفير ٤٣٤٢٤ في سنة ١٩٠٥ و ٢٨٢٤٠١ في سنة

١٩١٣ كما بلغ الرصيد لحسابهم ٢٤٠٩٠٥ جنيهاً في سنة ١٩٠٥ و٦٤٢٦٧٨ جنيهاً في سنة ١٩١٣. (مجموعة الاحصاءات السنوية).

(٢٦٥) المصادر: ملر (أ) صفحة ٢١٦ إلى ٣٨٨. كرتشاوسكى (س) صفحة ٦١٩. توى (أ) صفحة ٢١٤.

مجموعة الاحصاءات السنوية في مصر ١٩١٠ صفحة ١٤٠ – ٣ – أرقام سنة ١٨٨٨ و١٨٩١ لا يمكن الاعتماد عليها.

(٢٦٦) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٤.

(٢٦٧) ماتشيل Machell (مستشار نظارة الحقانية المصرية) – مذكرة عن الجرائم في مصر ١٩٠٦ ملحق ٧، التقرير السنوى لسنة ١٩٠٥.

(٢٦٨) المصدر: مجموعة الاحصاءات في مصر ١٩١٠ صفحة ١٠٤ – ١٠٥ و٩٨ – ٩٩ – تقرير المستشار القضائى لسنة ١٩١٠ صفحة ٦.

(٢٦٩) مونيه (ر): العلاقات بين نمو الثروة وازدياد الاجرام في مصر. مصر المعاصرة ١٩١٢ صفحات ٢٧ – ٤٢ صفحة ٣٣.

(٢٧٠) مونيه (ر) صفحة ٣٨ – ٣٩.

(٢٧١) مونيه (ر) صفحة ٤٠.

(٢٧٢) مونيه (ر) صفحة ٣٩.

(٢٧٣) كانت كثافة السكان أشد في المدن وفي المناطق الريفية الغنية منها في الوجه القبلى، كما أن الجرائم كانت دائماً أكثر في المجتمعات كثيفة السكان منها في المجتمعات قليلة السكان وفضلاً عن ذلك كان كشف الجرائم أقل في مراكز المدن منه في الأرياف ومن ثم كان ذلك التفاوت الكبير في المعدلات المسجلة.

(٢٧٤) مجموعة الاحصاءات ١٩١٠ صفحة ١٠٤ – ١٠٥.

(٢٧٥) S. Krichewsky (س) كريتشاوسكى صفحة ٥٩٤.

(٢٧٦) محمد القللى: الجريمة وأسبابها في مصر (رسالة) ١٩٢٩ صفحة ٣٩٠؛ ٢٢٢ – ٣، ٢٢٧ – ٢٣٢.

يقول مونيه «كما رأينا أن التقدم الاقتصادى يشجع الجرائم على الأملاك دون الجرائم على الاشخاص، غير أن سير هذين النوعين من الاجرام لم يكن مماثلاً فقد زادت الجرائم على الأملاك ثلاثة أضعاف ماكانت عليه في حين أن الجرائم على الاشخاص لم ترد الا ضعفين ونصف، أما الجنح في كلتا الحالتين فقد كان الازدياد فيهما مماثلاً على وجه التقريب أى ٩١٪ في الجرائم على الأملاك و٨٢٪ في الجرائم على الأشخاص ومن جهة أخرى ظل هذا الازدياد مستقلا عن تقدم الثروة إذ أن تصاعد هذه الجرائم استمر في فترة الركود الاقتصادى (١٩٠٧ – ١٩٠٩).

(٢٧٧) محمد القللى صفحة ٢١٩ – ٢٢٠.

(٢٧٨) الثروة تجتذب الناس إلى المدن، تنشر الآراء المادية وتثير الجشع، والفقر يزيد المتعطلين الذين لا عمل لهم، وهكذا تؤثر الحالة الاقتصادية تأثيراً لا شك فيه في اجرام المدن، «محمد القللى صفحة ٢٥٣، ٢٥٤».

(٢٧٩) أما أثر الحالة الاقتصادية في الأرياف فطفيف، لا الفقر ولا الثروة يكيفان نوع الاجرام وعددها «محمد القللى صفحة ٢٥٤».

الفصـل الثالث

إنعكاسات قبضة الاستعمار

«إن مصالحنا فى مصر ومصالح الشعب المصرى سواء على الاطلاق» (ملنر[١])

ظهرت الامبريالية فى مصر على أثر عجز الحكم الخديوى عن توجيه آثار التطور الاقتصادى فى البلاد وهكذا بإعادة النظام إلى نصابه. وقدرة الادارة الحكومية والسير حثيثاً بالتوسع الاقتصادى وطدت الامبريالية هذا التحول الأساسى فى تاريخ البلاد، فإستغلال موارد مصر وتوالى رفع المستوى المادى للشعب قد خففا من حدة القلق فى النفوس وأخيراً يقظة الضمير الوطنى غير أنه بعد مرحلة من التطور الاقتصادى والاجتماعى حمل النظام الاستعمارى فى ثناياه جراثيم انهياره كما أن إتجاه نظام الاحتلال إلى البقاء أبداً بوسائل قلما اتفقت وغايته الأولى التى لم تكن وفق هدفه أصلاً، قد أفسد الكثير من آثار اصلاحه وإستحث يقظة الضمير الوطنى لدى أشد أنصار الاستعمار تطوراً، ولم يتقدم المجتمع الاستعمارى حينذاك نحو التكامل بل سار سيره الحثيث نحو مواجهة حقيقة الحال.

لم ينكر أحد فى مصر تلك الظاهرة الايجابية لعمل إنجلترا على إصلاح البلاد[٢]ولكن فى مطلع هذا القرن العشرين كان الجيل الجديد قد بلغ أشده ولم يكن قد عانى شرور الحكم السابق وظلمه، ولما كان ذلك الجيل الصاعد لا يستطيع المقارنة بين النظامين القديم والجديد، فقد تعذر عليه فى الغالب تقدير القيمة الحقيقية للتطورات التى جرت فى ظل الاحتلال. وقد كان فى رأى هذا الشباب المثقف أن حلول فترة من الانطلاق الاقتصادى ومن الفاعلية الادارية والقضائية يذهب بتلك الحالة من الخضوع السياسى التى تردت فيها مصر.

وهكذا فى حماس الرغبة فى العمل تمردت الطبقة المثقفة من الجيل الصاعد على روح سلطة الحاكم الفرد الذى يدير شؤون البلاد كما يريد هواه أن يديرها ولا يرعى للشعب كرامة ولا رأياً، تلك الروح العاتية التى طغت على الحياة السياسية فى مصر وكانت حجر عثرة فى سبيل تلك الطبقة المثقفة الناهضة ورغبتها الشرعية فى أن تكون القوة الحقيقية للسير بمقدرات البلاد إلى الأمام.

وفى أقوال الخطيب الوطنى مصطفى كامل، رائد الوطنية المصرية، تعبير رائع عن تلك المطامح حين صاح قائلاً ان: «كثيرون من الناس تستهويهم الحالة المالية فى مصر ويعجبون للمصريين كيف لا يكونون سعداء فى كنف الاحتلال كأن مصر فى إعتقادهم سوق وليست وطناً... لا رخاء ولا ثروة على الاطلاق يمكن أن تنسى الرجل كرامته ورسالته فى العالم وحريته فى بلاده. ان مصر فى المطالبة بحريتها لاتطلب صدقة بل تطلب حقاً معترفاً به لا جدال فيه، إنها تطالب بحقها فى الحياة وفى الوجود[٣]. إن سلاسل العبودية هى سلاسل سواء كانت من ذهب أو من حديد[٤].

وقد كان رأى أحمد لطفى السيد، لسان حزب الأمة، أكثر اعتدالاً ولم يكن أقل وضوحاً حين قال: «لو كنا نعيش بالخبز والماء لكانت عيشتنا راضية وفوق الراضية، ولكن غذاءنا الحقيقى الذى به نحيا ومن أجله نحب الحياة ليس هو اشباع البطون الجائعة، بل هو غذاء طبيعى أيضاً كالخبز والماء، لكنه كان دائماً أرفع درجة وأصبح اليوم أعز مطلباً وأغلى ثمناً: هو إرضاء العقول والقلوب، وإنما نطلب الغذاء الضرورى لحياتنا، نطلب أن لا نموت ولا يوجد مخلوق أقنع من الذى لا يطلب الا الحياة ووسائل الحياة كما أنه لا أحد أقل كرماً من ذلك الذى يضن على الموجود الحى بأن يستوفى قسطه من الحياة. ان الحرية هى الدعامة الأولى للحياة ولا حياة الا بالحرية[٥]».

ولم يجهل كرومر سبب هذا المطلب، وقد أصاب حين نسبه إلى الظلم والحرمان من الحق باقصاء المستعمرين من الحياة السياسية فى بلادهم حين قال: «فى البلاد التى يقوم فيها الأجنبى بالجانب الأكبر من النشاط فى مجال الاصلاح والتقدم من الطبيعى، حتماً وعلى الرغم من جميع المظاهر، أن يكون هنالك إتجاه ضعيف، ولكنه شديد الضرر، نحو إعتبار كل عمل من أعمال الحكومة لايتواءم مع الأمانى الوطنية المشروعة ان لم يتعارض معها»[٦].

غير أن هذا الروح لم تكن عرضاً طارئاً بل انها كانت تعبيراً حقيقياً عن طبيعة الوصاية الاستعمارية ذاتها، ذلك أن كل حالة من حالات الوصاية تنطوي على قبول المستفيد فى عداد السواد الأعظم من أهل البلاد المستعمرة.

وفي مجال الاستعمار يفسر لنا هذا التحول بالاعتراف آخر الأمر بهذه المساواة بين الشعب المستعمر وأسياده الأجانب، غير أن جميع العلاقات الانسانية بين المستعمرين والشعب المستعمر بإنتسابها إلى سلطة الحاكم الفرد فى الادارة والبناء تقوم على مبدأ التمييز وعدم المساواة. وهذه العلاقات، بدلا من أن تزول مع الزمن، تتماسك وتثبت لأن العلاقات الانسانية فى المجتمع الاستعمارى-بخلاف العلاقات الانسانية فى المجتمع الرأسمالى التى تنهض على الفروق فى الثروة التى يمكن تجاوزها-تقوم على العنصرية، والطابع الجوهرى لهذه العنصرية يدل عليه ثبات العلاقات، ولما كان إتهام عنصرى جماعى بطبيعته فهو يزج جميع المستعمرين بدون إستثناء فى معسكر المحرومين إلى الأبد. والعنصرية، كما لاحظ ألبير ميمى Alber Memmi فى مؤلفه الرائع، تمثل العلاقة الأساسية التى تجمع بين المستعمرين والشعب المستعمر فى صعيد واحد[٧].

فلنبحث الآن ماتنطوى عليه هذه العلاقة فى حالة مصر. ان السلطات البريطانية قد بررت وجودها فى هذه البلاد إستناداً إلى حجج عنصرية، وفى الواقع كان الوضع العنصرى-الذى كان يتسم بالغموض وعدم إتساق السياسة الاستعمارية الانجليزية-الجانب الوحيد الثابت من هذه السياسة. وتتضح من تحليل هذا الوضع ثلاثة عناصر هامة:-

أولاً: عرض الانجليز للأنظار مع المبالغة تلك الفروق السيكولوجية التى كانت تفرق بينهم وبين المصريين الذين لا يمكن فى زعم الانجليز-فهم طريقتهم فى التفكير.

وقد أكد كرومر هذه الظاهرة بقوله: «على العموم ان الشرق يعمل ويتكلم ويفكر بطريقة تخالف طريقة الأوروبى فى ذلك كله[٨]. فالشرقى ... يعمل بأسلوب مناقض على خط مستقيم للأسلوب الذى يختاره الأوروبى فى نفس الظروف[٩].

ثانياً : زاد الانجليز من قيمة هذه الفروق لمصلحتهم الخاصة وللاضرار بالمصريين، ولا جدال حينذاك فى تفوق الوسائل الغربية أمام العالم الاسلامى فى جموده. وقد قارن كرومر فاعلية الطرق الأوروبية ونظامها وجهد الرجل الأوروبى دائماً لاخضاع الظروف لارادته، والموضوعية التى كان يستفسر بها عن أعمال رؤسائه. قارن كل هذا بعجز الشرق وضعفه فى التنظيم أو بإستسلامه للقدر وخضوعه للنظام القائم[١٠]. وقد كان هذا العجز على أشده لدى المصريين على الخصوص، فقوة المبادرة عندهم كانت ضئيلة جداً.. وكانوا يخضعون لأوامر المحتل دون أن يدركوا الأسباب التى دعت اليها[١١] ومع الخمول الذى سيطر على حياتهم اليومية كانت نفوسهم تتجه إلى الوراء دون التطلع إلى الأمام، وفى ذلك قال كرومر: «إن نفس الشرق الحقيقى مستغرقة فى سباتها، كثيرة الشكوك لا تحرص مطلقاً على إصلاحها»[١٢].

هذه العقلية جعلت منهم أناساً عاجزين عن تقدير المؤسسات السياسية التى آلت اليهم وكانت قد نمت فى أوروبا منذ قرون، كما أنهم عجزوا عن استخدام هذه المؤسسات إستخداماً مفيداً، واللورد كتشنر Lord Kitchener هذا الرجل العسكرى الذى أصبح رجل إصلاح–قد جارى سلفه فى الاسفاف السيكولوجى حين قال: «الشرقيون يختلفون إختلافاً جوهرياً عن الأجناس الغربية فى مميزاتهم وفى مبادئهم وفى طرق تفكيرهم. ان المؤسسات الدستورية التى نمت فى الغرب بعد سنين طويلة من الاختبار، لا تفى بحاجاتهم»[١٣].

وأخيراً بعد أن كشف المحتلون–على النحو السابق بيانه–عن عيوب وضع الشرقيين بوجه عام والمصريين على الخصوص ليبرروا احتلالهم الدائم للبلاد، راحوا يذيعون هذه العيوب على الاطلاق مؤكدين أنها كانت قاطعة لا علاج لها فى حين أنها من الوجهة الموضوعية كانت تفسر بعبارات تاريخية وإجتماعية وكانت ترتب بإيجاز كأنها عيوب تدخل فى نطاق علم الأحياء وعلم ماوراء الطبيعة، ومن ثم أصبحت كل مناقشة وكل تقدم للمستعمرين أمراً مستحيلاً.

وحسب تحليل كرومر–على مافيه من سذاجة– ان الفروق الدينية والعقلية وفروق العادات الاجتماعية بين الغربيين والشرقيين قد سببت مواقف متناقضة على خط مستقيم. وهذه الحواجز السيكولوجية التى دعمتها وقائع التمييز العنصرى، لم يكن فى الامكان تجاوزها وحالت دائماً دون التفاهم بين الانجليز والمصريين.[١٤]

وفى ظل هذا التنافر راحت سلطة الاستعمار تؤدى مهمتها الحضارية دون علم المستعمرين، كالوصى الذى يعنى بشؤون القاصر ولكن هذه السلطة الفردية الاستعمارية فى البناء والادارة لم تكن سوى عنصرية متصدقة، كانت نحو الوطن تماماً كالسيد ازاء مرؤوسيه، وقد فرض على هؤلاء عدم المساواة والتخلف الوراثى، وعلى ذلك فإن كل علاقة تقوم على قوة غير متعادلة لا بد أن تسود فيها مصالح الأقوى وفى هذه العلاقات يكال بمكيالين من الأخلاق ففي الاستعمار تقر المستعمر على سلوكه من جهه وتقصى من جهة أخرى الشعب المستعمر عن كل مسؤولية إجتماعية وعن المشاركة فى صنع تاريخ بلاده، ولما كان هذا الكيل بمكيالين يقوم على العنصرية فهذه العنصرية تبدو حينئذ كما صرح ألبير ميمى Albert Memmi لا كجزء عارض ولكن كعنصر من العناصر الجوهرية للاستعمار، انه أدق تعبير عن حقيقة الاستعمار[١٥]. انها إذن تلك العنصرية التى تضفى آخر الأمر معنى لاستغلال الثروات، وهى نفسها التى تقرر النمو السياسي والثقافي والاقتصادي فى المستعمرة.

وهكذا فى مصر سيطرت على إدارة البلاد واستغلالها تلك النزعة العنصرية التى إنتشرت فى البلاد إنتشاراً مطلقاً وكشفت لنا عن نيات المحتلين الحقيقية تلك النيات التى كان يصعب إستكشافها فى ظل السياسة الانجليزية القوية وهذا الايضاح الذى جاء به كرومر لا يقل خبثاً عن جميع الايضاحات التى صدرت عن مسؤول بريطاني وهو على كل حال دليل على هذه الحالة النفسية، فقد قال: «إن مايعنيه الأوروبيون بالحكم الذاتى المصرى يتلخص فى أن المصريين وقد صرفوا عن ميلهم الرجعى، لا يؤذن لهم بحكم أنفسهم الا بالطريقة التى يراها الأوروبيون»[١٦].

وقد وضع هذا التصريح حداً لكل بحث فى مدى عبارة «الحكم الذاتى» ولما كان المصريون عاجزين عن حكم أنفسهم فقد يضطلع الانجليز بهذه المهمة نيابة عنهم. ألم يكن هذا على كل حال عبء الرجل الأبيض؟ ودور الوصاية هذا كان جديراً بالثناء من الوجهة النظرية وفى الحدود التى تسمح بإقامة مجتمع أفضل، غير أن تعصب العنصرية الذى كانت تلك الوصاية تختضب بلونه كان له في الواقع أثره فى إفساد غاية الاحتلال الأولى لم تكن تتعدى نطاق الوصاية الادارية والمالية ومن ثم أدى تعصب العنصرية إلى تحويل تلك الغاية الأولى للاحتلال إلى إستغلال طامع. ونعنى بالاستغلال الطامع أن الانجليز بعد أن إستكشفوا منافع جمة الفوائد فى مصر أرادوا توطيد سيادتهم بالحد من قوة مقاومة المصريين واضعافها، وذلك بتعزيز قبضتهم على الادارة، وبالوقوف حجر عثرة فى سبيل نمو المؤسسات السياسية وبالحط من شأن الثقافة الوطنية وبتجسيم ظاهرة الاحتلال فى إقتصاد البلاد.

غير أن تعزيز أشكال السيادة كان له أثر عكسى فبدلاً من أن يوطد قواعد حكم الاحتلال لم يستطع أن يخمد جذوة مقاومة المصريين بل زادتها اشتعالاً.

وأقامت إنجلترا فى وادى النيل زمناً طويلاً لتحمى مصالحها، وهذه المصالح التى كانت تتعارض فى الغالب مع مصالح مصر لم تكن دائماً وفق حاجة البلاد ولم يكن فى وسع المصريين الا أن يروا عجزهم واضحاً للعيان والشعور بالهوان العميق لأنهم وتاريخ بلادهم ملمح الأنظار، لا شأن لهم فيه[١٧]. ولكن كان لهذه الحالة التى انطوت على الذل والحرمان من الحقوق–أثر كبير فى خلق العنصر السيكولوجى بإعتباره العامل الضرورى ليقظة الضمير الوطنى، وفاتحة التحرر من ربقة الاحتلال، ومن كل هذه الاهانات التى انهالت على المصريين كانت اهانة الكرامة–التى صدرت عن الاتهام العنصرى أقسى ما شعر به المصريون، وعندما يستعيدون قواهم عاجلاً أو آجلاً سيعلمون كيف يرفضون هذا النقص الذى فرضه عليهم المحتل بقوة سلطانه.

أ– مصر والتبعية السياسية:

(أ) سيطرة إنجلترا على الأجهزة الادارية:

إن سيطرة إنجلترا على الجهاز الادارى والسياسى فى مصر لم يكن وفق إستراتيجية سابقة فقد ظل الوضع القانونى لانجلترا فى مصر غامضاً حتى إعلان الحماية فى سنة ١٩١٤، كما أن دور الوصاية الذى أخذت حكومة لندن على عاتقها القيام به قد عانى من آثار هذا الارتياب، كذلك السيادة الأجنبية–التى كانت في البداية أثناء مدة محددة تتولاها قطاعات اعادة النظام والاستقرار–قد إجتازت مراحل مختلفة قبل أن تستقر وتمتد إلى جميع الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد. وخضوع مصر الذى كان يزداد شيئاً فشيء إنتهى

آخر الأمر إلى تطور وتعارض مع ذلك التطور الذى تمليه النظرية التقليدية للوصاية، وإلى تقدم المستفيد بالتدريج نحو الاستقلال الذاتى فالاستقلال التام، ولكن لو اتيح لنا أن نقيس تدرج إستيلاء إنجلترا على مصر لوجدنا أن الفكرة الدافعة فيه كانت بالعكس أقل وضوحاً لمدارك الفكر.

إن حق الوصاية الذى احتفظت به إنجلترا إلى حين قد أبعد نية النزول بمصر إلى مستوى المستعمرة، والوضع القانونى الدولى للمستعمرة حددته وزارة الخارجية البريطانية بهذا الايضاح: «ليست مصر بالبلاد التابعة لبريطانيا ولكنها اقليم مستقل ادارياً عن السلطنة العثمانية تحت الاحتلال العسكرى البريطانى[١٨]».

وقد نصح كرومر أن لا تضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية وأكد مرة أخرى ميلها إلى الاستقلال، بقوله: «لم أشأ على الاطلاق فى أية حالة أن أغير الوضع الدولى لمصر[١٩] إن مصر يجب أن تصبح آخر الأمر إما مستقلة استقلالاً ذاتياً واما منضمة إلى الامبراطورية البريطانية، وأنا شخصياً أميل قطعاً إلى الحل الأول»[٢٠].

وقد كرر هذا الرأى فى سنة ١٩١٤ بعد قطع العلاقة التى كانت تربط مصر بتركيا، عندما كانت مسألة ضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية فى جدول الأعمال فقد قال: «قد يكون من الخطل فى الرأى رفع العلم البريطانى وضم مصر»[٢١].

ولم تختلف أقوال المندوب البريطانى فى تلك الحقبة، سير مايلن تشيتام Sir Milne Cheetham عن أقوال كرومر: «إننا نخشى النتيجة المحتملة من ضم عاجل... الجميع يرون أن ذلك قد يؤدى إلى إستياء بل إلى موقف عدائى.. قد يجعل حكم البلاد أمراً شاقاً»[٢٢].

ولسوء الحظ كانت الوقائع تناقض تلك التصريحات السافرة، ذلك أن مصر لم تخط خطوة على الاطلاق نحو الاستقلال، بل بالعكس استقر حكم الاحتلال على شواطئ النيل على مر السنين، وموظفوه-وقد زاد عددهم يوماً بعد يوم-تصرفوا كأن ذلك الحكم سيبقى إلى الأبد، وكذلك كرومر قد أنكر نصائحه حين أبلغ حكومته أن تقر شريعة الحالة وتعلن بوضوح دوام الاحتلال[٢٣]. وعلى الرغم من أن «جراى» قد اعترف بالواقع، فقد رفض أن يعلن هذا المبدأ وقال: «لا أظن أن رئيس الوزراء يجوز له أن يعلن بقوة ووضوح كما ترغبون دوام الاحتلال البريطانى، دون الرجوع فى هذا الموضوع إلى الوزارة، وفى تقديرى أن جميع زملائى سيدركون حقيقة هذا الأمر ولكن بعضهم قد يعترض على الصورة التى تعلن فيها هذه الحقيقة بل قد يرتابون فى ضرورة اعلانها»[٢٤].

ومع ذلك عدل لورد جراى نفسه بعد ثلاث سنوات عن تردده الأول، ففي بيان له عن مزايا سلطة الحاكم الفرد بمجلس العموم أدلى بأول تصريح يقوم به رجل دولة بريطانى مؤيداً بوضوح مبدأ دوام الاحتلال فى مصر: «الاحتلال البريطانى يجب أن يستمر فى مصر اليوم أكثر من ذى قبل وليست المسألة بمسألة مصالح بريطانية فى مصر على الاطلاق، إنها فقط تلك الحقيقة التى تعهدناها يوماً بعد يوم، وهى العمل الصالح، وإن هذا العمل الصالح يتوقف على إقامتنا هناك وأننا لا نستطيع مغادرة مصر دون أن نشعر بأننا أتينا أمراً مشيناً»[٢٥].

وهنا عاد جراى إلى حجة كرومر وهى أن عجز أهل البلاد عن حمل الأعباء السياسية والادارية قد أخر

إلى حد بعيد تطور البلاد نحو الحكم الذاتى.

«إن التطور يجب أن يكون تدريجياً إلى أقصى حد»[٢٦] قال كرومر، ولكن هذا التصور الذى أشادوا به كان «تدريجياً» بحيث يبدو ساكنا لا يتحرك، وهكذا أقفلت الحلقة المفرغة: لم تستطع إنجلترا مغادرة مصر مادام المصريين عاجزين عن إدارة شؤونهم والمصريون لم يبلغوا مرحلة الرشد السياسى مادام الانجليز يأبون تدريبهم على إدارة شؤون بلادهم، ومن ثم كان السؤال الهام: هل كان عجز الموظفين الوطنيين السبب الحقيقى فى إطالة عهد الاحتلال أم كان مجرد سبب تذرع به الانجليز لاخفاء حقيقة أن إنجلترا لم تكن تنوى على الاطلاق ترك مصالحها فى مصر؟ ومن جهة أخرى، إذا كانت فكرة التدرج نحو الاستقلال تنطوى على أن المجتمع السياسى الوطنى كان أهلاً لقبول هذه الفكرة، فقد ذهب كرومر فى محاولته إلى حد إنكار وجود مثل هذا المجتمع فى مصر، والمصريون–هذا الشعب الذى استطاع فى ماضيه الطويل إستيعاب جميع الغزاة–لا يتمتعون فى رأى كرومر، بالعناصر الأساسية، لكيان أمة: «الواقع أن المصريين ليسوا أمة ولن يستطيعوا أن يكونوا أمة على الاطلاق، انهم حشد عرضى من صغار العناصر الدولية»[٢٧].

وكان موقف حكومة لندن أقل حسماً ولكنها رفضت مع ذلك أن تعترف بذاتية مصر وظهرت المسألة الشرعية فى آخر سنة ١٩١٤ بالغاء السيادة العثمانية، وقد كتب سير م. مايلن تشيتام Sir M. Milne Cheetham الذى عهد اليه بتحرير إعلان الحماية، فى العقد الابتدائى ما يأتى: «إن فصل مصر عن تركيا ينطوى على احياء جنسية مصرية منفصلة»[٢٨]. ولكن وزارة خارجية إنجلترا، فى إهتمامها بأن لا تشجع الشعور الانفصالى المصرى، قد شطبت هذا النص وأعلنت فى غموض أن النظام القانونى للمصريين سيكون من الآن فصاعدا نظام «الرعايا تحت حماية حكومة صاحب الجلالة»[٢٩].

ومجمل القول ان إنكار الشخصية المصرية ودوام نظام الاحتلال كان من شأنهما فى الواقع حرمان المصريين من إدارة الشؤون العامة فى بلادهم واقصاؤهم عن محيط المجتمع السياسى، ومع ذلك لم يكن هذا الحرمان فى نية بريطانيا أول الأمر، ففي البداية رفضت بريطانيا على الاطلاق أن تأخذ على عاتقها إدارة مصر[٣٠] وآثرت، بالعكس، أن تقيم وصاية تتسم بالمرونة الكافية بحيث تمنح المصريين قدراً كبيراً من إدارة بلادهم. وتم الاتفاق على أن تظل الحكومة المصرية مسؤولة عن حفظ الأمن العام وأن يكون لها مطلق الحرية فى ممارسة هذه السلطة[٣١]، وكان النظام الذى طبقه لورد دفرين Lord Dufferin موضوعاً على الخصوص لسد النقص فى موظفى الادارة المصريين، واشتمل فى جوهره على تعيين عدد من الانجليز فى الادارات المختلفة وتفويض الأمر إلى سلطتهم لاحياء هيئة فى الظاهر من النظام والفاعلية، وقد احتفظ النظار المصريون بجميع سلطاتهم التنفيذية وكان الموظفون الانجليز مرؤوسين لهم بصفة مطلقة. ولما كان القنصل العام الأول للاحتلال سير ادوارد مالت Sir Edward Malet حريصاً على هذه القاعدة–وقد رأى من الوجهة السيكولوجية، أن هؤلاء الموظفين غير جديرين بمهامهم–فقد رفض أن يستقدم من هيئة الموظفين المدنيين الهنود مرشحين للخدمة العامة فى مصر: «اننى لا أستصوب فكرة استقدام موظفين جدد من الهند فلن نجد بينهم من نحتاج اليهم هنا، وإذا كان علينا أن نتولى إدارة مصر فإن ذلك بالطبع أفضل إختيار، تجد أن استحالة تلقى الأوامر من سلطة وطنية عليا–وهى سمة بارزة عند هؤلاء الرجال–يتعذر فيها الاستفادة من خدمتهم هنا»[٣٢].

أما النظار المصريون أصحاب الأمر فى دوائرهم فلم يكونوا خاضعين من الوجهة النظرية على الأقل لمراقبة القنصل العام، وقد أكد دفرين Dufferen فى هذا الموضوع أنه لم يكن يشعر بأنه ملزم ولا مخول له مراقبة

أعمال النظار المصريين[٣٣] غير أن الحكومة البريطانية نظراً لمصالحها الفائقة، شعرت بأن من واجبها أن «تسدى النصح» فى التدابير التى يجب إتخاذها لاعادة الاستقرار والتقدم إلى البلاد[٣٤] وأن على الحكومة المصرية فى تبادل الآراء أن تستشير الحكومة البريطانية فى التطورات التى تواجهها لتحقيق التقدم[٣٥]. ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن تلك النصائح لم تكن تقبل الا بوسائل الضغط، وقد فسر لورد جرانفيل كلمة (نصيحة) تفسيراً أشد فى أول فرصة هامة عندما أبدى الخديوى ومجلس النظارة ترددهم فى الاصغاء التى مستشاريهم الانجليز، وقد أصر جرانفيل على الأخذ برأى الحكومة البريطانية فى المسائل الهامة التى تتعلق بشؤون الادارة والأمن فى مصر، وفضلاً عن ذلك لم يكن النظار وحكام المديريات المصريون ليبقوا بعدئذ فى مناصبهم لو أنهم رفضوا إتباع هذه القاعدة[٣٦].

وقد وضع هذا التصريح حداً لكل غموض فى حقيقة الموقف وإذا لم يكن هنالك من الناحية القانونية أى إتفاق يرسى الحدود التى كانت تستطيع إنجلترا فى نطاقها أن تباشر منها حقها فى اسداء النصائح الآمرة فقد كانت فى الواقع صاحبة السلطة المطلقة بعد أن أقامت حماية مقنعة على البلاد لمدة غير محددة.

ومالت Maletنفسه الذى كان قبل شهرين يستهجن استخدام موظفين من الانجليز والهنود، اغتبط لأن السلطة الادارية بعد سنة من الاحتلال أصبحت فى جميع الدوائر العامة فى الحكومة المصرية فى أيدى «وكلاء صاحبة الجلالة ورعاياها المخلصين». «المالية والزراعة والجيش وجميع أجهزة الحياة الاجتماعية فى مصر تخصنا، انها فى حيازتنا. ولا بد من حوادث طارئة خطيرة تنتزعها منا»[٣٧].

ويضيف مالت أن هذه الحيازة ضرورية لاحياء مصر، غير أن المبدأ نفسه الذى كان يسود عمل إنجلترا الاصلاحى كان يعرب عن بلبلة فى الفكر، كما أصاب الغموض نفسه، من جهه أخرى، كل سياستها فى مصر:«ان المبدأ الجوهرى الذى قامت على أساسه أعمال الاصلاح فى مصر يمكن إيجازه فى عبارة واحدة«تفكير أوروبى وأيد مصرية، ليس واجبنا أن نحكم المصريين ولكن أن نعلمهم كيف يحكمون أنفسهم بقدر الامكان»[٣٨].

وقد كانت تلك الحالة من التبعية والعجز حالة جماعية كأية تهمة عنصرية بحيث يعتبر كل مصرى مسؤولاً عنها سواء كان ناظراً أو كان الخديوى نفسه.

والنظار المصريون وهم من الوجهة النظرية أصحاب السلطة فى دوائرهم، قد فقدوا بالتدريج حق المبادرة[٣٩]، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحوا لا يباشرون سوى الوظائف الشرفية، فقد كانت السلطة الحقيقية من اختصاص المستشارين ووكلاء النظارات البريطانيين الذين يحيطون بالنظارات من كل جانب[٤٠]. ورؤساء النظارات[٤١] الذين كانوا ينتقدون تدخل الانجليز فى شؤون البلاد، أقيلوا من مناصبهم، فقد أقيل شريف باشا فى سنة ١٨٨٤ لأنه اعترض على مغادرة مصر السودان التى أصرت عليها الحكومة البريطانية، ونوبار باشا فى سنة ١٨٨٨ ثم رياض باشا فى سنة ١٨٩١ لأنهما عارضاً تولى الانجليز نظارة الحقانية (العدل) ونظارة الداخلية، وقد ساد نفوذ الانجليز فى عهد رئاسة الناظرين العرابيين مصطفى فهمى باشا (١٨٩١-١٨٩٣و ١٨٩٥-١٩٠٨) وبطرس غالى باشا (١٩٠٨-١٩١٠) اللذين خدما بأمانة السياسة الانجليزية فى تلك الحقبة من الاحتلال.

أما الخديوى، الحاكم الشرعى فقد كان عليه أن لا يقر أى ميل لاستغلال البلاد ضد المصالح البريطانية

والا خلع عن عرشه، ولم يكن هنالك ما يدعو إلى فرض هذه المسألة فى عهد الخديوى توفيق الذى رفعه الانجليز إلى العرش فى سنة ١٨٨٢ فقد كان يدين بالحكم إلى وجودهم فى مصر، أما خليفته عباس حلمى الثانى فلم يكن سهل المراس وحاول أن يتمسك بامتيازات كانت مخصصة له من الوجهة النظرية، وفيما عدا المدة القصيرة لنائب الملك، سير الدن جورست Sir Elden Gorst المعروفة «بمدة التهدئة» كان حكم الخديوى عباس الثانى يتميز بالخلاف الدائم بين القصر ودار المعتمد البريطانى وانتهى بخلعه واعلان الحماية فى سنة ١٩١٤.

وفى المذكرتين الآتيتين دليل على أن المعتمد البريطانى لم يكن يعامل الخديوى بشيء من الاحترام، ففي المذكرة الأولى عنف كتشنر عباس الثانى على علاقته الودية بالوطنيين: «على سموكم أن تعلموا حق العلم أنه مادام الجيش الانجليزى الذى رفع والدكم إلى العرش وأبقاكم عليه من بعده فى مصر فإن حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها مسؤولة معنوياً عن حسن سير الشؤون المصرية، وفى وسعى أن أقول لسموكم انها مستاءه جداً وأن ثقتها قليلة جداً بحاشية سموكم»[٤٢]. وبعد شهرين تلقى الخديوى-وكان شديد الحرص على حقه فى تعيين رئيس النظار-انذاراً جديداً بالخضوع لارادة الحكومة البريطانية: «ان حكومة صاحب الجلالة تعتبر أن عليكم إتباع نصحيتها فى معرفة هل العمل الذى تقترحونه لفائدة المصلحة العامة أم لا»[٤٣].

ولم يمض وقت طويل حتى أقيل الخديوى عباس الثانى وحل محله أمير سلس القياد هو السلطان حسين، وعند وفاته فى سنة ١٩١٧ أختير الأمير فؤاد خلفاً له، لا لأنه على جانب من الصفات الفريدة ولكن لأنه، وقد عاش زمناً طويلاً فى الخارج، كان قليل الأصدقاء فى مصر ومن ثم كان مضطراً إلى الاعتماد على تأييد إنجلترا له فى بقائه على العرش[٤٤].

وهكذا بإخضاع الأجهزة التنفيذية العليا «لمستشاريها» وطدت إنجلترا النظام والأمن بمراقبة الأجهزة الادارية فى البلاد عن قرب[٤٥]، ولم تكن هذه المراقبة دون رضا الشعب كما ظن بعضهم، فقد كانت على الأقل فى بدء الاحتلال، تتفق ورغبات طبقات هامة من السكان، والقنصل البريطانى الذى عهد اليه لورد دفرين فى سنة ١٨٨٣ بجس نبض الرأى العام، أخبر رئيسه بأن الأعيان فى الأرياف والعلماء والتجار كانوا شاكرين لانجلترا انقاذها البلاد من الفوضى وفضلاً عن ذلك فان المصريين، على شدة رغبتهم فى أن يزداد اشتراكهم فى الوظائف العامه، أعربوا عن: «رغبة صادقة بالاجماع فى أن يشترك الانجليز مع المديرين المصريين والقضاة والموظفين على اختلاف مناصبهم ليبقوهم فى طريق الاستقامة والواجب وليسكنوا من روع الشعب بأن الحق والعدالة سيحلان من الآن فصاعدا محل سوء النية والتعسف وشريعة الأقوى[٤٦]»

وعلى ضوء ذلك الشعور وضع لورد دفرين الخطوط العريضة لاعادة تنظيم الجهاز الادارى وهكذا أصبح الموظفون الأوروبيون ومنهم الانجليز على الخصوص أساس برنامج التجديد العصرى الذى شرعت به إنجلترا في بعض دوائر الحكومة، وفي رأى كرومر لم يكن في الامكان إدخال الحضارة الغربية إلا بواسطة هيئة من الموظفين الأوروبيين يعاونها من المصريين أولئك الذين تشبعوا بروح هذه الحضارة وثقافتها وإكتسبوا معرفة عملية بأساليب الادارة[٤٧] ومن حيث المبدأ حدد دور الموظفين الأجانب بإسداء النصح والخبرة لاعداد المصريين لحمل المسؤولية الادارية وإدارة شؤون البلاد العادية بانفسهم[٤٨]. وفي الواقع ذهبت ميول نائب الملك الشخصية إلى التوسع في تفسير دور إنجلترا في نشر الحضارة وهو الدور الذى قلل من امكان إشتراك أهل البلاد في الادارة والسير بها إلى الأمام: «ليس واجبنا الرئيسى أن ندخل إلى البلاد نظاماً يتيح، في ظل المظاهر

الزائفة للمؤسسات الحرة، لقلة من الموظفين أن يسيئوا حكم مواطنيهم، ولكن لاقامة نظام يتيح لجمهور الشعب أن يكون صالحاً حسب مبادئ الأخلاق المسيحية(٤٩).

وهنالك عامل جديد زاد من شدة نظام الوصاية، فقد نجمت عن التوسع الاقتصادى حاجات جديدة ومقتضيات إدارية جديدة تدعوا إلى إستخدام عدد كبير من المتخصصين الذين لا تستطيع مصر أن تزود الادارة بأمثالهم، وأن عجز هيئة الموظفين من أهل البلاد، في تلك الحالة، عن القيام بواجباتهم المتصاعدة جل كل تقدم نحو الاستقلال الذاتى مشكوكاً فيه وشجع بالعكس على تركيز السلطة في أيدى موظفى الاحتلال.

حقاً انه لتناقض غريب ذلك أن السياسة الانجليزية التى أرادت أن تكفل للبلاد نظاماً مستقراً مستقلاً بفضل النمو الاقتصادى الواسع، قد زادت بهذه الطريقه من تبعية مصر كما جعلت ذلك اليوم الذى يستطيع المصريون فيه أن يحكموا بلادهم بأنفسهم، يوماً بعيد المنال على الاطلاق.

وقد شهد سير أوكلند كولفن Sir Auckland Colvin تناقض هذه السياسة بقوله: «وبهذا إتسعت الهوة بين الأجنبى والوطنى، وستظهر قريباً طبقة من كبار الموظفين ذوى الجدارة العالية، تبدو وهى تراقب وحدها دون غيرها جميع أجهزة الدولة كأنها تؤخر ولا تستعجل حلول القوى الشعبية الوطنية محلها»(٥٠).

وقد نصح سير أوكلند كولفن بالتريث في مسيرة التقدم لصيانة توازن النمو بين التطور المادى وقدرة أهل البلاد على إدارة شؤونها، ولكن مذهب كرومر النفعى ضرب صفحاً عن هذا النصح، فالمصلحة الحقيقية للسواد الأعظم من السكان تقتضى الاستمرار في رفع مستوى معيشتهم حتى لو انطوى ذلك على زيادة عدد الموظفين الانجليز في إدارة البلاد: «لقد أصابت مصر .... نمواً في الثروات لاتعادله على الاطلاق زيادة في معرفة إستخدام هذه الثروات التى إكتسبتها في العهد الجديد، وهذه الوثبة المفاجئة من الفقر إلى الثراء ضاعفت مشقات العمل بسياسة إستخدام الموظفين المصريين محل الموظفين الأوروبيين في أعمال الادارة فقد انطلقت الطلبات، عند إرتفاع مدّ هذا الرخاء، من جميع الجهات تبحث عن عاملين على جانب من المعارف الفنية على اختلاف أنواعها، وهكذا انصبت هذه الطلبات على بلاد عاجزة عجزاً يكاد يكون مطلقاً عن الاستجابة اليها فقد زاد طلب مصريين من ذوى المؤهلات على العرض زيادة كبيرة»(٥١).

ولكن المستوى الثقافى في البلاد لم يكن في وسعه تزويد البلاد بالموظفين المرغوب فيهم، وأولئك العاملون في منصابهم في ذلك الوقت قلما كانوا في مستوى «مبادئ الأخلاق المسيحية» التى نادى بها كرومر، والعجز في الخلق المصرى، وهو ثمرة أجيال من الادارة التعسفية الفاسدة قد حال دون حلول المصريين محل الموظفين الأوروبيين. «لو كان فى الامكان أن أجد حولى خديوياً فطينا نزيها ونظاراً جديرين بمناصبهم وموظفين ذوى نشاط ومرؤوسين على جانب من الدراية، لحزمت أمتعتى في الحال ولانسحبت الجنود البريطانيون من البلاد. ان السبب الذى من أجله نحن مقيمون هنا هو أن أحداً من هؤلاء الأشخاص لم يبلغ المستوى المطلوب وأنهم لن يبلغوه قبل مضى وقت طويل»(٥٢).

وقد بررت إنجلترا تعزيز نظام الوصاية وتوطيد سيادتها على مصر بأحد التصريحات المتناقضة التى تميزت بها: «إن من يريد مساعدة مصر على السير قدماً في طريق الاستغلال لا يجد شيئاً يفعله أدعى إلى السوء والجهل من أن يعترض على إدخال المراقبة الانجليزية في أية دائرة من دوائر الحكومة»(٥٣).

ولكن تلك السياسة لم تستعجل السير نحو الاستقلال، كما ادعى ملنر بل حولت حكومة مصر إلى إدارة خاضعة لسلطة الدولة المحتلة وذلك بوسيلتين:

بزيادة عدد الموظفين الانجليز دائماً واحتكارهم مناصب الحكم، وملنر نفسه فى نقده الذاتى لفشل السياسة الانجليزية كان عليه أن يسلم فى سنة ١٩٢١، بأنه«باطالة الاحتلال البريطانى إزداد عدد الموظفين الانجليز وتوارى ذلك المبدأ أن هدف الادارة تدريب المصريين واعدادهم لادارة شؤون بلادهم»[٥٤].

كانت السلطة التنفيذية في أيدى هيئة «من المستشارين والخبراء» الانجليز التى كانت تشكل «العمود الفقرى للادارة المدنية المصرية»[٥٥] وكانت تضم فى سنة ١٨٩١، ٣٩ موظفاً كبيراً، كان يعاونهم عدد كبير من مواطنيهم ومن الأوروبيين من مختلف الجنسيات وقد زاد عدد هؤلاء الموظفين بمعدل فاق في سرعته معدل الموظفين من أهل البلاد الذين تضاءلت منزلتهم شيئا فشيئا وأبعدوا عن المناصب التي كانوا يشغلونها حتى ذلك الحين[٥٦]. وفي الواقع، كان الانجليز في ذلك التسابق إلى الوظائف يفضلون على سواهم، وكانت جميع الوظائف الجديدة الهامة تخصص لهم دون جدال، بل كانوا يخصون أيضا بالكثير من الوظائف الشاغرة التي كان يشغلها غيرهم من الأوروبيين أو من المصريين[٥٧].

والجدول الآتي يوضح ازدياد نفوذ الموظفين الانجليز على الجهاز البيروقراطي المصري[٥٨].

الجنسية	١٨٨٢	١٨٩٦	١٨٩٨	١٩٠٦	١٩١٩
مصريون	٩٠٠٠ تقريباً	٨ ٤٤٤	١٠ ٦٠٠	١٢ ٠٢٧	
أوروبيون	٥٥٠	٤٠٤	٨١٣	٥٩٠	
انجليز	٢٦٤	٢٨٦	٤٥٥	٦٦٢	١ ٦٧١
الجملة	٩ ٨١٤ تقريباً	٩ ١٣٤	١١ ٨٦٨	١٣ ٢٧١	١ ٦٧١

وقد بلغت الزيادة فى عدد الموظفين الاجمالى فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٩٠٦، ٣٦٪ للمصريين و٧٪ للأوروبيين و١٥٪ للانجليز كما بلغت نسبة الزيادة فى عدد الموظفين الانجليز فى الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٩، ٥٣٪.

وقد انخفض عدد الموظفين فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٨٩٦ فى نفس الفترة التى اتسمت بتحديد البناء وتقشف الميزانية، وفي الوقت الذي عينت فيه الحكومة المصرية ٣٠٠ موظف جديد في كل سنة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ و٦٠٠ موظف سنويا في الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ خفضت حكومة الاحتلال هذا المتوسط إلى ٢٠٠ موظف سنويا بين سنة ١٨٨٢ و١٨٨٦[٥٩]. ولكن في الوقت الذي خفض فيه الانجليز عدد الموظفين بوجه عام زادوا عدد الموظفين من أبناء جنسهم وخصوا أنفسهم بادارة جميع الأقسام الهامة مثل أقسام الأمن العام والتنمية الاقتصادية. «الجيش والمالية والأشغال العامة في أيدي الأوروبيين بصفة خاصة ويعمل في هذه الأقسام عدد كبير من المرؤوسين الفرنسيين والايطاليين النمساويين والألمان واليونانيين، غير أن المناصب الرئيسية يشغلها الانجليز والنظام الادراي في هذه الأقسام يغلب عليه النفوذ الانجليزي[٦٠]».

وكان من شأن اصلاح الحالة الاقتصادية والمالية بعد سنة ١٨٩٧ أن نشأت متطلبات ادارية جديدة واقتضى هذا الاصلاح توسعا في المرافق العامة. وغني عن البيان أن الانجليز استفادوا من هذا التوسع أكثر من غيرهم وأصبحوا في وقت قصير أكثر عددا من الموظفين الأوروبيين، وبحجة معارفهم الفنية الفائقة راحوا يتسربون إلى الوظائف الصغرى ويحلون محل الموظفين من أهل البلاد.

وكادت وظائف المراقبين ومفتشى سكك حديد الحكومة المصرية تكون وقفاً على الموظفين الأوروبيين، كما يتضح من الجدول الآتى:[٦١]

موظفو سكك الحديد في سنة ١٩٠٦

	أجانب	مصريون
مراقبون	٣٢	٤
مفتشون	٧٤	١٩
مستخدمون	١٩٨	٥٢٣٠
الجملة	٣٠٤	٥٢٥٣

وفى المحاكم الأهلية كان يجلس قاضى إنجليزى على الدوام فى كل دائرة إلى جانب القضاة المصريين، وبلغ عدد القضاة الانجليز في سنة ١٩٠٦ اثنين وثلاثين قاضياً.[٦٢]

وامتد حرمان المصريين من ادارة شؤون بلادهم إلى البلديات حيث كانت الجاليات الأجنبية كثيرة العدد ولكنها أقلية على كل حال، وفي بعض البلديات كانت المجالس البلدية تشتمل على ٨٠٪من الأجانب و ٢٠٪من المصريين وفي الاسكندرية على سبيل المثال لم يكن بين مستشارى البلدية الأربعة عشر سوى ثلاثة من الوطنيين فى حين كان المصريون يمتلكون ٩٠٪من الثروة العقارية[٦٣].

وكان النفوذ الانجليزى على أشده في الجيش المصرى، ذلك الجيش المحدد بثلاثة عشر ألف رجل. كان يقود جميع وحداته ضباط من الانجليز وقلما، كان الضباط المصريون يتجاوزون رتبة القائمقام (عقيد)، وبعد وقت قصير كانت السلطة الحاكمة تبعدهم عن الجيش باعطائهم وظائف مدنية في الدوائر الادارية، وفي سنة ١٩١٠ من خمسين وظيفة عسكرية عالية كان الانجليز يشغلون ثلاثاً وأربعين والمصريون سبعاً فقط[٦٤].

وازداد عدد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى كما يأتى:[٦٥]

	ضباط في الخدمة العاملة	متقاعدون يقبضون معاشاً من الحكومة المصرية
١٨٨٣	٢٦	
١٨٨٨	٥٥ (و٣٠ ضابط صف)	
١٨٩١	٦٩ (و٣٣ ضابط صف)	
١٨٩٢	٧٦ (و٤٠ ضابط صف)	
١٩٠١	١٣٤	
١٩٠٧	١٨٤	١٧٥
١٩١٤	٢٠٩	١٨٧

ويرى البعض على الأرجح أن زيادة عدد الموظفين الانجليز قد رفعت المستوى العام لفاعلية الادارة، وإستفاد الموظف من أهل البلاد من هذه الوصاية المباشرة فبدا أنزه وأقدر من ذى قبل، ولكن لسوء الحظ تلك النزاهة وهذه القدرة قلما مكنتاه من الحلول محل رؤسائه الأجانب في مناصبهم(٦٦)، وقد كان الموظف المصرى في سلبيته وخضوعه مرآة نظام سلطة الفرد في الادارة والانشاء تعكس ذلك النظام الذى ابتدع هذا الموظف وأخمد فيه روح الاستقلال. وقد اعتبر رجعياً فى خلقه، فأبعد شيئاً فشيء إلى وظائف صغيرى لا مسؤولية فيها، ومن ثم لم تتح للموظف المصرى فرصة الاطلاع والمعرفة والاشتراك في وضع القرارات الادارية(٦٧).

(ب) الهيئات البرلمانية في القانون النظامى لسنة ١٨٨٣:

فقد كانت أبواب المجلس التشريعى موصدة فى وجوه المصريين كما كانت ادارة الأجهزة التنفيذية محظورة عليهم، وكانت سياسة انجلترا في الحالتين شديدة الغموض، فقد كانت نتيجة هذه السياسة آخر الأمر عكس تلك النتيجة التى كانت انجلترا تنادى بها علناً، لأنه إذا كان نظام الاحتلال قد تعهد في البدء بأن يساند تطور الهيئات النيابية(٦٨) وإحياء شعور المصريين بمسؤوليتهم التشريعية فقد رفض ذلك النظام قطعاً بعدئذ جميع الاصلاحات النيابية الضرورية للبلاد معلناً أن اتساع الامتيازات البرلمانية لن يترتب عليه سوى البلبلة وفشل برنامج الاصلاح. وبالفعل بعد ثلاثين سنة من الوصاية «والاهداء البرلمانى» على حد قول الانجليز وجدت مصر نفسها عقب تلك السياسة في مجال التطور النيابى أقل تقدماً منها في سنة ١٨٨٢.

ان التدخل العسكرى الانجليزى وإحياء الحكم الخديوى قضيا على آثار الاصلاحات البرلمانية التى شرعت فيها قبل ثلاث سنوات حركة شريف باشا الحرة وتابعتها من بعده حكومة عرابى، وقد كان من تدابير نظام الاحتلال الأولى حل الجمعية التشريعية والغاء القانون النظامى الصادر في مارس ١٨٨٢، الذي خول الجمعية التشريعية الحقوق الآتية:

١ – يكون النظار مسؤولين أمام الجمعية التشريعية.
٢ – لا تفرض أيه ضرائب دون موافقة الجمعية التشريعية.
٣ – تقوم الجمعية التشريعية بفحص ميزانية الدولة، ولا تنفذ الا بعد تصديق الجمعية.
٤ – للجمعية الحق في الاشتراك في سن القوانين، وليست صفتها التشريعية والحالة هذه الا صفة استشارية.
٥ – للجمعية الحق في تعديل مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، ولها أيضاً أن تقر أو ترفض أيه مادة من موادها.
٦ – تحدد دورة الجمعية التشريعية بخمس سنوات.
٧ – تكون الانتخابات بالتصويت غير المباشر، كل مائة ناخب يختارون ناخباً منتدباً ينتخب بدوره نائباً للجمعية التشريعية التي تتألف من ١٢٥ نائباً.

لم يكن لهذه الجمعية سلطة مطلقة ولكنها كانت مرحلة هامة نحو قيام دولة نيابية عصرية حرة، وقد عاد النظام البرلمانى الجديد–الذى أقامه حكم الاحتلال– بهذا التطور إلى بساط البحث بواسطة لورد دفرين Lord Dufferin الذى عهدت اليه حكومته بوضع نظام برلمانى يحول في الوقت نفسه دون عودة الاستبداد الخديوى ويحظى برضا الدولة الدائنة(٦٩) فاستأنف لورد دفرين عرض الاقتراحات التي قدمها سير أوكلند كولفن منذ بضعة أشهر. تلك الاقتراحات التي أشارت إلى النموذج التشريعى الهندى الذي بمقتضاه لم يكن

للمجلس النيابي سوى حق المداولة واسداء النصح لا حق سن القوانين[٧٠]، ولم تكن الميزانية من اختصاصه ولكن الضرائب لم تكن تفرض الا بموافقته.

وعملاً بهذا المبدأ نشأت بمقتضى القانون النظامى الذى وضعه لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ ثلاث هيئات استشارية هي (أ) المجلس التشريعى (ب) الجمعية العمومية (جـ) مجالس المديريات.

(أ) كان المجلس التشريعي يضم ثلاثين عضواً منهم أربع عشر عضواً دائماً بينهم الرئيس ونائبه، تعينهم حكومة الخديوى نفسها ويختار الباقون بالانتخاب غير المباشر على هذا النحو: عضوان تنتخبهما المدن وأربع عشر عضواً تنتخبهم مجالس المديريات، وكان شرط الانتخاب أن لا يقل ما يدفعه المرشح لعضوية هذا المجلس من الضرائب المباشرة عن خمسين جنيهاً، وكانت مدة المجلس ست سنوات يعقد أثناءها جلسة كل شهرين، وكانت جلساته سرية.

. ولما كان سن القوانين محظوراً على هذا المجلس التشريعى، فطبقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون النظامى لم يكن للمجلس الا أن يطلب إلى الحكومة وضع هذا القانون أو ذاك وكان للحكومة مطلق الحرية في أن تستجيب لطلبه أو تعرض عنه، وقد نصت المادة ١٨ من القانون النظامى على أن كل قانون أو مرسوم بقانون يختص بلائحة ادارية عامة لا يجوز اصداره الا بعد أخذ رأى المجلس التشريعى فيه، وكان لهذا المجلس أيضاً «ابداء الآراء والرغبات في كل فصل من فصول الميزانية» ولكن إذا رفض المجلس أو عدل مشروع قانون أو بنداً من بنود الميزانية لم تكن الحكومة ملزمة بقراره على الاطلاق، وكان على الناظر بالرغم من ذلك أن يشرح أسباب هذا الرفض ولكن عرض الأسباب لم يكن يعنى جواز المناقشة فيها، ومن جهة أخرى لم يكن للمجلس التشريعى أن يبحث فى الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا، ولا في الدين العام وقانون التصفية ولا في كل مسألة تتعلق بالتزامات مصر الدولية.

(ب) كانت الجمعية العمومية تضم اثنين وثمانين عضواً، منهم ثلاثون عضواً من المجلس التشريعى، ونظار الحكومة الستة وأربعون نائباً منهم أحد عشر نائباً عن المدن وخمسة وثلاثون نائباً عن الأرياف ينتخبهم لمدة ست سنوات دافعو الضرائب المباشرة (الناخب المنتدب يمثل ١٠٠ ناخب)، وكانت شروط الانتخاب لعضوية الجمعية مثل شروط المجلس التشريعى، ورئيس هذا المجلس كان رئيس الجمعية العمومية أيضاً، وكانت الجمعية تدعى للانعقاد مرة كل سنتين، وجلساتها كانت سرية كجلسات المجلس التشريعى.

وعلى العموم لم تكن مهام الجمعية العمومية تختلف عن مهام المجلس التشريعى الا في حالتين كانت الجمعية العمومية في احداها تستطيع أن تبحث في جميع الموضوعات التي كانت تهمها وتبدى رأيها فيها، ولم تكن الضرائب في الحالة الأخرى تفرض بدون موافقتها، غير أن نظام الامتيازات الأجنبية ومكتب صندوق الدين كانا حجر عثرة في سبيل سلطة الحكومة المصرية في فرض الضرائب إلى حد أن الجمعية العمومية لم تستطع في الواقع ممارسة هذا الحق كأساس لمبدأ مراقبة الشعب للسلطة التنفيذية الا مرة واحدة بين سنة ١٨٨٣ و١٩١٣[٧١]، ومن جهة أخرى كان على الحكومة أن تعرض على الجمعية على سبيل الاستشارة مشروعات القروض العامة الجديدة[٧٢] وحفر ترع الرى ومد السكك الحديدية ومسح الأراضى[٧٣].

وفيما عدا حق المراقبة النظرى على فرض ضرائب جديدة ظل دور الجمعية العمومية استشارياً كدور

المجلس التشريعي وبقيت سلطة التشريع في يد الحكومة دون غيرها. كان كل ناظر من النظار يعد بنفسه مشروعات القوانين التى كان يرى أنها ضرورية ويعرضها على مجلس النظار الذى كان يوافق عليها ويحيلها شكلاً إلى المجلس التشريعي أو على الجمعية العمومية لابداء الرأى فيها، وفي الواقع لم يكن النظار المصريون هم أصحاب السلطة التشريعية الحقيقيين في مصر فقد كانوا رجالاً لا رأى لهم وكان «المستشارون» ووكلاء النظارات البريطانيون يحيطون بهم، فكان هذا المزيج من السلطات مخالفاً للمبادئ الأولية في التشريع، وان المرء ليتساءل كيف كانت انجلترا تأمل أن تزود مصر بهيئات نيابية مختصة لتحكم البلاد في الوقت الذى كانت تأبى عليهم حق التدريب على الحياة النيابية والاشتراك فيها، ومع ذلك قد يتساءل المرء أيضاً أكان في نية دفرين Defferin أن يعطل حقوق المجالس عمداً فيخدم مقاصد حكومته الامبريالية، فبعض كتاباته قد تدعوا إلى توهم العكس: «الواقع أن البلاد قد منحت هيئات نيابية دليل على نزاهتنا فلو أردنا أن تكون حكومة مصر في أيدينا لكان ذلك آخر ماكنّا نتخذه من التدابير»[٧٤].

ان القانون النظامى الذى وضعه دفرين ربما على الأرجح قد فسر تفسيراً مطلقاً أو محدوداً حسبما كانت تملى على المفسر مصالحه، فقد ظلت مصر ربع قرن يحكمها سلطان بالفعل، أجل يحكمها كرومر الذى أهدرت سلطته الفردية الاستبدادية المبادئ الدستورية[٧٥]، ومن ثم لم يكن من مساعيه على الاطلاق أن يقر أعماله مجلس نيابى دون السلطة العسكرية، سلطة جيش الاحتلال، وكان قصد دفرين في رأيه «اقامة حاجز ... فى وجه طغيان الأتراك الذى بلغ حداً لا يطاق» ولم يكن قصده تشجيع تطور الهيئات النيابية تطوراً عاجلاً، وربما كانت الفائدة الوحيدة من طول المدة أنها«أتاحت للعنصر الأوروبى في الحكومة المصرية أن يستطلع حالة العقل الباطن في الشعب وحاجات أهل البلاد الكامنة في نفوسهم»[٧٦].

(جـ) مجالس المديريات: كان لكل مديرية من المديريات الأربع عشرة مجلس مكون من ثلاثة إلى ثمانية أعضاء (فى سنة ١٩٠٧ بلغ مجموع المستشارين في المديريات سبعين مستشاراً) يختارون بالانتخاب العام (كانت جداول الانتخابات تضم ١٢٪فقط من السكان)،[٧٧] لمدة ست سنوات، وكانت شروط الانتخاب لعضوية مجالس المديريات كشروط إنتخاب أعضاء المجلس التشريعي والجمعية العمومية، وكان مجلس المديريات يدعى للانعقاد مرة في السنة على الأقل بأمر من مدير المديرية الذي كان في الوقت نفسه بمقتضى مرسوم خديوى رئيس مجلس المديرية وكانت جلسات مجالس المديريات سرية أيضاً[٧٨] وكانت أولى مهام مجلس المديرية انتخاب أحد أعضائه ليكون عضواً في المجلس التشريعي، وكان مجلس المديرية يبدى رأيه في جميع المسائل التي تهم المديرية (وهو رأى، كما هو معلوم، لا قوة قانونية له) كاصلاح الطرق الزراعية وتطهير الترع وبناء الأسواق وغير ذلك.

(ج) المطالب النيابية ونظام حكم الاحتلال:

كانت مهام المجلس التشريعي والجمعية العامة في السنوات التسع الأولى من إنشائهما مقتصرة على إقرار المشاريع التي كانت تعرضها الحكومة والموافقة عليها دون مناقشة طويلة[٧٩]، وإذا لم تكن الحكومة حتي سنة ١٨٨٩ تميل إلى انكار حقوق المجلس الشرعية فقد كانت على الأقل لا تقيم وزناً لآرائه، ولكن الحكومة عدلت بعدئذ عن موقفها هذا بانتداب أحد الموظفين وكان بوجه عام المستشار أو وكيل النظارة البريطانى ليمثلها في المجلس التشريعي ويقيم الدليل على صحة التدابير التي كانت الحكومة تعرضها عليه، وفي الوقت

نفسه أخذت رغبة مجلس النظار تزداد في قبول تعديلات المجلس التشريعي التي كان من شأنها في الغالب أن تصبح تلك المراسيم المعدلة بقوانين قريبة من أذهان الشعب ومن حياته العملية[٨٠]، وجدير بالذكر أن المجلس التشريعي في سنة ١٨٨٩ على الرغم من أن معظم أعضائه كانوا من كبار ملاك الأراضي، لم يتردد في التصويت لزيادة الضرائب العقارية لتتمكن الحكومة من سد النفقات التي نجمت عن الغاء السخرة[٨١]، وقد تغير موقف المجلس التشريعي والجمعية العمومية بجلوس الخديوى عباس الثانى على العرش في سنة ١٨٩٢ وراحت معارضة الخديوى الجديد لنظام حكم الاحتلال تستحث معارضة النواب[٨٢]، وحسبنا أن نذكر هنا بعض الأمثلة للدلاله على هذا الموقف، ففي ديسمبر ١٨٩٢ رفض المجلس التشريعي بحث ميزانية السنة التالية بحجة أن الميزانية لم تقدم له من قبل وفي وقت كاف لبحثها[٨٣]، ولم يحل هذا الرفض دون مضى الحكومة في نفاذ الميزانية ولكنه كان الاشارة الأولى لمعارضة سلطة الحكومة.

وفي سنة ١٨٩٣ والسنوات التالية، اعترض المجلس التشريعي على المبالغ الباهظة التي منحتها الخزانة المصرية جيش الاحتلال لسد حاجاته، انها بادرة احتجاج أولى جاءت عرضاً ولكنها في الحقيقة كانت ضد حكم الاحتلال.

وشهدت سنة ١٨٩٦ احتجاج المجلس التشريعي لأن الحكومة لم تستشره في نفقات الحملة العسكرية في السودان كما شهدت تلك السنة اعتراض المجلس بعد ذلك نظارة المعارف العمومية لأنها طلبت تقرير أموال إضافية في ميزانيتها[٨٤].

وفي سنة ١٨٩٩ ثار خلاف في المجلس التشريعي بين قاضى القضاة والشيخ حسونة النواوى ومستشار نظارة الحقانية (العدل) السيد/ماك ايلرايت Mc Ilwrhith بشأن اصلاح المحاكم الشرعية، انتهى إلى إقالة قاضى القضاة من منصبه[٨٥].

وقد احتج المجلس التشريعي بشدة في سنة ١٩٠١ على فرض رسم قدره ٨٪على مصانع القطن المحلية، ووافق على اقتراح حماية صناعة النسج في مصر[٨٦].

واشتد تيار العداء ضد الحكومة ونظام الاحتلال بين سنة ١٨٩٩ و١٩٠٢ بتعيين اسماعيل محمد باشا رئيساً للمجلس التشريعي، وكان صديقاً للزعيم الوطنى مصطفى كامل، غير أن تطرفه قد خففه اعتدال الشيخ محمد عبده الذي عين في المجلس في يونيو ١٨٩٩ وقد ساهم حضوره في معظم لجان المجلس التشريعي والجمعية العمومية في تخفيف حدة الجدال[٨٧].

كان اهتمام الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٥ منصرفاً على الخصوص إلى الاصلاح الدستورى، فقد قدم أحد أعضائها، الشيخ على يوسف، محرر جريدة المؤيد وصديق الخديوى، اقتراحاً يطالب فيه بتوسيع الحقوق النيابية ووضع دستور جديد يحقق قواعد الديمقراطية الغربية، وقد وجه المجلس التشريعي في السنة التالية مثل هذا الطلب إلى ولى عهد انجلترا أثناء زيارته للقاهرة.

ومن دواعى العجب أن يلاحظ الباحث أن المجلس التشريعي، فيما عدا هذا المطلب، ظل في السنتين ١٩٠٥ و١٩٠٦ في سبات عميق، وجرت موافقة المجلس على ميزانيتى هاتين السنتين دون مشقة، وقد يذهب البعض في الظن إلى أن الاتفاق الفرنسى الانجليزى قد أخمد عزيمة المجلس، وحتى الأحكام الجائرة التى أصدرتها محكمة دنشواى لم تفلح في ايقاظه من سباته[٨٨]، ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل، فالرأى

العام وقد ثار غضبه بعد قضية دنشواى، مالبث أن استشار النواب، وكذلك الجمعية العمومية، وقد دعيت إلى الانعقاد في فبراير ١٩٠٧، كانت أشد عداء لنظام الاحتلال في هذه الجلسة منها في جلساتها السابقة، وقد كانت الجمعية العمومية أول من أعد للمطالب برنامجاً دقيقاً متناسق الأجزاء لم يقتصر على المجال السياسى بل شمل أيضاً المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وفي أربعة أيام فحصت الجمعية خمسة وثمانين اقتراحاً قدمتها الحكومة ورفضت خمسة وثلاثين اقتراحاً منها، ثم وافقت على عدة قرارات أهمها :ـ

١) الغاء المحاكم الاستثنائية (منها محكمة دنشواى العسكرية) واطلاق سراح المحكوم عليهم في دنشواى.
٢) وضع دستور للبلاد واقامة حكومة نيابية.
٣) قيام الحكومة بتنظيم الأسعار.
٤) تخفيض المناصب الادارية العليا للمصريين.
٥) تخفيف المصاريف المدرسية الباهظة.
٦) اعلان اللغة العربية لغة البلاد الرسمية واستعمالها دون غيرها من اللغات للتدريس في المدارس العمومية.
٧) إعادة تنظيم المحاكم الشرعية.
٨) وقف منح الامتيازات للشركات الأجنبية.

وقد احتج الملتزمون أصحاب الامتيازات والمضاربون الذين اجتاحوا البلاد منذ أربع أو خمس سنوات على هذا القرار بوقف منح الامتيازات للشركات الأجنبية، وكذلك الغرفة التجارية البريطانية واتحاد المحاصيل العامة واتحاد المصدرين بالاسكندرية وقد جمعوا فيما بينهم الجانب الأكبر من استثمارات الأجانب التجارية في مصر، وأرسلوا عرائض احتجاج إلى دار المندوب السامى، وسارعت الغرف التجارية الأجنبية الأخرى تحذو حذوهم في طلب الابقاء على التشريع القائم حينذاك[٨٩].

وقد كانت ثورة تركيا الفتاة فى سنة ١٩٠٨ حافزا للحركة الدستورية في مصر[٩٠]، فسافر إلى لندن وفد من أعضاء المجلس التشريعى والجمعية العمومية برئاسة اسماعيل أباظة باشا لتقديم برنامج من الاصلاحات الدستورية إلى الحكومة البريطانية، ولكنه لم يفلح في مسعاه، وفي ذلك الوقت وافق المجلس والجمعية بالاجماع، في بدء سنة ١٩٠٩، على قرار أعده حافظ عوض والشيخ على يوسف يطلبان فيه من الحكومة أن تضع مشروع قانون نظامى يخول الأمة حق الاشتراك فعلاً في مراقبة الشؤون المحلية وادارة البلاد الداخلية، وجدير بالذكر أن المجلس والجمعية لم يطالبا الا بطرف من الاستقلال الذاتي الداخلى، وقد أعلنا بوضوح عدم اختصاصهما ببحث مسائل الدين العام والامتيازات الأجنبية وقانون التصفية، والجزية التركية وغيرها من الالتزامات الدولية[٩١]، وقد رفضت حكومة بطرس باشا غالى أن تبحث طلب المجلسين الاستشاريين كما أنها رفضت طلب الجمعية العمومية إلغاء الجلسات السرية[٩٢].

لم يؤد تشدد الحكومة الا إلى إزدياد حدة معارضة المجلس التشريعى فقد دقق المجلس النظر في الميزانية ونفقات الادارة السودانية ومصاريف جيش الاحتلال واصلاح مجالس المديريات وقانون النفى والابعاد وقانون المعاشات واعادة تنظيم المحاكم الشرعية[٩٣]، وقد احتج النظار ومنهم سعد زغلول وكان أفصحهم لساناً بحدة الكلام ضدهم فامتنعوا إلى حين عن الاشتراك في مداولات المجلس.

وقد ظهر المجلس التشريعي في سنة ١٩١٠ أحرص من ذى قبل على اثارة العراقيل، وعند النظر في الميزانية ندد المجلس بإدارة الحكومة المالية واتهمها بتبديد مبالغ كبيرة منذ أربع سنوات، وفي شهر مايو من السنة نفسها أعلن المجلس نفسه كفيلاً للحريات الفردية والحريات العامة في البلاد ورفض مشروع قانون جرائم النشر وعدل تعديلاً جذرياً قانون مكافحة الدسائس السياسية الهدامة وقانون حظر التدخل في السياسة على تلامذة وطلاب المدارس الحكومية ولم تلتفت الحكومة إلى هذه المعارضة وأصدرت في ١٥ يوليو ١٩١٠ القوانين الثلاثة دون الأخذ بالتعديلات المقترحة[٩٤].

وكان لرأى الجمعية العمومية المنعقدة من فبراير حتى أبريل ١٩١٠ وزنه البالغ، فقد ظفرت بنصر باهر في موضوع مد امتياز شركة قناة السويس، وكانت الشركة قد عرضت مقابل مد الامتياز أربعين سنة أن تدفع للحكومة المصرية أربعة ملايين من الجنيهات وحصة سنوية من الأرباح، ولكن هذا العرض الذى قبلته الحكومة أثار ضجة من الاحتجاج في الصحف وفي الجمعية العمومية وعلى الرغم من حجج سعد زغلول الذي عهدت اليه الحكومة بالدفاع عن وجهة نظرها فقد أصرت الجمعية العمومية على موقفها وردت بأن هذا التصرف يكلف مصر ١٣٠ مليون جنية من الأرباح الحقيقية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يفيدها في الوقت الحاضر المبلغ الذي تقترحه شركة قناة السويس مادامت الحكومة لا تستطيع مراقبة مصروفات هذا المبلغ لفقدان سلطتها في الشؤون المالية[٩٥].

وهذه المعارضة بالاجماع، معارضة الجمعية العمومية ومعارضة البلاد، وكذلك اغتيال رئيس النظار بطرس باشا غالى لتأييده مشروع مد الامتياز، كل هذه دعت الحكومة إلى إعادة النظر في موقفها.

وقد صرح رئيس النظار الجديد، محمد سعيد باشا، أمام الجمعية العمومية في ٤ أبريل ١٩١٠ بأن الحكومة، نظراً للظروف الاستثنائية، قد تركت الأمر لتقدير الجمعية العمومية المطلق وستتقيد بقرارها، وقد وفت الحكومة بتعهدها عندما رفضت الجمعية بالاجماع-ماعدا صوتاً واحداً-مشروع مد امتياز شركة قناة السويس[٩٦]، وعلى الرغم من أن هذا الوعد لم ينص عليه القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ على الاطلاق فقد عد تقدماً بارزاً وخامر النفوس الأمل أن يمتد هذا الحق إلى مجالات أخرى هامة، ولكن المنافسة بين الخديوى ودار المندوب السامى البريطانى كانت قد خفت في عهد نائب الملك جورست، ومعارضتهما معاً[٩٧] رغبات الجمعية العمومية قد وضعت حداً لهذه الأمانى، غير أن الجمعية خرجت من هذا النضال قوية، وفي دورة انعقادها التالية في مارس ١٩١٢، كانت قليلة الرضا عن ردود الخديوى في خطاب الافتتاح على مائة وستين اقتراحاً عرضتها في سنة ١٩١٠ ثم قدمت الجمعية قائمة جديدة بمائة وستين اقتراحاً آخر.

وقد رفع استمرار مطالب المجلس التشريعي والجمعية العمومية بين سنة ١٩٠٤ و١٩١٢ من شأنهما، ومنذ ذلك الحين زادت الحكومة اصغاءً إلى آرائهما باذلة وسعها في اعطائهما بيانات أوفي وفي اقناعهما بالفرصة المتاحة لتطبيق التدابير التى أصرا على رفضها، ولكن لم يكن في الامكان النظر بعين الاعتبار إلى مطلبهما الرئيسى أن تكون لهما السلطة التشريعية الداخلية، فقد كانت هذه السلطة تتوقف آخر الأمر على دار المندوب السامى البريطانى وحكومة لندن.

غير أن موقف انجلترا لم يكن على نمط واحد فإذا كان نظام الاحتلال يقر من جهة شرعية المطالب الوطنية وصحتها فقد كان من جهة أخرى يحاول بشتى الوسائل اخماد الحركية ليوطد سلطانه ويطيل أمده على البلاد.

وفي بعض كتابات كرومر وجورست وكتشنر دلائل تكشف عن تساهل نظام الاحتلال نحو مطالب المصريين الوطنية، فقد كان كرومر يرى أن ادخال الحضارة الغربية بواسطة عنصر أجنبي سائد من شأنه طبعاً أن يثير رد فعل وطني[٩٨]، وللحد من حدة رد الفعل هذا أوصى بتشجيع اشتراك المصريين في ادارة الشؤون العامة: «لا عجب أن نرى الشباب المثقف يطالب باشتراك أوسع في الحكومة وادارة البلاد، ومن كرم النفس أن يكّن المرء عطفاً على هذه الأماني الشرعية حقاً[٩٩]. وفي رأيي أن على المصريين أن يساهموا بالتدريج بنصيب أوفى في ادارة شؤونهم»[١٠٠].

وكان خليفة كرومر أرحب فكراً حين قال: «انني أرى دائماً أن المصريين قد بلغوا في ثقافتهم مرحلة أصبحوا فيها بالتأكيد أهلاً للاستفادة من التسهيلات المتاحة لهم للاشتراك في ادارة البلاد»[١٠١].

وفي رأي كتشنر أن الفوائد النظرية من الحكومة النيابية كانت من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى دليل عليها وعلى أساس هذا المبدأ اقترح توسيع السلطة التشريعية في المجالس النيابية المصرية[١٠٢].

ومع ذلك كان يناقض هذه التأكيدات الداعية إلى التوفيق بموقف متشدد نحو الوطنيين من الحزب الوطني الذين لم يكونوا، في رأي كرومر، الا أقلية صاخبة قليلة الشأن يتعذر تحقيق مطالبها السياسية التي كانت تتعارض مع المصالح الحقيقية لأغلبية السكان التى أقامت انجلترا نفسها كفيلة لها.

فقد كانت هنالك فرصة ضئيلة لمواجهة الحركة الوطنية مواجهة تنتهي آخر الأمر إلى محادثات مع الداعين اليها: -«هل للأمة المصرية إذن أمل على الاطلاق؟ هنالك أمل ضئيل جداً بالشكل الذى يتصوره الحزب الوطني المصرى، إننى مقتنع بذلك أن لم يكن هنالك أمل على الاطلاق»[١٠٣].

وقد أصبح القمع المخرج المنطقى للسياسة الانجليزية، وحتى سير الدون جورست الذي عهدت اليه حكومته بأن يجرى محادثات مع رجال الحزب الوطنى أقر بذلك، ولما رفض أن يجيبهم إلى مطالبهم السياسية الأولى، لم يبق أمام مهمته سوى الفشل، وهكذا في يأسه أمام الرد السلبى انتهى جورست، وفي نفسه غل، إلى القول بأن المصريين كانوا -على حد تعبيره- «ميؤوساً منهم على الاطلاق»[١٠٤] وأن التوسع في الحقوق النيابية يفسد جميع مصالح الدولة[١٠٥] وأن التجاء الوطنيين إلى الأساليب العنيفة يقتضى معاملتهم بالمثل وتطبيق تدابير القمع: - «.... لما كان الوطنيون قد استولى عليهم الذعر الآن، فعلينا أن نلقنهم درساً قاسياً قبل أن نفرغ منهم»[١٠٦].

إن اخفاق نظام الاحتلال مرة بعد مرة في كسب ود الذين يدركون شؤون السياسة من سكان البلاد يؤيده القول بأن إقامة حكومة نيابية لا تتفق واعداد ادارة فعالة خبيرة بحاجات الشعب[١٠٧]، ولهذا ظلت الهيئات السياسية التى أقامها لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ كما هى لم تتغير على الاطلاق، غير أنها لم تستطع اعتناق المبدأ البرلمانى بمعناه الحقيقي فقد خصت هذه الهيئات السياسية بتدريب المصريين على النظام التمثيلى فقط[١٠٨]، وفي رأي كرومر أيضاً أن منح البلاد نظاماً دستورياً ينتهى حتماً إلى عودة الطغيان الخديوى[١٠٩] ولتحول الحكومة البريطانية دون ذلك لم تتطلع حتى في المستقبل البعيد، إلى قيام نظام نيابى، وقد لخص ملنر موقف حكومته كما يأتى: -«ان قيام حكومة وطنية نيابية، كما ندركها، موضوع لا يمكن البحث فيه لمدة يصعب تقديرها الآن فالشعب نفسه لا يفهمها ولا يريدها وسيضيق بها ذرعاً لو أتيحت له، وبعض النظريين ممن لا بصيرة لهم يحلمون باعطاء الشعب حكومة نيابية»[١١٠].

وقد عارض كرومر أيضاً منح البلاد نظاماً نيابياً قائلاً :ـ«ذلك محض جنون أن نفرض أنه في امكاننا أن نترك هؤلاء المصريين وهم عاجزون كل العجز ـ ،أن يتولوا إدارة شؤونهم»[١١١].

وفضلاً عن ذلك، كان أهل البلاد عاجزين عن تقدير المبادئ الدستورية حق قدرها في رأى كتشنر، وادراكهم للاصلاحات كان ينتهى بهم إلى تقليد حرفى للاصالة الغربية التى كانوا يلتقطونها من الكتب والصحف الأوروبية[١١٢].

وإن ادراكهم الضعيف لنظام الأحزاب، أضاف كتشنر، يزيد من عجزهم عن الانتفاع كما ينبغى، بالطرق الدستورية :ـ«الروح الحزبية لهم كالشراب شديد السورة للافريقيين غير المتحضرين من أهل البلاد، والمشقة الكبرى في القضاء على كل منفعة شخصية في الحياة العامة تذهب بكل محاولة لاقامة حكومة نزيهة[١١٣] ولما كانت الحركة المطالبة بتنمية الهيئات النيابية مصطنعة وضارة.... ولا تعبر على الاطلاق عن رغبات المصريين العقلاء»[١١٤].

وفي هذه الأثناء كانت سلطة الاحتلال تحكم البلاد متذرعة بذلك المبدأ الذي أعلنه لورد جرانفيل في سنة ١٨٨٣ من أن القرارات الهامة من اختصاص الحكومة البريطانية وليست من اختصاص مصر[١١٥].

أما المسائل الثانوية فكانت من اختصاص السلطات المحلية البريطانية التي كانت تطبق مبدأ «رأس أوروبى، أيد مصرية» وهكذا انتهى الأمر بالمصرى البعيد عن كل مسؤولية سياسية إلى فقدان الرغبة في العمل، وكان تقهقره حجة على عجزه وخموله.

وعلى كل حال ان عدم مبالاة سكان الأرياف بانتخابات الجمعية العمومية[١١٦] في مجالس المديريات قد أيد كما خيل لبعضهم، رأى كرومر في أن الأقلية«المثقفة»[١١٧]وحدها كانت تعانى من الشعور بالذلة والتمرد، وقبل الحرب العظمى الأولى قلما كان السواد الأعظم من السكان يهتم بالمسائل السياسية أو النفسية الشعورية[١١٨]، فقد كان معظم السكان في رأى كرومر يفضل أن يكون للبلاد ادارة نزيهة فعالة للشؤون السياسية على أن يكون لها حكومة وطنية[١١٩]، ولعل الهدوء الذى ساد الأرياف عبر عن رضا الفلاحين النسبى بالحكم الذى حررهم من مظالم الأمس وكفل لهم مستقبلاً أفضل بما غير من بعض الأوضاع الاقتصادية في البلاد .«لقد بذلت جهدى لأزيل كل سبب من أسباب استياء السكان وأثبت من جهة أخرى أن جميع جهودى كللت بالنجاح في هذا السبيل لأن الحوادث ماعدا بضع شرارات تطايرت من الوطنيين (رجال الحزب الوطنى) قد دلت على أن الأغلبية الكبرى من السكان راضية كل الرضا»[١٢٠].

غير أن رضا الشعب كان مضمراً بل كان أدنى إلى عدم المبالاة منه إلى الرضا ومدى شعبية نظام الاحتلال كان ضئيلاً فلم يتجاوز تلك الوفود من أعيان المديريات الذين كانوا يزورون دار المندوب السامى في أيام الأعياد :«منذ مجيئ إلى مصر، لم اتلق قط من زيارات أهل البلاد هذا العدد الكبير من الزيارات التى تلقيتها أمس... والاحتلال بعد كل هذا محبب لدى الشعب، ولم يتبادر إلى ذهنى أنه كذلك على الاطلاق، ولكنه كان من الشاق جداً إقامة الدليل دائماً على شعبيته»[١٢١].

وقد شكت طليعة الحزب الوطنى من فتور الشعب المصرى وعزت بمرارة حالة السكون العامة إلى رضا السكان ضمناً بنظام الاحتلال :ـ«ماذا؟ أثلاثة آلاف من الجنود الانجليز.... يحكمون خمسة عشر مليوناً من

سكان مصر على جانب من الثقافة عقلاً وجسماً؟ ولكن خطأهم أنهم لا يدركون مدى قواهم، فيا للخزى والعار»[١٢٢].

ولم يضيّع المحتل فرصة الاستفادة من الخمول الذى ساد على البلاد ليدعم موقفه، ألم يكن اذعان أغلبية السكان وصمتها عارضين ينذران بفقدان الذاتية الوطنية؟ ومن ثم لم يكن هنالك الا خطوة واحدة لانكار تلك الشخصية الخاصة بمصر ولتأجيل برنامج الاصلاحات الدستورية لوقت غير قريب ذلك البرنامج الذى كان يجب أن يسير بالبلاد مرحلة بعد أخرى إلى الاستقلال.

وفي رأى كرومر، كان التقليد البرلمانى المتهيب في سيره المنصوص عليه في القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ عقبة تؤود في سبيل تنفيذ برنامج الاصلاح: «في الظروف الحاضرة، يجب أن لا يتخذ أى تدبير نحو «الحكم الذاتى» المصرى بواسطة الهيئات شبه البرلمانية.... ولا أعتقد أنه يمكن في الوقت الحاضر أو حتى في المستقبل القريب إنشاء هيئات مستقلة استقلالاً داخلياً في مصر، تتكون كلها من المصريين أهل البلاد»[١٢٣].

وقد ناقض كرومر تصريحات حكومته مناقضة صريحة حين نصح لها سراً لا بوقف كل تطور دستورى يؤدى إلى الاستقلال الذاتى فحسب بل بالغاء الحقوق التى سبق لحكومته أن منحتها في هذا المجال أيضاً: «قد يكون أفضل شيء يمكن عمله هو الغاء الجمعية العمومية بلا قيد ولا شرط، فهي هيئة لا فائدة منها على الاطلاق تتجاوز حاجة البلاد الحقيقية وحالتها السياسية»[١٢٤].

ولكرومر اقتراح آخر كان القصد منه خدمة المصالح الأجنبية في البلاد: «كانت سياستي أن نعرض عن فكرة انشاء هيئات مستقلة استقلالاً ذاتياً من المصريين، وأن نساهم في ادماج العناصر الأوروبية بالعناصر الوطنية في البلاد متوخين إنشاء مجلس تشريعى تكون جميع الجنسيات من سكان وادى النيل ممثلة فيه... ويقتضى نفاذ هذه السياسة بقاء سلطة الحكومة البريطانية ونفوذها الراجح»[١٢٥].

وبعبارة موجزة كان يجب القضاء على المميزات القومية لمساواة الجميع وكان يجب مساواة الجميع ليدوم الاحتلال، غير أن الحكومة البريطانية حاولت الخروج من هذا المأزق الدستورى بمنع المؤسسات النيابية المحلية حقوقاً جديدة. «ان الطريقة الوحيدة لاستحداث شيء فعال في الوقت الحاضر قد يكون في تشجيع مجالس المديريات على إدارة شؤونها الخاصة»[١٢٦].

وقد يصبح تطور هذه الهيئات مخرجاً ينطوى على الدهاء يخفف من جزع المصريين[١٢٧] فقد صدر قانون اصلاح مجالس المديريات في يونيو ١٩٠٩ وزاد عدد المستشارين الذين كان حتى تلك السنة يختلف بين ثلاثة وثمانية منهم وأصبح كل مركز يبعث إلى المجلس مندوبين اثنين. أما شروط الانتخاب ظلت كما كانت ماعدا مايختص منها بأصحاب المؤهلات العالية، واحتفظ المدير بمنصبه رئيساً لمجلس المديرية على الرغم من أن سلطته المطلقة قد انتقصت وأصبح منذ ذلك الوقت مضطراً إلى دعوة المجلس إلى الانعقاد بناء على طلب ثلث الأعضاء وفي الوقت نفسه فاز المستشارون بحق تقديم اللوائح الادارية التى تهم منطقتهم ومنها اقامة الأسواق وتحديد عدد الخفراء في الأرياف ومرتباتهم، وكان هذا الحق حتى ذلك الوقت وقفا على المدير، أما اختصاصات مجلس المديريات فقد اتسعت حتى شملت التعليم الابتدائى والفنى الذى كانت هذه المجالس تشرف عليه اشرافاً ادارياً ومالياً، ومع ذلك فقد حد من اشرافها المالى نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يحول دون فرضها

ضرائب جديدة، كما اتسعت السلطات الاستشارية العامة لمجالس المديريات فكل مشروعات الري والأشغال العامة كانت تعرض عليها لابداء الرأى فيها[١٢٨].

وقلما كانت الحقوق الجديدة لمجالس المديريات تتيح للمصريين فرصة تولى مناصب ذات مسؤولية وفي الواقع لم يكن هذا الاصلاح الا تدبيراً هزيلاً أعد ليحول دون اكتمال النظام النيابى الوطنى، وكان فقدان هذا النظام حجة المحتلين للقول بأن المصريين لم يبلغوا بعد مرحلة النضوج والجدارة في السياسة، وهذه الطعنة القاسية في الحركة الدستورية حملت الوطنيين على الوقوف موقف التصلب والشدة وقد انضمت الجمعية العمومية إلى صفوف الساخطين للمطالبة بتوسيع السلطات النيابية، فقد كان هذا التوسع في موضعه لا سيما أنه كان المرحلة التى عقبت التطور الاجتماعى والسياسى المتأثر بالاصلاحات الانجليزية التى بدأت في سنة ١٨٨٣[١٢٩]. «ان مبادئ الحرية التى أوحت بها روح هذه الاصلاحات كانت ترمى إلى تحقيق تقدم بارز في الأخلاق وفي الأفكار..... وإلى المزيد من اليقظة في السير جنباً إلى جنب مع الحضارة العصرية»[١٣٠].

وفقدان هذا العطف الذى كانت طوائف عديدة من السكان تبديه نحو نظام الاحتلال حتى ذلك الحين دعا إلى تقدير الحالة تقديراً جديداً، وقد ألقيت هذه المهمة على عاتق رجل عسكرى ذى ميول حرة هو لورد كتشنر[١٣١]، فقد أدرك أن الوقت قد حان في مجال التنظيم للقيام بتجربة دستورية جديدة لا سيما كما قال «انه في مجرى الأحداث الطبيعي قد أصبح تعاون المصريين شديد الأثر عميم النفع خصوصاً بعد أن تحسنت حالة البلاد المالية، واننا نتجه الآن نحو عصر من التقدم حلت فيه المسائل الادارية العاجلة حلاً يمكن فيه بحث حاجات الشعب بالتفصيل»[١٣٢].

ومن ثم كان كتشنر يأمل أن يخفف من حدة المطالب الوطنية بالمزيد من اشتراك أهل البلاد في ادارة شؤونها، وهكذا كان كتشنر في مواصلة سياسة أسلافه يستحث سير اللامركزية ويقصد توسيع المهام الادارية للأجهزة النيابية المحلية[١٣٣]. وفي المجال الوطنى أوصى بتقوية السلطات التشريعية قائلاً: «لقد إنتهيت في بحثى إلى وجوب زيادة المهام الاستشارية للمجلس التشريعى وأظن في وسعنا أن نسير شوطاً آخر يمنح هذه الهيئة سلطة المبادأة على أن تظل تحت اشراف الحكومة المطلق»[١٣٤].

وقد استبدل القانون النظامى لسنة ١٩١٣ بالمجلسين السابقين (المجلس التشريعى والجمعية العمومية) جمعية تشريعية واحدة وزودها بسلطات واسعة في النيابة والاختصاص.

وكانت الجمعية التشريعية الجديدة تضم ستة أعضاء عن الحكومة وستة وستين نائباً ينتخبون بطريقة الانتخاب غير المباشر، كل خمسين ناخباً يختارون ناخباً منتدباً ينتخب النائب بعدئذ في الجمعية التشريعية، وقد ظلت شروط الانتخاب السابقة كما كانت دون تغير، وكانت الحكومة تعين رئيس الجمعية ونائبه الأول، وقد حددت مدة الجمعية بست سنوات وكان ثلث أعضائها يجدد كل سنتين.

كانت مهام الجمعية التشريعية الجديدة تشبه مهام الهيئتين السابقتين اللتين حلت محلهما فلم تكن الضرائب الجديدة تفرض دون موافقة الجمعية عليها. أما القوانين مع أنها لم تكن تصدر دون عرضها عليها فلم يكن للجمعية فيها سوى دور استشارى بحت، ولكنها كانت تستطيع حينئذ تأخير تطبيق التدابير الحكومية التى لا تقرها لمدة خمسة عشر يوماً، فإذا استمر الخلاف بعد هذه المهلة كان للحكومة اما أن تحل الجمعية أو

تصدر القانون ولكن كان عليها في الحالتين أن تبين أسباب قرارها، ومن جهة أخرى كان للجمعية التشريعية أن تقترح على الحكومة قوانين جديدة للحكومة مطلق الحرية في رفضها أو اقرارها، وقد ظل الحظر الذى كان مفروضاً من قبل على البحث في بعض الموضوعات كالدين العام والالتزامات الدولية كما كان في لائحة نظام الجمعية التشريعية الجديدة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة النسبية في سلطات الجمعية التشريعية الجديدة فقد ظلت هذه الجمعية مجلساً له حق المداولة وابداء الرأى دون السلطات التشريعية الحقيقية وفضلاً عن ذلك كانت سلطاتها الاستشارية محددة، حسب تفسير كتشنر، بتأييد الحكومة لا بانتقادها.

ويتضح مما تقدم بيانه أن الحقوق المتسمة بالحرية التى منحتها انجلترا وكان القصد منها تملق الكرامة الوطنية بشىء من الحياء، لم تكن الا حقوقاً شكلية فمكانة المحتل الراسخة لم تتغير في جوهرها، كما أن كتشنر لم يقصد على الاطلاق زيادة مسؤوليات الجمعية التشريعية الجديدة بل كانت نيته توسيع مجال النيابة بزيادة عدد نواب الأرياف ونواب الأقليات[١٣٥] الذين كانوا في اعتقاد كتشنر لا يعنون بالشؤون السياسية، وفي رأى كتشنر أيضاً أن القانون النظامى لسنة ١٩١٣ لم يشتمل الا على «فائدة تنظيمية»[١٣٦] لتهدئة المطالب السياسية»[١٣٧].

وقد أراد أعضاء الجمعية التشريعية أن يقيموا الدليل على سلطتهم ففسروا حقوقهم الجديدة تفسيراً حرفياً في ريبٍ من شرعيتها وأخروا تنفيذ القرارات الوزارية[١٣٨]، وقد وجدوا حليفاً عزيزاً في شخص الناظر (الوزير) السابق سعد زغلول الذى أصبح نائب رئيس الجمعية التشريعية، وفي خلافه مع حكومته انضم إلى صفوف المعارضة فزادها قوة ببلاغته ونفوذه.

وقد كانت دورة الجمعية مضطربة صاخبة بعكس ماتوقع كتشنر، وقد كتب في تقريره السنوى داعياً إلى ابعاد المتطرفين إذا كانت الجمعية تريد حقاً أن تمثل الجماهير الكادحة[١٣٩]، وهكذا أميط اللثام وظهرت الحقيقة. ان الاحتلال لم يكن يسعى إلى تطور البلاد نحو الاستقلال بقدر ما كان يسعى في بقاء الشعب خاضعاً لأوامره.

ولم يكن حساب التجربة الدستورية في سنة ١٩١٤ ينطوي آخر الأمر على قدر من العمل البناء للسياسة الانجليزية فقد فشلت هذه السياسة في جميع المجالات، والجدال السياسى لم يتجدد فحسب بعد عامين من الراحة بل أن حكومة الاحتلال، بعد تلك الحقوق الدستورية الهزيلة فقدت أيضاً تأييد الفريق المعتدل في الجمعية التشريعية فانضم إلى صفوف الحزب الوطنى، وبدلاً من أن يبحث الانجليز في أسباب هذا الفشل بحثاً عميقاً راحوا ينسبون فشلهم بشئ من الايجاز إلى دسائس الخديوى وأصدقائه رجال الحزب الوطنى:–«ستصبح إدارة البلاد شاقة جداً على سلطة الاحتلال إذا لم تختر أحد الأمرين: اما أن تعمد إلى الجمعية التشريعية فتخفض من امتيازاتها الحالية أو أن تحول دون تدخل السراى غير الشرعى والاقتراح الأول يجب رفضه لأنه يعود بالبلاد القهقرى ولا يرضا عنه الشعب»[١٤٠].

ولم تتح لانجلترا فرصة حل هذه المعضلة على الاطلاق فقد اشتعلت نار الحرب العظمى الأولى وأعلنت انجلترا الحماية على مصر وتأجلت الجمعية التشريعية ولم تنعقد بعدئذ على الاطلاق.

وقد حاولت السياسة الانجليزية مرة أو مرتين أن تمنح البلاد حكماً حراً ولكنها كانت دائماً في الفترة من

١٨٨٢ إلى ١٩١٤ تتبع سياسة سلطة الحاكم الفرد، تلك السياسة التى كانت في رأى كرومر هى السياسة الوحيدة التى كانت تكفل مصالح السواد الأعظم من السكان. «ان سلطان الحاكم الفرد هى السلطة الوحيدة التى يمكن قيامها في مصر في الوقت الحاضر، وقد كنت طول عشرين عاماً أفكر جاداً في مايمكنني أن أفعل لتعديل النظام ولكنني إنتهيت في تفكيري إلى نتيجة لا أمل فيها، تلك أن العناصر لم تكن تبشر بقدر من الخير أستطيع فيه أن أرتقب تغييراً سريعاً»[١٤١].

وقد انتهى سير الدون جورست نائب الملك إلى مثل هذه النتيجة في نهاية عهده[١٤٢]، وقلما كان المجلسان الاستشاريان (المجلس التشريعى والجمعية العمومية) يعبران عن رغبات السكان ومصالحهم، فقد كان هؤلاء السكان يرون أن رعاة مصالحهم الحقيقيين هم في صفوف السلطة التنفيذية في الدولة:–«ان نظار (وزراء) الحكومة المصرية يختارون من أكثر المصريين جدارة وعلماً فهم أدرى برغبات مواطنيهم الحقيقية من أعضاء المجلس التشريعى الذين لا يمثلون في الحقيقة سوى الطبقة الغنية من البكوات والباشوات»[١٤٣].

وقد أفلت من جورست اعترافه بأن الحكومة كانت تعين نصف أعضاء المجلس التشريعى وأن تبعية النظار (الوزراء) الاجتماعية لم تختلف عن تبعية أعضاء المجلس التشريعى فى شيء ومن ثم لم يكن هنالك من الأسباب مايدعو إلى القول بأن بعضهم يمثلون المصلحة الوطنية خيراً من بعضهم. غير أن سلطة الحاكم الفرد لا تساندها الهيئات النيابية وتثير بمرور الزمن عداء متزايد من الشعب المحكوم، كان عليها، في الحفاظ على كيانها، أن تلجأ إلى وسائل القهر والارهاب في علاقاتها بالسكان وكانت المحاباة العنصرية تبرر هذا السلوك وفي رأى كرومر أنه:«في حكم شعب شرق يجب إلى حد ما استخدام عنصر الاكراه[١٤٤]ولكن لا يمكننا الادعاء بأن الاضطهاد كان عاملاً سائداً في السلوك السياسى لسلطة الاحتلال في مصر، فأغلبية الشعب، كما أسلفنا، كانت تؤيد إنجلترا في عملها الاصلاحى وارتضت ضمناً سيادتها، غير أنه كانت للمحتل سلطات استثنائية ومحاكم خاصة كانت مهمتها عقاب الجرائم التى كانت ترتكب ضد قوات الاحتلال، انها سيف ديموقليس الذي كان الجيش يحتفظ به احتياطاً ليهوى به على الرؤوس عند أول بادرة من العصيان، وشاهدنا على ذلك قضية قرية كفرة بالقرب من أهرام الجيزة، فقد حدث في أبريل ١٨٨٧، أن ضابطين بريطانيين كانا يصيدان الحمام فاصابا بطيشهما صبياً وثلاثة رجال كان جرح أحدهم قاتلاً، وقبض القرويون على الضابطين وساقوهما مقيدين إلى أقرب قسم للشرطة في تلك المنطقة وقد حكمت لجنة التحقيق التي كانت مشكلة من ضباط جيش الاحتلال– على اثنى عشر قروياً بالأشغال الشاقة ستة أشهر وبالجلد علناً (بسوط ذى تسعة حبال)، وتوجهت كتيبة من الفرسان «الهومسار» ومائة جندى من فرقة «وايلز» وفي مقدمتها موسيقى الجيش، إلى قرية كفرة حيث نفذ الحكم علناً أمام السكان[١٤٥].

ومثل هذه المآسى كانت تتكرر من وقت لآخر ففي ٢٧ فبراير ١٨٩٥، شكلت محكمة إستثنائية، بناء على طلب كرومر، وكانت أحكام هذه المحكمة نهائية وواجبة النفاذ في الحال، وفضلاً عن ذلك كانت تصدر أحكامها دون أن تتقيد بتطبيق أحكام قانون العقوبات، وقد اعتبر كرومر اجراءات هذه المحكمة بطيئة جداً فأوصى بدعم جهاز الاضطهاد بتشكيل محاكم عسكرية تطبق قانون الأحكام العرفية:–«في رأيى أن السكان المدنيين يجب أن يطبق عليهم دائماً الأحكام العرفية في مثل هذه الحالات (الاعتداء على شرف الجيش) فلجيش الاحتلال، في بعض الظروف، الحق في محاكمة كل من يرتكب جرماً ضد رجاله»[١٤٦].

وقد كان لهذا المنطق العجيب أثره الأليم في قضية دنشواى، تلك المأساة التى تشبه في الكثير من

أحداثها مأساة قرية كفرة، ففي ١٩٠٦ كان بعض الضباط الانجليز يصيدون الحمام في دنشواى فجرحوا بطيشهم امرأة وأوقدوا النار في جرن غلال ونشبت مشاجرة بين الضباط والقرويين قتل على اثرها فلاح، وهرب الضباط ثم عثر على أحدهم ميتاً من لفحة الشمس كما اتضح بعدئذ من التحقيق(١٤٧). وقد كانت المحكمة الاستثنائية غفلاً من الرحمة فحكمت على أربعة فلاحين بالاعدام وعلى عشرين فلاحاً بالأشغال الشاقة والجلد، ونفذت الأحكام علناً بمظاهرة من القوة العسكرية كتلك المظاهرة في قضية كفرة(١٤٨).

هذا الحادث المفجع روع النفوس ونبه الأذهان في طول البلاد وعرضها إلى تلك الحالة من العبودية التى تردت فيها مصر، وأثار للمرة الأولى غضب الشعب بأجمعه وكانت هذه المأساة في الوقت نفسه نقطة انطلاق الضمير الوطنى ويقظته(١٤٩)، وبعودة الاستعمار بعدئذ إلى سياسة العنصرية القديمة كشف قناعه أمام أعين المخدوعين الذين يرون في الاستعمار سبيلاً إلى التقدم والرقى وهكذا جنى الاستعمار على نفسه وقضى على آماله بيده.

ان اثنين وثلاثين عاماً من السيادة الانجليزية انتهت في المجال السياسى إلى إدارة تزداد العناصر الانجليزية فيها يوماً بعد يوم كما انتهت إلى هيئات نيابية عاجزة وإلى حاكم مطيع لاسلطة له، ولكن إذا كان الحفاظ على هذه السيادة يحتمه، كما ادعت انجلترا، جهل المصريين وعجزهم عن إدارة شؤونهم فكيف إذن بعد تلك السنين الطويلة من الحكم العادل العامل على تقدم الشعب على حد قول الانجليز كيف إذن بعد كل هذا، ظل المصريون جهلة عاجزين كما كانوا عند الاحتلال؟ وماذا فعل الانجليز لتثقيف المصريين وتدريبهم على إدراك الحياة العصرية إدراكاً صحيحاً؟ وما هو ذلك العلم الذي جادوا به عليهم لاخراجهم من ظلمات الجهل؟ ثم هل كان الاحتلال خصباً في مجال الفكر والثقافة كما كان في المجال المادى؟

٢ - تبعية التربية والتعليم

(أ) العنصر النظرى في التعليم

قبل أن نتصدى لبحث موضوع التعليم يجدر بنا أن نحدد الهدف الذي نرمى اليه. ان قيمة طريقة التربية والتعليم تتوقف على التلميذ الذي نرجو تثقيفه، ففي مفهوم المذهب المثالى الذي يُعد برتراند راسل Bertrand Russel أشهر المدافعين عنه(١٥٠)، ان عناء النفوس الذهنى غاية في نفسه، والتعليم يجب أن لا يعنى الا برفاهية التلميذ من حيث أنه تلميذ فحسب، ويجب أن لا يستخدم وسيلة لنفع نظام بعينه-غير أنه في رأى الجانب الأكبر من علماء الاقتصاد الباحثين في تخلف البلدان أمثال جون جالبرايت John Galbraith وتيودّور شولتس (Theodore Schultz) يقوم التعليم العام بدور هام في نهضة البلاد الاقتصادية فهو يمهد السبيل لمختلف درجات التقدم والرقى والجهود المستمرة في التعليم من شأنها أن تؤدى آخر الأمر إلى زيادة كبيرة في مصادر الانتاج، ويستشهد هذان العالمان بالثورة الصناعية في القرن الماضى التى لم تظهر إلى حيز الوجود الا لأن التعليم العام خرج بالجماهير من الظلمات إلى النور وفتح لها باب العلم الفنى على مصراعيه(١٥١)، وفي البلدان المتخلفة حيث الزراعة تمثل النشاط الغالب فيها نجد التربية الشعبية شرطاً هاماً لكل شكل من أشكال التقدم في هذا القطاع، فالفلاحون الأميون لم يكونوا قط عنصراً من عناصر التقدم، ولن يستطيعوا بدون العلم إدراك فائدة الآلات في الزراعة ويشق عليهم الأخذ بالطرق العقلية لاستغلال الأراضى استغلالاً علمياً يدر

عليهم الكثير من الخيرات، وظروف التخلف هذه تقتضى إذن أن تكون لنفقات التعليم المكان الأول على جميع أشكال الاستثمارات الأخرى في البلاد.

وأولية التعليم مسألة هامة جداً تقضى بها تغيرات الدور الذى تضطلع به التربية في مجال التطور، فإذا نظرنا إلى التعليم من وجهته المثالية كان ترفاً ومادة من مواد الاستهلاك يجب الاقتصاد فيها إلى أن يسمح مستوى النمو الاقتصادى بمثل هذه النفقات التى لا طائل فيها، وبالعكس إذا نظرنا إلى التعليم من وجهة نفعه في مجال العمل كان استثماراً جزيل الانتاج يجب التوسع فيه(١٥٢).

وتاريخ مصر يشهد أن القصد النفعى رجحت كفته الا أنه لم يكن على قدر من النشاط كما سنرى فيما بعد، وأن التعليم ساعد الدولة على إزدهار دوائرها. وكثيراً ما إتهم الاحتلال الانجليزى بأنه صرف التعليم العام عن دوره المنزه عن كل غرض سوى تهذيب الشعب، وبأنه استعان بالتعليم على تكوين هيئة الموظفين المرؤوسين(١٥٣)، وفي الحقيقة لم يفعل الانجليز سوى أنهم واصلوا تقليد التعليم والتربية السائدة منذ آلاف السنين، ففي عهد الفراعنة كان هدف التعليم اعداد الكتبة، وبعدهم بأجيال طويلة أنشأ محمد على مدارس حكومية لادينية كانت الغاية من انشائها تخريج رجال للجيش ولدوائر الحكومة على أسس عصرية، وكانت هذه المدارس تحت اشراف ناظر الحربية، وقد بلغ عددها في سنة ١٨٣٨ أربعا وخمسين مدرسة إبتدائية وستة عشر معهداً ثانوياً عالياً تضم جميعها ٩٠٠٠ طالب، وعلى الرغم من أن الدولة كانت تقدم للطلاب المسكن والطعام والملبس وكانت تدفع لهم حتى المرتبات فقد كان على السلطات في الغالب أن تلجأ إلى وسائل شتى ليكون لهذه المدارس والمعاهد العدد الكافى من الطلاب(١٥٤). وفضلاً عن ذلك كانت هذه المدارس والمعاهد الوسيلة الوحيدة للحصول على وظائف حكومية(١٥٥)، وقد أنشأ الخديوى اسماعيل في سنة ١٨٦٣ نظارة المعارف العمومية وزودها بميزانية سنوية بلغت ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى(١٥٦)، والجانب الأكبر من التلاميذ والطلاب أى ٧٩٪ منهم في سنة ١٨٧٥ ظلوا يتمتعون بالتعليم المجانى والعمل في صفوف الجيش وتولى الوظائف الادارية في الحكومة، وفي السنوات العشر، من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٧٥ اختار ٦٣٪ من الحاصلين على الشهادات الخدمة العسكرية مهمنة لهم، و١٩٪ منهم اختاروا الوظائف الحكومية(١٥٧).

وقد اقتصر دور التعليم للمنفعة العامة على تخريج نخبة مخلصة للدولة، وكان أولى به أن يرمى إلى هدف أعم لنشر التعليم بين جماهير الشعب ودعم قواعد التطور المادى في البلاد، ومن ثم كان فقدان هذا الاعداد الذهنى سبباً من تلك الأسباب التي كانت مصانع محمد على تنتهى بها إلى الخسارة ولا تقوى على منافسة المصنوعات الأجنبية، فقد كانت تدير هذه المصانع هيئة من العاملين لا خبرة لهم وتكتنفها جماعة لا علم لهم تستخدم وسائل الاستغلال الأولية فكانت هذه المصانع سريعة العطب مالبثت أن انهارت عندما فقدت احتكارها المصطنع.

كانت سياسة التعليم في عهد الاحتلال سياسة غامضة، ففي المجال النظرى كان الحكام الانجليز، وهم ــ من دعاة النفعية (أتباع بنتام)، يؤكدون أن نقص الاداريين في دوائر الحكومة المصرية ونقص المنتجين من جماهير الشعب يعودان إلى نقصان في المعارف ولن يعالج هذه الحالة سوى منح البلاد نظاماً صالحاً للتربية والتعليم، أما في المجال العملى فقد لاحظ الانجليز أن الارتفاع العام فى مستوى التعليم وما يعقبه من احلال المدرسين المصريين محل المدرسين الأجانب بالتدريج قد ينتقص مع الزمن من دور الانجليز كأوصياء على

البلاد ويعرض للخطر الاستغلال الاقتصادى في مصر حسبما تقتضى حاجات الدولة المحتلة، بيد أن مصالح انجلترا الاستراتيجية والاقتصادية وضرورة تهدئة دائنى صندوق الدين المصرى العام والدول الدائنة، كل هذه تألبت على انصار استثمار أموال الدولة في التعليم ومن ثم على تعميم التعليم في البلاد.

ولنبحث الآن عن كثب هذا الوضع المتناقض:-

ان تدخل الغرب في المجتمع المصرى الهامد قلب الأوضاع العقلية فيه ورسم تحولاً بارزاً في مفهوم المجتمع المصرى للتربية والتعليم، وتلك السهولة التى غزت انجلترا بها مصر أيقظت ضمير الجماهير فراعه تأخر البلاد، وما كاد يأس الهزيمة يزول حتى أحس الشعب بظمأ شديد إلى الثقافة والعلم والانضمام إلى ركب العالم الحديث، وفى الوقت الذى كان الشعب بأجمعه من قبل عشر سنوات، باعتراف ناظر المعارف نفسه، لا يعنى بتعليم أولاده فحسب بل كان يعارض أيضاً التعليم بوجه عام[١٥٨]. وقد لاحظ كرومر دهشاً عندما كان يقوم في سنة ١٨٨٩ برحلة تفتيش في أقاصى الصعيد (مصر العليا) أنه تقدم للحكومة طلبات بلغ عددها من الكثرة عدد طلبات انشاء مدارس في القرى، وهذه الطلبات التى كان يقدمها أشد السكان حرماناً كانت تدل على يقظة ضمير الشعب وطموحه إلى مواكبة الأمم الناهضة في سيرها إلى الأمام ويقظة الضمير والطموح ركنان ركينان من أركان التقدم في مختلف أطواره. «لقد اجتاز المصريون، في الواقع، مرحلة هامة في مسيرة الوجود الوطنى، فقد شعروا بآفة جهلهم وهم يريدون أن يتعلموا»[١٥٩].

وقد أمل كرومر أن يروى ظمأ المصريين إلى العلم ببرنامج التعليم الآتى:-«أولاً ينشر في أوسع نطاق بين السكان الذكور منهم والاناث نوع من التعليم البسيط يشتمل على المعارف الابتدائية فى اللغة العربية والحساب... وثانياً تنشأ طبقة من المتعلمين تعليماً عالياً لسد حاجة الحكومة إلى الموظفين»[١٦٠].

وقد أوصى سير الدون جورست، خليفة كرومر، ببرنامج يشبه هذا البرنامج: «تشجيع التعليم الفنى لطبقة العاملين في الصناعات اليدوية ووضع برنامج محدد من التعليم العالى يهدف إلى تخريج شبان مصريين لوظائف الحكومة»[١٦١].

هذان الرأيان قد أقرا بالآثار الاقتصادية لاستثمار التربية والتعليم ذلك أن التعليم الأساسى قد رفع من شأن الانتاج البشرى، ومن جهة أخرى قد ثبت الرأيان حقيقة لا جدال فيها، تلك أن صحة الخلق والعقل فى البلاد تشكل عنصراً جوهرياً في رأس المال الوطنى[١٦٢] غير أن هذين الرأيين لم يتجاوزا الحد النظرى على الاطلاق، فقد دلت الاحصاءات على أن الأميين في عهد كرومر قد زاد عددهم، ففي سنة ١٨٨٣ كانت نسبة الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة ١٦٪ من السكان فإذا بهذه النسبة تهبط في سنة ١٩٠٧ إلى ٨,٣٪[١٦٣]، وفي مواصلة تقاليد التربية والتعليم في أنظمة الحكم السابقة، اقتصرت حكومة الاحتلال في جهودها على اعداد موظفين لادارات الحكومة على اختلاف أنواعها:-«إذا كانت هذه الحالة حقاً وكان حرمان المصريين من التعليم الأوروبى سبباً من الأسباب الخطيرة التى تحول بينهم وبين تولى المناصب الادارية العليا فمن الجلى أن خير الوسائل لاعدادهم لمثل هذه المناصب هى أن يبذل لهم التعليم الذي يحتاجون اليه»[١٦٤].

ولكن حتى هذا الهدف لم يتحقق الا جزء ضئيل منه فقد كان مستوى التعليم في مدارس الحكومة من الضعف بحيث يكاد يكفى لاعداد التلاميذ للوظائف الدنيا، وقد أقر لورد ملنر بأن نظام التعليم قد اقتصر على

اعداد موظفين للحكومة على مستوى من المعرفة والقدرة على العمل يتيح لهم أن يتولوا وظائف الكتبة في دوائر الدولة[١٦٥]، وأما أصحاب المؤهلات من أهل البلاد فقد كانوا من الوجهة النظرية يقبلون في المناصب ذات المسؤولية، وقد قسم الاصلاح في سنة ١٨٩٢ الادارة المركزية إلى قطاعين: القطاع الأول وكان يضم حملة شهادة الدراسة الابتدائية والقطاع الثاني وكان يطلق على حملة شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا)، وهكذا كان كرومر يأمل أن يضمن العمل لجميع حملة الشهادات، وفوق ذلك قد يسير هذا الاصلاح بتطور التعليم سيراً حثيثاً إلى الأمام ويزيد عدد الطلاب في مدارس الحكومة زيادة بالغة[١٦٦]، وهذا ما حدث فعلاً دون أن تتمكن المدارس لقلة عددها من أن تستوعب المزيد من عدد الطلاب، أما فرص تولي حملة الشهادات مناصب ذات مسؤولية فاننا نعرف أن فرص الترقي كانت جد محدودة إذ كانت جميع هذه المناصب وقفاً على الأجانب من الأوروبيين.

وكان يعارض تطور التعليم عاملان احداهما سياسي والآخر مالي، ففي مجال السياسة، كانت رغبة انجلترا أن تكون للبلاد إدارة جديرة بمهمتها تكفل حفظ الأمن العام، ولكن مادام نظام التعليم العام يقدم العدد المطلوب من المرشحين لخدمة الحكومة فلم يكن هنالك ما يدعو إلى زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وقد كانت فرص العمل في دوائر الحكومة وفي الحياة المدنية محدودة، وزيادة عدد المدارس قد تؤدي في هذه الحالة إلى البطالة وإتساع الفروق الاجتماعية بين الجماهير والأقلية المثقفة[١٦٧]، لأن التعليم، حتى الابتدائي منه، كان يقصي التلميذ عن مجتمعه التقليدي ويحثه على ازدراء العمل اليدوي، وفوق ذلك كانت هنالك أسباب سياسية بحتة تقف عقبة دون إتساع التعليم الثانوي والتعليم العالي، وفي سياق حوادث السيادة الأجنبية كانت العاقبة الطبيعية لمثل هذا التعليم أن ينمو في نفوس الطلاب الشبان شعور بالحرمان والغضب إلى حد الثورة[١٦٨]، على الحواجز العنصرية التي لم يكن في الامكان التغلب عليها وكانت ترمي بهؤلاء الطلاب الشبان في غياهب الحرمان وتقضي عليهم بالبعد عن مجتمعهم الطبيعي.

وقد خشي كرومر هذه العاقبة بقوله: «مهما نفعل، لا بد أن يكون للتعليم آثاره الطبيعية وسيكون من هذه الآثار الطبيعية في الهند وفي مصر الرغبة في الخلاص من الأجنبي، على أنه في وسعنا أن نحاول ارشاد هذه الحركة وأن نخفف آثارها الضارة إلى حد ما»[١٦٩].

وكان جورست يعتقد أن طلاب المدارس الثانوية والعالية قد انضموا جميعهم إلى صفوف القضية الوطنية: –«أخشى أن لا يكون للأساتذة الانجليز تأثير على تلامذتهم ويبدو في الواقع أننا نعد طبقة من الشبان ستسبب لنا مصاعب كثيرة في عشر أو خمس عشرة سنة»[١٧٠].

هذا الاتجاه إلى العصيان كان في الامكان تجنبه لو أن اتساع التعليم الابتدائي والفني فضل على التعليم الثانوي، وفي رأي كرومر قد يساهم هذا الاجراء في القضاء على الفوارق الطبقية وفي ضمان الوظائف ذات المنفعة العملية للتلاميذ المتخرجين في المدارس الابتدائية والفنية: «فامضوا إذن في التعليم الابتدائي باللغة العربية متوخين محو أمية الجماهير،..... وابذلوا جهدكم في تشجيع التعليم المهني والفني والصناعي... فكل نجار أو بناء أو عامل تدربونه سيكون وحدة منفصلة عن صفوف هذه الجماعة من المتذمرين الذين يتحولون إلى وطنيين يتظاهرون بخدمة الشعب لاستمالته..... وابذلوا كل اعانة تستطيعها الحكومة، في التعليم الابتدائي والفني والصناعي وعندئذ تساند كل الحجج السياسية نشر التعليم مجاناً أو بنفقات قليلة جداً»[١٧١].

اننا نرى في هذا القول عدم اتساق سياسة كرومر في التربية والتعليم فبعد اقتصاره على اعداد «نخبة من المرؤوسين» قليلة العدد خشى أن تصبح هذه النخبة بعدئذ شديدة الميل إلى الأخذ بالثأر فأوصى بتوسيع التعليم الشعبى مُسكناً وقتياً ولكنه رفض تخصيص ما يحتاج اليه هذا التوسع من مال، وهذه البلبلة تنتهى بنا في البحث إلى المسألة الأساسية في الدور الذى يقوم به التعليم العام، هل كان هذا التعليم مادة استهلاك أم كان استثماراً منتجاً؟ ان الأموال العامة يتوقف منحها على الحكومة واعتبارها التعليم العام مادة استهلاك أو استثماراً منتجاً، ويبدو أن الوجهة الثانية قد رجحت كفتها فقد أخذ نظام الاحتلال على نفسه أن يتولى مهمة التعليم، ولكن عندما حانت ساعة العمل لم يفعل أحد شيئاً لنفاذ هذا الاختيار من أن التعليم استثمار منتج، ومما يدعو إلى الدهشة أن الحكومة بررت توانيها في مجال التعليم بحجة مالية منبثقة من اعتبار التعليم، من الوجهة الأولى، مادة استهلاك. وقد صرح كرومر بأن التعليم العام كان ترفاً لم تستطع البلاد الاستفادة منه دون أساس اقتصادى، وكان على البلاد أن تبلغ مستوى الازدهار الاقتصادى قبل أن تتمكن الدولة من اقتصاد المبالغ التى يقتضيها نشر التعليم والانفاق على نظام حديث لجميع المدارس، وكان يجب أيضاً أن يوازن بين الاستثمار في التعليم وحاجات مصر، وأولى هذه الحاجات كانت، في رأى كرومر، إقامة نظام سياسى ثابت قائم على أساس اقتصادى سليم:–«نظراً لتلك الظروف لم يكن هنالك بد من أن يتقدم الاصلاح المالى كل اصلاح آخر فقد كان من المتعذر أولاً الخلاص من تشابك سياساتنا مادام الافلاس يهدد البلاد، وثانياً كان اصلاح المالية العامة مقدمة ضرورية لكل اصلاح آخر»[١٧٢].

والأولية كانت إذن للاستثمارات الاقتصادية، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هذا الاختيار يشمل طوائف أخرى فالفلاح، كما أكد ملنر، كان يهمه تحسن حالته المادية والقضائية أكثر من تعليم أولاده، وكان خطر المجاعة أدنى اليه من شبح الجهل، ولهذا كان على الجماهير أن تسعى إلى قوتها قبل أن تتعلم حروف الهجاء، وعلى الرغم من أن التعليم كان أمراً جوهرياً غير أنه لم يكن يتقدم على بناء الأسس المادية التى كانت تتوقف عليها حياة الشعب اليومية ولا كان التعليم يفضل على إقامة النظام العام والأمن والعدالة القضائية، التى في مقدمة واجبات الحكومة[١٧٣]. وقد أيد كرومر هذا الرأى بقوله:–«للفلاح أن يرغب في تعلم القراءة والكتابة، ولكنه قبل هذا يفضل كثيراً أن لا يسلخ محصل الضرائب جلده حياً... ولهذا يجب أن يتقدم تخفيف أعباء الضرائب عنه على زيادة النفقات[١٧٤]».

ولكن على الرغم من أن البلاد كانت في بدء الاحتلال في حالة يرثى لها فان هذه الآراء التى كانت تبررها في الغالب حالة البلاد العصيبة حينذاك وكانت تنطوى لذلك على شيء من التأكيد، لم تدم حتى في اعتقاد القائلين بها الا لوقت قصير. ولذلك إذا كان شبح الافلاس في السنوات الأولى من الاحتلال يبرر بعض النقص المستمر في اعتمادات التعليم العام فقد كان ثراء البلاد التدريجى بعد سنة ١٨٩٨ من ناحية وفقدان التقدم في مجال التعليم من ناحية أخرى يدلان على أن التأخر الثقافى لا يرجع سببه كله إلى قلة المال. وعلى الرغم من استمرار الزيادة في إيرادات الدولة لم تتجاوز ميزانية نظارة المعارف العمومية ٣٪ من مجموع هذه الايرادات وهى النسبة التى كانت مقررة لها كل سنة وكان يجب أن تزيد بزيادة إيرادات الدولة[١٧٥].

وفي أثناء السنوات الخمس والعشرين من عهد كرومر كادت نسبة نفقات التعليم تتجاوز ١٪ من إيرادات الدولة، فمن مجموع هذه الايرادات البالغ قدرها بين سنة ١٨٨٢ و١٩٠٧ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٨ جنيه مصرى لم يتسلم ناظر المعارف العمومية سوى ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ جنيه مصرى أى ١,٠٨٪ من المجموع أو

١١٢ ٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً في المتوسط، وقد ظلت ميزانية نظارة المعارف العمومية حتى بدء هذا القرن– حين تضاعف عدد السكان أو كاد– أقل منها في عهد الخديوى.

والجدول الآتى يوضح الفرق بين زيادة إيرادات الدولة وميزانية نظارة المعارف العمومية[١٧٦]. ويلاحظ أن الزيادة في الاعتمادات المقررة لنظارة المعارف العمومية بين سنة ١٩٠٦ و١٩٠٧ كان سببها نفقات الكتاتيب (المدارس الدينية الابتدائية) التى الحقت بميزانية هذه النظارة للمرة الأولى:–

لسنة	ميزانية نظارة المعارف العمومية جنية مصرى	جملة ايرادات الدولة جنيه مصرى	نسبة المقرر للتعليم إلى جملة ايرادات الدولة
١٨٦٥–٧٥	١٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠ (تقريباً)	٢,٥ ٪
١٨٧٨	٧٠ ٠٠٠	٧ ٤٣٠ ٠٠٠	٠,٩ ٪
١٨٨٣	٦٨ ٨٨٨	٨ ٩٣٤ ٠٠٠	٠,٨ ٪
١٨٨٧	٦٢ ٩٧١	٩ ٦١٦ ٠٠٠	٠,٦٦ ٪
١٨٨٨	٧٠ ٩٦٠	٩ ٦٦١ ٠٠٠	٠,٧٣ ٪
١٨٩٠	٨٠ ٣٣٧	١٠ ٢٣٦ ٠٠٠	٠,٨ ٪
١٨٩١	٨٨ ٤٧٨	١٠ ٥٣٩ ٠٠٠	٠,٨ ٪
١٨٩٤	١٠٤ ٢٨٩	١٠ ١٦١ ٠٠٠	١,٠ ٪
١٨٩٧	٩٣ ٠٠٠	١١ ٠٩٢ ٠٠٠	٠,٨ ٪
١٩٠٣	١٩٧ ٧٩١	١٢ ٢٤٨ ٠٠٠	١,٥ ٪
١٩٠٦	١٦٩ ٣٠٠	١٥ ٣٣٧ ٠٠٠	١,١ ٪
١٩٠٧	٣٦٢ ٨٠٠	١٦ ٣٦٧ ٠٠٠	٢,٠ ٪
١٩٠٨	٤٥٠ ٤٥٠	١٥ ٥٢١ ٠٠٠	٢,٩ ٪
١٩١٠	٥٠٤ ٩٤٢	١٥ ٩٦٥ ٠٠٠	٣,٠ ٪
١٩١١	٤٣٥ ٨٨٨	١٦ ٧٩٣ ٠٠٠	٢,٦ ٪
١٩١٢	٤٥٠ ٩٩١	١٧ ٥١٥ ٠٠٠	٢,٥ ٪
١٩١٤	٥٢٥ ٢٢٤	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣,٠ ٪

ولم تكن النسبة الضئيلة لنفقات التعليم في مصر تقارن في سنة ١٩٠٧ (٢٪) الا بنسبة نفقات التعليم في روسيا، وفي تلك السنة بلغت نفقات التعليم في أسبانيا ٤,٦٪وفي سربيا ٦,٧٪وفي فرنسة ٧,٣٪من جملة إيرادات الدولة[١٧٧].

وفي مصر لم يكن سبب هذا الاتجاه إلى الاقتصاد في نفقات التعليم قلة أموال الدولة بل كان سببه في الحقيقة أن حكومة الاستعمار كانت تسعى خصوصاً للحصول على فوائد إقتصادية ومن ثم آثرت أن لا تنفق أموالا لاتدر فوائد عاجلة. أما اعانات الدولة للمدارس العمومية فقد كانت في نظر الحكام الانجليز أعباء لا طائل فيها، وكذلك مجانية التعليم، فقد كانت قاعدة عامة قبل الاحتلال[١٧٨] ولكنها فقدت فيما بعد أنصارها وقضى عليها آخر الأمر، وقد هبطت نسبة التلاميذ المنتفعين بالتعليم المجانى من ٧٩٪في سنة ١٨٧٥ إلى ٧٠٪في سنة ١٨٨٢ وإلى ٢٩٪في سنة ١٨٩١ ثم ألغيت المجانية كلها قبل نهاية القرن التاسع عشر[١٧٩]. وفي سنة ١٩٠٧ أثمرت جهود ناظر المعارف الجديد، سعد زغلول، فأعادت نظارة المعارف نظام المجانية وقبلت المدارس الثانوية ستين تلميذاً مجاناً في تلك السنة ومائة واثنى عشر تلميذاً في سنة ١٩٠٨. أى ٧,–٪من ١٥٧٥٣ تلميذاً هم مجموع التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس الحكومية في سنة ١٩٠٨.

أما التلاميذ الذين كانوا ينتفعون بالمجانية في المدارس الداخلية التابعة لنظارة المعارف العمومية فقد تناقص عددهم كما يأتى :-[١٨٠]

سنة ١٨٨٠	٢٠٠٠ تلميذاً
سنة ١٨٨٣	١٨٧٧ تلميذاً
سنة ١٨٨٤	١٣٢٩ تلميذاً
سنة ١٨٨٧	٥٠٩ تلميذاً
سنة ١٨٨٨	٣٤٣ تلميذاً
سنة ١٨٨٩	ألغيت المجانية في المدارس الداخلية

انه لتناقض غريب أن يدعى ولاة الأمور حينذاك أنهم يعملون على نشر التعليم ورفع مستواه في الوقت الذي جعلوا فيه التحاق الجانب الأكبر من أولاد الشعب بالمدارس الحكومية أمراً عسيراً، وقد كان لبعض المراقبين فكر ثاقب كالأستاذ متان A- Metin الذى نقل في تقريره تصريح مدير مدرسة أسوان الابتدائية التى كانت تضم ٢٠٠ تلميذ. قال المدير «لو كانت المدرسة مجانية لكان عندنا أكثر من ألف تلميذ»[١٨١]، وقد برر ناظر المعارف العمومية، يعقوب باشا ارتين الغاء المجانية بحجة تدعو إلى العجب:-«تنطوى مجانية التعليم الابتدائى عندنا على تناقض وفي الواقع لم تف المجانية بالغرض المنشود كما أنها خطر على هيئة موظفى النظارة[١٨٢].

ولم يكتف كرومر بالغاء مجانية التعليم بل عرض أيضاً أن تزاد المصاريف المدرسية:-«مهما تكن المعارضة، أرجو أن تطلبوا من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وطلاب المعاهد العالية أن يدفعوا مصاريف تعليمهم ويستحسن جداً أن تزاد المصاريف المدرسية لهذه الفئات من التلاميذ والطلاب»[١٨٣]

وسنبحث الآن نتائج سياسة التربية والتعليم في ظل نظام الاحتلال:
أولاً- فيما يختص بتوسيع نطاق التعليم العام- وثانياً- في نوع التعليم.

(ب) زيادة عدد المدارس العمومية:

كانت الكتاتيب، (المدارس الدينية الابتدائية)، في رأى كرومر أقل المعاهد نفقة للقضاء على الأمية، ولهذا حولت نظارة المعارف العمومية إلى هذه المدارس جزءاً من الاعانات التى كانت تمنحها المدارس الابتدائية والثانوية العمومية، وفي سنة ١٨٩٨ كانت نظارة المعارف تتولى إدارة خمسة وخمسين كُتاباً من تلك الكتاتيب تضم ٢٩٢٣ تلميذاً وتشرف على ثلاثمائة وكتاب واحد يتعلم فيها ٧٥٣٦ تلميذاً، وقد بلغ عدد كتاتيب الحكومة في سنة ١٩١١ مائة وخمسة وأربعين كتّاباً تضم ١٥١٦٩ تلميذاً في حين بلغت الكتاتيب الأخرى تحت إشراف نظارة المعارف العمومية ٣٥٩٠ كتاباً فيها ٢١١ ٤٨٥ تلميذاً[١٨٤]، وقد كانت هنالك في سنة ١٩٠٧ مساع شخصية لتأسيس جامعة شعبية ولكن الحكومة في مناهضة هذه المساعى راحت تضاعف جهودها في إنشاء المدارس الابتدائية ووضعت العدد الأكبر منها تحت إشرافها، ثم انتقل هذا الاشراف في سنة ١٩١٣ إلى مجالس المديريات.

وقد تطور عدد الكتاتيب المسجلة وتلاميذها كما يأتى:[١٨٥]

السنة	كتاتيب	تلاميذ
١٩٧٥	٤ ٦٨٥	١١١ ٨٩٦
١٨٨٠	٥ ٥٦٢	١٤٠ ٠٠٠
١٨٨٣	٥ ٣٧٠	١٣٧ ٥٥٣
١٨٨٧	٧ ١٤٢	١٢٠ ١٢١
١٨٩٧	١٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
١٩٠٧	١١ ٠١٤	٢٠٧ ٠٠٠
١٩١٠	١٣ ٤٤٥	٢٣١ ٠٠٠

إن الجزء الأكبر من هذه المدارس لم يشتمل الا على عدد قليل جداً من التلاميذ، والبيانات الآتية تدل على أن معظم التلاميذ كانوا يترددون على الكتاتيب التى كانت تشرف عليها وزارة المعارف العمومية[١٨٦].

وقد ألغى عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية العمومية كاجراء إقتصادى في ظل الاحتلال، ولكن مجموع التلاميذ مازال بسبب نمو السكان والثروة العامة في ازدياد حتى ازدحمت بهم الفصول.

كتاتيب تحت اشراف الحكومة:

السنة	كتاتيب	تلاميذ
١٨٩٨	٣٠١	٧ ٥٣٦
١٩٠٢	١ ٣٤٦	٣٩ ١٣٥
١٩٠٣	٢ ٦٠٠	٧٦ ٠٠٠
١٩٠٥	٤ ٨٥٩	١٤٦ ٠٠٠
١٩٠٦	٤ ٤٣٢	١٥٦ ٥٤٢
١٩٠٨	٣ ٦٧٩	١٧٤ ٥٤٢
١٩٠٩	٣ ٥٨٢	١٩٠ ٨٧٥
١٩١٠	٣ ٦٤٤	٢٠٢ ٠٩٥
١٩١١	٣ ٥٩٠	٢١١ ٤٨٥
١٩١٣	٣ ٧٩٤	

والجدول الآتي يتتبع تطور عدد مدارس الحكومة (ومنها المعاهد العالية والمدارس الفنية) وعدد التلاميذ فيها:[187]

السنة	مدارس	تلاميذ
١٨٧٥	٣٦	٤ ٧٧٨
١٨٨٢	٩٨	٥ ٥١٣
١٨٨٨	١٤	٢ ٣٧٣
١٨٩٠	٤٢	٧ ٢٧٠
١٩٠٧	٥٠	١١ ٠٦٣
١٩١٠	٥١	١٣ ٧٩٢
١٩١٢	٥٢	١٢ ٧٥٧
١٩١٣	٦٨	

وفي رأى وفيق رفعت، كانت هنالك في سنة ١٨٨٢ أربع وستون مدرسة ابتدائية حكومية، ولكن عدداً من هذه المدارس أغلق في فترة التقشف، وفي سنة ١٨٨٣ لم يبق منها سوى ٢٧ مدرسة تضم ٦٦٤ ٤ تلميذاً، وفي سنة ١٨٩٠ لم يكن في البلاد منها سوى ٢٩ مدرسة بلغ عدد تلاميذها ٥٧٦١ تلميذاً ثم ارتفع عددها في سنة ١٩٠٠ إلى ٣٥ مدرسة تضم ٦٤٨٩ تلميذاً وفي سنة ١٩٠٨ هبط عددها إلى ٣٢ مدرسة فيها ٨١٩٤ تلميذاً وفي سنة ١٩١٠ زاد عددها إلى ٣٤ مدرسة تضم ٨٦٩٤ تلميذاً، وقد أقر سير الدون جورست بأن عدد هذه المدارس لم يكن كافياً على الاطلاق وأن أربعمائة طلب التحاق رفضت في القاهرة لازدحام مدارسها بالتلاميذ حتى لم يبق فيها مكان لطالب جديد[188]، ومن جهة أخرى كانت نظارة المعارف العمومية تشرف في سنة ١٩٠٩ على ثلاث عشرة مدرسة ابتدائية خاصة فيها ٣٥١٧ تلميذاً وسبع مدارس فنية خاصة بلغ عدد تلاميذها ٨٤٢ تلميذاً، ثم ارتفعت هذه الأعداد في سنة ١٩١١ إلى اثنين وثلاثين مدرسة ابتدائية فيها ٥٥٢ ٥ تلميذاً وتسع مدارس فنية تضم ٢٠٩٣ تلميذاً[189].

وكان النقصان في عدد المدارس الثانوية العمومية أكثر منه في المدارس الأخرى فلم يكن في سنة ١٨٨٢ منها سوى (٢٦) ست وعشرين مدرسة لم يبق منها في ١٨٨٣ الا مدرسة واحدة عدد تلاميذها ٢٩٢ تلميذاً، وفتحت في سنة ١٨٩٠ مدرسة أخرى وبلغ عدد تلامذه المدرستين ٧٣٤ تلميذاً ثم انخفض عدد التلاميذ فيهما إلى ٥٦٩ تلميذاً في سنة ١٩٠٠ على الرغم من أن مدرسة ثالثة كانت قد أسست، وقد تحسنت الحالة في السنوات التالية إذ بلغ عدد التلاميذ في سنة ١٩٠٧ ألفاً وتسعمائة وستة عشر تلميذاً في أربع مدارس وفي سنة ١٩١٤ كان عدد التلاميذ في ست مدارس ٢٦٣٧ تلميذاً، ومن جهة أخرى كانت هنالك مدرسة ثانوية خاصة تضم ٢٢٢ تلميذاً وضعت في سنة ١٩١١ تحت اشراف نظارة المعارف العمومية[190].

والمدارس العالية التى كان عليها أن تعد الهيئات (الكوادر) الفنية والادارية للبلاد قد أصابتها وسائل التقشف بنقص شديد، ففي الفترة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧[191] أقفلت الحكومة ثماني مدارس من إثنى عشرة مدرسة عالية كانت أبوابها مفتوحة للطلاب في سنة ١٨٨٢ وفيما يلي بيان المدارس «العالية» التى

ألغيت في تلك الفترة الكئيبة من سنوات الاحتلال الأولى:

أ) مدرسة مسح الأراضى والمحاسبة

ب) مدرسة الفنون الجميلة

جـ) مدرسة الترجمة واللغات

د) مدرسة علم الآثار المصرية

هـ) مدرسة الهندسة المعمارية

و) مدرسة العلوم والفنون

ز) مدرسة الزراعة

ح) مدرسة المعلمين

وقد عادت الحكومة بعد سنتين ففتحت مدرسة العلوم والفنون التى أقفلت في سنة ١٨٨٧ ولكن خريجى هذا المعهد ظلوا دون حاجة البلاد، وقد تطور عدد الطلاب فيه كما سيجيىء بيانه. أما زيادة عدد الطلاب في سنة ١٩٠٤ فكان سببها قرار نظارة المعارف العمومية أن يقبل في هذا المعهد التلاميذ الذين لم يقبلوا في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية[١٩٢]:-

١٨٨٣	٥٠ تلميذاً
١٩٠٠	٥٠ تلميذاً
١٩٠٢	٢٣ تلميذاً
١٩٠٤	٣٥ تلميذاً
١٩٠٥	٥٧ تلميذاً
١٩٠٦	٨٩ تلميذاً
١٩٠٧	١٠٦ تلميذاً
١٩٠٩	١١٢ تلميذاً

وزاد عدد الأساتذة الانجليز في المدارس، فأعرض المصريون شيئاً فشيء عن مدرسة المعلمين العليا، وهذه المدرسة التى كانت تضم ٣١٠ تلميذ في سنة ١٨٨٨ لم يكن فيها في سنة ١٩٠٤ سوى طالب واحد فأقفلت أبوابها، ثم عادت إلى قبول الطلاب في سنة ١٩٠٦ وبلغ عددهم ثلاثين طالباً، وعلى اثر تقلب سياسة الحكومة في التعليم بعد رحيل كرومر في سنة ١٩٠٧ ازداد عدد الطلاب في سنة ١٩١٣ إلى ٢٣٥ طالباً[١٩٣].

وعادت مدرسة الزراعة ففتحت أبوابها في سنة ١٨٩٩، ولكن الطلاب- ونصفهم من الأجانب- ظل عددهم قليلاً كما يتضح من البيان الآتى:

١٩٠١	٣٣ طالباً
١٩٠٣	٥٣ طالباً
١٩٠٥	٧٠ طالباً
١٩٠٧	٦٧ طالباً

أما المدارس العليا التى لم تقفل أبوابها فقد حرمت من جزء كبير من الاعانات واضطرت بسبب هذا الحرمان إلى تخفيض عدد طلابها[١٩٤].

وقد روى سير فالنتين تشيرول Valentine Chirol أنه في سنة ١٩١٦، ٣١٤ طالباً فقط قد قبلوا في المعاهد العليا من ٦١٩ طالباً من حملة البكالوريا (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الذين نجحوا في امتحان دخول هذه المعاهد[١٩٥].

وقد أكد لورد لويد هذا النقص بقوله: «إن عدداً كبيراً من الطلاب المؤهلين لم يقبلوا في المدارس العليا لسبب بسيط هو أنه لم يكن في الامكان ضمان تخرجهم فيها»[١٩٦].

وقد رفضت مدرسة الطب أربعة أخماس طالبى الالتحاق على الرغم من أنهم قد استوفوا شروط القبول، وعندما كانت هذه المدرسة تضم في سنة ١٨٨٢ مائتى طالب لم يكن فيها في سنة ١٨٩٥ سوى ربع هذا العدد من الطلاب، وقد تطور عدد الطلاب في هذه المدرسة كما يأتى:[١٩٧]

السنة	الطلاب
١٨٨٢	٢٠٠
١٨٩٥	٤٦
١٩٠٠	٦٢
١٩٠٥	١١٦
١٩٠٨	١٩٠
١٩٠٩	٢٠٧
١٩١٠	٢٢٠

وغنى عن البيان أن هذه الأعداد القليلة لم تكن لتسد حاجة البلاد إلى الأطباء فضلاً عن أن عدد الأطباء المصريين الذين تخرجوا سنوياً في هذه المدرسة لم يتجاوز في المتوسط اثنين وعشرين طبيباً بين سنة ١٩٠٠ و١٩٠٧ [١٩٨].

وعلى الرغم من هذا النقص الواضح في الأطباء، تبرع مدير مدرسة الطب الانجليزى الدكتور «كيتنج Dr— Keatinge بهذا التصريح العجيب: «إننى مقتنع بأنه يجب أن نتقدم بحذر فيما يختص بعدد الأطباء الذين نتولى تخريجهم فإذا وجد هؤلاء الشبان عند مغادرتهم المدرسة أنه يتعذر عليهم الحصول على وظائف أو العمل مستقلين كانت العاقبة انخفاضاً عاجلاً في طلبات الالتحاق بالمدرسة. ولا تستعيد المدرسة عندئذ كل نشاطها الا بعد أن تكون الحكومة قد عانت من قلة الأطباء الشبان عدة سنوات، وفضلاً عن ذلك اننى أرى أنه لا يمكن اطلاق عنصر في البلاد أخطر من طبيب نزلت به الفاقة»[١٩٩].

ولكن سير هنرى موريس Sir Henry Morris ممثل كلية الأطباء الملكية، قد شرح قلة عدد الأطباء المصريين شرحاً صادقاً حيث قال ان قلة عددهم سببها حالة مدرسة الطب في القاهرة التى لا تساير مقتضيات العصر: «نحن مضطرون مرة أخرى إلى الاعراب عن خيبة أملنا لأنه على الرغم من تكرار الانتقادات الشديدة لم يتخذ أى أجراء لاعداد مستشفى عصرى تكتمل فيه الشروط الصحية الحديثة، ويتاح فيه التعليم الطبى الكامل»[٢٠٠].

وعدد طلاب مدرسة الفنون والصناعات الذى بلغ في سنة ١٨٨٨، ٢٧٢ طالباً، قد زاد إلى ٤٣٣ طالباً في سنة ١٩٠٥ ثم انخفض إلى ١٥٢ طالباً في سنة ١٩٠٨ على اثر تخفيض اعانات الدولة[٢٠١]، أما عدد طلاب مدرسة الحقوق فقد شذ عن هذه القاعدة، فتدرج من ٩٤ طالباً في سنة ١٨٩٩ إلى ٣٥٢ طالباً في سنة ١٩٠٩ ثم انخفض إلى ٢٨٢ طالباً في سنة ١٩١١[٢٠٢].

وتطور مجموع طلاب المدارس العليا من ٤٠٣ طلاب في سنة ١٨٨٣ إلى ٣٨٢ طالباً في سنة ١٨٩٠ و٢٤٥ طالباً في سنة ١٨٩٥ ثم إلى ٧٤٣ طالباً في سنة ١٩٠٥ و١٠٩١ طالباً في سنة ١٩١٤، وكان نحو ثلثى هؤلاء الطلاب من طلاب المعاهد الثلاثة المتخصصة في تخريج هيئات التدريس للمدارس الابتدائية والثانوية الحكومية[٢٠٣].

وتدل هذه الأعداد على أن نظام الاحتلال قلما كان يعنى باتساع التعليم. وفضلاً عن ذلك كان يلجأ إلى جميع وسائل القسر للحد من المساعى الشخصية التى اتحدت لتأسيس جامعة شعبية، وقد ادعى كرومر أن حاجة مصر لا تقتضى إنشاء هذه الجامعة. «في رأيى أنه يجب الانتظار وقتاً طويلاً قبل أن تستطيع الحكومة أن تستجيب إلى طلب تأسيس جامعة في مصر[٢٠٤].

وكان العجز في الميزانية حجة أيضاً لتبرير الغاء البعثات المدرسية إلى الخارج في أغسطس ١٨٩٥، وكان نظام البعثات قد سنه محمد على ليتمكن الشبان المصريون الذين أعفوا من المصروفات المدرسية من مواصلة الدراسات العليا في الجامعات الأوروبية ليكون للبلاد هيئات فنية وتعليمية كانت بحاجة ماسة اليها. ولكن كرومر، على الرغم من إدعائه أنه يريد استعجال تخريج رجال هذه الهيئات، فقد كان في الواقع يحاول منع ذلك: «لقد فعلت كل ماكان في وسعى عمله كى لا أشجع ارسال الشبان المصريين إلى انجلترا، فقد كان الحل السليم أن نحسن التعليم الفنى والعالى في مصر إلى درجة يصبح عندها ارسال الشبان المصريين إلى أوروبا لاجدوى فيه»[٢٠٥].

ولم يكن العود إلى نظام البعثات في سنة ١٩٠٨ دون مشقة أمام اصرار ناظر المعارف الجديد، سعد زغلول، ولكن العدد المحدود من الطلاب المبعوثين لم يكن ليسد النقص في هيئات الموظفين في مصر، وقد تطور عدد الطلاب المقيدين في الجامعات الأجنبية على نفقة الحكومة كما يأتى[٢٠٦]:

سنة	طلاب
١٨٨٨	٤٨
١٨٩٠	٢٨
١٨٩٥	١٢
١٩٠٠	٤
١٩٠٥	٢
١٩٠٦	٣
١٩٠٧	٢٢
١٩٠٨	٤٠٠
١٩٠٩	٥٥
١٩١٣	٥٩

أضف إلى ذلك، أن نوع الدراسات التى كان يواظب عليها هؤلاء المبعوثون في الجامعات الأجنبية لم تفد مصر في سعيها إلى الاستقلال الفنى، وبالعكس عندما كان السواد الأعظم من الطلاب، قبل الاحتلال، يهتمون بالدراسات العلمية كان الكثيرون من الطلاب، بعد الاحتلال- على الرغم من ازدياد الحاجة الفنية في البلاد- يميلون إلى الدراسات الأدبية والجدول الآتى يؤكد هذا الاتجاه[٢٠٧]:

		١٨١٣ – ١٨٨٢ طـــلاب	١٨٨٣ – ١٩١٩ طـــلاب
صناعة وميكانيكا		٤٥٩	٤٥
طـب		١٣٦	٣٥
زراعــة		٢	٤
	الجملــة	٥٩٧	٧٤
آداب		٢١	٢١٥
	الجملــة	٦١٨	٢٨٩
البــلاد:	فرنسا	٤٠٦	٥٧
	انجلترا	١٠٤	٢٣١
	بلدان أخرى	١٠٨	١

والجدول الآتى يبين تطور عدد التلاميذ في مدارس الحكومة على اختلاف أنواعها[٢٠٨]:

كتاتيب	ابتدائية	فنية	ثانوية	عالية
	٤ ٦٦٤	١٥٤	٢٩٢	٤٠٣
١ ٩٦١	٥ ٧٦١	٣٩٣	٧٣٤	٣٨٢
٢ ٦٢٥	٧ ٣٣٣	٣٩٣	٦٨٤	٢٤٩
٣ ٩٦٦	٦ ٤٨٩	٤١٧	٥٦٩	٢٨٨
٤ ٣٤٥	٦ ٠٤٢	٤٦٥	٨١٦	٣٩٤
٥ ١٦٦	٦ ٣٧٤	٥٦١	٨٨٣	٤٤٠
٥ ٦٧١	٦ ٨٢١	٦٤٧	١ ٠٣٣	٥٩٩
٧ ٤١٠	٧ ١٧٥	٧٣٩	١ ٣٤٥	٧٤٣
٩ ٠٤٥	٧ ٨١٨	٨٣٧	١ ٣٨٠	٩٦٢
١١ ٠١٤	٨ ٥٤٤	٩٥٢	١ ٩١٦	١ ٣٠٤
١٣ ٣٦٥	٨ ٣٨٦	٨٥٤	٢ ٢٤٣	١ ٥٤٨
١٥ ١٦٩	٨ ٦٤٤	١ ٣٥٢	٢ ١٩٧	١ ٥٩٩
١٤ ٩٦٥	٧ ٧٤٩	١ ٦٤٤	٢ ١٦٠	١ ٢٥١
	٧ ٥٥١	١ ٤١٤	٢ ٤٨٥	١ ٣٠٧
	٦ ٨٤٥		٢ ٦٣٧	١ ٠٩١

ان قلة المدرسين المصريين ذوى المؤهلات كانت، في رأى كرومر، من الأسباب الجوهرية لتأخير

التعليم في البلاد، ومن ثم ازدادت ضرورة الالتحاق إلى خدمات الأساتذة الأوروبيين، وقد تطور تعدد الأساتذة المصريين والأجانب في مدارس الحكومة كما يأتى:(٢٠٩)

	سنة ١٨٩٦		سنة ١٩٠٦	
	مصريون	أجانب	مصريون	أجانب
١–كتاتيب ومدارس فنية	١٢٨	٢٥	٢٥٤	٤٠
٢–مدارس ابتدائية	٣٧٥	١٠	٤٤٢	—
٣–مدارس ثانوية	٨٣	٤١	٦٤	٧٣
٤–مدارس عالية	٤٥	١٦	٣٤	٤٧
الجملــــة	٦٣١	٩٢	٧٩٤	١٦٠

وكانت الحالة في المدارس الثانوية والعالية– كتلك الحالة في الهيئات الادارية – اتجاهاً إلى المزيد من الأساتذة الأوروبيين(٢١٠)، فقد كان في سنة ١٩٠٦ مائة وعشرون أستاذاً أوروبياً مقابل سبعة وخمسين أستاذاً مصرياً والسواد الأعظم من المدرسين المصريين كانوا يدرسون في المدارس الابتدائية ولم يكن مستواهم المهنى كما ينبغى أن يكون، كما يتضح من البيانات الآتية:–

في سنة ١٩٠٨ من ٤٤١ أستاذاً مصرياً في مدارس ابتدائية ٣٩٪منهم كانوا يحملون شهادة تعليم أو شهادة دراسات عليا و٣٤٪لم يكن لديهم سوى شهادة الدراسة الابتدائية، و٢٣٪كانوا بدون أية شهادة على الاطلاق(٢١١). ولذلك كانت فرصة تقدمهم ضئيلة جداً، فضلاً عن أن المسؤولين البريطانيين في نظارة المعارف كانوا يعارضون تقدم الأساتذة المصريين لأسباب شخصية وسياسية لا مهنية، وقد شهد العميد لامبير Lambert بذلك في قوله: «لم يكن السيد/ دانلوب Dunlop يريد على الاطلاق أن يسمح بادخال الوطنيين في هيئة التدريس بمدرسة الحقوق»(٢١٢).

وكان مصير الأكاديمية العسكرية كمصير المدارس العليا، ففقدت الأكاديمية الجزء الأكبر من الاعتمادات التى كانت مخصصة لها، ومن المدارس العسكرية العشرين التى كانت تستقبل الطلاب قبل الاحتلال لم يبق الا مدرسةواحدة في سنة ١٨٨٣ خفض برنامجها إلى مدة التعليم العسكرى، وعدد الطلاب العسكريين الذى بلغ ١٦٧٠ طالباً في عهد محمد على و١٨٩٠ طالباً في عهد الخديوى اسماعيل، تناقص في ظل الاحتلال حتى أصبح مائة طالب فقط(٢١٣). أما قيمة صفوف (كوادر) المستقبل في الجيش المصرى فقد كانت دون المتوسط لأن المدرسة الحربية كانت منذ الاحتلال تقبل حملة شهادة الدراسة الابتدائية في حين أنها لم تكن تقبل الا حملة الشهادة الثانوية (البكالوريا) قبل الاحتلال. أضف إلى ذلك أن السلطات العسكرية البريطانية كانت ترفض السماح بتخريج ضباط مصريين من الأكاديمية العسكرية البريطانية في «ساند هرست» وقد برر سردار الجيش المصرى، الجنرال وينجت General Wingate رفض قبول الطالب العسكرى مصطفى خلوصى في أكاديمية «ساند هرست» بالعبارة الآتية: «اننى أعارض كل المعارضة القبول بتعليم الطلاب المصريين من مدرسة القاهرة الحربية في أكاديمية «ساند هرست»، وأعتقد أنه من الأفضل أن يتعلموا في بلادهم حيث برنامج الدراسة في المدارس العسكرية في القاهرة والخرطوم يكفي حاجة الجيش المصرى كل الكفاية»(٢١٤).

ومن الواضح أن مستوى التعليم في أكاديمية القاهرة كان يكفي حاجة الجيش المصرى مادامت الأكاديمية العسكرية لا تقدم للجيش سوى صغار الضباط وهكذا برهن نظام الاحتلال على أن اهتمامه كان ينصرف إلى منع الجيش المصرى من أن يصبح قوة سياسية، كما كان في الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٢، لا إلى إنشاء جيش قوى للدفاع عن البلاد.

وميزانية سياسية التعليم في ظل نظام الاحتلال كانت تنطوى على خيبة أمل قاسية، فعدد التلاميذ في جميع مدارس البلاد (منها الكتاتيب) كاد يبلغ «منحنى التصاعد» في نظام الاحصاء، والجدول الآتى يدل على أن أقل من ٨٪ من جميع الأولاد من الرابعة إلى التاسعة عشرة كانوا يجدون أماكن لهم في المدارس ولم تزد نسبة التلاميذ في المدارس الا بعد رحيل كرومر[٢١٥].

سنة	مجموع السكان	أولاد في سن الدراسة	أولاد في المدارس	النسبة ٪
١٨٧٥	٦ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٩٠٠ ٠٠٠	١٤١ ٠٧٠	٧, ٤
١٨٨٢	٧ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١٦٢ ٢٣٧	٧,٣٦
١٨٨٧	٨ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١٥٦ ٢١٢	٦,٢٤
١٨٩٧	٩ ٧٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٠٠ ٠٠٠	٢٢٨ ٠٠٠	٧,٨٦
١٩٠٨	١١ ٤٠٠ ٠٠٠	٣ ٤٠٠ ٠٠٠	٢٦٧ ٣٥٩	٧,٨٥
١٩١٤	١٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٠٠ ٠٠٠	٣٨٨ ٥٠٠	١٠, ٥

في سنة ١٩٠٨ من بين ٢٦٧ ٣٥٩ تلميذا ٢٧٧ ٦٠٣ تلاميذ كانوا مسلمين ٦,٦٧٪ من مجموع تلاميذ المدارس، ومن بين ١٢ ٨٧٩ اسرائيليا في السن نفسها (أربع إلى عشر سنوات) ٧١٤٩ ولدا كانوا يذهبون إلى المدارس أى بنسبة ٥٥,٥٪[٢١٦].

وقد تضاعفت نسبة الأميين الذكور فى عهد كرومر، ففي سنة ١٨٨٢ ١٦,٣٪من السكان الذكور و ٣,ــ٪من النساء كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وبلغ مجموع المتعلمين ٥١٥ ٠٠٠ شخص[٢١٧]، وفي سنة ١٨٩٧ ٨٪من الرجال و ٢,ــ٪من النساء فقط، أى نحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة كانوا يعرفون القراءة والكتابة،[٢١٨] ولم تكن النسب في سنة ١٩٠٧ تختلف اختلافاً كبيراً عن سنة ١٨٩٧، فقد كانت ٨,٥٪من الرجال و٣,ــ٪من النساء، أى ٤٨٥ ٠٠٠ نسمة يمثلون ٤,٤٪من مجموع السكان المصريين وكانوا موزعين كما يأتى:[٢١٩]

الديانة	الذكـور	الانـاث
مسلمون	٤٠٢ ٠٩٠	١٠ ٥٧٩
أقباط	٦٧ ٢٥٦	٥ ٧٦٥
يهود	١١ ٠٢٤	٥ ٩١٠
طوائف أخرى	٦٨ ٢٩٩	٣٨ ٣٩٩
الجملة	٥٤٨ ٦٦٩	٦٠ ٦٥٣

	المتعلمون			الأميـون		
الديانة	الذكور	الاناث	الجملة	الذكور	الاناث	الجملة
مسلمون	٧٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٩٢٢ ٠٠٠	٩٩٨ ٠٠٠	٩٦٠ ٠٠٠
أقباط	١٨٨ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠	٨١٢ ٠٠٠	٩٨٤ ٠٠٠	٨٩٧ ٠٠٠
يهود	٥٥٩ ٠٠٠	٣١٣ ٠٠٠	٤٣٨ ٠٠٠	٤٤١ ٠٠٠	٦٨٧ ٠٠٠	٥٦٢ ٠٠٠
طوائف أخرى	٧١٩ ٠٠٠	٤٧٧ ٠٠٠	٦٠٨ ٠٠٠	٢٨١ ٠٠٠	٥٢٣ ٠٠٠	٣٩٢ ٠٠٠

وكانت مسألة تعليم الأميين من السكان القراءة والكتابة مسألة مال فلم يكن التقدم في هذا المجال مستطاعاً مادامت الحكومة لا تزيد نفقات التعليم، وقد قام كرومر، بعد رحيله، بنقد ذاتى لعهد حكمه معترفاً بالنقص في سياسته التعليمية ومشيراً على خلفه«سير الدون جورست» بأن يعزز مهمة الحكومة في شؤون التربية والتعليم: «ان التقدم المعنوى في مصر اليوم أهم كثيراً من التقدم المادى ولهذا أوصيك بأن تخصص مقداراً من المال لتنمية التعليم على أن تؤجل إلى وقت آخر انجاز مشروعات الرفاهية المادية في البلاد»[٢٢٠].

وقد اهتم لورد كتشنر خصوصاً بمكافحة الأمية في الأرياف فخص مجالس المديريات بـ ٠٠٠ ١٠٠ جنية مصرى سنوياً لتنمية التعليم الابتدائى: «لاشك في أن الأمية تضع الفلاح في حالة شديدة من الاجحاف في حياته اليومية وتقف دائماً حجر عثرة في سبيل النمو الاقتصادى والاجتماعى في البلاد... ويبدو أن خير الوسائل للتقدم في هذا السبيل هى إنشاء مدرسة ريفية على أسس مثلى... وعندئذ تحقق زيادة كبيرة في عدد الصبية المتعلمين»[٢٢١].

وكانت نتيجة بذل الحكومة هذه العناية الجديدة بالتعليم أن تحسن معدل الأميين الذين تعلموا القراءة والكتابة، وفي سنة ١٩١٠ أعلن جورست أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة بلغ ٠٠٠ ٦٠٠ شخص أى ٥٪من مجموع السكان، وفي سنة ١٩١٧ ١٢,٧٪من النساء أى نحو ٧٪من السكان كانوا يعرفون القراءة، وكان توزيعهم كما يأتى:[٢٢٢]

الديانة	الذكـور	الانـاث	الجملـة
مسلمون	١١٦ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٦١ ٠٠٠
أقباط	٢٥٦ ٠٠٠	٥١ ٠٠٠	١٥٣ ٠٠٠
يهود وطوائف أخرى	٦٥٣ ٠٠٠	٥١١ ٠٠٠	٥٨٢ ٠٠٠

وتحسنت الحالة عما كانت عليه في سنة ١٩١٠ بنسبة ٢٪وكان تحسناً ضئيلاً، ولكن لو نظرنا أيضاً إلى المدة القصيرة التى لم تتجاوز سبع سنوات وإلى قلة اعانة الحكومة للتعليم العام لاتضح لنا أن الانخفاض في نسبة الأميين كان تقدماً كبيراً، وهذه النتيجة كانت آخر الأمر النتيجة الوحيدة التى قد تعد حسنة لسياسة التعليم في ظل نظام الاحتلال.

(جـ) قيمة التعليم العام:

يجدر بنا الآن أن نتناول بالبحث موضوع التعليم العام، ان قيمة سياسة التعليم يحكم لها أو عليها، كما أسلفنا، على هدى الهدف الذي ترمى اليه، ولم يكن هدف حكومة الاحتلال يختلف في الواقع عن هدف نظام الحكم السابق: «كان لمصر نظام للتعليم هدفه الوحيد أن يعد أعداداً متزايدة من الشبان الذين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً سوى أن يكونوا موظفين عموميين[٢٢٣].

ولكن إذا ظل باعث التعليم- والحالة هذه- كما كان من قبل، كان لادخال العنصر الأجنبى في مصر مزوداً بجميع وسائل السيادة التى ينطوى عليها- أثره المباشر في الحياة الثقافية للشعب المغلوب على أمره.

والاستعمار على كل حال نظام متكامل الأجزاء، يفرض على المستعمرة الشكل الذي يريده في الادارة ويسمه حتما بسمة الضمير الذى يرضيه، والثقافة الوطنية بعد كل هذا تجد نفسها في حال من التنازع والحد من مكانتها في الوقت الذي تسعى فيه السيادة الأجنبية في اهتمامها بتعزيز وضعها واطالة وجوده، لتستبدل بالمؤسسات والمبادئ القائمة في البلاد مؤسساتها ومبادئها دون غيرها[٢٢٤].

«ان لغة الوطن هى أساس كل حضارة» كتب أوجست بيل Auguste Bebel وقد أكد كرومر، كما رأينا، أن خلاص مصر بادخال الحضارة الغربية اليها، ولبلوغ هذه الغاية، أكان هنالك طريقاً أسهل من انكار حقيقة الوطنية في البلاد وطمس شخصية شعبها بالحط من شأن لغته أو القضاء عليها؟ وقد احتج كرومر بقلة المصطلحات العلمية في اللغة العربية الفصحى لتعليم المواد العلمية[٢٢٥] فضاعف هجومه على تعليم هذه اللغة وكان من جهة يعضد التعليم باللغة العامية في المدارس الابتدائية[٢٢٦] وينادى من جهة أخرى باللغة الانجليزية لغة التعليم في جميع مدارس الحكومة.

وكان رجال التعليم الانجليز يرون أن التباين بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية كان سبب النسبة الكبيرة من الأميين في مصر، وقد أكد سير وليم ويلكوكس أن تعميم التعليم الابتدائى باللغة العامية سيقضى على الأمية في عشر سنوات[٢٢٧] ولكن هذه الأمية، على مايبدو فيها من خير، تخفي قصداً لا ينطوى على شئ من حسن النية.

وغنى عن البيان أن احلال اللغة العامية محل اللغة الفصحى، والحالة كما أسلفنا، من شأنه أن يقوض وحدة اللغة والثقافة التى تربط الشعوب الناطقة باللغة العربية وأن يزيد من اقليمية مصر تجاه الدولية العثمانية والجامعة الاسلامية في ذلك العهد، ولم تعدم الدعوة إلى التعليم باللغة العامية مشايعين من المصريين أنفسهم، فقد كتب سلامة موسى، وهو من كبار المدافعين عنها يقول ما معناه أن اللغة العربية الفصحى لا تصلح للثقافة المصرية ولا تساعد على تطورها لأن الثقافة وهى رابطة المجتمع وثمرة عقله وإنتاج أرضه وبيئته، لا تزدهر الا إذا كانت أداتها لغة الوسط الذي نشأت فيه،... ولكن اللغة الفصحى تبدد كياننا المصرى وتمزجه بالمجتمع العربى، والمثقف المطلع على الأدب العربى القديم يرتشف من الروح العربية ويعجب بأبطال بغداد بدلاً من أن يقترف من الروح المصرية وتاريخ مصر، ونظره يتجه دائماً إلى الشرق وثقافته كلها عربية شرقية، وليس من مصلحة الأمة المصرية والحالة هذه- أن يتجه شبابها إلى الشرق[٢٢٨].

وعلى الرغم من تعضيد الهيئات الرسمية لم ينجح التعليم باللغة العامية في المدارس الابتدائية، ومع أن الكتاتيب كانت تدرس مبادئ الحساب وقواعد اللغة فقد كانت قبل كل شيء معاهد دينية هدفها الأول

سلامة لغة القرآن[٢٢٩]. «كان الأولاد يهرعون إلى الكتاتيب لا لتلقى العلم الذي يوافق وضعهم في الحياة بل لاستظهار القرآن فيه»[٢٣٠].

كان هنالك إذن بعض التناقض، إزاء هذا الاعتراف، حين نرى أن كرومر كان يتمنى لو أن مصر اتجهت نحو الغرب، في الوقت الذي منع فيه اعانة الحكومة عن المدارس الابتدائية العامة ليمنحها مدارس حفظ القرآن التقليدى، وبفضل هذا التناقض استمر تعليم اللغة الفصحى في الخفاء، وقد كانت محرمة كوسيلة من وسائل التعليم واستطاعت الطرق الثقافية المقضى عليها أن تحيا ورجال الاحتلال لا يدرون[٢٣١].

واستمر في سنة ١٨٨٩ الحط من قيمة اللغة العربية كأداة صالحة للتعليم في مدارس الحكومة، تشبعاً للغتين الانجليزية والفرنسية. وأكد ملنر« أن تدريس التلميذ لغة أوروبية ولكن بدقة وتعليمه بهذه اللغة المواد الأخرى هو المبدأ المتبع الآن في مدارس الحكومة بنجاح مشجع جداً»[٢٣٢].

وقد برر سعد زغلول، ناظر المعارف العمومية في سنة ١٩٠٧، هذه التدابير بقوله:«إذا كانت الوظائف العليا في الادارة يجب أن يشغلها المصريون في نطاق أوسع فلن يكون ذلك الا بنشر ثقافة أوروبية واسعة بين الطبقات العليا من الشعب. ان مركز مصر الجغرافي والاقتصادى وعلاقاتها الدولية لا تسمح مطلقاً بمواجهة حاجاتها وبحث هذه الحاجات من جهة التعليم إذا كانت البلاد في عزلة قومية صلبة لا تلين»[٢٣٣].

انه لتصريح له مغزاه من زعيم الغد، زعيم الوطنية المصرية، وفي الحقيقة كان هذا الرأى منتشراً بين صفوة المصريين الذين كانوا، منذ عهد محمد على، يشعرون بالحاجة إلى الاستعانة «بثقافة الضرورة»، من أوروبا، بما فيها من تشابك النفعية والفن، وكانت البلاد قد أمست حينذاك تحت نفوذ فرنسا الثقافى، وكان من الطبيعى، بعد الاحتلال في سنة ١٨٨٢، أن يحل النفوذ الثقافى الانجليزى محل النفوذ الثقافى الفرنسى، وهكذا أهمل بالتدريج وبشتى الحيل تعليم اللغة الفرنسية في مدارس الحكومة وكان على قدم المساواة بتعليم اللغة الانجليزية فيها، فحملة الشهادات الانجليزية كان أيسر عليهم أن يجدوا وظائف في دوائر الحكومة من حملة الشهادات الفرنسية، وعلى الرغم من أن نظار المدارس لم يكونوا مجبرين على الغاء القسم الفرنسى فقد كانت ترقيتهم تتوقف على نجاح القسم الانجليزى، وفي المدة بين سنة ١٨٨٩ و١٨٩٨ انخفضت نسبة التلاميذ الذين كانوا يتلقون العلم باللغة الفرنسية في مدارس الحكومة من ٧٤٪إلى ٣٣٪من المجموع وأما نسبة التلاميذ في القسم الانجليزى فقد زادت في الوقت نفسه من ٢٦٪إلى ٦٧٪[٢٣٤]، وبسبب قلة طلاب القسم الفرنسى ألغى هذا القسم في سنة ١٨٩٨ في ١٧ مدرسة من بين ٣٧ مدرسة من مدارس الحكومة، وبعد بضع سنوات ألغى القسم الفرنسى في جميع المدارس الابتدائية[٢٣٥].

وفي المدارس العليا كانت جميع المواد ماعدا الحقوق تدرس باللغة الانجليزية، وحتى في مدرسة الحقوق لم يمر وقت طويل حتى فقدت اللغة الفرنسية مكانتها فيها، وفي سنة ١٨٩٩ ضم قسم انجليزى إلى القسم الفرنسى، وكانت المكافآت تمنح للتلاميذ الذين يتلقون العلم باللغة الانجليزية، وبعد وقت قصير زاد عدد التلاميذ في القسم الانجليزى على عدد تلاميذ القسم الفرنسى، وقد كتب الأستاذ لامبير Lambert مدير مدرسة الحقوق في هذا الموضوع يقول:«كان السيد/ دنلوب المستشار الانجليزى في وزارة المعارف العمومية يناهض دون تبصر تنمية الثقافة الفرنسية في مدرسة حيث تدرس الحقوق الفرنسية وستظل تدرس فيها مادام التشريع في البلاد لم تقلب كل أوضاعه»[٢٣٦].

وقد تطور عدد طلاب القسم الفرنسى والقسم الانجليزى في مدرسة الحقوق كما يأتى:[٢٣٧]

السنة	القسم الفرنسى	القسم الانجليزى	الجملة
١٨٩٩	٧٧ طالباً	١٧ طالباً	٩٤
١٩٠٥	١٥٣ طالباً	١٢٠ طالباً	٢٧٣
١٩٠٩	١١٤ طالباً	٢٣٨ طالباً	٣٥٢

إن فرض التعليم باللغة الانجليزية يستلزم حتماً أن يكون المدرسون من الانجليز لأن عدد الأساتذة المصريين المتمكنين من اللغة الانجليزية كان قليلاً جداً: «لعدم وجود أساتذة مصريين مؤهلين لم يكن في الامكان ضمان التعليم الا بأساتذة أوروبيين، ومن ثم كانت الزيادة البالغة في المدرسين الأوروبيين في المدارس الثانوية والمدارس العالية»[٢٣٨].

وإذا كان الأساتذة المصريون على معرفة ابتدائية باللغة الانجليزية فقد كان التلاميذ الشبان لا يلمون بشىء منها عند دخولهم المدرسة الابتدائية، ومن ثم كان للغة الانجليزية العناية الأولى في برنامج التعليم الابتدائى والثانوى[٢٣٩]، ولكن هذه العناية كانت عاملاً هاماً في التأخر الثقافي، فقدكان التلميذ يضيع عدة سنوات في دراسة لغة أجنبية ولا يبلغ حد الاتقان فيها، ولهذا كان يضطر إلى استذكار دروسه دون أن يفهم معناها الحقيقى، وقد دلت تقارير نظارة المعارف العمومية في تلك الحقبة على فقدان قوة الخيال والنقد الذهنى وقوة الحكم الفردى لدى التلاميذ المصريين: «ان ضيق القدرة على رؤية الأشياء وفق علاقاتها الصحيحة وجهل أحداث العصر وضعف المعارف العامة فضلاً عن قلة الاهتمام، كل هذه تدل على أن التعليم في ذاته ليس الغاية التى يسعى إليها معظم الناس»[٢٤٠].

وفي رأى العميد لامبير (عميد مدرسة الحقوق) أن نظام الاحتلال كان مسؤولاً عن نقص التعليم الذي لم يعضد الفردية الخلاقة فحسب بل كان يشجع الحرفية والاستظهار أيضاً: «لقد اضطر الطلاب، طول مدة دراستهم في المدرسة الثانوية إلى تركيز معظم عنايتهم على اللغات الأجنبية لا كأداة للثقافة بل كوسيلة لتوسيع نطاق العلاقات التجارية توسعاً يصلح لقضاء حاجات الحمارين أو ندل الفنادق في المستقبل لاللمحامين وأطباء الغد، ولما كان الطلاب لم يتمرنوا مطلقاً على الانشاء في اللغة الوحيدة التى يستطيعون التفكير فيها وهى لغة وطنهم فهم لا يعرفون كيف يصوغون عباراتهم ولا كيف يستجمعون أفكارهم، وقيمة التعليم في مدارسنا الثانوية تكاد تعادل في الوقت الحاضر قيمة التعليم في المدارس الابتدائية الفرنسية، وقد استبعدت من البرامج، تبعاً لخطة مرسومة، قواعد النظام التى من شأنها ازدياد صلاحيتها لتكوين قوة الحكم وإيقاظ الرغبة في الفكر لتحتل المكان الأول قواعد النظام التى تتطلب الجهد الأكبر من الذاكرة»[٢٤١].

ان خلاصة تقارير لجنة ملنر في سنة ١٩٢١ تؤيد رأى السيد/لامبير، ولما كانت الغاية من الدراسات تخريج صغار موظفى الادارة فقلما كان رجال التعليم الانجليز يهتمون بتلقين التلاميذ دروساً مستفيضة في الأدب والثقافة[٢٤٢]، ولم يكن التعليم في مدارس الحكومة وفق الحقائق المدرسية في البلاد، فأصاب بذلك أفق التلاميذ الفكرى بالضيق والضمور. «ليس الأمر فقط أن عامة الشعب مازالوا أميين بل انهم في حاجة إلى التدريب الاجتماعى والخلقى أيضاً[٢٤٣]».

وقد سلم كرومر أيضاً بنقص برنامج التعليم: «انني أرفض رفضاً تاماً الاعتقاد أن التقدم الخلقى يمكن ادراكه كاملاً بالتعليم المتبع الآن في المدارس، والتغيير في خلق الشعب المصرى عمل قد يستغرق أجيالاً لا سنوات فحسب[٢٤٤]».

وهذا الخلق مازال مشبعاً بالتقاليد الاسلامية، ولم يتصور كرومر، لتحريره حلاً آخر غير ذلك الحل في تعزيز تعليم الثقافة الغربية، وجدول دروس التاريخ على مستوى الثانوية العامة (البكالوريا) يدل بوضوح على المحاباة في هذه الدروس:-

برنامج التاريخ في السنة الرابعة والأخيرة للدراسة الثانوية[٢٤٥].

١- ملخص التاريخ الرومانى وحكومته ومؤسساته.

٢- مبادئ العلوم السياسية والتاريخ الدستورى.

(أ) **الدولة**:-

(١) آراء قديمة وعصرية في مبادئ الدولة.

(٢) أشكال الحكومة: الملكية، حكومة النبلاء، الديمقراطية.

(٣) سلطات الحكومة: التنفيذية، التشريعية، القضائية.

(ب) **التاريخ الدستورى**:

(١) الاقطاع في إنجلترا، في فرنسا، في ألمانيا.

(٢) تطور الدستور البريطانى.

(٣) تطور السلطة الملكية في فرنسا.

(٤) الثورة الفرنسية.

(٥) مبادئ الحكومة الدستورية.

(٦) ملخص من الدستور البريطانى، الدستور الفرنسى، الدستور الألمانى، الدستور التركى، الدستور الروسى، الدستور الأمريكى.

أما تاريخ مصر والشرق فلم يكن يدرس على الطلاق، وقد لاحظ الأستاذ ميتانMetin مدهوشاً عند زيارته مدرسة أسوان الابتدائية أن ناظر المدرسة والمدرسين وكلهم مصريون- كانوا يلمون بتاريخ انجلترا أكثر من المامهم بتاريخ بلادهم[٢٤٦] وكذلك في الأدب فلم يكن للأدب العربى أثر في برنامج التعليم، ومن جهة أخرى في الوقت الذي كان فيه برنامج الدراسة الثانوية في فرنسا يستغرق ست سنوات أو سبعاً كان هذا البرنامج في مصر قد انخفض إلى ثلاث سنوات ولم تقرر نظارة المعارف العمومية رفعه إلى أربع سنوات الا في سنة ١٩٠٦[٢٤٧]. هذه المدة القصيرة للدراسة الثانوية كانت سبباً هاماً آخر لضعف مستوى ثقافة التلاميذ الذين كانوا يضطرون إلى ترك المدرسة الثانوية في سن مبكرة لا يعرفون سوى جغرافيا وتاريخ أوروبا وبعض مبادئ العلوم الرياضية وكانوا لا يلمون بشيء من الفلسفة والتاريخ الطبيعى، ولم يكن هنالك نقص في استعداد التلاميذ المصريين لتلقى العلم بل كان السبب نقص في المعارف بوجه عام.

ان نظام الاحتلال، في اهتمامه باقصاء الثقافة الوطنية ونقصان الثقافة البديلة، قد تمكن من تخريج

شباب متباين الفكر في مدارس الاحتلال لم يستوعب من الثقافة الغربية سوى قشور لا طائل فيها، وأن عجز هذا الشباب في مجال القيم والفاعلية في حقبة تحول اقتصادى كبير قد انتهى بمصر إلى خضوعها المتزايد على مر الأيام لأوصيائها الأجانب، وقد أنكر كرومر أنه شدد الوصاية السياسية ببرنامج تعليم متخلف عمداً[٢٤٨]. ان التقدم المادى، كما شرح كرومر، كان بطبيعته أسرع خطى من التقدم الخلقى والفكرى، وقد كان حفر ترع الرى أو بناء السكك الحديدية يستغرق من الوقت أقل كثيراً مما كان يستغرق تهذيب فكر رجل سياسى أو اعداد موظف ادارى مقتدر[٢٤٩]. «من جميع الانتقادات الباطلة التى كانت توجه إلى إدارة مصر في الوقت الحاضر، قد يكون ذلك الانتقاد أنها لم تهتم بالتعليم مطلقاً، أبعدها عن الحقيقة، وهذا الموضوع هو أحد الموضوعات التى بذلت فيها بنفسى أقصى الجهد، واننى أؤكد أن كل الجهود قد بذلت بالقدر الذي سمحت به الظروف[٢٥٠].... وفي وسع الانجليز أن يدحضوا الافتراءات أنهم لأسباب سياسية، قد أبقوا على جهل المصريين وخضوعهم[٢٥١]».

وقصارى الأمر، سواء أبقت انجلترا المصريين عمداً في جهلهم أم لا فهذه مسألة لا جدوى منها، وكل سياسة يحكم لها أو عليها بنتائجها لا نياتها، والنتيجة التى لا بد من ملاحظتها- وهى في سياق حوادث السيادة الاستعمارية أمر طبيعى- هى الفارق المتزايد بين التوسع الاقتصادى والتقدم الثقافى، مبعداً بالتدريج اليوم الذى يستطيع فيه أهل البلاد إدارة شؤونهم، وفي ضوء مقتضيات التنمية الاقتصادية في مصر يجب الحكم على سياسة الاحتلال في التعليم أولاً.

(د) التعليم الخاص:

ان النقص في مقدار التعليم ونوعه لم يخفف من شدة ظمأ الشباب إلى العلم على قلة المدارس، ويعود الجهد الجدير بالثناء إلى التعليم الأجنبى والمصرى الخاص الذى سد الفراغ في التعليم بعض الشيء في العصر الاستعمارى.

ويتضح عظم شأن التعليم الخاص عندما يقارن عدد التلاميذ في مدارس الحكومة بعددهم في المدارس الخاصة، فلم تكن كتاتيب الحكومة ومدارسها تضم الا نسبة ضئيلة من مجموع التلاميذ في المدارس، وقد بلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس والكتاتيب ٠٠٠ ١٢ تلميذ في سنة ١٨٩٨ أى نسبة ٥٪ من المجموع و٠٠٠ ٣٠ تلميذ في سنة ١٩٠٩ أى ١١٪ منه[٢٥٢]، والعدد الأكبر من التلاميذ أى ٠٠٠ ٢١٦ تلميذ في سنة ١٨٩٨ و٠٠٠ ٢٤٠ تلميذ في سنة ١٩٠٩ كان مقيداً في المدارس الخاصة، فإذا صرفنا النظر عن الكتاتيب، وعدد تلاميذها- كما أسلفنا- وقيمة تعليمها محدودة جداً لوجدنا أن المدارس الخاصة تقسم إلى فئتين: الفئة الأولى مدارس الارساليات الدينية الأجنبية والمدارس العلمانية الأجنبية والثانية المدارس الابتدائية والثانوية المصرية.

ان مدارس الارساليات الفرنسية، التى أسست أولاها في سنة ١٨٤٤، كانت أقدم معاهد العلم الأجنبية وأهمها في عدد التلاميذ، ففي سنة ١٨٧٥ قبلت هذه المدارس نحو ٣٠٠٠ تلميذ[٢٥٣]، وبعد وقت قصير أسست الحكومة الفرنسية عدة مدارس ثانوية (ليسيه) لنشر الثقافة الفرنسية، وفي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد المدارس الفرنسية الدينية والعلمانية ٧٨ مدرسة تضم ٧٥٧٥ تلميذاً[٢٥٤]، ويتلو هذه المدارس في الأهمية مدارس الارساليات الأمريكية التى يعود تأسيس أول مدرسة منها إلى عام ١٨٥٥، وقد كان في سنة

١٩٠٩ ، ٨٨ مدرسة من هذه المدارس بلغ عدد تلامذتها ٤٧٣٦ تلميذاً معظمهم من الأقباط، أما المدارس الانجليزية فقد انخفض عددها في سنة ١٩٠٩ إلى عشر مدارس تضم ٨٨٥ تلميذاً أكثرهم من أولاد المديرين الانجليز، وكان للجاليات اليونانية والايطالية والألمانية مدارس أيضاً.

وقد تطور عدد المدارس الأجنبية ومجموع تلاميذها كما يأتي:[٢٥٥]

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
١٨٧٥	٢٠٠	٨ ٩٦١
١٨٨٣	١٥٢	١٢ ٢٤٧
١٨٨٧	—	٢٢ ٧٦٤
١٨٩٨	٢٣٠	٢٤ ٩٥٨
١٩١٤	٣٢٨	٤٨ ٠٠٠

أما تأثير هذه المدارس على أهل البلاد فمن العسير اثباته، لأن معظمها كان من المعاهد الارسالية الدينية[٢٥٦]، وكان المسلمون على العموم يتجنبونها. ويؤكد ملنر أن نحو ٢٠٠٠ ولد مصرى أى ٢٢٪ من المجموع، كانوا في سنة ١٨٧٥ مقيدين في المدارس الأجنبية، وفي سنة ١٨٨٧ بلغ عددهم ١٣٢ ١٥ تلميذاً أى ٦٦٪ من المجموع[٢٥٧]، ولكن هذه الأعداد ليست قاطعة لأن جميع الشرقيين والاسرائيليين وغيرهم من العثمانيين كانوا يذكرون تحت تسمية «المصريين» وفي الواقع كان عدد المصريين الحقيقيين قليلاً ينحصر في أبناء علية الشعب (الارستقراطية) وطبقة البورجوازية العليا.

وكانت المواد التجارية تدرس في بعض المدارس الفرنسية والايطالية ولكن عدد تلاميذها لم يكن كبيراً، وكانت مدارس الفرير والجزويت الثانوية في القاهرة وفي الاسكندرية تشتمل على أقسام لتدريس التجارة، ويلاحظ أنه من بين ١٦٦ تلميذ كانوا في هذه الأقسام في سنة ١٩٠٨ لم يكن فيها سوى مسلم واحد وخمسة أقباط[٢٥٨]، وفي سنة ١٩١٠ من ٨٠٠ تلميذ في الفصول التجارية لم يكن فيها سوى ٨١ تلميذاً مصرياً[٢٥٩]، وتدل هذه البيانات على ضعف مستوى التعليم التجارى بين المصريين، ذاك المستوى الذى لم يتغير منذ عهد محمد على.

وقد اقتفى التعليم الابتدائى والثانوى المصرى الخاص أثر الثروة العامة في مدارج التقدم، وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تأسست عدة جمعيات خيرية لتعليم الشبان الذين رفضت الحكومة قبولهم في مدارسها، وكانت أهم هذه الجمعيات الجمعية الخيرية الاسلامية التى أسسها الشيخ محمد عبده وحسن عاصم وسعد زغلول في سنة ١٨٩٢، وكان غرضها انشاء المدارس للفقراء يدرسون فيها اللغة العربية الفصحى والحساب والتاريخ والجغرافيا والتاريخ الطبيعى والدين وقواعد الصحة، ولم يكن التلاميذ يدرسون اللغات الأجنبية فيها[٢٦٠]، وأما التلاميذ الذين كانوا في سنة ١٩٠٢ يدرسون في هذه المدارس الاحدى عشرة (منها مدرستان للبنات) فقد بلغ عددهم ٢٣٦٧ تلميذاً منهم ٨٩٥ تلميذاً يتعلمون مجاناً وكان الباقون يدفعون مصاريف مدرسية تقل كثيراً عن المصاريف التى كان التلاميذ يدفعونها في مدارس الحكومة[٢٦١]، وهنالك جمعية خيرية أخرى هى جمعية العروة الوثقى التى تأسست سنة ١٨٩٤، كانت تقوم في سنة ١٩٠٩ بنفقات اثنتى عشرة مدرسة للبنين وست مدارس للبنات، كانت تضم ٢٠٨٥ صبياً و٥٣١ فتاة، وكان

يتمع بالتعليم المجانى فيها ١٠٥٠ صبياً و١٧٢ فتاة، ومع أن ميزانيتها السنوية لم تبلغ سوى ٢٣٣٧٤ جنيهاً فقد كانت هذه الجمعية تنفق على التعليم المجانى لألف ومائتين واثنين وعشرين تلميذاً من تلاميذها أى ٤٢٪ من المجموع، وبالعكس لم تكن الحكومة في الوقت الذى كانت ميزانيتها تبلغ ستة عشر مليوناً من الجنيهات، تمنح التعليم المجانى لأكثر من ١١٢ تلميذاً أى ٠،٧٪ من مجموع تلاميذ مدارس الحكومة[٢٦٢]، أما الجمعيات الخيرية الأخرى[٢٦٣] (كجمعية المساعى المشكورة) فقد كانت تمنح المجانية بقدر ما كان لديها من مال، ومن جهة أخرى أنشئت بين سنة ١٩٠٨– ١٩١٤ عدة مدارس خاصة غرضها كسب المال.

وقد ظل مجموع التلاميذ الذين كانوا يترددون على المدارس الابتدائية والثانوية المصرية ثابتاً لم يتغير بين سنة ١٨٧٥ و١٨٩٧ أى نحو ١٥٠٠٠ إلى ١٦٠٠٠ تلميذاً[٢٦٤]، ثم أخذ في الازدياد في سنوات النهضة الاقتصادية حتى بلغ– في سنة ١٩٠٩– ٢٠٦٤٦ تلميذاً متفرقين في ١٨٧ مدرسة ابتدائية، وفي سنة ١٩١٤ زاد عددهم خمسة أضعاف ماكان عليه أى ٩٩٠٠٠ تلميذ في ٧٣٩ مدرسة[٢٦٥].

هذه الزيادة الكبيرة في عدد تلاميذ المدارس الخاصة كان معظمها نتيجة التحسن الذى لاحظناه– كما تقدم بيانه– بين سنة ١٩٠٨ و١٩١٧– في معدل الأميين الذين تعلموا القراءة والكتابة، والذى أضفناه إلى ما للحكومة من جهد في سياسة التعليم، وتدل الاحصاءات المقارنة بين المدارس الخاصة والمدارس العمومية على أن الخطوة الواسعة إلى الأمام في مجموع التلاميذ في سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٤، كانت تعكس آخر الأمر اتساع التعليم الخاص دون التعليم العام[٢٦٦].

ولم تكن حالة التعليم العالى تختلف عما تقدم بيانه فأمام قصور السلطة العامة في هذا المجال تألفت في سنة ١٩٠٧ لجنة خاصة– من أعضائها قاسم أمين وسعد زغلول ومصطفى كامل وعبد الخالق ثروت[٢٦٧] لتأسيس جامعة شعبية ودعوة الشعب إلى الاكتتاب لها، وكان على هذه الجامعة أن تعالج النقص في قيم التعليم العالى الشعبى وتوجهه إلى غايات تجمع بين العمل والمنفعة، وقد أعلن قاسم أمين في هذا الموضوع «اننا لا نستطيع الاكتفاء بتعليم أنفسنا لنسعى فقط إلى مركز في وظيفة عامة أو مهنة متخصصة فقد حان الوقت لأبنائنا أن يسعوا إلى العلم لذاته[٢٦٨]».

وكان هدف الجامعة الشعبية رفع المستوى الفكرى للشبان المصريين بتعميق معارفهم الأدبية والتاريخية والفلسفية والعلمية، وقد قدم علماء جامعيون أجانب خدماتهم لهذه الجامعة الفنية، وفي سنة ١٩٠٨ جمعت ما كانت تحتاج اليه من مال وبعد اعداد هيئة التدريس لافتتاحها قبلت ٧٥٤ طالباً منهم ٣١ فتاة وفي الحال حصل ١١ طالباً على منح دراسية لمتابعة دراستهم في الخارج[٢٦٩]، ولانشاء هذا المعهد شأن عظيم في تاريخ مصر فقد تخرج في كلياته رجال الفكر والسياسة الذين أخذوا على عاتقهم مقدرات البلاد في الحقبة بين الحربين العالميتين.

٣– التنمية الاقتصادية

مقدمة نظرية

ان النظام الاستعمارى، كما أثبتنا، يعرب عن نفسه قبل كل شىء بصلته الوثيقة بتلك القوة العنصرية التى تبقى شعب المستعمرة في حالة من الخضوع السياسى والثقافى لا تبديل فيها، فقد كانت شؤون البلاد

تدار بمقتضى قواعد ترمي إلى تفضيل مصالح دولة الاستعمار، ولما كان هدف الامبريالية هدفاً اقتصادياً في جوهره فقد يحسن بنا الآن أن نبحث في مدى السيادة البريطانية وسبب تأخر المصريين الثقافي، وأثرهما في الأجهزة الاقتصادية المصرية.

ان اختلال التوازن في الاقتصاديات الاستعمارية يرجع في الغالب إلى السيادات الأجنبية التى كانت تنحرف بالتنظيم الاقتصادى في المناطق الخاضعة لها لتغتنم منها ما استطاعت إلى الغنم سبيلاً[٢٧٠].

وفي مصر كان اقتصادها خاضعاً للمصالح الأجنبية وللمصالح الانجليزية على الخصوص قبل احتلال البلاد، وظاهرة اختلال التوازن في الاقتصاد من جانت واحد بدأت منذ فتحت أبواب المناطق العثمانية بالقوة للمنتجات الصناعية الأوروبية، تلك المصنوعات التى أضرت منافستها بالصناعات الوطنية ضرراً جسيماً، ولم يمض وقتا طويلا حتى قضت على الاقتصاد المختلط الذى بدأه محمد على، ومنذ ذلك الحين اتجه اقتصاد البلاد، في خضوعه لأوروبا، نحو انتاج المواد التى كانت مصر تستطيع بيعها بأرخص الأثمان.

ولما كان التوسع الاقتصادى في البلاد يسير على أسس تبادل أموال الاستهلاك ولانجلترا منها الجزء الأكبر بفضل وضعها المتفوق، فلم تكن هناك جدوى من أن تصطنع بوسائل القسر السياسى ضمان ما اكتسبت من فوائد اقتصادية، فالحكومة البريطانية، وقد تغلبت على عقبات حماية الصناعة التى كانت حجر عثرة في سبيل تجارتها مع الشرق، اقتصرت على القيام بدور سياسى غير مباشر هو دور الحفاظ على سلطة إدارة مصرية تتعاطف معها لتفسح المجال لطاقات السوق الدولية.

ولكن الوضع تشابك مع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الضخم في مصر، والعلاقات التجارية التى كانت حتى الآن قائمة على الانصاف أصبحت علاقات دائنين بمدينين، وعجز المدينين عن الوفاء بديونهم كان حجة التدخل السياسى المباشر في البلاد واتساعه ولو كان احتلال البلاد قد تقرر لسبب آخر غير هذا السبب الذى ادعاه الدائنون لكان لبسط السيادة الانجليزية مطامع اقتصادية تعود عليهم بفوائد ضخمة، وهكذا خضع الاقتصاد المصرى للمصالح المالية الأوروبية العليا ولأصحاب المصانع في انجلترا.

وهذا الخضوع الاقتصادى- الذى لم ينجم في الحقيقة عن الاستغلال الاستعمارى المباشر بل نجم عن تطبيق مبادئ حرية التجارة لم يقلل شيئاً مما قدمه نظام الاحتلال في مجال التنمية المادية ولم يكن هذا الخضوع الاقتصادى في أبسط معانيه سوى أن العاملين في مجال التنمية لم يراعوا- كما ينبغي-المصالح الحقيقية لشعب مصر، وفي الواقع لم يكن تطبيق قوانين حرية التجارة في بلاد متخلفة في اقتصادها الا ليزيد من مظهر النقص في اقتصاد هذه البلاد والتزامها دون الجانب الآخر فيما يجب أن يكون الالتزام في صحيح التعاقد على الطرفين المتعاقدين على السواء وهكذا وقعت البلاد واستسلمت طوعاً للسوق العالمية، تحت سيادة قوى هذه السوق الخاضعة لمقتضيات دولة الاستعمار، وقد زادت السيادة الأجنبية في البلاد هذه الحالة سوءاً على سوء، ولما لم تكن في البلاد وقتئذ حكومة وطنية تتبع سياسة اقتصادية لأجل طويل تدر ايراداً واسعاً فقد اتجهت الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى أكثر القطاعات ربحاً لأجل قصير، وكان من شأن هذا العامل بقاء المستعمرة في اقتصاد مختل التوازن يشتد اختلاله على مر الزمن.

والسبب بسيط واضح، ذلك أن الامبريالية تنطوى على صلات محددة في التقسيم الدولى للعمل وهى صلات تحكم طبيعة المعاملات والانتاج في المستعمرة، وهكذا بالقضاء على الصناعة اليدوية في المستعمرة

بمختلف طرق المنافسة تحول الدولة الصناعية الحاكمة كل المستعمرة إلى حقل لانتاج المواد الأولية، وقد كتب ماركس يقول «انه تقسيم دولى جديد للعمل تفرضه المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى، ويحول بهذه الطريقة قسماً من الكرة الأرضية إلى حقل للانتاج الزراعى للقسم الآخر منها الذى يصبح حقل إنتاج صناعى في أعلى مداه»(٢٧١).

والاستثمارات تتجه نحو استغلال الموارد الطبيعية التى تغذى مصانع البلاد الصناعية، «والبحث عن المواد الأولية هو في الحقيقة محركها الأساسى» كما أكد بيير موسى(٢٧٢)، ويختص إنتاج البلاد بتصدير هذه المواد الأولية مقابل حصولها على الأجهزة والعتاد ومواد الاستهلاك(٢٧٣)، وهذه الاستثمارات في جهة واحدة تزيد الجزء الوحيد من القطاع الزراعى الذى يهم أوروبا، نمواً وثراء، وتهمل الزراعات التى لاتمت إلى الصناعة بصلة بل تهمل الصناعة نفسها، وبهذه الطريقة يزداد دخل الذين يعيشون في هذا القطاع المفضل ولكن حاجاتهم تزداد أيضاً فلا يجدون في الانتاج المحلى ما يحتاجون اليه على توالى الأيام، ويشتد اعتماد المستعمرة على الخارج في التموين من المنتجات التى تنقص فيها ويزيد الطلب عليها زيادة مطردة.

وفي مصر كان للتدخل الاقتصادى الأوروبى نفس هذه النتيجة فقد شاءت مقتضيات السوق أن لا تتم التنمية المادية وأن يصبح اقتصاد البلاد خاضعاً للسوق الأوروبية–أولاً في الهيئات الاقتصادية وثانياً في أجهزة الانتاج وثالثاً في طبيعة المعاملات التجارية والانتاج، وهذه العوامل الثلاثة التى تميز المظهر الدولى للاقتصاد المصرى سنحللها كما يلى كلا منها على حدة.

(أ) الهيئات الاقتصادية

ان احتكار الأقلية الأجنبية للحياة الاقتصادية في البلاد دليل قاطع على خضوع الاقتصاد المصرى للسوق الأوروبية واعتماده على الخارج ونظام هذه الأقلية الممتاز يعود إلى زمن احتكار الدولة في عهد محمد على، ومن شرحنا في الفصل السابق كيف كان هدفاً النظام ونظام حرية التجارة من بعده عقبة في سبيل تكوين بورجوازية تجارية من أهل البلاد فاضطرت الحكومة المصرية إلى الالتجاء إلى أصحاب الخبرة الفنية والتجارية من الأجانب لانجاز الأعمال الكبرى التى شرعت فيها، وقد توافد الأجانب على مصر(٢٧٤) يغريهم سراب الثراء السهل ويحميهم نظام الامتيازات الأجنبية الذى منحهم الاعفاء من الضرائب والحصانة القضائية، وعددهم الذى لم يتجاوز ثلاثة آلاف نسمة في عهد محمد على بلغ ٩١٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨٢، وفضلاً عن ذلك وطد احتلال البلاد وضعهم الاقتصادى والاجتماعى الممتاز وبلغ به حد الكمال بحماية سياسية مباشرة كانت وسيلة للقسر إلى جانب الضغط الاقتصادى أتاحت لتلك الأقلية الأجنبية أن تزيد من امتيازاتها وأن تستأثر بحقوق لا تتفق والتنمية الاقتصادية المتوازنة، وهذا الخروج على مبادئ المساواة أيده نظام القيم المزدوج القائم على التفرقة العنصرية، وهو من جوهر الامبريالية الذى أقام علاقات الانتاج على تحديد طبقتين من الأفراد طبقة أهل البلاد المستعمرة وطبقة رعايا الاستعمار، أما العواقب الاقتصادية لهذه التفرقة العنصرية البشعة فهى، كما لاحظ الأستاذ ميردال Myrdal(٢٧٥) تدعو إلى الأسف فأهل البلاد لا يتقدمون في مجال المسؤولية الفنية، وهم متفرقون منعزلون اجتماعياً وسياسياً كما هم كذلك في حياتهم الاقتصادية، والمشروعات الاقتصادية الحديثة أشبه ما تكون بأرض محصورة لا منفذ لها، دعت اليها مقتضيات خارجيّة ولا تستخدم سوى عمال وطنيين لاخبرة لهم، والادارة الاقتصادية في البلاد، بحكم ارتفاع مستوى تعليم الأقلية الأجنبية، اقطاع لهذه الأقلية دون غيرها. وهكذا تستفيد الأقلية من جهل أهل البلاد، ولا يبذل أى جهد لتدريبهم على

المعارف الفنية[٢٧٦]. ولما كانت التنمية الفنية تسير دون التنمية الفكرية فقد أصبحت الهيئات الأجنبية ضرورية على توالى الأيام، وراح التوسع الاقتصادى يزيد من عددها ونوعها.

وقد اقتفت زيادة عدد الأجانب المقيمين في مصر اثر التنمية الاقتصادية في البلاد، وكانت هذه الزيادة على أشدها في سنوات النهضة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٧ حين بلغت ٩٤٪، وقد تطور مجموع السكان الأجانب كما يأتي:[٢٧٧]

١٨٣٦	٣ ٠٠٠
١٨٧٨	٦٨ ٠٠٠
١٨٨٢	٩٠ ٠٠٠
١٨٩٧	١١٢ ٠٠٠
١٩٠٧	٢١٦ ٥٧٦
١٩١٧	٢٠٥ ٩٤٩

وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد ظل عدد الأجانب قليلاً بالنسبة إلى مجموع السكان، أى ١٪ في سنة ١٨٩٧، و٢٪ في سنة ١٩٠٧ و١,٧٪ في سنة ١٩١٧ من مجموع سكان البلاد، غير أن لهذه القلة مغزى أوسع إذا نظرنا اليها بالنسبة إلى سكان المدن، لأن السواد الأعظم من الأجانب المقيمين في مصر أى نحو ٩٠٪ منهم كانوا يقطنون في المدن ومراكز الأرياف[٢٧٨]، وقد بلغت الأقلية الأجنبية في سنة ١٩١٧ ٢٠٪ من مجموع سكان الاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية، و١٤٪ من سكان السويس و٩٪ من سكان القاهرة[٢٧٩].

السكان الأجانب

	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧
الاسكندرية	٤٨ ٦٧٢	٤٦ ١١٨	٦٢ ١٩٠	٨٤ ٧٠٥
القاهرة	٢١ ٦٥٠	٣٥ ٣٨٥	٥٤ ٢٨٠	٦٨ ٩٦٦
بورسعيد	٥ ٨٦٧	١١ ٤٣٨	١٠ ٦٦٤	١٤ ٨٦٤

وكان السكان الأجانب ينقسمون إلى جاليات من مختلف الجنسيات ونبين فيما يلى تطور عدد أهم هذه الجاليات:-

	١٨٧٨	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧
اليونانيون	٣٠ ٠٠٠	٣٧ ٣٠١	٣٨ ٢٠٨	٦٢ ٩٧٤	٥٦ ٧٣١
الايطاليون	١٥ ٠٠٠	١٨ ٦٦٥	٢٤ ٤٦٧	٣٤ ٩٢٦	٤٠ ١٩٨
الانجليز	٦ ٠٠٠	٦,١١٨	١٩ ٥٦٣	٢٠ ٦٥٣	٢٤ ٣٥٦
الفرنسيون	١٤ ٠٠٠	١٥ ٧١٦	١٤ ١٧٢	١٤ ٥٩١	٢١ ٢٧٠
النمساويون المنغاريون	—	٨ ٠٢٢	٧ ١١٥	٧ ٧٠٤	٢ ٧٨٩
الألمان	—	٩٤٨	١ ٢٨١	١ ٨٤٧	١٥٧

والدور الذى كانت الجالية الأجنبية تقوم به في الحياة الاقتصادية المصرية لم يكن معناه ينعكس في عدد أفراد الجالية ولكن في رفعة منزلتها ومداها البعيد أى في طبيعة الوظائف التى كانت تحتفظ بها وفي نصيبها من الدخل القومى الذى كانت تخص نفسها به.

وكان الأجانب وخصوصاً الانجليز واليونانيون والايطاليون والألمان يسيطرون على تجارة الجملة وتجارة الاستيراد والتصدير، والناظر إلى قائمة تضم المئات من المستوردين في سنة ١٩٠٨، لم يكن يجد فيها سوى ستة أو سبعة من المصريين[٢٨٠]، فالحالة حينذاك لم تكن تختلف عما كانت عليه في عهد محمد على، وكذلك تجارة نصف الجملة والتجزئة فقد كانت في أيدى الأجانب الذين كانوا الوسطاء الوحيدين بين المنتج أو المستورد وبين المستهلك، وكان الألمان في رأى الأستاذ ميتان Metin أكثر التجار اقداماً فقد كانوا يستميلون العملاء من أهل البلاد بمنحهم اعتمادات طويلة الأجل ويتعلمون حتى اللغة العربية[٢٨١].

وكان اليهود يهيمنون على الدوائر المالية[٢٨٢] واليونانيون يحتكرون سوق المواد الغذائية والبقالة، وكانت صناعة الأحذية في أيدى اليونانيين والأرمن وصناعة البياضات في أيدى اليهود والسوريين، والصناعة اليدوية وغيرها من الحرف الصغيرة كانت في أيدى الأرمن والمالطيين والايطاليين[٢٨٣]، وكان الربع من مجموع أصحاب المهن الحرة من الأجانب.

وبين سنة ١٨٨٢ و١٩١٧ زاد عدد البريطانيين أربعة أضعاف، ولكن الذين استفادوا منهم من الوضع الاقتصادى الممتاز كان عددهم محدوداً، وفي سنة ١٩١٧ نحو نصف الرعايا البريطانيين كانوا من المالطيين والقبارصة وأهل المستعمرات الأخرى وكان وضعهم في أسفل المراتب الاجتماعية للهجرة الأوروبية ولم يقوموا بدور حيوى في اقتصاد البلاد، أما الآخرون فقد كان نصفهم من العسكريين في قوات الاحتلال[٢٨٤]، والنصف الآخر ويبلغ عددهم نحو ٦٠٠٠ بريطانى، كان معظمهم من الموظفين في خدمة الحكومة المصرية والباق وهم قليلون كانوا يباشرون أعمالاً خاصة في البلاد.

واشتراك هذه الأقلية البريطانية في الحياة الاقتصادية المصرية لم تتجاوز القطاع الذى كان يهم انجلترا، وهو قطاع النشاط المتصل بتجارة تصدير القطن كالتمويل والاستغلال ونقل المحصول، وعدة بيوت انجليزية مؤسسة في الاسكندرية منذ عهد بعيد ولها فروع في الأرياف، كانت تقوم بتموين مغازل لنكشير بالمواد الأولية[٢٨٥]، وماعدا هذا النشاط لم تسع انجلترا إلى الاشراف على النواحى الأخرى في الحياة الاقتصادية ولكنها تركت المجال مباحاً لمساعى الأقليات الأجنبية الأخرى.

والجدول الآتى يبين بوضوح تلك السيطرة الأجنبية على أجهزة الحياة الاقتصادية في مصر، ويلاحظ أن ٦٤٪ من أهل البلاد العاملين انقطعوا إلى الزراعة مقابل ٧,-٪ من السكان الأجانب العاملين بها، أما في الصناعة والتجارة فقد اختلفت النسبة وكان السكان الأجانب العاملون يحتلون ٥٠٪ مقابل ١٧٪ من أهل البلاد[٢٨٦].

سكان مصر حسب مهنهم في سنة ١٨٩٧

نوع العمل	مصريون	أجانب	الجملة
زراعة	٢ ٠٤٩ ٢٥٨	٣٨٥	٢ ٠٤٩ ٦٤٣
صناعة وتجارة	٥٥٣ ٨١٨	٢٧ ٨٦٥	٥٨١ ٦٨٣
مستخدمون	٢٥٠ ٤٧٤	٧ ٣٥١	٢٥٧ ٨٢٥
مهن حرة	٦ ٦٢٥	٢ ١٤٨	٨ ٧٧٣
دين وتعليم	١٥٨ ٨٤١	٦ ٤١٠	١٦٥ ٢٥١
قوات الأمن العام	٢٩ ٢٠١	٦ ٨٥٠	٣٦ ٠٥١
خدم	١٤٤ ٣٢٨	٤ ٣٩٥	١٤٨ ٧٢٣
الجملة	٣ ١٩٢ ٥٤٥	٥٥ ٤٠٤	٣ ٢٤٧ ٩٤٩
وظائف لم تعلن السن فوق العاشرة	٣ ٢٣٠ ٧٦٢	٣٥ ٥٣٨	٣ ٢٦٦ ٣٠٠

إن حصة الأقلية الأجنبية من الدخل القومى لا يمكن تحديدها بدقة ولا يسعنا أمام قلة البيانات أو نقصانها الا أن نذكر أرقاماً على وجه التقريب، فحصة الأجانب من الدخل الزراعى لم تحدد لقلة عدد الذين يستفيدون منه، وقد كان الأجانب يمتلكون في سنة ١٩١٠، ١٤٪من مساحة الأراضى المزروعة.

وقد تطورت الملكية الزراعية الأجنبية كما يأتى :ـ[٢٨٧]

سنة	ملاك أجانب	مساحة (فدان)	متوسط ملكية الفرد ـ (فدان)
١٨٩٦	٦ ٥٢٩	٥٧٣ ٨١٩	٨٨
١٩٠٠	٦ ٣٤٧	٥٨٦ ٤١٩	٩٢, ٥
١٩١٠	٧ ٥٧٨	٧٢٠ ٢٣٠	٩٩
١٩١٦	٨ ٦٥٢	٧٠٨ ٨٣٣	٨٢
١٩١٩	٧ ٤٠٩	٦٧٧ ٥٨٦	٨٤,٧٥

ان أرقام متوسط ملكية الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة تضلل الباحث لأن ٨٠٪من الملاك الأجانب، ومعظمهم من اليونانيين[٢٨٨] ينتمون إلى الطبقة الفقيرة أو الطبقة الوسطى، ولم يكن الفرد من هؤلاء الملاك الأجانب يمتلك في المتوسط سوى سبعة أفدنة ونصف. وقد كان توزيع الملكية الأجنبية حسب طبقات الملاك المختلفة كما يأتى:[٢٨٩]

مقدار الملكية	المساحة (فدان)	عدد الملاك	المساحة (فدان)	عدد الملاك
أقل من ٥ أفدنة	٥ ٠٣٩	٢ ٧٠١	٧ ٤٣٥	٤ ٤٩٦
من ٥ إلى ١٠ أفدنة	٥ ٩٢٩	٧٨٦	٦ ٧٠٦	٩٠٤
من ١٠ إلى ٢٠ فداناً	١٠ ٨٨٣	٧٢٨	١١ ٢٦٠	٧٧٩
من ٢٠ إلى ٣٠ فداناً	٩ ٣٨٢	٣٧٨	٩ ٤٦٦	٣٨٢
من ٣٠ إلى ٥٠ فداناً	١٧ ٤٠٨	٤٥٠	١٨ ٢٣١	٤٦٤
من ٥٠ فداناً فأكثر	٥٢٥ ١٧٨	١ ٤٨٦	٦٥٥ ٧٤٥	١ ٦٢٧
الجملة	٥٧٣ ٨١٩	٦ ٥٢٩	٧٠٨ ٨٣٣	٨ ٦٥٢

وفي سنة ١٩١٩ كان في مصر ١٤٨٨ مالكاً أجنبياً– أي ٢٠٪من المجموع يمتلك كل منهم أكثر من خمسين فداناً وعلى ذلك–من جملة المساحة البالغ قدرها ٥٨٣ ٤٦٣ فداناً[٣٩٠] يبلغ متوسط مايمتلك الفرد منهم نحو ٤٠٠ فدان في حين لم يكن الفرد من مثل هذه الفئة من الملاك المصرين يمتلك في الحقبة نفسها سوى ١٥٠ فداناً في المتوسط.

ولو فرضنا أن هؤلاء الملاك الكبار الذين يمتلكون عُشر الأراضي الصالحة للزراعة كانوا يحصلون على عشر صافى الدخل الزراعى أى بين ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ جنيه مصرى لانتهينا في حسابنا إلى دخل سنوى (في سنة ١٩١٤) قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى في المتوسط لكل مالك أجنبى، وهو رقم يبلغ ضعفين ونصف ضعف متوسط صافى الدخل للفرد من الفئة نفسها من الملاك المصرين (نحو ٨٠٠ ١ جنيه للفرد) كما أنه يبلغ عشرة أمثال دخل الملاك من الطبقات الزراعية المميزة التى يمتلك الفرد منها أكثر من ٢٠ فداناً.

أما الأجانب الذين كانوا يمثلون ٤٥٪من مجموع الملاك المميزين في مصر فقد كانوا يحصلون على ثلث صافى دخل هذه الفئة، وقد بلغ مجموع صافى دخل ٥٩٢٠ مالكاً من صغار الملاك الأجانب الذين يمتلكون ١٢٣ ٤٤ فداناً نحو ٠٠٠ ٦٠٠ جنيه مصرى أى ١٠٠ جنيه لكل مالك في المتوسط وعلى ذلك بلغت حصة الأجانب المقيمين في الأرياف– وعددهم خمسة وعشرون ألفاً–من الدخل الزراعى نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٨ جنيه مصرى أى ٣٢٠ جنيهاً للفرد في المتوسط سنوياً، ولم يبلغ متوسط دخل مجموع سكان الأرياف سوى ٧ جنيهات للفرد منهم أى ٤٥ مرة أقل من متوسط دخل الأجانب.

أما اشتراك الأجانب في دخل سكان المدن فأشق في التقدير لأن الاحصاءات لا تفرق بين الوطنيين والأجانب ولكن لما كانت الطبقات البورجوازية معظمها من الأجانب (العدد الأكبر من الهيئات الاقتصادية والمقاولين وربع أصحاب المهن الحرة) ففي وسعنا أن نحتسب على التقريب حصة هذه الطبقات من الدخل، وفي تقدير حسن رياض كانت الطبقات البورجوازية تمثل في سنة ١٩١٤ ٣٪من مجموع سكان المدن، أى ٠٠٠ ٧٠ شخص، يحصلون على ٢١٪من حصيلة النشاط غير الزراعى أى ٠٠٠ ٥٠٠ ١٠ جنيه مصرى[٢٩١]. وكان الأجانب يمثلون نصف هذه الطبقات ويحصلون على أكثر من نصف الدخل بقليل أى نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٥ جنيه مصرى، فكان دخلهم السنوى إذن نحو ١٦٠ جنيهاً للفرد، أما باقى الجالية الأجنبية، وعددهم نحو ٠٠٠ ١٥٠ نسمة (سنة ١٩١٧) فقد كانوا من البورجوازية الصغرى وطبقة العمال الصناعيين، ونقص الاحصاءات يحول دون احتساب دخلهم بدقة، وقد بلغ متوسط دخل عامة الشعب في المدن نحو ١٥ جنيهاً للفرد من السكان، فإذا طبقنا هذا المتوسط على الأجانب من طبقات العامة لانتهينا في حسابنالإلى دخل مجموعه ٠٠٠ ٢٥٠ ٢ جنيه مصرى، ولكن في الحقيقة كان مستوى معيشة الأجانب من العامة أعلى من مستوى معيشة المصريين من الطبقة الاجتماعية نفسها وكان متوسط دخلهم يبلغ من ٢٠ إلى ٣٠ جنيهاً للفرد فتكون جملة الدخل إذن من ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٥٠٠ ٤ جنيه مصرى.

وكان مجموع نصيب الأقلية الأجنبية من الدخل القومي فى سنة ١٩١٤ يبلغ طبقا لهذا الحساب من ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧ الى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٨ جنيه أي ٨٥ جنيه للفرد، (كان متوسط دخل الفرد الوطني من الدخل القومي تسعة جنيهات و ٥٠٠ مليم)، والأقلية الأجنبية وهي أقل من ٢٪ من مجموع السكان، كانت تحصل على أكثر من ١٥٪ من صافي الدخل القومي، وكان متوسط دخل الفرد من الأقلية الأجنبية يبلغ تسعة

أمثال متوسط دخل الفرد من سائر السكان، وهذه الأرقام تدل على الغرم الباهظ الذى كانت مصر تؤديه للأجانب الذين كانوا يستغلون ثرواتها (٢٩٢) وكانوا، وهم الوسطاء والموردون لسكان البلاد–أسرع منهم إلى الاستفادة من التوسع الاقتصادى واغتنام أرباح لا حد لها لم يكونوا ليستطيعوا اغتنامها قط في ظل نظام سياسى مستقل.

(ب)سوق وسائل الانتاج

يقاس النمو الاقتصادى فى بلد من البلدان باتساع التبادل التجارى بين سوقين مختلفتين، سوق الخدمات المنتجة وسوق المنتجات ففى السوق الأولى تسليف رؤوس الأموال، أو بعبارة أخرى تجارة وسائل الانتاج، وفي السوق الثانية تبادل الانتاج الزراعى والصناعى، وكانت هاتان السوقان تمثلان فى حالة مصر مظهراً دولياً بارزاً لأن رؤوس الأموال التي كانت تستخدم فى تنمية اقتصاد البلاد جاء معظمها– إن لم يكن كلها–من أوروبا وأن الجزء الأكبر من محاصيل أرض مصر كانت السفن تحمله إلى أوروبا قوتا لأهلها ومادة لمصانعها.

وكما أوجز الأستاذ مونيه Maunier كان اقتصاد مصر يحيا بالخارج وللخارج(٢٩٣) وهي تبعية أخضعت اقتصاد البلاد خضوعاً محكما لتطورات سياسة الدولة وتجارتها.

أما ما قدمته الاستثمارات الأجنبية في مصر فقد سبق لنا البحث فيه وبقي الآن أن نمعن النظر فى تبعية هذه الاستثمارات وإلى أي حد أثرت فى توجيه القروض من جهة وفى تنسيق التنمية الشامل من جهة أخرى.

وتختص المسألة الأولى بالعامل النظرى للاستثمار، أما مظاهر الاستثمار الأجنبى في منطقة تابعة للاقتصاد الأجنبي فتفسر في وقت واحد سيكولوجية حكومة الدولة المستعمرة وسيكولوجية الاستثمارات الخاصة، وبعبارة أخرى هذه السيكولوجية نفسها تحدد مجال نشاط رؤوس الأموال الأجنبية، على أن دور المنطقة التابعة للاقتصاد الأجنبي هو على العموم انتاج المواد الأولية لسد حاجات اقتصاد الدولة المستعمرة دون غيرها، أما رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فتجتذبها معدلات تفوق معدلات الفائدة فى أسواق الدولة المستعمرة، فهى إذن تلك المنفعة الشخصية المادية التي تسيطر على «تصدير» رأس المال إلى الخارج لتحقيق الأرباح الضخمة في وقت قصير بأقل ما يمكن من النفقات، أما القيم الأخرى غير اثراء الدائنين فتأتي في المقام الثاني(٢٩٤).

وغني عن البيان–ورؤوس الأموال الأجنبية هذا اتجاهها، أن يسعى أصحابها إلى تنمية القطاعات التي يحددونها وهي أوفق القطاعات لوجهة نظرهم الشخصية في الايراد من جانب ولوجهة نظر بلادهم في مجموع الايراد من جانب آخر. أما التنمية المتناسقة «الكاملة» إلى أجل طويل في المستعمرة فقلما يهم رؤوس الأموال الأجنبية أمرها بل انها مشاريع الاستغلال السهل وانتاج مواد التصدير إلى الخارج وما يتفرع منها من نشاط تجاري، هي التي تستوقف بالطبع نظر أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

والنهضة الاقتصادية في مصر المستعمرة توضح هذا الاتجاه العام، فلم يكن لهذه النهضة أسس طبيعية وكانت–والحالة هذه–تتبع الخارج في كل ما يختص بهيئاتها وكل ما يتصل بتوجيهها وتمويلها، وكانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة تتجه إلى تنمية الانتاج الزراعي وتنظيم تصديره إلى الخارج، والبنوك وشركات الائتمان كانت تقوم بالدور الرئيسي في توجيه استثمار الأموال إلى قطاع انتاج المواد الأولية في الزراعة والصناعات

ويسمى بالقطاع الأول وإلى قطاع التجارة والخدمات والبنوك والتأمينات والفنادق وغيرها ويعرف بالقطاع الثالث.

وقد اقتصرت البنوك الأجنبية الأولى في مصر(٢٩٥) قبل الاحتلال البريطاني في أعمالها على تمويل قروض الحكومة المصرية، ولكن وقف القروض العامة بعد انشاء صندوق الدين العام في سنة ١٨٧٨، وضع حدا لهذه الأعمال، غير أن السيادة السياسية الأجنبية والضمانات التي قدمتها للبنوك قد مكنت هذه المؤسسات المالية من الاشتراك في حياة البلاد الاقتصادية، ولما كانت البنوك تهتم في المقام الأول بمصالح المساهمين فيها فقد حولت استثمار أموالهم إلى أكثر القطاعات ربحا في مجال الاستثمار، إلى الزراعة وتجارة التصدير إلى الخارج، وهكذا كان النظام المصرفي، ومحوره يدور في الدرجة الأولى على التجارة الخارجية، بعكس الهيئة الاقتصادية في مصر، ولكن عبارة «النظام المصرفي» هذه لا تتفق وحقيقة الحال لأنه لم يكن لهذا النظام وجود في مصر بالمعنى الاقتصادي المعروف لهذه العبارة(٢٩٦) فقد كانت البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى اما فروع بنوك مركزها في الخارج أو منشآت مصرية (ادارتها ومركز أعمالها في مصر) كل رؤوس أموالها تقريبا من البلاد الأوروبية، وفي الحقيقة لم تكن البنوك المتمصرة سوى فروع بنوك أوروبية أو عملاء اقترضوا أموالهم من هذه الفروع، وبالطبع كانت هذه البنوك تخضع سياستها المالية لسياسة البلدان التي كانت تستمد منها وسائل نشاطها(٢٩٧).

وفقدان استقلال النظام المصرفي المصري عرض السوقين المصريتين، سوق النقد وسوق الأوراق المالية، لجميع تقلبات أسواق البلدان الدائنة(٢٩٨). أضف إلى ذلك هذا الفراغ الخطير الذي أضعف التنظيم المصرفي في البلاد ولم يكن فيها بنك مركزي لاعادة الخصم (هي العملية التي بموجبها يخصم بنك لدى بنك آخر سندا تجاريا يكون البنك الأول نفسه قد حازه بطريق الخصم).

وكانت البنوك حينذاك ينافس بعضها بعضا بدلا من أن تتضامن وتتعاون، وكان أولى بها أن يخصص كل بنك منها في نشاط واحد كالبنوك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها راحت توسع ما استطاعت مجال نشاطها مشتركة في وقت واحد في الأعمال الزراعية والمالية والتجارية وبعض الأعمال الصناعية، تقوم في الوقت نفسه بجميع الأعمال المصرفية العادية كالتسليف والخصم(٢٩٩)، ولكن على الرغم من هذا الاتجاه في توزيع الاستثمارات كان نفوذ البنوك أشد في قطاع منه في قطاع آخر وكان تمويل محصول القطن هو المجال الذي كانت البنوك تقبل عليه اقبالا شديدا، ففي بدء موسم القطن، كانت البنوك تستجلب الأموال الأوروبية وتسلفها للمزارعين والتجار والحلاجين لآجال قصيرة ليتمكنوا من جني القطن وحلجه ونقله إلى موانئ الشحن وكانت البنوك تستوفي أموالها وأرباحها ومصاريفها في نهاية موسم القطن وتعيد الأموال إلى أوروبا حتى موسم القطن التالي(٣٠٠) وماعدا الاستثمارات التي كانت تتصل من قريب أو بعيد بزراعة القطن وتختص بالقطاعين: قطاع انتاج المواد الأولية في الزراعة والصناعات (القطاع الأول) وقطاع التجارة والخدمات والبنوك والتأمينات والفنادق وغيرها (القطاع الثالث)، لم تكن البنوك تستثمر أموالها في قطاع تحويل المواد الأولية إلى مواد انتاج أو مواد استهلاك، وهو المعروف بالقطاع الثاني، إلا في النادر جدا، ولهذا كانت البنوك مسؤولة إلى حد بعيد عن صيانة حجم هذا المحصول الواحد في الاقتصاد المصري ودعمه، وهي تلك المسؤولية التي كانت البنوك تشترك فيها مع شركات المساهمة الأخرى التي كانت تعمل في مصر وكان اتجاه استثماراتها كاتجاه استثمارات البنوك على السواء.

وجدير بنا أن نطيل النظر الآن في مدى تأثير جنسية شركات المساهمة على سير النمو الاقتصادي في البلاد وانتظامه.

وقد كانت هذه الشركات موزعة حسب جنسياتها في سنة ١٩٠٧ كما يأتي:

مجموعة	عدد الشركات	رأس المال
		(ج. م)
شركات مصرية	٩٨	٧٩ ٣٢٦ ٩١٠
شركات انجليزية	٨٥	١٦ ٠١٤ ٨٤٩
شركات بلجيكية	١٤	٦ ١٥٩ ٨٣٢
شركات فرنسية	٤	٦٧٥ ٩٤١
الجملة	٢٠١	١٠٢ ١٧٧ ٥٣٢

إن أزمة ١٩٠٧–١٩٠٩ شهدت زوال عدد كبير من الشركات، فلم يبق منها في سنة ١٩١٠ إلا اثنتان وثلاثون شركة انجليزية وإحدى عشرة شركة بلجيكية وشركة واحدة فرنسية[٣٠١]، وفي الحقيقة هذا التمييز بين شركات مصرية وشركات أجنبية كان نظريا لأن الشركات المصرية لم تكن «مصرية» إلا اسما، و٩٦٪ من مجموع رؤوس الأموال في سنة ١٨٩٧ وكذلك ٩١٪ من رؤوس الأموال في سنة ١٩١٤[٣٠٢] كانت لمساهمين من الأجانب المقيمين في أوروبا أو في مصر، فشركات المساهمة إذن كانت تسيطر على رؤوس الأموال هذه حتى لو كانت تسمى «بالمصرية»[٣٠٣]، كانت أماكن تسجيلها في أوروبا لا في مصر، ونذكر فيما يلي بعض الأرقام امعانا في البحث، ففي سنة ١٩١١ بلغ رأس المال الاسمي لشركات المساهمة التي كانت تعمل في مصر ١١١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري، منها ٩٢٪ أي نحو ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه كانت لأشخاص ومنشآت أجنبية أسست في أوروبا ونحو نصف هذا المبلغ أي ٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، كان لممولين فرنسيين يفضلون استثارها في شركات الائتمان العقاري والمصرفي، وكان البنك العقاري المصري–وكل رأس ماله تقريبا لمساهمين فرنسيين–أهم مؤسسات الائتمان العقاري في مصر يقدم ثلثي مجموع القروض التي كانت تقوم بها منشآت أخرى من هذا النوع، وقد ساهمت رؤوس الأموال الفرنسية أيضاً في تأسيس الصندوق العقارى المصرى الذى أنشئ في سنة ١٩٠٣ واشتركت فيه رؤوس أموال بلجيكية، كما ساهمت رؤوس الأموال الفرنسية في تأسيس بنك الأراض المصري (سنة ١٩٠٥) والبنك العقاري الشرق (١٩١٠) وشركة السكر المصرية، ومن جهة أخرى كان المساهمون الفرنسيون يمثلون الأغلبية في شركة قناة السويس، وكانت رؤوس الأموال الانجليزية تضم ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري[٣٠٤] مركزة خصوصا في منشآت التنظيم العقاري كشركة أبو قير (شركة محدودة) وشركة مباني الاسكندرية المركزية وشركة أراضي الدلتا المصرية، وفي شركات البنوك والائتمان العقاري، كالبنك الأهلي المصري[٣٠٥] وشركة الرهون العقارية المصرية والبنك الانجليزي المصري (شركة محدودة) وفي منشآت النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري ومن أهمها شركة سكك حديد الاسكندرية والرمل وشركة سكك حديد الدلتا والشركة المصرية الشرقية وشركة البوستة الخديوية وشركة قناة المنزلة والملاحة، وكانت رؤوس الأموال البلجيكية–وهي في المرتبة الثالثة بمقدار ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري–تهتم على الخصوص بصفقات الأراضي والاستثمارات العقارية والأعمال التجارية. أما رؤوس الأموال المصرية–وهي ٨٪

من المجموع أي نحو عشرة ملايين من الجنيهات–فقد كان معظمها لأجانب مقيمين في مصر[٣٠٦] واكتتابات الوطنيين الحقيقية كانت–والحالة كما رأينا–لقلتها شبيهة بالعدم.

أما أن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال المستثمرة في مصر من أصل أجنبي فأمر على جانب كبير من الخطورة لأنه إذا كان أصحاب الأموال يستثمرونها في أكثر القطاعات ربحا فقد كانوا يقدمون على ذلك وفي نيتهم ترحيل جزء كبير من الفوائد وحصص الربح ومبالغ الاستهلاك إلى بلادهم، وهذه النية من طبيعة الاستثمار الأجنبي الخاص الذي لا يمكن بدونها تقويم ما يقدمه المستثمر الأجنبي في تأسيس الشركات، ومهما يكن من ذلك فالمسألة الأساسية في كل بلد متخلف هي أموال الاستثمار الأولى فيه ولا يمكن تقدير مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تطور هذه الأموال إلا في ضوء ترحيل الزيادة في قيمة هذه الاستثمارات كالفوائد وحصص الربح وغيرها إلى بلاد المستثمرين في الخارج.

كان الادخار الوطني ضئيلا، وقد تعذر نموه بسبب ضخامة المبالغ التي كانت مصر تدفعها لوفاء دينها العام فبلغت الفوائد والاستهلاكات التي حولت إلى أوروبا بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠ جنيه مصري[٣٠٧] وهكذا حرم الاستثمار الداخلي من هذا المبلغ الكبير ولم يكن هنالك نظام مصرفي وطني فتولت–كما رأينا–منشآت الائتمان الأوروبية وشركات المساهمة توجيه الاقتصاد في البلاد، ولم تكن هذه المنشآت تخدم في المقام الأول مصالح مصر بل كانت تخدم مصالح المساهمين فيها، وعلينا الآن أن نرى كيف كان ذلك.

في سنة ١٩١٢ بلغت جملة الفوائد المستحقة على شركات المساهمة أجنبية الأصل للمساهمين فيها، ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ جنيه مصري، أما الأرباح المعترف بها في هذه الشركات نفسها فقد بلغت في سنة ١٩١١ نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٥ جنيه مصري، والمسألة الآن هي أن نعرف أي جزء من هذين المبلغين كان يدعم تطور تنمية الاستثمارات المصرية وأي جزء منها كان بالعكس يرحل إلى بلاد أصحاب رؤوس الأموال، وبعبارة أوضح أي جزء من جملة أرباح المنشآت الأجنبية طبقا لرقم أعمالها بقي في مصر كضرائب ومرتبات ومبالغ أعيد استثمارها، وأي جزء من تلك الأرباح رحل إلى الخارج[٣٠٨].

إن نقص الاحصاءات والخطأ في أرقام الأرباح المعترف بها من الشركات وهي الأرقام التي لم يكن لها في الغالب إلا صلة بعيدة بأرقام الأرباح الحقيقية كل هذه لا تسمح لنا–في مثل هذه التقديرات–بأن نضع موازنة دقيقة، ولا يسعنا والحالة هذه إلا أن نلجأ إلى الفروض يقل فيها عدم الدقة أو يكثر.

ولتسهيل البحث حسبنا أن نقدر قيمة الخارج من الأموال الناتجة من الاستثمار نفسه وهي الأموال التي تخرج من البلاد كفوائد وحصص أرباح بصرف النظر عن استهلاك رؤوس الأموال الذي لا نعرف عن مقداره شيئا، ولهذا لا يشغل حسابنا ذلك الجزء الكبير المحول إلى الخارج من دخل المنشآت الأجنبية، كمرتبات الموظفين الأوروبيين وثمن شراء معدات لهذه المنشآت وأتعاب تسجيل البراءات والحصول على الرخص، ونضرب صفحا عن تلك المبالغ التي كانت تحول إلى الخارج بدون عوض لأن بعض البنوك–خصوصا فروع البنوك الأجنبية–كانت تقتصر في نشاطها على قبول ودائع في مصر تستثمرها بعدئذ في أوروبا[٣٠٩]. وتسرب رؤوس الأموال هذا بمختلف الطرق من شأنه أن يزيد من ثقل مقدار الغرم الذي كانت أوروبا تفرضه على مصر.

وبدلا من بعض هذه الأموال التي كانت تحول إلى الخارج ولا يشملها حسابنا سنفرض أن جميع فوائد الاستثمارات الأجنبية في مصر تقريبا كانت ترحل إلى الخارج كل سنة[٣١٠]، أما ذلك الجزء الذي كان يحول إلى خارج البلاد من الأرباح المعترف بها فمن العسير جدا تقدير قيمته. وفي رأي حسن رياض لم يكن ثلثا مجموع رأس مال الشركات الأجنبية في سنة ١٩١٤ من الخارج بل كانا من اعادة استثمار الأرباح والاستهلاكات في أسواق مصر[٣١١]، ولا نستطيع والحالة هذه أن نؤيد هذا الرقم ولا أن نرفضه ولكنه كما يبدو لنا مبالغ فيه إلى حد بعيد، ومن جهة أخرى يرى حمزة علوي في دراسة تستلفت النظر أن الجزء الأكبر من زيادة قيمة رأس المال يرحل إلى الخارج باسعار الاحتكار العالية التي كانت تباع بها البضائع لاسواق مصر[٣١٢]. وبين هذين الرأيين فضلنا الأخذ بما نراه الحد الأدنى لرؤوس الأموال التي كانت ترحل من البلاد إلى الخارج وهو ثلث الأرباح التي كانت الشركات تعترف بها، كما أننا لم نحتسب هذا الثلث إلا ابتداء من سنة ١٩٠٢[٣١٣]، وعلى أساس ترحيل ما يقرب من كل الفوائد وثلث الأرباح المعترف بها بعد سنة ١٩٠٢ لينتهي بنا الحساب إلى الموازنة الاتية:

١٨٨٣–١٩٠١	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٢ جنية مصرى
١٩٠٢–١٩٠٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠ جنية مصرى
١٩٠٧–١٩١٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٨٠ جنية مصرى
الجملة	٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٢ جنية مصرى

هذه الموازنة، كما أسلفنا، تمثل المبلغ الأدنى الذي لا يشتمل على أشكال أخرى من ترحيل رؤوس الأموال إلى الخارج كالاستهلاكات والأرباح الحقيقية والمرتبات وغيرها ولكنه يكشف لنا بقدر كاف عن تزيف رؤوس الأموال الذي كانت مصر ضحيته ذلك النزيف الذي بلغ مقداره مبلغ الفوائد التي كانت البلاد تدفعها لأوروبا عن الدين العام، والحد الأدنى من الأموال العامة والخاصة، الذي حول إلى الخارج بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ بلغ مجموعه الضخم نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه مصري لم تتلق البلاد عوضا عنه أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه من رؤوس الأموال الأجنبية[٣١٤]. وأما صافي أموال الادخار الضخمة التي حولت إلى الخارج في تلك الحقبة بين ١٨٨٢ و١٩١٤ فقد زاد حتى بلغ نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠٠ جنيه مصري إن لم يكن أكثر ولو أن هذا الادخار أعيد استثماره في أسواق البلاد لضمن لها معدلا في زيادة صافي الفوائد سنويا يبلغ ثلاثة أضعاف معدل الفوائد المسجل فعلا (وهو ١,٧) ولوقى في البلاد—فضلا عن ذلك— الكثير من الضائقات الاجتماعية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى.

ان مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في الاستثمارات الأولى من رؤوس الأموال في مصر، كانت محدودة لاشك في ذلك وإذا سلمنا بأن الحصة التي قدمتها رؤوس الأموال الأجنبية في تأسيس الشركات بلغت ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه مصري، وهو رقم، كما نعلم، مبالغ فيه لوجب علينا أن نحتسب الأموال المحولة إلى الخارج وقد بلغت هذه الأموال نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠ جنيه مصري في الفترة نفسها، ومنذ الوقت الذي بلغ فيه مجموع الأموال التي حولت إلى الخارج (وهي زيادة القيمة والفوائد) مقدار رؤوس الأموال المستقدمة منه بدأت مصر تخرج من أسواقها أموالا لم ترد إليها، أموالا هي من صميم اقتصادها، فبلغ العجز في سنة ١٩١٤ مالا يقل عن ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠ جنيه مصري. وبهذا النزيف من رؤوس الأموال اختل ميزان المدفوعات

المصري، وضعف تطور التنمية الشاملة وقل معدل النمو في صافي الانتاج لاسيما أن هذا الفتور في الانتاج كان خطرا على مستقبل البلاد منذ راح معدل زيادة السكان يتجاوز معدل الانتاج، ومن ثم كان اختلال التوازن الذي عرض مصر إلى الكساد الاقتصادي وإلى التخلف الدائم. والمنشآت الأجنبية—في زعمها أنها توجه اقتصاد البلاد إلى الامام—قد اتخذت منذ ذلك الحين مظهر الظفيليات أصحاب الامتيازات، فكانت تذهب بالأموال التي كانت تسحبها من البلاد لاستثمارها في الخارج حيث كانت تساهم في الاستثمارات الجديدة الأولى في البلاد الصناعية الأخرى وفي الوقت نفسه خفض هذا الاستنزاف تخفيضا جذريا أبعاد التوسع في الاقتصاد المصري.

وبعبارة موجزة كانت مصر تعيش بالخارج فأخذت هذه الصلة تضعف شيئا فشيئا وكانت تعيش للخارج فازدادت صلتها به شيئا فشيء.

(جـ) سوق المنتجات:

لما كانت سوق المنتجات تتمم حتما سوق وسائل الانتاج (سوق الائتمان) فان هذا الاستدلال ينطبق أيضا وبأثر أشد على طبيعة تجارة الانتاج الصناعي والزراعي في مصر.

إن الحالة الصناعة المصرية في ظل الاحتلال الانجليزي تفسر بوضوح تبعية الاقتصاد المصري، وهكذا بسياسة رسمت عمدا أنجزت انجلترا خطتها في القضاء على تصنيع البلاد، وهي الخطة التي شرعت فيها من قبل بنظام الأسواق المفتوحة، وكذلك بتسليم المصانع المصرية إلى منافسين أغرقوا بوسائلهم العصرية السوق بمنتجات أسعارها تنافس أسعار المنتجات الأخرى، لم يقوض نظام الأسواق المفتوحة—النظام الصناعي الذي أنشأه محمد علي—فحسب بل قضي أيضا في الوقت نفسه على الصناعة اليدوية المحلية[٣١٥]، وكان أثر استيراد المنسوجات القطنية من لنكشير في مصر—كأثره في الهند—القضاء بالتدريج على النساجين من أهل البلاد[٣١٦]، ومع ذلك كان لزوال هؤلاء النساجين، في رأي ماركس، مظهر تجديد بالقدر الذي يسمح بتنمية الانتاج الآلي، وهذا الأمل قام على أساس تلك السابقة التاريخية الانجليزية التي بمقتضاها حل النظام الرأسمالي محل نظام الصناعة اليدوية وانتاجها فأمكن استخدام الصناع الذين بارت صناعتهم—في المصانع الجديدة في وقت قصير، ولكن بعكس ما حدث في انجلترا كانت نتيجة تطبيق مبدأ التقسيم الدولي للعمل في مصر—كما كانت في الهند—القضاء على الصناعة اليدوية المحلية دون عوض لهذه الصناعة من تنمية الصناعة الآلية، وهكذا أصيبت مصر بكل هذا التفكك الاجتماعي في الثورة الصناعية دون أن تستطيع الاستفادة من مظاهرها المادية بقدر ما فقدت.

وقد أتى كرومر في تقريره السنوى لسنة ١٩٠٥ على ذكر تعطل عشرات الألوف من صغار الصناع اليدويين قائلاً «ان الصناعات التى كان يديرها المصريون كانت تميل إلى الانقراض، وكان الفرق جلياً لمن يقابل مصر في سنة ١٩٠٥ بمصر قبل خمس عشرة سنة، فالشوارع التى كانت حينذاك مزدحمة بالنساجين والمجلدين والسراجين وغيرهم من أصحاب الصناعات اليدوية، تكاد تخلو منهم اليوم[٣١٧]. وكذلك العمال من سكان البلاد قلوا بنسبة ١٣٪من مجموع السكان في سنة ١٨٥١ و١٥٪في سنة ١٩٠١[٣١٨]. أما الصادرات المصرية من منسوجات وغيرها من المصنوعات فقد كانت تمثل ٥١/٢٪من جملة الصادرات في

سنة ١٨٣٦ و٢/٢١٪فقط في سنة ١٩١٣[٣١٩] . والمنسوجات المحلية كادت تمثل في سنة ١٩٠٨ ٧٪من جملة استهلاك المنسوجات في حين كانت في عهد محمد على تكفي للاستهلاك المحلى كله.

هذه الأرقام تدل دلالة قاطعة على تأخر الصناعة المصرية الذى أبقت عليه انجلترا بسياستها المعارضة لكل تنمية في هذا القطاع الصناعى، ويفصح عن هذه السياسة أولاً الاستمرار في نظام جمركى لم يكن يلائم الصناعة المحلية مطلقاً وثانياً وسائل تقويض الصناعة بانتزاعها من أصحابها أو باغلاق المصانع العاملة أو بيعها.

وقد صرح كرومر استناداً إلى مبدأ حرية التجارة قائلاً: «اننى كأحد أنصار حرية التجارة أعارض تشجيع صناعة تقوم على الحماية الجمركية»[٣٢٠].

وفي الحقيقة كان السبب المسيطر على هذا المبدأ هو دعم احتكار لنكشير الصناعى.

وجاء في تقرير كرومر السنوى لسنة ١٨٩١ ما يأتى: «من الضار بالمصالح الانجليزية والمصالح المصرية على السواء أن يُسمح بأى تشجيع على توسيع صناعة قطنية تقوم على حماية جمركية في مصر»[٣٢١].

وفضلاً عن ذلك، كانت حاجة الحكومة المصرية إلى الضرائب تعارض وضع تعريفة للحماية الجمركية لا تشجع الاستيراد، وقد جاء أيضاً في تقرير كرومر لسنة ١٩٠١ قوله: «لا رغبة هنالك مطلقاً في الاضرار بالايرادات الكثيرة التى تحصلها الحكومة من الرسوم الجمركية على الواردات الوطنية»[٣٢٢].

ولكن إذا كانت التدابير الضريبية عوناً للواردات الأوروبية فقد كانت في الوقت نفسه حرباً مقصودة على المصنوعات الوطنية، والمبدأ الأولى لنظام الضرائب في حرية التجارة يقضى بأن لا تسبب الضريبة ارتفاعاً في سعر مادة من مواد الاستهلاك لا يكون انتاجها المحلى كافياً أو يكون انتاجها كثير النفقة فيحول ارتفاع السعر دون اتساع العرض بفرض رسوم جمركية مبالغ فيها على واردات هذه المادة نفسها، غير أن كرومر عكس هذا المبدأ تبعاً لمصالح انجلترا، التى كانت تحتم بأن لا تشجع الصناعة في المستعمرة بفرض رسوم انتاج على منتجاتها فلا تباع بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المستوردة، وهكذا نرى أن الرسم الموحد، وقدره ٨٪، الذى كان مفروضاً في الجمارك على جميع الواردات الأجنبية، كان يطبق أيضاً على بعض المنتجات المصرية، وكان القصد من هذا الاجراء القضاء على منافسة مصر للمغازل الانجليزية، تلك المنافسة الوهمية التى خيلت لهم أن مصر قد تستطيع المنافسة بمصنعيها الصغيرين المؤسسين في سنة ١٨٩٩، وقد صدر في ١٣ أبريل ١٩٠١ مرسوم بفرض رسم انتاج على جميع المنسوجات القطنية المصنوعة في مصر بآلات بخارية[٣٢٣]، وأفلس أحد هذين المصنعين، وهو مصنع القاهرة بعد وقت قصير، والمصنع الآخر، وهو الشركة المصرية للغزل والنسيج بالاسكندرية كان يخسر في أعماله»[٣٢٤]، ففي سنة ١٩٠٨ بلغت الخصوم في ميزانية هذه الشركة ٤٧٠٠٠ جنيه مصرى منها ١٣٠٠٠ جنيه رسوم انتاج و١٤٠٠٠ جنيه رسوم جمركية على معدات مستوردة، وقد اغتبط جورست بفشل هذا المشروع: - «من الوجهة المالية كانت نتيجة هذه التجربة كارثة إلى حد أننا لن نرى مثل هذه الصناعة تؤسس هنا على نطاق واسع»[٣٢٥].

وفي الواقع كان الخوف من تأسيس مثل تلك الصناعة قد زال منذ بضع سنوات عندما عارض كرومر انشاء مصنع غزل ثالث في الدلتا، وقد استصوبت جريدة التايمز هذا الاجراء بالعبارة الآتية: «ليس من

المستحسن أن يساند مندوب جلالة الملكة مشروعاً نجاحه يفيد المستهلكين المصريين ولكن يضر بأصحاب المصانع الانجليزية»[٣٢٦].

أضف إلى ذلك أن رسوماً جمركية عالية كانت تفرض خصوصاً على بعض الواردات من المواد الأولية للمصنع المصرى لينطوى انتاجها على عجز، كانت هذه حالة صناعة الدباغة فبينا الجلود الخام في معظم بلدان العالم كانت تعفى من الرسوم الجمركية أو كان يفرض عليها رسم قليل، كانت هذه الجلود في مصر تخضع لرسوم الجمرك والحجز الصحى بمقدار ١٥٪، وبالعكس لم يكن مستوردو الجلود المدبوغة والأدوات الجلدية الأجنبية يدفعون عنها سوى رسم قدره ٨٪[٣٢٧].

وكانت مقتضيات الضرائب سنداً أيضاً لتبرير الرسوم الباهظة أولاً ولمنع زراعة الدخان بالكلية بعد ذلك، وفي الواقع كانت صناعة السجاير هى الصناعة الوحيدة التى نمت بالنفوذ الأجنبى، ولكن كان عليها بعدئذ أن تعتمد كل الاعتماد على الخارج في الحصول على حاجتها من المواد الأولية.

ويدل تقرير اللجنة الخاصة للتجارة والصناعة على ركود الصناعة المصرية، ويلقى مسؤولية هذا الركود على السلطات البريطانية:«لم تحاول السلطة أن تنشئ في مصر شيئاً مما أنشئ في البلدان الأخرى وعلى الخصوص حيث الصناعة حديثة النشأة. ان بعض الصناعات مفروض عليها رسوم انتاج أو هى مهددة بفرض هذه الرسوم عليها، وهى لا تتمتع بأى امتياز لدخول المواد الأولية التى تستوردها من الخارج أو لنقلها وليست بالمفضلة على غيرها في توريد مهمات الحكومة، وليس هنالك أى اجراء يحول دون تأثير مثيلتها من المنتجات الأجنبية أو يخفف من شدة وطأة هذا التأثير»[٣٢٨].

إن رؤوس الأموال الأجنبية التى حدد ارتفاع مقدارها الفرق في معدل الفائدة لم تستطع في هذه الظروف غير الملائمة الا أن تتجنب الاستثمارات الصناعية ففضلت أن تتجه إلى القطاعات التى كانت تتيح لها أرباح الاحتكار كأرباح شركات النقل والأشغال العامة والزراعة، ولم تبلغ نسبة الاستثمارات الصناعية إلى مجموع استثمارات شركات المساهمة سوى ٩,٣٪ في سنة ١٩٠٢ و٢٠٪ في سنة ١٩٠٧، وكانت هذه الاستثمارات تفضل خصوصاً الصناعات التى كانت قوية الصلة بالزراعة.

وفي سنة ١٩٠٢ كانت رؤوس أموال المنشآت الصناعية أقل من ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (من مجموع بلغ نحو ٤٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) موزعة كما يأتى[٣٢٩]:-

	(ج. م)
مصانع السكر ومحالج القطن	٢ ٧٥٠ ١٠٧
صناعات الاغذية	٥٥٤ ٠٨٩
متنوعات	٤٥٧ ٩٩٨
بناء	٨١ ٩٧١
الجملة	٣ ٨٤٤ ١٦٥

ومشروع القضاء على الصناعة في مصر بدأ بعد عامين من احتلال البلاد باغلاق وبيع عدد كبير من المنشآت الصناعية التى كانت تمتلكها الحكومة، ففي سنة ١٨٨٧ بيعت الآلات وأدوات مغازل القطن التى

أسسها محمد على[٣٣٠]، ثم في سنة ١٨٨٩ بيعت مصانع الشركة الخديوية للملاحة وآلاتها وسفنها وأحواضها، للشركة الانجليزية Peninsular Oriental Line بثمن زهيد قدره ١٣٠٠٠٠ جنيه مصرى[٣٣١]، وكان مصير الأسطول النهرى وترسانات بولاق مثل هذا المصير، وهنالك منشآت أقل شأناً كمصنع الورق في بولاق (١٨٨٥) ودار سك النقود (١٨٨٥) ومصانع الأسلحة والذخائر (١٨٨٤)، أغلقت كلها وبيعت معداتها في الغالب لأصحاب الأعمال الانجليز.[٣٣٢]

انها لميزانية كئيبة حقاً، تلك ميزانية السياسة الصناعية في عهد الاحتلال، ماذا بقى من ١٧٥ مصنعاً شيدها محمد على؟ لم يبق الا النزر منها ولم يكن لنظام الاحتلال ما يدعيه في سنة ١٩١٤ سوى نحو ثلاثين معملاً لتكرير السكر وخمس معاصر زيت ومصابن ومصنعين لغزل القطن، ومصنعين للجعة ومصنعين للملح وعدة محالج قطن ومطاحن آلية للدقيق ومصانع سجاير[٣٣٣].

أما الصناعات الكبيرة فسنرى في الأرقام الآتية الدليل الواضح على أنها كادت تزول في البلاد:ــ[٣٣٤]

منشآت تستخدم أكثر من مائة عامل

مصنع	أسس في سنة	عدد العمال
شركة السكر (٦ مصانع)	١٨٩٢	١٧٠٠٠ إلى ٢٩٠٠ (حسب الموسم)
سجاير ماتوسيان (٣ مصانع)	١٨٨٣	٣٠٠٠
مصنع الكحول في طرة	١٨٩٢	١٠٠٠
شركة الغزل الأهلية	١٨٩٩	٩٠٠
مصنع الورق	١٨٧٧	٥٠٠
مصنع الجعة بالاسكندرية	١٨٩٧	٣٥٠
مصنع الطوب	١٨٩٧	٣٠٠
مصنع الاسمنت	١٩٠٠	٢٥٠
مصنع المطاط	١٩٠٩	١٥٠
معمل التقطير بالاسكندرية	١٨٨٤	١٢٠

هذه الصناعات الكبيرة لم تستخدم سوى آلات أولية لم تكن في الغالب، كما لاحظ الأستاذ مونيه، سوى تطوير للآلات التقليدية[٣٣٥]، أما منتجات هذه الصناعات فلم تكن للتصدير إلى الخارج[٣٣٦]، وكانت سوقها وطنية بل كانت في الحقيقة سوقاً محلية مما يفسر ضعف التركيز الصناعى، وكان السواد الأعظم من السكان العاملين في الصناعة متفرقاً في منشآت صغيرة تستخدم كل منشأة منها أقل من عشرة عمال وكانت هذه المنشآت موزعة في سنة ١٩٠٧ كما يأتى:ــ[٣٣٧]

صناعات النسيج	٧٦٠٠٠ عاملاً	صناعات الجلود	١٩٠٠٠ عاملاً
صناعات الاثاث	٥٦٠٠٠ عاملاً	صناعات الخزف	٩٠٠٠ عاملاً

هذه المنشآت الصغيرة لم تكن تعمل بمبدأ تقسيم العمل الا نادراً وكانت تخصص عموماً بصناعة مادة من المواد بلا نتاج معين فكانت تصنع منتجاتها كلها من مادة أولية، وصناعة حلج القطن هى الصناعة

الوحيدة التى كان نشاطها مقتصراً على عمل واحد من الانتاج هو فصل البزرة عن القطن الشعر يتلوه كبس وقتى للقطن تمهيداً لتصديره إلى الخارج .[٣٣٨] وماعدا هذا الفرع من الصناعة الذى اتبعت فيه الطرق العصرية واستفادت منها خصوصاً مصانع لنكشير ، فقد ظل القطاع الثانى كله–قطاع تصنيع المواد الأولية إلى منتجات–على مستواه من التطور الأولى ، وهذا الركود الصناعى في البلاد في فترة نهضة اقتصادية كبيرة قد زاد من تبعية مصر لأوروبا في قضاء حاجاتها الآخذة في الازدياد من الأدوات ومختلف المصنوعات.

ورأى حكومة الاحتلال في تنمية الصناعة قبل البحث والتوفيق وهو رأى– كما أسلفنا– لم يستهدف مصلحة البلاد– قد امتد بشكل عجيب إلى استغلال الموارد المعدنية في مصر فقد منحت الحكومة الشركات الأجنبية[٣٣٩] امتياز التنقيب في الصحراء الشرقية كلها–وهى المنطقة الواقعة بين وادى النيل والبحر الأحمر–واكتشفت هذه الشركات فيها البترول والمنجنيز والفوسفات والحديد ، ومع ذلك لم يتجاوز استغلال المعادن قبل الحرب الكبرى الأولى مرحلة التنقيب[٣٤٠].

ولم يكن توزيع طاقات الانتاج بهذه الطريقة على شيء من الحكمة والصواب ، وكان هذا التوزيع الخاطئ أقوى أثراً في قطاع الزراعة منه في القطاعات الأخرى ، وهكذا في مفهوم حرية التجارة والتقسيم الدولى للعمل حينذاك اختصت مناطق واسعة بالزراعة ، وعملاً بهذه القاعدة حظى قطاع الزراعة بعناية سادة مصر الأجانب ورعايتهم فوجهوا تنمية هذا القطاع إلى أكثر الجهات استدراراً للفوائد العاجلة لتتمكن الادارة المالية في مصر المستعمرة من الوفاء بالتزاماتها المالية وتنال انجلترا ما تحتاج اليه صناعاتها من المواد الأولية في وقت واحد ، وما لبث اختلال التوازن بسبب هذا التخصص الزراعى[٣٤١]أن اشتدت وطأته لأن مقدرات البلاد قامت كلها على انتاج زراعة واحدة هى زراعة القطن ، وجدير بنا أن نزيد الموضوع وضوحاً فنضيف إلى البيان المتقدم أن طابع المحصول الواحد في الاقتصاد المصرى كان موجوداً قبل احتلال البلاد وأن الانجليز لم يفعلوا شيئاً سوى الاكثار من زراعة مادة كانت قبل مجيئهم بمنزلة النقد الرئيسى لتجارة مصر تدفع به ثمن وارداتها من الخارج وتفي به دينها العام[٣٤٢] على الخصوص . ولتستطيع مصر النهوض بأعباء هذا الدين رأى كرومر أنه لا بد من أن تحافظ البلاد على ميزان تجارى تزيد فيه الصادرات على الواردات زيادة كبيرة والا تعذر على مصر الوفاء بدينها ودفع قيمة وارداتها مالم تسحب حينئذ من مدخراتها ماتحتاج اليه من أموال فتزيد الديون العامة والخاصة وتقل النقود المتداولة ويضيق نطاق الائتمان[٣٤٣] ولكن لتتمكن مصر من أن يكون لها في الحال ذلك الميزان التجارى الذى تزيد فيه الصادرات على الواردات لم يكن هنالك من سبيل سوى تنمية انتاج القطن الذى كان الطلب عليه في ازدياد مستمر من بلدان أوروبا.

لم تلق الدعوة إلى زيادة انتاج القطن أذنا صاغية في الحال فقد كانت سنوات الاحتلال الأولى سنوات ركود تخلف فيها اقتصاد مصر عن المضى قدماً إلى الأمام ، فمساحة أراضى القطن ، بعد أن بلغت ٠٠٠ ٩٠٠ فدان في سنة ١٨٨٢ هبطت في سنة ١٨٨٤ إلى ٠٠٠ ٨٠٠ فدان وكذلك محصول القطن فقد دلت الاحصاءات على نقصان مقداره من ٠٠٠ ١٢٤ ٣ قنطار في سنة ١٨٧٩ إلى ٠٠٠ ٨١٨ ١ قنطار في سنة ١٨٨٤ (بلغ متوسط صادرات القطن في السنوات الأربع من سنة ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ نحو ٠٠٠ ٥٢٠ ٢ قنطار) . ولكن الانتاج تحسن في سنة ١٨٩٠ حتى بلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٤ قنطار ، غير أن أسعار القطن ظلت بين سنة ١٨٨٢ و١٨٨٩ تتراوح بين جنيهين و٥٠٠ مليم و٣ جنيهات للقنطار ، وبعد عودة النظام في البلاد وتجديد شبكة الرى زاد انتاج القطن بسرعة حتى بلغ ٠٠٠ ٥٤٤ ٦ قنطار في سنة

١٨٩٧ كما زادت مساحة زراعة القطن من ٧٣٥ ٩٧٧ فداناً في سنة ١٨٩٥ إلى ٢٦٢ ٢١١ ١ فداناً في سنة ١٨٩٨ ، ولكن هذه الزيادة في مساحة القطن وانتاجه قد ذهب بالفوائد المرجوة منها ذلك الهبوط الخطير في أسعاره فقد أخذت في الهبوط حتى بلغت جنيهاً واحد و ٦٠٠ مليم للقنطار في سنة ١٨٩٧ ، وقد اتسمت فترة النهضة الاقتصادية من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٠٦ بظاهرة على نقيض ذلك فقد استمرت مساحة القطن في الاتساع حتى بلغت ٢٩١ ٥٠٦ ١ فدانا في سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ٣٥٪ . وارتفعت أسعار القطن إلى ثلاثة جنيهات و ٨٣٤ مليماً للقنطار في سنة ١٩٠٦ ، وبلغت نسبة هذه الزيادة ٦٪هى في الحقيقة نقص في متوسط غلة الفدان يبلغ نحو ٢٠٪[٣٤٤]، ثم هبطت أسعار القطن إلى ثلاثة جنيهات و ١٤٥ مليماً للقنطار في سنة ١٩٠٧ وثلاثة جنيهات و ٣٠ مليماً للقنطار في سنة ١٩٠٨ ، وأدى هذا الهبوط إلى تخفيض كبير في جملة قيمة موسم القطن بلغ نحو ٢٦٪في ثلاث سنوات[٣٤٥]، ولكن الحالة تحسنت بعد فترة قصيرة بتثبيت أسعار بيع القطن التى ظلت في حدود ثلاثة جنيهات و ٥٠٠ مليم للقنطار بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٤ ، وكان هذا السعر أقل فائدة من السعر المسجل في سنة ١٩٠٦ ، ولكن البلاد عوضت هذا التخفيض بزيادة مساحة القطن وتنمية انتاجه فزادت جملة قيمة موسم القطن في السنوات من ١٩١٠ إلى ١٩١٣ على جملة قيمته في سنة ١٩٠٦ زيادة كبيرة[٣٤٦].

والجدول الآتى بيانه يدل على تدرج مساحة القطن وغلته وأسعاره وجملة قيمة المحصول (تمثل أرقام السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٩١٢ متوسط كل ثلاث سنوات)[٣٤٧].

سنة	مساحة القطن (فدان)	جملة محصول القطن (قنطار)	متوسط غلة الفدان من القطن	متوسط سعر القنار مليم جنيه	متوسط جملة قمية المحصول (قطن وبزرة) (ج. م)
١٨٧٨	٩٠٠ ٠٠٠	٣ ١٢٤ ٠٠٠	٣, ٤٠	٢,٨٠٠	٨ ٤٠٠ ٠٠٠
١٨٨٤	٨٠٠ ٠٠٠	١ ٨١٨ ٠٠٠	٢, ٢٧	٣,٠٠٠	٦ ٢٤٤ ٠٠٠
١٨٩٠	٩٠٠ ٠٠٠	٤ ١٠٠ ٠٠٠	٤, —	٢,٩٥٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
١٨٩٥					
١٨٩٧	١ ٠٥٨ ٨٧٨	٥ ٨٩٣ ٠٠٠	٥, ٥٦	١,٩١٢	١٤ ٢١٩ ٠٠٠
١٨٩٨					
١٩٠٠	١ ١٦٨ ٢٩٦	٥ ٨٤٥ ٠٠٠	٥,٠١٥	٢,٢٣٢	١٦ ١٦٥ ٠٠٠
١٩٠١					
١٩٠٣	١ ٢٨٦ ٠٢٤	٦ ٢٣٩ ٠٠٠	٤,٨٠٢	٢,٨٥٢	٢٠ ٧٩٠ ٠٠٠
١٩٠٤					
١٩٠٦	١ ٥٠٣ ٢٠٠	٦ ٤٠٨ ٠٠٠	٤, ٢٧	٣,٣٥٠	٢٤ ٩٢١ ٠٠٠
١٩٠٧					
١٩٠٩	١ ٦١٣ ٥٦٥	٦ ٣١٢ ٠٠٠	٣, ٩١	٣ ٣٩٣	٢٤ ٣٣٢ ٠٠٠
١٩١٠					
١٩١٢	١ ٦٩١ ٨٨٤	٧ ٤٢٨ ٠٠٠	٤, ٤	٣,٣٥٠	٣٢ ٦٨٢ ٠٠٠ (١٩١٠-١٩١٢)
١٩١٣	١ ٧٢٣ ٠٠٤	٧ ٦٦٤ ٠٠٠	٤, ٤٤	٣,٥٠٠	٣٣ ٨١٨ ٠٠٠
١٩١٤	١ ٧٥٥ ٢٧٠	٦ ٨٩٨ ٠٠٠	٣, ٩٢	٢,٧٩٠	١٩ ٧١٥ ٠٠٠ (حسب التقدير)

إذا أخذنا ما أسفر عنه الاحصاء من أن القطن كان يمثل ٨٠٪ من جملة قيمة الصادرات في سنة ١٨٨٥ و٩١٪ في سنة ١٩١١[٣٤٨]. وكانت البيانات التى أتينا الآن على ذكرها دليلاً على أن التنظيم الاقتصادى في مصر لم يكن على أساس وطيد، فالقطن– وهو منظم الحياة الاقتصادية والمالية الوحيد– لم تستقر غلته وأسعار بيعه على حال فقضى على مستقبل البلاد الاقتصادى بنمو متقلب يتعذر ثباته ومراقبة تطوره، ولم يكن معدل النمو الاقتصادى بالأمر الذى يمكن في تلك الحالة ادراك مدى تطوره في الغد القريب أو البعيد، فقد كان هذا المعدل في تطور يحدده انتاج المحصول الواحد، وهو الانتاج الذى كانت غلته وقيمته عرضة لتغيرات أشد وطأة على محصول القطن منها على جميع المحاصيل الزراعية الأخرى.

أضف إلى ذلك أن تقلبات أسعار القطن المصرى كانت أسرع في تأثرها من تقلبات أسعار القطن في سائر بلدان العالم[٣٤٩].

كان في وسع الحكومة المصرية عند الاقتضاء أن تراقب مستوى غلة القطن بالحد من مساحة زراعته، إذ كان هذا المستوى ينطوى على شيء من العجز غير أن الحكومة لم تكن تستطيع على الاطلاق أن تؤثر في أسعار القطن التى كانت تحددها بورصات القطن الأجنبية دون علم مصر، وكان سعر بيع القطن المصرى يتوقف في المقام الأول على الطلب من عميلته الأولى، صناعة المنسوجات في لنكشير، وعلى الأحوال الخاصة بهذه الصناعة، فركود العمل في المغازل الانجليزية– بسبب تضخم الانتاج المحلى أو العالمى أو بسبب الاضرابات أو أية أحداث سياسية خارج مصر– كان يؤدى غالباً في الحال إلى هبوط الأسعار في سوق الاسكندرية، ثم ان أسعار القطن المصرى كانت وثيقة الصلة بأسعار القطن الأمريكى الذى كان، بانتاجه المتفوق في العالم، يسيطر على سوق القطن العالمية، ولكن القطن المصرى لم يكن يمثل سوى نسبة تختلف بين ٥ و٦٪ من الانتاج العالمى فلم يكن في كميته سوى إنتاج قليل في هذا المحيط الكبير ولهذا كانت أسعار القطن المصرى تتأثر بتقلبات أسعار القطن الأمريكى[٣٥٠]، فلو كان هنالك افراط في إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية لتدهورت الأسعار في جميع العالم، ولو حدث العكس لاستفادت مصر من المصادفة السعيدة التى رفعت عندئذ سعر القطن المصرى رفعاً مصطنعاً، وهذا في الحقيقة ماحدث إبتداء من سنة ١٩٠٢، فالازدهار، منقطع النظير الذى استفادت منه مصر بين سنة ١٩٠٢ و١٩٠٧ لم يكن مرجعه إزدياد الانتاج بل كان ذلك الازدهار يرجع إلى أسعار القطن الاستثنائية بسبب العجز في المحاصيل الأمريكية، وهذا الارتفاع العجيب في الأسعار وما اتبعه من الاثراء العام قد ألقيا حجاباً على ذلك العجز الهام في المحاصيل[٣٥١]:

والجدول الآتى يبين مقدار الخسائر التى كانت تتحملها مصر بين سنة ١٨٩٥ و١٩٠٩ لو بقيت الأسعار على ثباتها لا تتحول عن جنيه واحد و٩١٢ مليماً للقنطار، وهو معدل السعر في السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٧[٣٥٢]

السنوات كل مجموعة من ثلاث سنوات	جملة قيمة المحاصيل (قطن وبزرة) بالأسعار الحقيقية (ج.م)	بسعر جنية واحدو٩١٢ مليماً للقنطار (ج.م)	فروق الخسائر التى كانت تتحملها مصر لو بقى السعر على حاله (جنية واحد و٩١٢ مليماً للقنطار) (ج.م)
١٨٩٥-١٨٩٧	٤٢ ٦٥٧ ٣٩١	٤٢ ٦٥٧ ٣٩١	
١٨٩٨-١٩٠٠	٤٨ ٤٩٣ ٣٥١	٤٢ ٨٠٥ ٥٨١	٥ ٦٨٧ ٧٧٠
١٩٠١-١٩٠٣	٦٢ ٣٦٨ ٩٩٩	٤٥ ٥٩٨ ٣٥٥	١٦ ٧٧٠ ٦٤٤
١٩٠٤-١٩٠٦	٧٤ ٧٦٣ ٧٢٣	٤٦ ٩١٨ ٤٨٨	٢٧ ٨٤٥ ٢٣٥
١٩٠٧-١٩٠٩	٧٢ ٩٩٥ ٨٢٠	٤٦ ١٩٦ ٤٤٨	٢٦ ٧٩٩ ٣٧٢
الجملة	٣٠١ ٢٧٩ ٢٨٤	٢٢٤ ١٧٦ ٢٦٣	٧٧ ١٠٣ ٠٢١

إن إزدهار السنوات الأُولى من القرن العشرين كان بمقياس أسعار القطن فقط عرضة للزوال وقد وضحت هذه الحالة الخطيرة عندما هبطت الأسعار في ثلاث سنوات متتالية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فقد كان نقص غلة القطن في تلك الفترة أشد وقعاً من هبوط أسعاره[٣٥٣].

وكان في هذه الأزمة بعض الخير لمصر فقد ساعدت على إيقاظ «سيكولوجية» اقتصادية جديدة في البلاد لم تقم على مضاربات البورصة كما كانت الحال بل قامت على زيادة غلة الفدان في الكمية والنوع، وهذا المفهوم الواق للتنمية كان في الغالب كفيلاً بأن يصلح في وقت قصير تلك الحالة الاقتصادية في البلاد بعد سنة ١٩١٠.

ولكن طابع الجانب الواحد للتنمية الاقتصادية أخضع مصر لقوى السوق الدولية خضوعاً مستمراً وهكذا ازاء الافراط في تخصص الانتاج وضيق نطاق التجارة الخارجية ظلت البلاد بوجه خاص عرضة لتقلبات البورصة بسبب ذلك الاختلال المزمن بين العرض والطلب في تجارة القطن، وقد تؤدى هذه التقلبات إلى اختلال الحياة الاقتصادية كلها، بل كما أكد المستشار المالى في مذكرته عن ميزانية سنة ١٩١٤، قد ينقلب الهبوط الجسيم في أسعار القطن إلى كارثة وطنية، وليس اكتشاف السبب بالأمر العسير فقوة الشراء في البلاد كلها كانت تستند إلى بيع محصول القطن بأسعار عالية[٣٥٤]، وعلى فرض أن الفلاحين كانوا ينتجون كمية ثابته من القطن فان إيراداتهم كانت تزيد أو تقل حسب ارتفاع أسعار بيع القطن أو هبوطها[٣٥٥]، وكان الادخار القومى الخاص يتأثر بهذه التقلبات أيضاً كما أن بيع القطن بخسارة كان باضعافه قوة الشراء سبب تلك التقلبات الخطيرة في نشاط القطاع التجارى فضلاً عن أن هذا البيع بخسارة يغلق في الحال ميزان المدفوعات فقد كانت تجارة الواردات تصاب بركود شديد لأن الاستهلاك المحلى كان يتوقف كله على اتساع غلات المنتجين، وقد تتابع كساد الاعمال فأصاب جميع المؤسسات المالية والتجارية التى كانت تعتمد في نشاطها على تجارة القطن بشتى الطرق[٣٥٦]، ولم تكن ميزانية الدولة هى أيضاً في مأمن من هذه الحال فقيود الاستهلاك أدت إلى عجز في الايرادات الجمركية والرسوم الأخرى التى كانت تمثل ربع إيرادات الدولة، وكذلك هبوط الدخول الخاصة كان له أثره في تحصيل الضريبة العقارية فزاد التحصيل مشقة وفي خفض عدد المسافرين من سكان الأرياف بسكك حديد الحكومة المصرية وكان دخلها مصدراً هاماً لايرادات الدولة[٣٥٧].

وقد أثرت تقلبات أسعار القطن في مستوى الأسعار العام أيضاً ابتداء من إيجارات الأراضى الزراعية

وأسعار بيع الأراضي إلى أسعار جميع منتجات الاستهلاك ومنها أسعار السلع[٣٥٨].

والجداول الآتية تبين إلى أى حد كان الرخاء العام في مصر وقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها خاضعين لمحصول واحد في تقلب أحواله[٣٥٩].

والجدول الآتى بيانه يوضح الرابطة بين حجم صادرات القطن (الشعر) وقيمتها والحركة العامة لتجارة الخارجية وايرادات الدولة[٣٦٠]:

السنوات (متوسط ثلاث سنوات)	حجم صادرات القطن (شعر) قنطار	سعر القنطار مليم جنيه	قيمة جملة صادرات القطن (شعر) (ج.م)	قيمة جملة صادرات البضائع (ج.م)	قيمة جملة واردات البضائع (ج.م)	الميزان التجارى لصالح مصر (ج.م)	ايرادات الدولة
١٨٨٨–١٨٩٠	٣ ٠٧٥ ٠٠٠	٢,٩٥٠	٩ ٠٦٣ ٠٠٠	١٣ ٥٠٧ ٠٠٠	٧ ٦١٣ ٠٠٠	٥ ٨٩٤ ٠٠٠	٩ ٨٧٢ ٠٠٠
١٨٩١–١٨٩٣	٤ ٦٠٩ ٠٠٠	٢,١٩٠	١٠ ١٠٢ ٠٠٠	١٥ ٧٠٧ ٠٠٠	٩ ٠٠٤ ٠٠٠	٦ ٧٠٣ ٠٠٠	١٠ ٣٥٩ ٠٠٠٠
١٨٩٤–١٨٩٦	٥ ٢٨٠ ٠٠٠	٢,٠١٠	١٠ ٥٩٢ ٠٠٠	١٤ ٨٧٥ ٠٠٠	٩ ١٦٢ ٠٠٠	٥ ٧١٣ ٠٠٠	١٠ ٤٢٨ ٠٠٠
١٨٩٧–١٨٩٩	٦ ١٣٠ ٠٠٠	١,٨١٠	١١ ١٠٢ ٠٠٠	١٥ ٧٠٦ ٠٠٠	١١ ٠٢٦ ٠٠٠	٤ ٦٨٠ ٠٠٠	١١ ١٤١ ٠٠٠
١٩٠٠–١٩٠٢	٦ ٠٦٧ ٠٠٠	٢,٤٥٠	١٤ ٨٥٧ ٠٠٠	١٩ ٩٥٩ ٠٠٠	١٤ ٧٢٤ ٠٠٠	٥ ٢٣٥ ٠٠٠	١١ ٧٧٤ ٠٠٠
١٩٠٣–١٩٠٥	٦ ٠٠٩ ٠٠٠	٣,٠٧٠	١٨ ٤٧٢ ٠٠٠	٢٣ ٩٠٥ ٠٠٠	١٩ ٦٢٦ ٠٠٠	٣ ٩٧٩ ٠٠٠	١٣ ٥٨٤ ٠٠٠
١٩٠٦–١٩٠٨	٦ ٦٣٥ ٠٠٠	٣,٥٤٠	٢٣ ٤٦٦ ٠٠٠	٢٨ ٩٢٩ ٠٠٠	٢٥ ٠٧٧ ٠٠٠	٣ ٨٥٢ ٠٠٠	١٥ ٦٤٠ ٠٠٠
١٩٠٩–١٩١١	٦ ٥٣٤ ٠٠٠	٣,٥٤٠	٢٢ ٩٠٢ ٠٠٠	٢٧ ٨٧٣ ٠٠٠	٢٤ ٣٣٧ ٠٠٠	٣ ٥٣٦ ٠٠٠	١٦ ٠٢٠ ٠٠٠
١٩١٢	٨ ٣٠٧ ٠٠٠	٣,٣٠٠	٢٧ ٥٢٩ ٠٠٠	٣٤ ٥٧٤ ٠٠٠	٢٥ ٩٠٨ ٠٠٠	٨ ٦٦٦ ٠٠٠	١٧ ٥١٥ ٠٠٠
١٩١٣	٧ ٣٥٠ ٠٠٠	٣,٥٠٠	٢٥ ٧٢٥ ٠٠٠	٣١ ٦٦٢ ٠٠٠	٢٣ ٨٦٥ ٠٠٠	٣ ٧٩٧ ٠٠٠	١٧ ٣٦٩ ٠٠٠

ولما كانت هذه البيانات من متوسط ثلاث سنوات فهى لاتبين بوضوح أثر هبوط الأسعار وغلة القطن في أثناء الأزمة التى امتدت من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ على التجارة الخارجية وإيرادات الدولة.

والجدول التالى يدل دلالة دقيقة على الصلة المشتركة بين هذه العناصر المختلفة[٣٦١].

سنة	حجم صادرات القطن قنطار	سعر قنطار القطن مليم جنيه	قيمة جملة صادرات البضائع (ج. م)	قيمة جملة واردات البضائع (ج. م)	جملة ايرادات الدولة (ج. م)	جملة ايرادات الجمارك (لا تشمل رسوم الدخان) (ج. م)
١٩٠٥	٦ ٥٢٧ ...	٣,٤٩٠	٢٠ ٣٦٠ ...	٢١ ٥٦٤ ...	—	—
١٩٠٦	٦ ٥٩٧ ...	٣,٨٢٤	٢٤ ٨٧٧ ...	٢٤ ٠١١ ...	١٥ ٠٣٣ ...	—
١٩٠٧	٦ ٨٥٩ ...	٣,١٤٥	٢٨ ٠١٣ ...	٢٦ ١٢١ ...	١٦ ٣٦٧ ...	٢ ١٤٢ ...
١٩٠٨	٦ ٣٤٩ ...	٣,٠٣٠	٢١ ٣١٦ ...	٢٥ ١٠٠ ...	١٥ ٥٢١ ...	١ ٩٨٢ ...
١٩٠٩	٦ ٩٥٣ ...	٣,٠٩٠	٢٦ ٠٧٦ ...	٢٢ ٢٣١ ...	١٥ ٤٠٢ ...	١ ٧٩٩ ...
١٩١٠	٦ ٠١٠ ...	٤,٠٠٠	٢٨ ٩٤٥ ...	٢٣ ٥٥٣ ...	١٥ ٩٦٥ ...	١ ٩٠٤ ...
١٩١١	٦ ٦٣٨ ...	٣,٤٦٠	٢٨ ٥٩٩ ...	٢٧ ٢٢٧ ...	١٦ ٧٩٣ ...	٢ ١٦٩ ...
١٩١٢	٨ ٣٠٧ ...	٣,٣٠٠	٣٤ ٥٧٤ ...	٢٦ ٠٣٧ ...	١٧ ٥١٥ ...	٢ ١١٩ ...
١٩١٣	٧ ٣٥٠ ...	٣,٥٠٠	٣١ ٦٦٢ ...	٢٧ ٨٦٥ ...	١٧ ٣٦٩ ...	٢ ١٣٤ ...

والبيانات الآتية تدل على أن صافي ايراد الفدان من القطن كان يتوقف حتى سنة ١٩٠٧ على أسعار القطن أكثر منه على غلتة:[٣٦٢]

سنة	غلة الفدان الواحد قنطار	سعر القنطار مليم جنيه	اجمالي ايراد الفدان مليم جنيه	صافي ايراد الفدان مليم جنيه
١٨٩٨	٤,٩٨	١,٨٣٠	١١,٧٥٢	٧,٥٠٢
١٩٠٢	٤,٥٨	٣,١٨٧	١٦,٩٩٤	١٢,٤٩٤
١٩٠٦	٤,٦٠	٣,٨٢٤	٢٠,٠٧٥	١٥,٠٧٥
١٩٠٧	٤,٥٠	٣,١٤٥	١٦,٥٧٢	١١,٠٧٢
١٩٠٨	٤,١٠	٣,٠٣٠	١٤,٦٤١	٩,١٤١
١٩٠٩	٣,٠٩	٣,٠٩٠	١٤,٠٣٢	٨,٥٣٢

ان هبوط الايرادات الزراعية ذلك الهبوط الكبير بين ١٩٠٧ و ١٩١٠ وتلك الأزمات المالية التى عاناها الفلاحون لوفاء ديونهم للبنك الزراعى، كل ذلك يدركه الفكر في ثنايا الأرقام الآتية التى تبين مبلغ الأقساط السنوية التى كان يجب على الفلاحين دفعها من القروض ومبلغ المتأخرات منها في نهاية كل سنة ثم الصلة بين هذين المبلغين ونسبة المتأخرات المحصلة فعلاً في السنة التالية:ـ[٣٦٣]

سنة	الأقساط السنوية المطلوب تحصيلها (ج.م)	المتأخرات في نهاية السنة (ج.م)	نسبة المتأخرات إلى الأقساط السنوية	نسبة المتأخرات في السنة السابقة المحصلة
١٩٠٤	٩١٧ ٩٤٢	٢٧ ٧١٨	٣	٧٦,٦
١٩٠٥	١ ٤١٥ ٥٤٧	٩٤ ٦٣٣	٦,٧	٨٩,٥
١٩٠٦	١ ٧٤٠ ١١٧	٥٤ ٦٣٣	٣,١	٩١,٣
١٩٠٧	١ ٨٥٥ ٧٥١	١١٣ ١٢٨	٦,١	٨٠
١٩٠٨	١ ٨٨٦ ٠٤٦	٢٦٣ ٧٥٨	١٤	٧٤,٢
١٩٠٩	١ ٨٠٤ ١٤١	٣١٩ ٤٠٨	١٧,٧	٦٧,١
١٩١٠	١ ٧٥٠ ٦١٦	٣٣٠ ٦١٠	١٨,٩	٥٨,٥

ان هبوط الادخار القومى والدخل الزراعى في فترة الركود الاقتصادى في سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ يؤكد انخفاض مشتريات الأراضى الزراعية، وقد تطورت مصاريف تسجيل مبيعات الأراضى كما يأتى:[٣٦٤]

	(ج.م)
١٩٠٠	٣٩٧ ٤٦٧
١٩٠٢	٤٨٠ ٥٥٣
١٩٠٤	٦٦٨ ٨٩٦
١٩٠٥	٨٩٩ ٣٩٠
١٩٠٦	٨٩٧ ١٢٢
١٩٠٧	٨٧٥ ٧٧٣
١٩٠٨	٥٨٤ ٦١٥
١٩٠٩	٥٩٩ ١١٦
١٩١٠	٦١١ ٦٠٧
١٩١١	٦٥٦ ٢٥٣
١٩١٢	٧٦٦ ٤٤٦

وقد كشفت الأزمة العارضة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ عن نقص التوازن في الاقتصاد المصرى إلى حد أقلق السلطات البريطانية نفسها وهى المسؤولة إلى حد بعيد عن رجحان القطن دون سواه وعن استعباد اقتصاد البلاد، وكما قال كتشنر في تقريره لسنة ١٩١٢ ان الاعتراف بوجود هذه المشكلة يحتم البحث عن علاج لها: «ما دامت زراعة القطن تدر ربحاً وافراً كما هى في الوقت الحاضر فمن المحتمل أن تحتفظ هذه الزراعة بمكانتها كعنصر رئيسى في مبادلات مصر الدولية. ولكن الحكومة تشعر بالحاجة إلى تنمية موارد البلاد في مجالات أخرى سواء كانت زراعية أو معدنية أو صناعية على الرغم من أنه لا توجد في المجالات الصناعية سوى علامات ضئيلة للنجاح»[٣٦٥].

وقد عرضت الجمعية الخديوية الزراعية حلاً عاجلاً لهذه المشكلة هو تنويع الزراعات بحيث تتمكن البلاد من الاستعاضة بها عما تكون قد خسرته لو أصيب محصول القطن بعجز في حجمه وفي قيمته. «لما كانت لمصر مصلحة كبرى في تنمية موارد زراعتها وفي تنويعها للحد من أخطار المحصول الواحد فإن الحالة تدعو إلى تمهيد السبيل لتنمية الزراعات من أى نوع كان، علاوة على زراعة القطن[٣٦٦].

كان هذا التصريح على جانب من سداد الرأى الا أن الأولية التى منحت لتجارة تصدير المواد الأولية الصناعية أظهرت العلاقات الأولى للاختلال الاقتصادى في البلاد الذى أصبح آفة مزمنة على توالى الأيام، فقد بدأ معدل زيادة السكان يفوق معدل المواد الغذائية، وفي الواقع وجهت انجلترا- متذرعة بمبادئ حرية التجارة- انتاج مصر الزراعى، تبعاً لحاجات الصناعة الأجنبية فأضرّت بالحاجات الجوهرية للتغذية وكان مقدارها يكفى سكان البلاد، وقد استمر التوسع في زراعة القطن دون زراعات المواد الغذائية، فكانت النتيجة هذه الحالة الغريبة، أن محاصيل أرض مصر–وهي البلاد الزراعية من الدرجة الأولى–لم تكن تكفي غذاء سكانها، أما مصر تابعة الأسواق الخارجية في المنتجات الصناعية والمعدات–مصر مصدرة البضائع والسلع منذ عهد بعيد[٣٦٧] فقد تردت شيئا فشيء في التبعية للخارج لتحصل على قوت ابنائها، وخطورة هذه التبعية الاقتصادية لم تكن في كمية الأدوات المستوردة أو قيمتها بل كانت في نوعها، فإذا كانت هذه الأدوات تمثل

طابعا حيويا لاقتصاد البلاد– كما كانت الحال في البضائع والسلع فقد بلغ الاستعباد الاقتصادي غايته ولا مزيد عليه.

والاحصاءات الآتية تدل على أن زراعة القطن استفادت في المكان الأول من زيادة المساحة التي كانت تزرع بين سنة ١٨٧٩ و١٩١٢ وإذا أخذنا المائة (١٠٠) رقما قياسيا للسنوات ١٨٧٩–١٨٩٢ فسنلاحظ أنه لو زاد اجمالي المساحة إلى ١٦٢ لبلغت مساحة القطن ١٩١ في حين لا تبلغ مساحة القمح سوى ١٤٤ ومساحة الذرة سوى ٦٦، وبالعكس تزداد مساحة الأرز بالتدريج حتى تبلغ ٥٦٤.

مساحة الزراعات المختلفة[٣٦٨]

	١٨٧٩–١٨٨٢ فدان		النسبة المئوية لجملة المساحات المزروعة ٪	١٩١٢ فدان	النسبة المئوية لجملة المساحات المزروعة ٪
قطن	٩٠٠ ٠٠٠	(١٨٨٢)	١٨, ٩	١ ٧٢١ ٨١٥	٢٢, ٤
قمح	٨٩٠ ٠٠٠	(١٨٧٩)	١٨, ٨	١ ٢٨٢ ٩٣٥	١٦, ٠
شعير	٥٥٠ ٠٠٠	(١٨٧٩)	١١, ٥	٣٦٤ ٠٥١	٤, ٧
ذرة	١ ٤١٥ ٠٩٢	(١٨٩٤)	٢٢, ٠	١ ٨٣٣ ٠٦٨	٢٤, ٠
قصب سكر	٨٦ ٥٢٩	(١٨٩٨)	١,٢٣	٤٨ ٤٦٨	٠,٦٣
أرز	٤٠ ٠٠٠	(١٨٧٩)	٠,٨٤	٢٢٦ ٠١١	٢, ٩
كتان	٥٧ ٠٠٠	(١٨٨٢)	١,٢	٤ ٠٠٠	٠, ٥
متنوعات	٨٢٣ ٦٢١			٣ ٢٣٢ ٠٦٤	٢٨,٨٧
الجملة	٤ ٧٦٢ ١٧٨		٪١٠٠	٧ ٧١٢ ٤١٢	٪١٠٠

إن خفض مساحة زراعة قصب السكر–هذه الزراعة الصناعية الأخرى التي كان الخديوي اسماعيل يشجعها لتنويع الاقتصاد الزراعي–يفسره الاستمرار في فرض ضريبة جائرة، وفي الوقت الذي كان رسم الدخولية على البضائع قد ألغي منذ سنوات الاحتلال الأولى فقد ظل هذا الرسم مفروضا بصفة استثنائية على سلعة واحدة هي السكر، ولم يكن ذلك الاستثناء لمنفعة الضرائب على الاطلاق بل كان لتلك العناية بتطبيق مذهب حرية التجارة تطبيقا تاما لتتمكن صناعة السكر الأوروبية من منافسة الصناعة المحلية على قدم المساواة وفي التفوق أيضا، فحرصت الحكومة على بقاء هذا الاجراء ضد الحماية الصناعية في البلاد[٣٦٩]، أما أسعار السكر فلم تتغير إلا قليلا في تلك الفترة من الزمن في حين سجلت أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى صعودا مستمرا، وكان من الطبيعي في تلك الظروف الداعية إلى الفتور أن ينصرف المزارعون عن زراعة قصب السكر شيئا فشيء إلى زراعة القطن الذي كان لأسعاره أثر بالغ في حجم انتاج السكر فكلما ارتفعت أسعار القطن قلت زراعة السكر، وهكذا انخفضت مساحة زراعة قصب السكر التي بلغت ٨٦ ٥٢٩ فدانا في سنة ١٨٩٨–١٨٩٩ إلى ٣٨ ٥٦٢ فدانا في سنة ١٩٠٧–١٩٠٨، بينما زادت في الوقت نفسه مساحة القطن في الوجه القبلي (مصر العليا) وهو قطاع قصب السكر–من ٧٧, ٨٧ فدانا إلى ٣٤١ ٥١٤ فدانا[٣٧٠].

وهذا الجدول يبين النقص الذي أصاب مساحات زراعة قصب السكر :[٣٧١]

سنة	المساحة (فدان)	النسبة المئوية إجمالي المساحة المزروعة ٪	سعر القطن للقنطار (قرش صاغ)	سعر قصب السكر للقنطار (قرش صاغ)
١٨٩٩-١٨٩٨	٨٦ ٥٢٩	١,٢٣	٢٢٣	٣
١٩٠٣-١٩٠٢	٧٢ ٦٧٩	٠,٩٩	٢٨٥	٣
١٩٠٧-١٩٠٦	٤١ ٠٠٨	٠,٥٤	٣٨٢	٣
١٩٠٨-١٩٠٧	٣٨ ٥٦٢	٠,٥١	٣١٥	٣
١٩١٠-١٩٠٩	٤٨ ٩١٩	٠,٦٣	٤٠٠	٣
١٩١٣-١٩١٢	٤٨ ٤٦٨	٠,٦٣	٣٣٠	٣
١٩١٥-١٩١٤	٥٢ ١٨١	٠,٦٧	٢٧٩	٣

وقد تقدم انتاج السكر بالطريقة الآتية:-

يدل التحسين الواضح بعد سنة ١٩١٢ على محاولة الحكومة والأفراد تنويع الزراعات[٣٧٢]

انتاج السكر ١٩٠٠ ـ ١٩١٥

سنة (متوسط ثلاث سنوات)	قصب سكر مدقوق (طن)	انتاج سكر (طن)
١٩٠٣-١٩٠٠	٩٦٥ ٠٠٠	٩٤ ٢٩٠
١٩٠٦-١٩٠٤	٦٣٧ ٢٠٠	٥٨ ٩١٦
١٩٠٩-١٩٠٧	٣٤٢ ٥٦٥	٣٤ ٠١٦
١٩١٢-١٩١٠	٥٠٨ ٤٧٢	٥٣ ٢٢٩
١٩١٥-١٩١٣	٧٢٨ ٢٤٨	٧٣ ٥٠٨

وقد تأثرت صادرات السكر بانخفاض مساحة الزراعة والانتاج فبلغت ٦٥٩ ٤٤ طنا في سنة ١٨٨٥ و ٤٢٠ ٩ طنا فقط في سنة ١٩١٢ ، وسجلت صادرات البضائع الأخرى، ماعدا الأرز ، هبوطا شبيها بهبوط صادرات السكر فقلت صادرات القمح عشرين مرة وصادرات الذرة ثماني مرات وصادرات الفول عشر مرات عما كانت عليه[٣٧٣].

حجم الصادرات	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٢
قمح (بالأردب)	١٨٤ ٥٠٨	٩ ٨٨٠
ذرة (بالأردب)	٤٩ ٧٧٣	٦ ٣٢٨
عدس (بالأردب)	٦٢ ٣٢٠	٧ ٤٦٣
فول (بالأردب)	٩٨٠ ٤٤١	٩٧ ٤٧٣
أرز (بالطن)	١٠ ١٤٦	٢٥ ١٤٢

وكان يقابل ذلك بالعكس ارتفاع في واردات البضائع تجاوز في الرسم البياني خط زيادة السكان بقدر

كبير، وهذا ينطوي في وقت واحد على هبوط نسبي في قوة الانتاج وعلى زيادة في استهلاك الفرد من السكان، وفي الوقت الذي كاد يتضاعف عدد السكان فيه كانت مصر تستورد في سنة ١٩١٢ أربعة عشر ضعفا من الدقيق أكثر مما كانت تستورد في سنة ١٨٨٥ وتسعة أضعاف أكثر من البقر وثلاثة أضعاف أكثر من الأرز والجبن والغنم[٣٧٤].

حجم الواردات	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٢
دقيق (بالطن)	١٠ ٢٩٨	١٤١ ٦٧٤
أرز (بالطن)	١١ ٤٤٩	٣٤ ٣٤٢
ثمار جافة (بالطن)	٩ ٠٧٠	٢١ ٨٢٠
جبن (بالطن)	١ ٦٣٠	٣ ٣٦٧
بقر[٣٧٥] (بالرأس)	٨ ٩٠٦	٨٢ ٢٧١
غنم (بالرأس)	٦٧ ٣٥١	٢٥٢ ٨١٤

والواردات من القمح التى لم تكن في سنة ١٨٨٤ سوى ١٣ ٨٢٠ طناً بلغت ٢٠٥ ٧١٣ طناً في سنة ١٩٠٦ أى خمسة عشر ضعفاً[٣٧٦].

واردات القمح

السنوات (متوسط خمس سنوات)	الحجم
١٨٨٤–١٨٨٨	٢٧ ٢٧٥ طناً
١٨٨٩–١٨٩٣	٣٥ ١٤٠ طناً
١٨٩٤–١٨٩٨	٨٣ ٥٤٤ طناً
١٨٩٩–١٩٠٣	٧٧ ٧٦٠ طناً
١٩٠٤–١٩٠٨	١٦٧ ٠٤٠ طناً

وقد بلغت قيمة واردات الحبوب والدقيق والخضر والفاكهة في سنة ١٩١٣ ثمانية أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٨٨٤[٣٧٧].

سنوات	قيمة الواردات من البضائع (ماعدا اللحوم)
	(ج.م)
١٨٨٤	٥١٠ ٠٠٠
١٨٩٠	٧٦٢ ٩٣٤
١٨٩٣	٨٦٨ ٧٤٩
١٨٩٦	١ ٢٩١ ٨٥٤
١٨٩٩	١ ٠٢١ ٥٠٥
١٩٠٠	١ ٥٣٢ ٣٤٦
١٩٠١	١ ٧٠٦ ٣٥٢
١٩٠٥	٢ ٧٩٠ ٠٠٠
١٩٠٨	٣ ٧٨٥ ٠٠٠
١٩١٣	٤ ٢٤٢ ٠٠٠

أما واردات السكر فقد زادت زيادة سريعة في الوقت الذى هبطت فيه صادرات هذه السلعة هبوطاً كبيراً[٣٧٨].

تجارة السكر

متوسط خمس سنوات	صادرات	واردات
	(ج.م)	(ج.م)
١٨٨٦–١٨٩٠	٤٦٣ ٣٢٣	٦٩ ٩٤٥
١٨٩١–١٨٩٥	٦٩٧ ١٢٢	٣٢ ٨٨٣
١٨٩٦–١٩٠٠	٧٠٦ ٧٠٢	٣٦ ٩٧٤
١٩٠١–١٩٠٥	٦١٦ ١٥٤	١٩٢ ٨٥١
١٩٠٥–١٩٠٦	٥٢ ٥٧٠	٤٥٨ ٣١٥

ان الجداول المختلفة التى ذكرناها الآن تثبت الحاجة المتزايدة إلى المواد الغذائية في بلاد سكانها يتكاثرون وهم مقبلون للمرة الأولى على مستوى نسبى من الرخاء، ويتضح من هذه الجداول أيضاً أن ارتفاع أسعار القطن وتشجيع الهيئات الرسمية على توسيع مساحة القطن قد دعما طابع المحصول الواحد في الاقتصاد المصرى وهكذا اشتد خطر اختلال التوازن في التنظيم الاقتصادى وهو الخطر الذى وضحت آثاره بالتخصص الزراعي وكاد يقضي في الوقت نفسه على أمل البلاد في الاستقلال الاقتصادي والتجاري ذلك الأمل الذي طالما تطلعت إليه النفوس فيما تطلعت إليه من الآمال في المستقبل[٣٧٩]. وبعبارة موجزة كانت مصر في سنة ١٩١٤ أكثر منها في السنوات الماضية تلك «المنطقة الاقتصادية» التي خصت بريطانيا نفسها بها عملا بالنظرية الاقتصادية الامبريالية، ولكن مصر لم تستجب لهذه النظرية إلا في الظاهر وسيتيح لنا التحليل الاقتصادى أن نرى كيف ان الامبريالية–على الرغم من احكام وسائل السيادة والسيطرة–قد سعت في أفلاسها بنفسها، وهكذا في الوقت الذى كان يعتقد المرء أنها في أوج عظمتها كانت في الحقيقة تنحدر نحو الهاوية.

الخلاصـــــة:

إن روح الموضوعية التي تفرض نفسها في بحث كهذا البحث تتجلى في عرض الأعمال الاستعمارية الانجليزية في مصر وما لها وما عليها، وروح الموضوعية هذه ستسود بالطبع تقديرنا لتلك الأعمال.

إن التجديد الذي جاء به الاستعمار قد خفف من آثاره، كما رأينا بدء قيام دولة عصرية قبل الاحتلال، ومع ذلك قام الاحتلال الأجنبي بدور ايجابي في تطور مصر التاريخي، فقد أتى الاحتلال بعنصر التنظيم والاستقرار في تغييراته المادية وفي ادارته التي افتقدت في العهود السابقة، وهكذا وضع الاحتلال حدا لتفكك التنظيم التقليدي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي كان بقاؤه عقبة في سبيل كل تنمية عصرية مادية كانت أو معنوية، غير أن المجتمع التقليدي الراكد كان من حيث عدد السكان متوازيا، فهدمه واقامة حد أدنى من الأمن والعدالة والتدابير الصحية كان من شأنهم زيادة سريعة في عدد السكان. ومن هنا ظهرت المشكلة الخطيرة، مشكلة اقامة توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. لقد بيننا في الفصل السابق أن هذا التوازن كان بالاجمال مستمرا بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ ولكنه كان سريع العطب لسببين جوهريين نابعين من طبيعة الامبريالية نفسها. كانت التنمية الاقتصادية من جانب واحد فقد نشأت في القطاع الوحيد الذي كان يهم قوى الانتاج في الدولة المستعمرة وهكذا كانت ثروة مصر تستند كلها إلى قيمة محصول واحد، وهي قيمة كانت عرضة لأخطار كثيرة ثم أن الامبريالية لم تعمل على حل المشكلة الأساسية في البلاد المتأخرة مشكلة استثمارات رؤوس الأموال الأولى، فقد كانت الامبريالية أشد اهتماما باثراء الدولة المستعمرة اثراء عاجلا منها بالعمل لمنفعة مستعمرتها لأجل طويل، وكانت الامبريالية من جهة أخرى تقتطع مقادير كبيرة من زيادة قيمة رؤوس الأموال وترحل إلى الخارج الجزء الأكبر من أرباح استثماراتها وفوائدها، فكان معدل النمو الاقتصادي فعلا أقل مما كان يجب أن يكون.

وهكذا أدى ادخال الأجهزة الاقتصادية الحديثة إلى وضع متناقض. فمن جهة كان لادخال هذه الأجهزة في البدء مظهر تقدمي وفي الوقت الذي زعزع فيه بنيان الاستقلال الاقتصادي في البلاد راح يدعم نظاما اقتصاديا اجتماعيا فائق المثال، على ماقيل، ولكن ادخال تلك الأجهزة الحديثة تكشف من جهة أخرى على مر الأيام، عن وجه رجعي، عن الجشع الرأسمالي الذي ساد حينذاك وأفصح عن نفسه باختلال توازن النمو الاقتصادي وبطئه، ذلك الجشع الذي أبقى على التأخر الاقتصادي وحالة التخلف في البلاد، هذا التناقض في انشاء نظام اقتصادي مبتور يتبع في مقدراته مقتضيات الخارج كان عقبة في سبيل ازدهار القوى الاقتصادية[٣٨٠] فهذا الازدهار كان ضروريا لاسيما أن خط النمو السكاني بالرسم البياني قد تجاوز خط نمو الانتاج خصوصا انتاج المواد الغذائية وهذا الفارق المتزايد بين السكان والانتاج أدى إلى انخفاض سلامة الاقتصاد ومستوى المعيشة وقد أثار في وقت واحد لدى المستهلكين شعورا بالفاقة وضياع الحق ومعاناة سلب منظم، هذا الشعور الذي كانت تعبر عنه المواقف السياسية في المطالبة بالحقوق السلبية[٣٨١] وهكذا اتضح سخط الامبريالية التي قلبت عليها أولئك الذين كانت لهم في البدء مصدر تقدم اقتصادي واجتماعي، وكما أوجز جاك بيرك Jacques Berque كان النظام الاقتصادي: «أحد هذه الموانع الاقتصادية التي كان على التقدم أن يحطمه لا لأسباب خلقية فحسب بل لأنه في أقل التحاليل عاطفة يبدو كأنه قد عارض الحركات التي ابتدع مطالبها»[٣٨٢].

وعلى الرغم من أن النظام الاستعماري قد قطع بسيادته الطريق على تحقيق هذه المطالب، تحقيق

التنمية التامة المتوازنة فقد هيأ بالتدريج لسكان المستعمرة وسائل تحريرهم وموارده[٣٨٣]، كما أن الرأسمالية الاستعمارية، إلى جانب اهتمامها بتهدئة المقاومة الوطنية وتأمين مورد دائم من المواد الأولية، قد قامت باصلاحات ضرورية في مجال الأشغال العامة في سبيل رخاء البلاد، وفضلا عن أن هذا الرخاء كان ينطوي على مخاطر شتى لقيامه قطعا على تقلبات البورصة فقد بلغ في درجات متفاوتة جميع طبقات المجتمع ودعم سلطتها الاقتصادية، ولذلك كانت حاجات السكان الحيوية تلقى من العناية أشدها، ولكن قضاء هذه الحاجات كانت تتوالد منه في الحال حاجات أخرى لم تستطع الامبريالية أو لم تكن تريد قضاءها والمصريون- وقد أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل- كانت السيطرة الأجنبية، مع ذلك، تزداد قوة عليهم على توالي الأيام، ومن ثم في تلك العزلة، وقد فرضت الجهل عليهم سياسة متخلفة في التعليم، لم يُبذل أي جهد لتدريبهم على المعارف الفنية والقدرة على الادارة الاقتصادية التي كانت في ذلك الوقت أكثر من ذي قبل وقفا على الأقلية الأجنبية. أما تحسين مستوى معيشتهم الذي كان دائما عرضة لآثار الركود الخارجي ولاختلال توازن النمو فلم يؤد آخر الأمر إلى احساسهم احساسا عميقا بما يعانون من ضغينة واستغلال، ترى أكان في وسع نظام الاحتلال أن يهيئ لهم لزمن طويل تلك الظروف المادية الكفيلة بأن تنسيهم شجون كرامتهم؟؟.

وبعد البحث لم يغير صنيع الامبريالية شيئا من طبيعتها الحقيقية وسواء كان تبرعا أم لا فقد ظل هدفها الأساسي كما كان لم يتغير على الاطلاق، إنه دوام الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية التي استولت عليها تعسفا وظلما، ولكي تحمي نفسها من جماعة الساخطين المتزايدة-وهم جماعة في صعود إلى حين ولكن مكاسبهم محدودة دائما- رأت الامبريالية نفسها تعود القهقرى إلى طرقها القديمة في التفكير والسلوك، وإلى المزيد من وسائل الاكراه والقمع. ولتصريح لورد جراي الآتي مغزاه في هذا الموضوع:

«إن الاضطرابات في مصر ضد الاحتلال لا يمكن أن تكون لها سوى نتيجة واحدة نتيجة تؤدى إلى تأكيد أشد لسلطتنا ولعزمنا على تأمين بقاء علمنا[٣٨٤]».

وقد بررت الحكومة البريطانية موقفها الصلب معلنة نفسها رسول التقدم وحامية الشعب الضعيف، ذلك ضرب من اللياقة كانت في أشد الحاجة إليه لتحجب افلاسها في المجال السياسي، وهذا التبرير الذاتي لم يوفق إلى تبرئة السيادة الأجنبية على الاطلاق، كما لاحظ موريس ديفرجيه Maurice Duverger قائلا: «ان التسليم بأن يكون الحق لدولة أقوى وأرفع في مجال التقدم في أن تفرض شريعتها على رعايا دول أخرى دون ارادتهم بحجة أنهم سيستفيدون منها، معناه تغيير وضع ذلك التفكير الأزلي تفكير الطبقات الحاكمة لتبرير سيادتهم. إن حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يمكن فصله عن حق الأفراد في تقرير مصيرهم»[٣٨٥].

وفضلا عن ذلك، راح نظام الاحتلال يشد أداة الاضطهاد في وقت أخذ المصريون ينصرفون فيه شيئا فشيء عن الافادة من الوصاية الأجنبية، وهكذا مضى هذا النظام المقيت يحفر لحده بيده وردود الفعل الطبيعية التي أثارها في نفوس أهل البلاد المستعمرين عجلت بيقظة الضمير الوطني، ومن ثم بينا النظام الاستعماري في موقف الدفاع عن نفسه يتبع سياسة متنافرة تختلف بين شدة التعسف حينا ومنح اصلاحات اجتماعية واقتصادية لاغناء فيها حينا آخر، كان هذا النظام نفسه يزيد مطالب الوطنيين الموحدة قوة على قوة، وفي رأي هؤلاء المجاهدين لا يضمن دوام الازدهار المتوازن في الاقتصاد واحياء التعليم والثقافة سوى قيام دولة وطنية في البلاد.

ومع ذلك كان هنالك اختلاف خطير بين الحقيقة والشعور بالواجب نحو الوطن، فعلى الرغم من اجماع المصريين على المطالبة باستقلال بلادهم لم تتحقق أمانيهم في ظل الاحتلال الجاثم في البلاد، تلك الأماني في القدرة على بلوغ مطالبهم في الاستقلال والسير بها قدما في سبيل النجاح، وقد عاش المصريون على هامش المجتمع السياسي لا يشتركون في حقبة من الزمن امتدت إلى اثنتين وثلاثين سنة من الاستبداد المستنير على حد تعبير رجال السياسة في القرن الثامن عشر. استبداد حكومة تحاول التوفيق بين السلطة المطلقة ونظريات الفلاسفة السياسية، وحتى في سنة ١٩١٤ لم يكن المصريون أقدر على حكم أنفسهم منهم في بدء الاحتلال، ويبقى الآن أن نعرف كيف واجه المصريون، بأحزابهم السياسية، تحقيق الاستقلال الوطني وأي السبل سيختارون لحكم بلادهم عندما يتولون زمام السلطة فيها.

الجدول الأول:

تجارة مصر الخارجية من سنة ١٨٨٤ إلى ١٩١٣[*]

سنة	واردات	صادرات
	(ج.م)	(ج.م)
١٨٨٤	٨ ١٨٣ ٠٠٠	١٢ ٥٥٣ ٠٠٠
١٨٨٥	٨ ٩٨٩ ٠٠٠	١١ ٤٤٥ ٠٠٠
١٨٨٦	٧ ٨٤٨ ٠٠٠	١٠ ١٩٩ ٠٠٠
١٨٨٧	٨ ١٣٧ ٠٠٠	١٠ ٩٦٥ ٠٠٠
١٨٨٨	٧ ٧٣٨ ٠٠٠	١٠ ٥٣٠ ٠٠٠
١٨٨٩	٧ ٠٢١ ٠٠٠	١٢ ٠٦٧ ٠٠٠
١٨٩٠	٨ ٠٨١ ٠٠٠	١٢ ٠٠٤ ٠٠٠
١٨٩١	٩ ٢٠١ ٠٠٠	١٤ ٠٢٠ ٠٠٠
١٨٩٢	٩ ٠٩٢ ٠٠٠	١٣ ٥٠٦ ٠٠٠
١٨٩٣	٨ ٧١٩ ٠٠٠	١٢ ٩٥٤ ٠٠٠
١٨٩٤	٩ ٢٦٦ ٠٠٠	١٢ ٠٧٨ ٠٠٠
١٨٩٥	٨ ٣٩٠ ٠٠٠	١٢ ٨١٧ ٠٠٠
١٨٩٦	٩ ٨٢٩ ٠٠٠	١٣ ٤٤٢ ٠٠٠
١٨٩٧	١٠ ٦٠٤ ٠٠٠	١٢ ٥٥٣ ٠٠٠
١٨٩٨	١١ ٠٣٣ ٠٠٠	١٢ ٠٧٠ ٠٠٠
١٨٩٩	١١ ٤٤٢ ٠٠٠	١٥ ٦٥٩ ٠٠٠
١٩٠٠	١٤ ١١٢ ٠٠٠	١٧ ١٢٤ ٠٠٠
١٩٠١	١٥ ٢٤٥ ٠٠٠	١٦ ٥١٤ ٠٠٠
١٩٠٢	١٤ ٨١٥ ٠٠٠	١٨ ٠٤٧ ٠٠٠
١٩٠٣	١٦ ٧٥٣ ٠٠٠	١٩ ٥٤٠ ٠٠٠
١٩٠٤	٢٠ ٥٦٠ ٠٠٠	٢٠ ٨١١ ٠٠٠
١٩٠٥	٢١ ٥٦٤ ٠٠٠	٢٠ ٣٦٠ ٠٠٠
١٩٠٦	٢٤ ٠١١ ٠٠٠	٢٤ ٨٧٧ ٠٠٠
١٩٠٧	٢٦ ١٢١ ٠٠٠	٢٨ ٠١٣ ٠٠٠
١٩٠٨	٢٥ ١٠٠ ٠٠٠	٢١ ٣١٦ ٠٠٠
١٩٠٩	٢٢ ٢٣١ ٠٠٠	٢٦ ٠٧٠ ٠٠٠
١٩١٠	٢٣ ٥٥٣ ٠٠٠	٢٨ ٩٤٥ ٠٠٠
١٩١١	٢٧ ٢٢٧ ٠٠٠	٢٨ ٥٩٩ ٠٠٠
١٩١٢	٢٦ ٠٣٧ ٠٠٠	٣٤ ٥٧٤ ٠٠٠
١٩١٣	١٧ ٨٦٥ ٠٠٠	٣١ ٦٦٢ ٠٠٠



الجدول الثاني :

ايرادات الحكومة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩١٣

سنة	ضرائب ورسوم (ج.م)	مجموع الايرادات العادية (ج.م)
١٨٨١	٧ ٣٨٣ ٠٠٠	٩ ٢٣٠ ٠٠٠
١٨٨٢	٧ ١٧٢ ٠٠٠	٨ ٨٥٣ ٠٠٠
١٨٨٣	٧ ٢٤٢ ٠٠٠	٨ ٩٣٥ ٠٠٠
١٨٨٤	٧ ٥٢١ ٠٠٠	٩ ٤٠٣ ٠٠٠
١٨٨٥	٧ ٦٣٥ ٠٠٠	٩ ٦٣٧ ٠٠٠
١٨٨٦	٧ ٨٣٤ ٠٠٠	٩ ٥٧٤ ٠٠٠
١٨٨٧	٧ ٢٤٩ ٠٠٠	٩ ٦١٦ ٠٠٠
١٨٨٨	٧ ٨٩٣ ٠٠٠	٩ ٦٦١ ٠٠٠
١٨٨٩	٧ ٩٠٩ ٠٠٠	٩ ٧١٩ ٠٠٠
١٨٩٠	٨ ٢٨٧ ٠٠٠	١٠ ٢٣٧ ٠٠٠
١٨٩١	٨ ٣٦٩ ٠٠٠	١٠ ٥٤٠ ٠٠٠
١٨٩٢	٨ ٠٦٩ ٠٠٠	١٠ ١٩٧ ٠٠٠
١٨٩٣	٨ ٠٧٧ ٠٠٠	١٠ ١٤٢ ٠٠٠
١٨٩٤	٧ ٩٠٤ ٠٠٠	١٠ ١٦١ ٠٠٠
١٨٩٥	٨ ٢٢٠ ٠٠٠	١٠ ٤٣١ ٠٠٠
١٨٩٦	٨ ٣٤٥ ٠٠٠	١٠ ٦٩٤ ٠٠٠
١٨٩٧	٨ ٥٦٨ ٠٠٠	١١ ٠٩٣ ٠٠٠
١٨٩٨	٨ ٤٩٠ ٠٠٠	١١ ١٣٢ ٠٠٠
١٨٩٩	٨ ٦٢٢ ٠٠٠	١١ ٢٠٠ ٠٠٠
١٩٠٠	٨ ٧٧٣ ٠٠٠	١١ ٤٤٧ ٠٠٠
١٩٠١	٩ ١٩٠ ٠٠٠	١١ ٩٤٤ ٠٠٠
١٩٠٢	٩ ٢١٥ ٠٠٠	١١ ٩٣٣ ٠٠٠
١٩٠٣	٩ ٣٠٢ ٠٠٠	١٢ ٢٤٨ ٠٠٠
١٩٠٤	١٠ ١٠٥ ٠٠٠	١٣ ٦٩١ ٠٠٠
١٩٠٥	١٠ ٦١٨ ٠٠٠	١٤ ٨١٣ ٠٠٠
١٩٠٦	١٠ ٨٩٢ ٠٠٠	١٥ ٣٣٧ ٠٠٠
١٩٠٧	١١ ٢٧٢ ٠٠٠	١٦ ٣٦٨ ٠٠٠
١٩٠٨	١٠ ٧٥٦ ٠٠٠	١٥ ٥٢٢ ٠٠٠
١٩٠٩	١٠ ٧٨٤ ٠٠٠	١٥ ٤٠٣ ٠٠٠
١٩١٠	—	١٥ ٩٦٥ ٠٠٠
١٩١١	—	١٦ ٧٩٣ ٠٠٠
١٩١٢	—	١٧ ٥١٥ ٠٠٠
١٩١٣	—	١٧ ٣٦٩ ٠٠٠



الجدول الثالث:

بيان مقارن عن غلة الفدان من القطن وسعر القنطار وايراد الفدان
من ١٨٩٦–١٨٩٧ إلى ١٩١٤–١٩١٥

سنوات	غلة الفدان من القطن (قنطار)	سعر القنطار (ج. م)	متوسط ايراد الفدان (ج. م)
١٨٩٧–١٨٩٦	٥ ٥٩	١ ٩٠٠	١٠ ٦٤٠
١٨٩٨–١٨٩٧	٥ ٨٠	١ ٥٩٠	٩ ٢٠٥
١٨٩٩–١٨٩٨	٤ ٩١	١ ٨٣٠	٨ ٩٨٤
١٩٠٠–١٨٩٩	٥ ٦٤	٢ ٤٨٠	١٤ ٠٠٢
١٩٠١–١٩٠٠	٤ ٤٢	٢ ٣٩٠	١٠ ٥٤٤
١٩٠٢–١٩٠١	٥ ١٠	٢ ٢٢٠	١١ ٣٤١
١٩٠٣–١٩٠٢	٤ ٥٨	٣ ١٩٠	١٤ ٥٠٩
١٩٠٤–١٩٠٣	٤ ٨٨	٣ ١٤٠	١٥ ٣٤٢
١٩٠٥–١٩٠٤	٤ ٣٩	٢ ٧٤٠	١٠ ٩٢٢
١٩٠٦–١٩٠٥	٣ ٨٠	٣ ٤٩٠	١٣ ١٩٧
١٩٠٧–١٩٠٦	٤ ٦١	٣ ٨٢٠	١٧ ٦٢٧
١٩٠٨–١٩٠٧	٤ ٥١	٣ ١٥٠	١٤ ١٨٤
١٩٠٩–١٩٠٨	٤ ١٢	٣ ٠٣٠	١٢ ٤٨٤
١٩١٠–١٩٠٩	٣ ٠٧	٥ ٥٢٠	١٦ ٩٣٤
١٩١١–١٩١٠	٤ ٧٢	٤ ٤٧٠	٢١ ١٢٠
١٩١٢–١٩١١	٤ ٤٠	٣ ٤٦٠	١٥ ٤٠٠
١٩١٣–١٩١٢	٤ ٤٤	٣ ٣٠٠	١٤ ٧٤٠
١٩١٤–١٩١٣	٤ ٤٠	٣ ٥٠٠	١٥ ٤٠٠
١٩١٥–١٩١٤	٣ ٩٢	٢ ٧٩٠	١٠ ٩٢٠

المصدر: دليل الأحصاء ١٩١٠ (مصر المعاصرة، مارس ١٩١٠) تقارير سنوية.



الجدول الرابع

جدول مقارن بين مساحة القطن وحجم المحصول والقيمة الاجمالية
من سنة ١٨٩٥–١٨٩٦ إلى ١٩١٣–١٩١٤

موسم	المساحة (فدان)	المحصول (قنطار)	القيمة (ج.م)
١٨٩٥–١٨٩٦	٩٩٨ ٠٠٠	٥ ٢٥٦ ٠٠٠	١١ ٨٢٦ ٠٠٠
١٨٩٦–١٨٩٧	١ ٠٥١ ٠٠٠	٥ ٨٨٠ ٠٠٠	١١ ١٩٣ ٠٠٠
١٨٩٧–١٨٩٨	١ ١٢٨ ٠٠٠	٦ ٥٤٤ ٠٠٠	١٠ ٣٨٥ ٠٠٠
١٨٩٨–١٨٩٩	١ ١٢١ ٠٠٠	٥ ٥٨٩ ٠٠٠	١٠ ٢٢٨ ٠٠٠
١٨٩٩–١٩٠٠	١ ١٥٣ ٠٠٠	٦ ٥١٠ ٠٠٠	١٦ ١٦٣ ٠٠٠
١٩٠٠–١٩٠١	١ ٢٣٠ ٠٠٠	٥ ٤٢٧ ٠٠٠	١٩ ٩٤٧ ٠٠٠
١٩٠١–١٩٠٢	١ ٢٥٠ ٠٠٠	٦ ٣٧٢ ٠٠٠	١٩ ١٧٠ ٠٠٠
١٩٠٢–١٩٠٣	١ ٢٧٦ ٠٠٠	٥ ٨٣٨ ٠٠٠	١٨ ٦١٠ ٠٠٠
١٩٠٣–١٩٠٤	١ ٣٣٣ ٠٠٠	٦ ٥٠٩ ٠٠٠	٢٠ ٤٦٣ ٠٠٠
١٩٠٤–١٩٠٥	١ ٤٣٧ ٠٠٠	٦ ٣٥٢ ٠٠٠	١٧ ٢٥١ ٠٠٠
١٩٠٥–١٩٠٦	١ ٥٦٧ ٠٠٠	٥ ٩٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٨٠٣ ٠٠٠
١٩٠٦–١٩٠٧	١ ٥٠٦ ٠٠٠	٦ ٩٤٩ ٠٠٠	٢٦ ٥٧٣ ٠٠٠
١٩٠٧–١٩٠٨	١ ٦٠٣ ٠٠٠	٦ ٩٤٩ ٠٠٠	٢٢ ٧٥٣ ٠٠٠
١٩٠٨–١٩٠٩	١ ٦٤٠ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٠٠٠	٢٠ ٤٥٥ ٠٠٠
١٩٠٩–١٩١٠	١ ٥٩٧ ٠٠٠	٦ ٩١١ ٠٠٠	٢٧ ٠٩٣ ٠٠٠
١٩١٠–١٩١١	١ ٦٠٣ ٠٠٠	٧ ٥٧٩ ٠٠٠	٣٣ ٩١٥ ٠٠٠
١٩١١–١٩١٢	١ ٧١١ ٠٠٠	٧ ٤٢٤ ٠٠٠	٢٩ ٨٦٣ ٠٠٠
١٩١٢–١٩١٣	١ ٧٢٢ ٠٠٠	٧ ٥٣٣ ٠٠٠	
١٩١٣–١٩١٤	١ ٧٢٣ ٠٠٠	٧ ٥٩٥ ٠٠٠	
١٩١٤–١٩١٥	١ ٧٥٥ ٠٠٠	٦ ٨٩٨ ٠٠٠	



(١) ملنر صفحة ٣٥٤.

(٢) نورد هنا شهادة مصطفى (باشا) فهمي ناظر الخارجية في حكومة عرابي في ذلك العهد حيث قال: «في سنة ١٨٨٢ تفشت الفوضى والفاقة والافلاس بينما في الوقت الحاضر (سنة ١٩٠٥) يسود النظام والعدالة والرخاء وقد كان التحول من السرعة والكمال بحيث أنني أحياناً أغمض عيني متسائلاً أتراني في حلم أننا مدينون لانجلترا بثروتنا ورخائنا». جرانفيل Granville صفحة ٥٠.

(٣) خطاب مصطفى كامل في فندق كارلتون في ٢٦ يوليو ١٩٠٦— كتاب جوليت آدم Juliette Adam انجلترا في مصر (١٩٢٢) صفحة ٤١٦— صفحة ١٦٤— ٥.

(٤) رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني— ١٤ سبتمبر ١٩٠٧، جوليت آدم صفحة ١٩١.

(٥) لطفي السيد— الجريدة، شوقي ضيف: الأدب العربي المعاصر في مصر صفحة ٢٥٨.

(٦) كرومر: مصر رقم ١ (١٩٠٢).

(٧) ميمي (ألبير) Albert Memmi, Portrait du colonisé, précédé du portrait du colonisateur ١٩٥٧ صفحة ٩٤، ٩٥—١٠٢.

(٨) كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ١٦٤ القاهرة

(٩) كرومر: مصر الحديثة — الجزء الثاني صفحة ١٤٤— كانت الديانة الاسلامية في رأي كرومر مسؤولة عن هذه الحالة النفسية، بعكس الديانة المسيحية يتجه الاسلام إلى ابتداع فكرة أن الضغينة والحقد لا المحبة والاحسان هما أساس العلاقات الانسانية.
(نفس المؤلف صفحة ١٣٩)... «ان روح التعصب هذه هي عقبة في سبيل رجل الاصلاح».. (نفس المؤلف صفحة ١٤١) ومع ذلك عثرنا في مراسلات كرومر الخصوصية على رسالة تدحض هذا الاستنتاج حيث قال: «ما أن الاسلام قد انتزع المسيحية من مصر منذ نحو ألف ومائتي عام..... لا يشكو المسلمون من أن المسيحية والحضارة تعمدان الآن إلى الأخذ بالثار». A. C.,Yall to Cromer يوليو ١٩٠٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٢، ٣٧.

(١٠) كرومر: مصر الحديثة ٢ صفحة ١٦٤. قارن كرومر في العنصرية صفحة ١٣٢— ١٦٧ صفحة ١٥١.

(١١) كما تقدم صفحة ١٥٥.

(١٢) كرومر: مصر الحديثة ٢ صفحة ١٦١.

(١٣) من كتشنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ مراسلات وزارة الخارجية ٤٠٧— ١٨٠ صفحة ٤.

(١٤) كرومر صفحة ١٥٤.

(١٥) ميمي (ألبير) صفحة ١٠٠.

(١٦) كرومر: مصر الحديثة صفحة ٥٢٦.

(١٧) هذه شهادة كاتب مصري، الدكتور عثمان غالب «لم يشعر المصري قط بمقت الانجليز له وسوء معاملتهم شعوره اليوم... وقد انتهى بنا الأمر إلى التساؤل أنحن مانزال في ديارنا في مصر» اللواء المصري، ٥ مارس ١٩٠٧.

(١٨) كرو E. Crowe إلى الغرفة السويدية بلندن، ٢٧ يناير ١٩١٤ وزارة الخارجية ١٩٦٥ رقم ١٤/٢٣٤٣.

(١٩) من كرومر إلى نوفيون Nouvion خصوصي في ١٨ مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية ٦٣٣، ١٢، ١١٧.

(٢٠) وردت في ستراتشي Strachey J. صفحة ٨٩.

(٢١) من كرومر إلى كرزن Corzon في ٤ ديسمبر ١٩١٤— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية ٦٣٣ ٢٣ صفحة ٦١.

(٢٢) من تشيتام إلى جراي Cheetham to Grey (سري) في ١٨ نوفمبر ١٩١٤ (تلغرافياً) مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٩٧٠ — ٦٣٥ — ٧٢ رد تشيتام على برقية لورد جراي في ١٩١٤/١١/١٣ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٠٨٣٦ التي اذاعت الحكومة البريطانية فيها قرب اعلان ضم مصر، غير أن الحكومة، عملاً بنصيحة تشيتام عدلت عن رأيها وقررت اعلان الحماية: من جراي إلى بوكنان Grey to Buchanan في ١٩ نوفمبر ١٩١٤ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ — ١٩٧٠ رقم ٧٢٦٣٥.

(٢٣) من كرومر إلى جراي في ١٩٠٧/١/١٧ أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٢٨.

(٢٤) خطاب لورد جراي في مجلس العموم في ١٩١٠/٦/١٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٣٧١،٨٩٣ رقم ٥٨٠، ٢١.

(٢٥) من جراي إلى كرومر في ١٨ يناير ١٩٠٧— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١٣، أنظر أيضاً: من كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤ صفحة ١١٨.

(٢٦) من كرومر إلى جراي في ١٩١٠/٦/١.

(٢٧) من كرومر إلى جورست Gorst في ١٢ مايو ١٩١٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١١٢.

(٢٨) من تشيتام إلى جراي في ٢٣ نوفمبر ١٩١٤ (برقيا) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ ١٩٧١ رقم ٤٥٩ ٧٤.

(٢٩) من جراي إلى تشيتام في ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ (برقيا) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ ١٩٧١ رقم ٤٥٩٧٤.

(٣٠) من دفرين إلى جرانفيل Dufferin to Granville في ٨ يناير ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ ٢٧ رقم ٣١ صفحة ٢٣.

(٣١) من بارنج إلى جرانفيل Baring to Granville في ٩ أكتوبر ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٩، ٤٠٧ رقم ٢٠٥ صفحة ١٦٠.

(٣٢) من مالت إلى جرانفيل Malet to Granville في ٢٩ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٧، ٤٠٧ رقم ٢٨٦ صفحة ٢٨٣— ٤.

(٣٣) من دفرين إلى جرانفيل في ١٨٨٣/١/٨

(٣٤) من جرانفيل إلى بارنج Granville to Baring في ٤ يناير ١٨٨٤ —ملنر صفحة ٢٦، ٢٧، أنظر أيضاً تصريح كرومر «يجب أن يعلموا جيداً أن عليهم أن يطيعونا أما محبتهم فلا تهمنا كثيراً» ورد في كتاب يعقوب ارتين إلى كرومر في ٣٠ يناير ١٩١٠ (خصوصي) أوراق كرومر— مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٥٨— ١٢— ٦٣٣.

(٣٥) من جرانفيل إلى الدون في ٣ يناير ١٨٨٤.

(٣٦) من جرانفيل إلى مالت في ٢٣ اكتوبر ١٨٨٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٢٤، ٤٠٧ رقم ١٦٧ صفحة ٨٠.

(٣٧) من مالت إلى جرانفيل (سرى) في ٣١ أغسطس في مؤلف بوريللى (أوكتاف) Octave Borelli أشياء سياسية مصرية، باريس– فلاماريون ١٨٩٥– صفحة ١٢– ١٥.

(٣٨) كرومر– التقرير السنوى عن سنة ١٨٩٥. مصر رقم ١– ١٨٩٦ صفحة ١٦.

(٣٩) كان النفوذ البريطاني سائداً منذ سنة ١٨٨٢ في نظارة الحربية ونظارة المالية ونظارة الأشغال العامة (الزراعة) وامتد إلى نظارة المعارف العمومية في سنة ١٨٨٧ وإلى نظارة الحقانية (العدل) في سنة ١٨٩٠ وإلى نظارة الداخلية في سنة ١٨٩٤. أما نظارة الخارجية فقد كانت تراقبها دار المعتمد البريطاني عن كثب منعاً لأى اختلاف في الرأى.

(٤٠) تقرير ملنر صفحة ٦٣٧.

(٤١) كانت الوزارة في ذلك العهد تدعى نظارة وكان الوزير يدعى ناظراً.

(٤٢) Kitchener to Gorst من كتشنر إلى جورست في ٩ نوفمبر ١٩١٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨١، ٢٨/٢٩.

(٤٣) Kitchener to Grey من كتشنر إلى جراى في ٩ يناير ١٩١٤ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨٢، ٢١.

(٤٤) سير ف تشيرول Sir V. Chirol صفحة ١٣٣

(٤٥) للاطلاع على تاريخ مطول في الادارة البريطانية في مصر، أنظر برجر Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt البيروقراطية والمجتمع في مصر المعاصرة (١٩٥٧) صفحة ٣٤–٣٦.

(٤٦) مصر رقم ٢ (١٨٨٣ مراسلات بخصوص اعادة التنظيم في مصر ٣,٤٠٢ صفحة ٢٦).

(٤٧) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦ في سنة ١٩٠٧ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧,١٠٧، صفحة ٥٩.

(٤٨) Dufferin to Granville من دفرين إلى جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣.

(٤٩) كرومر: يناير ١٩٠٨ في مقالات سياسية وأدبية ١٩٠٨–١٩١٣ (١٩١٣) صفحة ٢٨ م برجر Berger, The Government of Subject Races صفحة ٢٥.

(٥٠) The Making of Modern Egypt, Sir Auckland Colvin (١٩٠٦) صفحة ٣٢٤ برجر (م) صفحة ٢٨.

(٥١) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦ صفحة ٦٠– ٦١ أنظر أيضاً تقرير ملنر: مصر رقم ١ ١٩٢١ مستندات القيادة ١١٣١/٦٢ صفحة ٦٢٩ «ان نمو موارد مصر عاقبة اتساع الخدمات العامة، ومن ثم اقتضت هذه الخدمات زيادة عدد المساعدين والخبراء الاجانب»

(٥٢) من كرومر إلى جراى Cromer to Grey في ٨ مارس ١٩٠٧– أوراق كرومر– مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣,١١ صفحة ٦٠.

(٥٣) ملنر (أ) انجلترا في مصر صفحة ٢٨٧.

(٥٤) تقرير ملنر: مصر رقم (١) ١٩٢١.

(٥٥) كرومر: مصر رقم (٣) ١٨٩١ صفحة ٢٨.

(٥٦) ديسى (أ). Dicey E مصر المستقبل (١٩٠٧) صفحة ١٨٧– ١٨٨ «عمرت مصر بفيض من الموظفين الانجليز الذين أفهموا أن عمل زملائهم المصريين أن يمدوا الأوامر التي يتلقوها من دار المندوب السامى البريطاني، وهكذا بعد أن عرف الموظفون من أهل البلاد أنهم لم يكونوا سوى دمى متحركة في ادارة بلادهم كانوا ينسحبون من الوظائف العامة أو يكتفون بقبض مرتباتهم وقبول كل أمر يأتيهم من زملائهم الانجليز».

(٥٧) متن (أ) .Metin A صفحة ١١١، يونج (جورج) Young George مصر (١٩٣٠) صفحة ١٦٧ تشيرول (سير فالنتاين) Sir Valentine Chirol المسألة المصرية (١٩٢٠) صفحة ١٠٤–١٠٦ (برجر مورو) Berger Morroe صفحة ٣٠.

(٥٨) المصدر/ لسنة ١٨٨٢: من دفرين إلى جرانفيل في ٣ ابريل مصر رقم ١٤ ١٨٨٣ صفحة ١٨– ١٩، لسنة ١٨٩٦ و١٩٠٦ كرومر. التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦، لسنة ١٨٩٨ من كرومر إلى ساليسبرى في ٢٦ فبراير ١٨٩٩، مصر رقم ٣– ١٨٩٩ ولسنة ١٩١٩ تقرير ملنر ١٩٢١.

لا تشمل هذه الأرقام الموظفين المصريين وغير المصريين في مصلحة الجمارك ومصلحة السكك الحديدية وفي الجيش والبوليس.

بلغ عدد الموظفين الأوروبيين والانجليز في جميع الأقسام الادارية في سنة ١٨٨٢، ١٢٦٣ موظفاً منهم ٢٧٢ انجليزياً، وفي سنة ١٨٨٦ بلغ عددهم ١٦٦٢ موظفاً (منهم ٤٢٧ انجليزيا) مصر رقم ٦، ١٨٨٢، ومصر رقم ٣، ١٨٩١.

(٥٩) مصر رقم ١١–١٨٨٧ صفحة ٦– ٧.

(٦٠) مصر رقم ٦–١٨٨٧، رسائل رجمية من سير بارنج Sir E. Baring بخصوص استخدام الأوروبيين في الادارة المصرية العامة.

(٦١) كرومر في مصر (القاهرة) ١٩٤٥ صفحة ٧٨ أحمد رشدى صالح.

(٦٢) التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦، ولطفى السيد صفحة ٢٦– ٧.

(٦٣) الوطن المصرى La Patrie Egyptienne (جيف) في ١٥ ابريل ١٩١٤.

(٦٤) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٨٩٢ رقم ١٢، ١٩٠١ في سنة ١٨٨٨ كان في الجيش المصرى ٥٥ ضابطاً بريطانياً من رتبة صاغ (قومندان) إلى رتبة جنرال و٤١٥ ضابطاً مصرياً في رتبة ملازم إلى رتبة قائمقام (عقيد) وكان عدد الجيش حينذاك ٩١١٢ رجلاً. بلوشيه E. Plauchet صفحة ١٤٦– ١٤٧.

(٦٥) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ١٩٦٦ رقم ٢٣، ٥٤٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ٢٧، ملحق برقم ١٢٢ صفحة ١٥٦، مصر رقم ٣، ١٨٩١ ملنر (أ) صفحة ١٦٨، فضلاً عن ذلك كان الضباط الانجليز يؤلفون إلى حد بعيد أغلبية ضباط البوليس وفي سنة ١٨٨٨ مثلاً من ٣٢ ضابط بوليس في القاهرة ٢٦ ضابطاً كانوا من الانجليز.– تشسنل (أ) صفحة ٢٠١ .Chesnel E.

(٦٦) سير الدون جورست Sir Eldon Gorst حاول أن يخفف على سبيل التجربة، المراقبة البريطانية عن كاهل الادارة والسماح للموظفين من أهل البلاد بأكثر مما كان لهم من حق المبادرة في العمل، وهذا التراخى في المراقبة لم يساهم آخر الأمر في تخفيض مستوى الادارة واختلال النظام في بعض النظارات منها نظارة

الداخلية على الخصوص وقد أعيد فرض مراقبة دقيقة في عهد كتشنر لويد Lloyd صفحة ٨١– ٨٣.

(٦٧) تقرير ملنر: بينما كان المصريون يشغلون ٢٨٪من الوظائف العامة في سنة ١٩٠٥ اذا بهم يشغلون في سنة ١٩١٩ ٢٣٪منها، أما نسبة عدد الانجليز في مثل هذه الوظائف فقد زادت من ٤٢٪ إلى ٥٩٪. وقد أوجز ويلكوكس Willcoks حالة الاستعباد هذه التى تردت فيها مصر في عهد كرومر كما يأتي:– «في المدة كلها التى كان فيها كرومر نائب الملك في مصر كان باستمرار يقمع كل مصرى مستقل الروح ويملأ جميع الوظائف العالية بالدمى المتحركة ولذلك لم تتح لقادة الشعب الطبيعيين فرصة قيادة الشعب.

(٦٨) ان تطور مبادئ الحكومة النيابية بالتدريج في مصر سيراعى هنا باهتمام بالغ وفي سبيل هذه الغاية في وسع الشعب المصرى ومليكه الاعتماد بثقة على تأييد حكومة صاحبة الجلالة ومساعدتها «من جرانفيل إلى دفرين في ٢٥ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية».

(٦٩) وجدير بالذكر أن منح الجمعية التشريعية في سنة ١٨٨٢ حق التصويت على ميزانية الدولة هو الذى أثار سلسلة من ردود الفعل التى أدت إلى الاحتلال.

(٧٠) مذكرة كولفن Colvin في رسالة من مالت Malet إلى جرانفيل Granville (سرى) في ٣٠ نوفمبر ١٨٨٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨– ٣٤٤٢ رقم ٧٥٦.

(٧١) تشيرول Chirol صفحة ٨٨.

(٧٢) غير أن الحكومة لم تتبع هذا الالتزام بدقة خصوصاً في سنة ١٨٨٥ فيما يختص بالقرض البالغ قدره ٩ ملايين من الجنيهات الاسترلينية، وفي هذه الحالة على الخصوص طلبت الحكومة من الجمعية ابداء رأيها في هذا القرض في حين كان المرسوم بقانون قد صدر. عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ٥١.

(٧٣) لاندو (جاكوب) .Landau J مجلس النواب والأحزاب في مصر. الشركة الاسرائيلية الشرقية ١٩٥٣ صفحة ٤٢– ٤٣، والرافعي كما تقدم بيانه صفحة ٤٣– ٤٥.

(٧٤) من دفرين إلى جرانفيل Dufferin to Granville في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ١١٨ صفحة ٨٨ أنظر أيضاً من دفرين إلى جرانفيل في ٢٨ مايو ١٨٨٣ نفس المطبوعات رقم ٢٠٨ صفحة ٢١٩.

(٧٥) كرومر: مصر الحديثة صفحة ٣٤٣.

(٧٦) من دفرين إلى كرومر– ورد من كرومر مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٤– ٢٧٥ أنظر أيضاً كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦، ٣ مارس ١٩٠٧ الفقرة ٦.

(٧٧) Malet to Granville من مالت إلى جرانفيل في ٢٢ يونيو ١٨٨٣ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٣٥٥٥ رقم ٢٤٨ ولندو Landau صفحة ٤٥.

(٧٨) الرافعي: مصر والسودان صفحة ٤٥– ٤٦– كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧١– ٢٧٧.

(٧٩) من بارنج إلى ساليسبرى Baring to Salisbury (سرى) في ٨ يناير ١٨٨٩ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٤/٤٢٣٥، رقم ٢١ لاندو بويع صفحة ١٥١. بورنالي صفحة ٨١– ٨٣ وأنظر رسالة بارنج إلى جرانفيل في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٤ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٣٦٧٩ رقم ٩٦٣ وهي الرسالة التى تؤكد أن الحكومة كانت تقبل في الغالب آراء المجلس التشريعي وكانت احياناً تستشير بعض أعضائه ذوى النفوذ بصفة شخصية.

(٨٠) ملنر صفحة ٣٠٩– ٣١٠.

(٨١) تشيرول Chirol صفحة ٨٩.

(٨٢) Cromer to Salisbury كرومر إلى ساليسبرى في ٢ ديسمبر ١٨٩٥ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤٦٦٩ رقم ١٤٦، كرومر إلى روزبرى (سرى) ١٨ ديسمبر ١٨٩٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤٤٥٣ رقم ٢١٠ ولاندو صفحة ٤٦– ٤٧.

(٨٣) المصدر الجريدة الرسمية ٢ يناير ١٨٩٣.

(٨٤) الجريدة الرسمية ٢ يناير ١٨٩٣.

(٨٥) بيرك (جاك) .Berque J مراحل من المجتمع المصرى المعاصر صفحة ٩١– ١١٨ وصفحة ١٠٢ من دراسات اسلامية جزء ٤٢ سنة ١٩٦٥.

(٨٦) كرومر إلى سير (هـ) بيرج Sir H. Bergne في ٢ مايو ١٩٠١ أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣,٨ صفحة ٣٢١– ٣٢٢ «لا شك في أن المصريين جميعهم من أنصار حماية الصناعة والتجارة، وقد احتج مجلسهم التشريعي على القانون بفرض رسم انتاج (على المصانع المحلية) وبالطبع سوف لا أعبئ بهذا الاحتجاج على الاطلاق». لاندو صفحة ٤٧– ٤٨.

(٨٧) عثمان أمين: محمد عبده (القاهرة ١٩٤٤) صفحة ١١٧–١١٨.

(٨٨) لاندو Laudou صفحة ٤٩ قرية دنشواى.

(٨٩) ألكسندر (ج) Alexander J., The Truth about Egypt الحقيقة عن مصر (١٩١١) صفحة ٩٠–٩١.

(٩٠) جورست: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٨، ٢٥ مارس ١٩٠٩.

(٩١) ألكسندر صفحة ٢١٧.

(٩٢) ألكسندر صفحة ١٩٨– ٢٢٩ ولويد صفحة ٩٠– ٩١.

(٩٣) ألكسندر صفحة ٢٩٨ ان تعيين الأمير حسين كامل رئيساً للمجلس التشريعي أعاد الهدوء لبضعة أشهر ولكن المجلس عاد إلى اثارة العراقيل بشدة في سنة ١٩١٠.

(٩٤) ألكسندر صفحة ٣٢٩– ٣٣٣.

(٩٥) ألكسندر صفحة ٣٢٤–٣٢٦.

(٩٦) ألكسندر صفحة ٢٢٩، ٣٠٤– ٣٠٦– ٣٢٧– ٣٢٨ وقد أقرت الحكومة موقف الجمعية العمومية في رفضها مد الامتياز لشركة قناة السويس. بذلك قد وفت بتعهدها أمام الجمعية (أ ملخص العبارة).

(٩٧) حاولت الجمعية التشريعية في هذه الدورة أن تنتزع من الخديوى حق تعيين عميد جامعة الأزهر الدينية (شيخ الازهر). لاندو صفحة ٣٢.

(٩٨) Cromer to Grey كرومر إلى جراى في ٣ مارس ١٩٠٧ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٠ صفحة ٢٩.
(٩٩) كرومر إلى جراى صفحة ٣٣.
(١٠٠) كرومر إلى جراى في أول يونيو ١٩١٠— أوراق كرومر وزارة الخارجية ٦٣٣، ١٤، ١١٩.
(١٠١) Gorst to Grey جورست إلى جراى ابريل ١٩١١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٦ صفحة ٣٩.
(١٠٢) كتشنر: التقرير السنوى عن سنة ١٩١٣.
(١٠٣) كرومر: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦ صفحة ٣٣.
(١٠٤) فارس نمر إلى بويل Boyle في ٨ مايو ١٩١٠— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤ و٧٥.
(١٠٥) جورست. التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٨.
(١٠٦) جورست إلى كرومر في ٢٢ مايو ١٩١٠— أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ٧٩.
(١٠٧) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠— جورست: التقرير السنوى عن سنة ١٩١٠ في مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٦ صفحة ٣٩— كتشنر إلى جراى في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨٠، ٣.
(١٠٨) دعرين إلى جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣.
(١٠٩) كرومر التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٦ القسم ٣، وكرومر: مصر الحديثة الجزء ١ صفحة ٣٤٣ والجزء ٢ ٢٧٧—٢٧٨.
(١١٠) ملنر: صفحة ٣٠٨.
(١١١) كرومر إلى جراى في ٣ مارس ١٩٠٧— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٤٢.
(١١٢) Kitchener to Grey كتشنر إلى جراى في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ أنظر أيضاً كتشنر: التقرير السنوى من سنة ١٩١١ في سنة ١٩١٢ صفحة ٤.
(١١٣) كتشنر إلى جراى في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢. وكتشنر إلى جراى في ٦ ابريل ١٩١٢.
(١١٤) كرومر: خطاب الوداع في ٤ مايو ١٩٠٧ الكسندر (ج) صفحة ٩٧.
(١١٥) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠.
(١١٦) في سنة ١٩٠٨ لم يشترك سكان المدن في الانتخابات الا قليلاً، ففي القاهرة من ٠٠٠ ١٣٤ شخص بالغ لهم حق الانتخاب ٠٠٠ ٣٤ شخص فقط كانو مقيدين، ولم ينتخب منهم سوى ١٥٠٠ شخص فقط أى ١,١ ٪من المجموع، وكذلك في الاسكندرية من ٠٠٠ ٧٠ شخص بالغ لهم حق الانتخاب، ١٤٠٠٠ شخص فقط كانوا مقيدين ولم ينتخب منهم سوى ٧٥٠ شخصاً فقط أى ١٪من المجموع، أما في الأرياف فقد كان على السلطة في الغالب أن ترغم الناخبين على الذهاب إلى صناديق الانتخابات. جورست التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٨.
(١١٧) في البلدان «المتخلفة» تشمل كلمة مثقف كل شخص تلقى العلم مهما كان.
(١١٨) جورست كما تقدم بيانه.
(١١٩) كرومر. التقرير السنوى في سنة ١٩٠٦. دحض الحزب الوطنى هذا الرأى بالرد الآتى: اننا لن نضيع وقتنا في الجدل دون جدوى في عواقب السيادة البريطانية المفيدة أو الضارة ولكننا نعلن بادئ بدء أننا نفضل مصر مجدبة فقيرة ولكنها حرة مستقلة على مصر خصبة مزدهرة تحت السياط الأجنبية: منصور رفعت في الوطن المصرى، ١٥ مارس ١٩١٤ جنيف
(١٢٠) كرومر إلى جراى في أول يونيو ١٩١٠— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١٢٢.
(١٢١) كرومر إلى جراى في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦— أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ١٩.
(١٢٢) منصور رفعت: الوطنى المصرى ١٥ مارس ١٩١٤ جنيف.
(١٢٣) كرومر إلى جراى في أول يونيو ١٩١٠.
(١٢٤) Cromer to Gorst كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠ أنظر أيضاً كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٨—٢٧٩.
(١٢٥) كرومر إلى جورست (سرى) في أول يونيو ١٩١٠— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١١٧، ٨ وكرومر إلى نوفيون Nouvion سرى في ١٨ مارس ١٩٠٨— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٢، ١١٧.
(١٢٦) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠ ومصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٥— ٢٧٦.
(١٢٧) جورست: التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٧ (١٩٠٨/٣/٧).
(١٢٨) لورد لويد صفحة ٧٧، ٩٥ تشيرول صفحة ١٠٩ ألكسندر صفحة ١٥٣.
(١٢٩) سعد زغلول: في الجمعية التشريعية: صفحة ١٩٤ و١٩٥.
(١٣٠) مذكرة الجمعية العمومية المصرية إلى لورد كرومر سنة ١٩٠٧، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٤٨، ١٠٣، صفحة ١٠.
(١٣١) «من المرغوب فيه كل الرغبة... أن لا يقنط المصريون الذين تعاونوا معنا لعدم تطور النظام النيابى طيلة ثلاثين عاماً»— كتشنر إلى جراى في ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ صفحة ٥.
(١٣٢) كتشنر إلى جراى في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢.
(١٣٣) كتشنر التقرير السنوى عن سنة ١٩١٣ صفحة ٣٣٥.
(١٣٤) كتشنر إلى جراى في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ صفحة ٤.
(١٣٥) كانت الجمعية تضم ٤٩ نائباً من كبار ملاك الأراضى، من بين ٦٦ نائباً منتخباً، أما النواب المعينون من الحكومة وعددهم ١٧ نائباً فقد كان منهم ٤ نواب من الأقباط و٣ من البدو وتاجران وطبيبان ومهندس واحد ومدرسان وعضو بلدية واحد (لاندو صفحة ٥٥).
(١٣٦) كتشنر: التقرير السنوى عن سنة ١٩١٥ في ٢٨ مارس ١٩١٤، الفقرة ١٦.
(١٣٧) لويد صفحة ١٤١.

(١٣٨) بحثت الجمعية على الخصوص الموضوعات الآتية:— تنظيم البنك الزراعي، تخفيف المستنقعات، قانون الأفدنة الخمسة، اصلاح التعليم العام، تشجيع المسرح العربي الخ... لاندو صفحة ٥٧ وسعد زغلول: في الجمعية التشريعية صفحة ١٥٦.

(١٣٩) كتشنر: التقرير السنوي ١٩١٤.

(١٤٠) جراهام (ر) Graham R. تقرير عن الدورة الأولى للجمعية التشريعية، ٢٦ يونيو ١٩١٤، نظارة الداخلية، القاهرة، في مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ١٩٦٩، ٥٣٣٩١.

(١٤١) Cromer to Grey كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠.

(١٤٢) «التجربة الدستورية الحديثة..... فشل ذريع» جورست/ التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠ صفحة ٣٩.

(١٤٣) جورست: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠ صفحة ٣٩.

(١٤٤) كرومر إلى جراي ١٩ أبريل ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١١، ٨٠.

(١٤٥) بلوشيه Plauchet: مصر والاحتلال الانجليزي، (١٨٨٩) صفحة ٢١٧— ٢١٨.

(١٤٦) كرومر إلى جراي في ١٩ نوفمبر ١٩٠٦، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ١٢.

(١٤٧) يونج صفحة ١٧٥ لويد صفحة ٤٦— ٤٩، ٧٤، ٩٩ تشيرول صفحة ٩٣.

(١٤٨) إذا كانت هذه المحكمة قد حكمت على مصريين أبرياء بالاعدام شنقاً فقد كان أعضاؤها عن الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال نحو سكان البلاد إغضاء مشينا، واننا نكتفي بذكر جناية قتل ارتكبت بعد حادث دنشواي بوقت قصير، ذلك أن جندياً انجليزياً كان مسجوناً في قلعة القاهرة لجريمة عسكرية فراح يلهو باطلاق النار من نافذة سجنه على المارة من المصريين فقتل أحدهم «لمجرد الرياضة» كما قرر هذا الجندي القاتل ومع ذلك وجدت المحكمة العسكرية ظروفاً مخففة لجريمته فقضت ببراءته— هاردي (باتريك ستيل) Hardy P. S., Thiry,Five Years of British Rule in Egypt ثلاث وخمسون سنة من الحكم البريطاني في مصر (١٩١٨) صفحة ١٤— ١٥.

(١٤٩) كان كرومر يرى رأياً يختلف كل الاختلاف: «في رأي الجميع كان يجب ان نعطي درساً قاسياً..... وكان تأثير هذا الدرس مفيداً» كرومر إلى جراي في ٧ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٤٥.

(١٥٠) Bertrand Russel, on Education برتراند راسل— في التربية (١٩٦٤) صفحة ٢٨— ٤٦.

(١٥١) جون جالبرايت صفحات ٢٠، ٦٧، ٧٠، ٧٧.

(١٥٢) جون جالبرايت صفحة ٦٥— ٦٦.

(١٥٣) عمر الدسوقي، في الأدب الحديث صفحة ٢٠— شهدي عطية: تطور الحركة الوطنية المصرية صفحة ١٣، وحافظ عفيفي على هامش السياسة صفحات ٥٨— ٦٠.

(١٥٤) يعقوب ارتين: التعليم العام في مصر— (١٨٩٠) صفحة ٧٩، وم. رفعت: نهضة مصر المعاصرة صفحة ٤٠.

(١٥٥) مورو برجر صفحة ٢٢.

(١٥٦) أنشأ محمد علي في سنة ١٨٣٦ مجلساً للتعليم العام ولكن هذا المجلس المستقل ألغي في سنة ١٨٤٨ وأعيد التعليم بعدئذ إلى نظارة الحربية واشرافها— يعقوب ارتين صفحة ٧٤.

(١٥٧) هايورث دون Heyworth Dunne: التعليم الحديث في مصر ٣٨١ وشارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٢٨.

(١٥٨) انظر تصريح الناظر يعقوب باشا ارتين في كرومر: مصر الحديثة صفحة ٥٣١.

(١٥٩) كرومر: صفحة ٥٣٢.

(١٦٠) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠١.

(١٦١) في ملنر صفحة ٤١٤.

(١٦٢) بيير موسى Pierre Moussa صفحة ١٣٨—١٣٩.

(١٦٣) يعقوب ارتين صفحة ١٥٢، محمد الدسوقي صفحة ١٨، وكشوف الاحصاء لسنة ١٩٠٧.

(١٦٤) كرومر: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦ صفحة ٦٥

(١٦٥) تقرير ملنر— (مصر رقم ١) ١٩٢١— طبق المستعمرون الفرنسيون هذه السياسة نفسها في مدغشقر، وقد أوضح المرسوم لسنة ١٩٣١ أن على المدرسة في مدغشقر أن تعد «الكتبة والمراجعين والموظفين المرؤوسين» رينيه ديمون Dumont R., L'Afrique noire est mal partie (١٩٦٣) صفحة ١٧٩.

(١٦٦) Cromer to Rosebery كرومر إلى روزبري في ٩ مارس ١٨٩٣— (مصر رقم ٣) ١٨٩٣.

(١٦٧) م. رفعت صفحة ٢٢٧: كتب كرومر: ليس من الحكمة أن نفتح ثغرة واسعة في التعليم بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا من الشعب في بلاد شرقية تسوسها حكومة تستوحي الديمقراطية العربية في سياستها «مصر المعاصرة الجزء ٢ صفحة ٥٣٤».

(١٦٨) اسماعيل صدقي: مذكراتي (١٩٥٠)، صفحة ١٤— ١٥.

(١٦٩) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤/١٠/٩٥.

(١٧٠) جورست إلى كرومر في أول مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١٠.

(١٧١) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٦— ٩٧.

(١٧٢) كرومر إلى جراي في ٨ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٥٥.

(١٧٣) ملنر صفحة ٣٠٢— ٣٠٣.

(١٧٤) كرومر إلى جراي صفحة ٥١— ٥٧، أنظر أيضاً التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦ صفحة ٦١.

(١٧٥) لورد لويد: مصر منذ عهد كرومر (جرماد) ١٩٣٤ الجزء الأول صفحة ١٦٤ «كانت إدارة التعليم دائماً بحاجة ماسة إلى المال، ونسبة ضئيلة جداً من إيرادات الدولة كانت تخصص لها كل سنة».

(١٧٦) المصادر: التقارير السنوية عن السنوات سالفة الذكر: الجريدة الرسمية في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٨، عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، القاهرة (سنة ١٩٣٢) الجزء الأول صفحة ٢١٧ — حافظ عفيفي صفحة ٦٠ — شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٣ — م. رفعت صفحة ١٢٢، ١٢٧ — ت. روتشتاين T. Rothestein خراب مصر (١٩١٠) صفحة ٣١٦ — ملر (أ) صفحة ٣٩١، وفريزر Fraser Rae مصر اليوم، (١٨٩٢) صفحة ١٨٥. عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ١٨١

(١٧٧) اللواء المصرى العدد ١٣ في ١٣ أغسطس ١٩٠٧.

(١٧٨) لنأخذ على سبيل المثال نظام مدرسة الطب قبل الاحتلال، النصف من طلابها البالغ عددهم مائتي (٢٠٠) طالب كان يتمتع بالمجانية. المادة ١٢: لما كانت الغاية من مدرسة الطب تخريج أطباء مدنيين وعسكريين للحكومة فقد حدد عدد الطلاب الذين يقبلون فيها على نفقة الحكومة بخمسة وسبعين طالباً يختارون من الفقراء والأيتام. المادة ١٣: أنشئ خمسة وعشرون مكاناً مجانياً للأجانب في مصر دون تمييز بين طالب وآخر لا في الجنسية ولا في العقيدة.

(١٧٩) ملر(أ) صفحة ٣٠٦ — ٣٠٧: في سنة ١٨٨٣، ٣٠٪ من التلاميذ كانوا يدفعون مصاريف مدرسية بلغت ٢٣٠٠ جنيه مصري وفي سنة ١٨٩١ ٧١٪ من التلاميذ دفعوا ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري

(١٨٠) وفيق رفعت — التعليم في مصر في أعمال المؤتمر الوطني المصري. بروكسل ١٩١٠ صفحة ٤٤٢ — ٤٤٤.

(١٨١) أ. ميتان A. Metin صفحة ١٦٨.

(١٨٢) يعقوب ارتين: تأملات في التعليم العام القاهرة ١٨٩٠، ورد في مؤلف أ. متان صفحة ١٦٣ — ١٦٤.

(١٨٣) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٦ — ٩٧. سبق للحكومة أن رادت مرة المصاريف المدرسية في سنة ١٩٠١. ش عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٥٢.

(١٨٤) المصدر التقريران السنويان عن سنة ١٩٠٨ و ١٩١١، كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٣٤، أ. ملر صفحة ٤١٤، أ. ميتان صفحة ٤٨.

(١٨٥) المصادر شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٥١، أ. ملر صفحة ٤٨، وفيق رفعت صفحة ١١٤، أ. ميتان صفحة ٤٨، هايورث دون Heyworth Dunne صفحة ٣٦٠، ٤٠٥، التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧ يعقوب ارتين صفحة ١٥٣ أحمد رشدى صالح: كرومر في مصر صفحة ٧٩ — ٨٠.

(١٨٦) المصدر التقارير السنوية.

(١٨٧) المصادر التقارير السنوية: يعقوب ارتين صفحة ١٥٢ — ١٥٩ ملر صفحة ٣٠٣. متان صفحة ١٦٤ وفيق رفعت صفحة ١٤٤، ٣٩٠.

(١٨٨) التقرير السنوى عن سنة ١٩٠٨، دوفرين إلى جرانفيل ١٨٨٣/٢/٦ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٣، ٣١ رقم ١١٨ صفحة ١١٠/١٠٩.

(١٨٩) التقريران لسنة ١٩٠٩ و ١٩١١، وفضلاً عن ذلك كانت هنالك مدارس فنية حكومية في سنة ١٩١٠ تضم ١٣٥٢ تلميذاً تحت التدريب.

(١٩٠) التقارير السنوية.

(١٩١) وفيق رفعت صفحة ٣٩٩، عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ١٨١ — ١٨٢ انا لا ندخل في نطاق هذا البحث جامعة الأزهر الدينية فقد كانت تضم ٨٠٠٠ طالب في سنة ١٨٨٣ و ١٣٠٠٠ طالب في سنة ١٩١٤.

(١٩٢) وفيق رفعت صفحة ٤١١ — ٤١٢.

(١٩٣) وفيق رفعت صفحة ٤١٣ — ٤١٤ — سير فالنتين تشيرول Sir Valentine Chirol صفحة ٢٢٤، أ. بلاشت E. Plauchet صفحة ٢٣٣ — ٢٣٥.

(١٩٤) وفيق رفعت صفحة ٤١٨، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٢٤٧ رقم ٦٣٤,٧.

(١٩٥) سير فالنتين تشيرول صفحة ٢٢٣.

(١٩٦) لورد لويد صفحة ١٦٥.

(١٩٧) التقرير السنوى عن سنة ١٩١٠.

(١٩٨) وفيق رفعت صفحة ٤٠٩.

(١٩٩) وفيق رفعت صفحة ٤٠٤.

(٢٠٠) تقرير لجنة كلية الأطباء والجراحين الملكية بلندن سنة ١٩٠٨.

(٢٠١) وفيق رفعت صفحة ٤١٦

(٢٠٢) التقارير السنوية.

(٢٠٣) التقرير السنوى لسنة ١٩٠٩.

(٢٠٤) كرومر إلى ج. أ. مارشل J.E. Marshall في ٥ يناير سنة ١٩٠٥.

(٢٠٥) كرومر إلى كتشنر Cromer to Kitchener في ٢٦ أكتوبر ١٩١٢. أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ٢١، ٣٠٢، في رأى عمر الدسوقي (صفحة ٣٣ — ٣٤) كان كرومر يخشى أن يعود الطلاب المصريون من أوروبا وينتزعوا الحركة الوطنية.

(٢٠٦) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٤٠، مذكرة نظارة المعارف العمومية، القاهرة في ١٠ أبريل ١٩١٤، ومن جهة أخرى كان في سنة ١٩١٤ — ٦٥٦ طالباً في الجامعات الأوروبية على نفقتهم الخاصة منهم ٣٨٩ طالباً في انجلترا و ١٥٥ طالباً في فرنسا و ٦٥ طالباً في سويسرا.

(٢٠٧) مشرفة — نظرة ثقافية إلى مصر المعاصرة Cultural Survey of Modern Egypt الجزء الثاني صفحة ٥٤. وشارل عيسوى مصر في نصف قرن. صفحة ٥١.

(٢٠٨) المصدر: التقارير السنوية.

(٢٠٩) التقرير السنوى لسنة ١٩٠٦.

(٢١٠) «هاخن بعد ربع قرن لم ندرب هيئة من الأساتذة الوطنيين فزاد استقدام أساتذة من الانجليز عاماً بعد عام» هـ. ن. برايلسفورد جريدة دايلي نيوز Daily News في ٩ سبتمبر ١٩٠٧ H.N. Brailsford.

(٢١١) التقرير السنوى لسنة ١٩٠٨.

(٢١٢) جريدة Le Temps في ٧ أكتوبر ١٩٠٧: نصح كرومر بعد رحيله بالاقلال من الأساتذة الانجليز قائلاً «فيما يختص بالأساتذة الانجليز أنصح بخفض عددهم وزيادة عدد الأساتذة الوطنيين» كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٧.

(٢١٣) وفيق رفعت صفحة ٤٢٣، عبد الرحمن الرافعي الجزء الأول صفحة ١٩٣.

(٢١٤) ر. ونجت R. Wingate إلى نورمن Norman في ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ (خصوصى مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٥٢، ٣١٩٩٩٠.

(٢١٥) المصادر: يعقوب ارتين صفحة ١٥٤، ١٥٧، أ. متان صفحة ١٤٧، أمير بقطر المدرسة والمجتمع في وادى النيل (١٩٣٦) صفحة ١١٧، كشوف احصاء التلاميذ في المدارس العمومية، والمدارس الخاصة في مصر سنة ١٩٠٧، ١٩٠٨، القاهرة ١٩٠٨.

(٢١٦) ف. لجران F. Legrand صفحة ١٣٩ – ١٤٠: مدارس الحكومة الثانوية الأربع كانت تضم في سنة ١٩٠٨–٢١١٣ تلميذاً منهم ألف وستمائة وتلميذان من المسلمين أى ٧٥٪ و ٤٨٢ تلميذا قبطياً أى ٢٤٪ و ١٨ تلميذاً مسيحياً من الطوائف الأخرى و ١١ يهودياً، التقرير السنوى لسنة ١٩٠٨.

(٢١٧) يعقوب ارتين صفحة ١٥٤، ١٥٩.

(٢١٨) التقرير السنوى لسنة ١٩٠٨ – دكتور أ. ليفى: مصر المعاصرة سنة ١٩٢٢ صفحة ٤٩٦ – أ. متان صفحة ١٤٦ إلى هذا العدد يجب أضافة ٦٠٠٠٠ أجنبى متعلم.

(١٩) كما تقدم بيانه.

(٢٢٠) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨، صفحة ٩٦.

(٢٢١) كتشنر التقرير السنوى لسنة ١٩١١، ٦ أبريل ١٩١٢، مستندات القيادة ٦,١٤٩ صفحة ٤.

(٢٢٢) أ. ليفى مصر المعاصرة ١٩٢٢ صفحة ٤٩٦.

(٢٢٣) لورد لويد الجزء الأول صفحة ١٦٢.

(٢٢٤) أنظر جاك برك صفحة ٥٦، فرانتس فانون Frantz Fanon المعذبون في الأرض ماسبرو ١٩٦١ صفحة ٢٤٤، صفحة ١٧٧ حتى ١٧٨ مصطفى لاشراف Mostafa Lacheraf تأملات اجتماعية في الوطنية والثقافة.

(٢٢٥) في الجزائر – العصور الحديثة، مارس ١٨٦٤ صفحات ١٦٢٨ – ١٦٦٠.

(٢٢٦) أنظر ملنر صفحة ٣٠٢ «اللغة العربية لغة سهلة ولكن أدابها لا تشتمل على المجموعة الكبرى من المعارف العصرية»، وقد صرح سعد زغلول في سنة ١٩٠٧ قائلاً «قلما تستطيع اللغة العربية بقلة عباراتها الفنية وجمودها وترتيب جملها أن تجارى الدراسات العلمية» – وفيق رفعت صفحة ٤٣٤

(٢٢٧) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٦.

(٢٢٨) عمر الدسوقى صفحة ٤٣ – مجلة الهلال في أول يوليو ١٩٢٦.

(٢٢٩) فيما يختص بقيمة التعليم في الكتاتيب، أنظر: أحمد أمين – حياتى ١٩٥٠ صفحات ٣٥ – ٤٠، أ.متان صفحات ١٤٧ – ١٥٠

(٢٣٠) كرومر: التقرير السنوى لسنة ١٩٠٤.

(٢٣١) والأزهر كجامعة دينية قام بدور هام في صيانة اللغة العربية الفصحى.

(٢٣٢) ملنر صفحة ٣٠٢: لم يكن التعليم باللغة العربية مباحاً الا في دار المعلمين على أثر اصرار الشيخ محمد عبده، وعلى الرغم من الخيط الواضح من قيمة اللغة العربية في المدارس العمومية فقد نفى كرومر موقفاً مدافعاً عن نفسه أنه كان يريد منعها قائلاً «الرأى أنه كان في نيتى أو نية آخرين حرمان المدارس من اللغة العربية رأى لا يقبله العقل» – كرومر إلى جراى في ٨ مارس سنة ١٩٠٧ صفحة ٥٩ – أنظر أيضاً مصر المعاصرة الجزء الثانى صفحة ٥٣٦.

(٢٣٣) خطاب سعد زغلول في الجمعية التشريعية في سنة ١٩٠٧، وفيق رفعت صفحة ٤٣٥ – ٤٣٦ – أنظر أيضاً عمر الدسوقى صفحة ٤٤ – ٤٥.

(٢٣٤) ت. روثشتاين T. Rothstein صفحة ٣٢٣

(٢٣٥) أ. متان A. Metin صفحة ١٧٣، وفيق رفعت صفحة ٣٩١. اشتد ابعاد اللغة الفرنسية بعد حادث فاشودة، في سنة ١٨٩٨، وقد جاء في تقرير جورست في سنة ١٩٠٧ أن التلاميذ الستة الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية باللغة الفرنسية، دخلوا مدارس الحكومة الثانوية، وكان توزيع عدد المتقدمين لامتحان الشهادة الابتدائية كما يأتى: – من مجموع ٣٨٠٦ تلاميذ، ٣٧١٠ تلميذاً أدوا امتحان الشهادة الابتدائية باللغة الانجليزية و ٤٦ تلميذاً باللغة الفرنسية (١٨ تلميذاً فقط من هؤلاء الستة وأربعين تلميذاً قبلوا) – ملحق رقم ٢ – جورست إلى جراى في ١٩٠٧/١٢/٢٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٤٨، رقم ١٩٩ وقد أعاد سعد زغلول اللغة العربية إلى المدارس الابتدائية في سنة ١٩٠٨ لتدريس بعض المواد وفي سنة ١٩١٢ أصبح التدريس باللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية العمومية.

(٢٣٦) صحيفة Le Temps في ٧ أكتوبر ١٩٠٧

(٢٣٧) كرومر – التقرير السنوى لسنة ١٨٩٩، جورست التقرير السنوى لسنة ١٩٠٩.

(٢٣٨) كرومر – التقرير السنوى لسنة ١٩٠٦ صفحة ٦٥ أنظر أيضاً كرومر – مصر الحديثة الجزء الثانى صفحة ٥٣٦ «إن عدم وجود عدد كاف من الأساتذة المصريين قد أخر تقدم التعليم في مصر تأخيراً كبيراً».

(٢٣٩) على الرغم من الجهود التى بذلت لفرض اللغة الانجليزية في التعليم العام فقد ظل انتشارها محدوداً، ٠,٩٪ من المواطنين المصريين كانوا يتكلمون الانجليزية في سنة ١٩١٧ مقابل ٠,٥٪ كانوا يتكلمون الفرنسية (مصر المعاصرة ١٩٢٢ صفحة ٥٠١).

(٢٤٠) تقرير السيد/ بويد كاربنتر Boyd Carpenter لجنة التعليم الابتدائى في سنة ١٩١٨.

(٢٤١) وردت في مؤلف وفيق رفعت صفحة ٣٩٤ – كانت الحمير من وسائل الانتقال من مكان إلى آخر في ذلك الوقت.

(٢٤٢) تقرير لجنة ملنر: مصر رقم ١ ص... إن فشل سياستنا في التعليم يتجلى في تقديم عدد كبير آخذ في الازدياد من طلاب وظائف الحكومة من حملة الشهادات ولكنهم لم يكونوا على ثقافة حقيقية.

(٢٤٣) تقرير ملنر صفحة ٦٣٨.

(٢٤٤) كرومر إلى جراى في ٨ مارس ١٩٠٧— أوراق كرومر— مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٥٦.

(٢٤٥) هاميلتون فايف Hamilton F., The New Spirit in Egypt الروح الجديدة في مصر (١٩١١) صفحة ١٠٨— ١٠٩.

(٢٤٦) أ. متان صفحة ١٦٩.

(٢٤٧) وبيق رفعت صفحة ٣٩٤— ٣٩٥.

(٢٤٨) حتى المجلس التشريعي، هذا المجلس الخاضع لنظام الاحتلال، ثار على سياسة التعليم: «لقد لاحظنا بأسف أن التعليم ارتد إلى الوراء ونستطيع القول ان الذين يديرون نظارة المعارف العمومية قد بحثوا عن وسيلة لحصر التعليم، ولأسباب أخرى، أغلقوا الأبواب أمام تلاميذ الأمة.— الجريدة الرسمية ١٨٩٥.

(٢٤٩) كرومر— مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٥.

(٢٥٠) كرومر إلى جراى في ٨ مارس ١٩٠٧ صفحة ٥٩

(٢٥١) كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٥.

(٢٥٢) جورست— التقرير السنوى لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧.

(٢٥٣) عمر الدسوقى صفحة ٩— ١٠.

(٢٥٤) كانت المدارس الفرنسية تضم في سنة ١٩٢٦—٤٢٠٠٠ تلميذ.

(٢٥٥) المصدر: هايورث دون Heyworth Dunne صفحة ٤٣٦، أمير بقطر صفحة ١١٧، أ. متان صفحة ١٥٨، أ. ملنر صفحة ٢٩٩، كرومر مصر الحديثة صفحة ٣٥٤، جورست التقرير السنوى لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧— لم يستطع الحصول— لسنة ١٩٠٩— الا على أعداد المدارس الابتدائية الأجنبية أى ٢٠٦ مدارس و ١٧,٩٥٩ تلميذاً.

(٢٥٦) في سنة ١٨٧٥ كانت هنالك ١٧٥ مدرسة ارسالية مقابل ٢٥ مدرسة علمانية لا دينية وفي سنة ١٨٩٨—١٨٧ مدرسة ارسالية بلغ عدد تلميذها ٢٠٨٦٩ تلميذاً و٤٣ مدرسة علمانية فيها ٤٨٦٩ تلميذاً.

(٢٥٧) كان عددهم في سنة ١٨٨٣، ٦٤١٩ تلميذاً أى ٥٢٪ من المجموع، دهرين إلى جرانفيل في ١٨٨٣/٢/٦.

(٢٥٨) ف. لجران صفحة ١٤٣.

(٢٥٩) ج شاتس J. Schatz مصر المعاصرة ١٩٣٤ صفحة ٦٨٩— في سنة ١٩٢١— ١٩٢٢ انعكست النسب فكان عدد المصريين ١٧٠٣ تلميذاً مقابل ٦٤٨ تلميذ أجنبياً.

(٢٦٠) The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism جمال أحمد: المصادر الفكرية للوطنية المصرية (١٩٦٠)— صفحة ٣٩.

(٢٦١) في سنة ١٩٠٨ قدمت احدى الجمعيات ٥١ تلميذاً لامتحان الدراسة الابتدائية نجح منهم ٣٦ تلميذاً أى ٧١٪ مقابل ٤٢٪ من تلاميذ مدارس الحكومة وفي سنة ١٩٠٩، من ١٣٩ تلميذاً نجح ٦٨ أى ٤٩٪ وبيق رفعت صفحة ٤٥١.

(٢٦٢) وبيق رفعت صفحة ٤٥٢— ٤٥٤.

(٢٦٣) بلغ عدد الجمعيات الخيرية كلها ١٦٧ جمعية في سنة ١٩١٣.

(٢٦٤) بلغ مجموع التلاميذ في حساسا، نحو ١٥٠٠٠ في سنة ١٨٧٥ و١٤٠٠٠ في سنة ١٨٨٧ و١٦٠٠٠ في سنة ١٨٩٧.

(٢٦٥) جورست— التقرير السنوى لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧، أمير بقطر صفحة ١١٧.

(٢٦٦) لمكافحة الأمية، أسس الحزب الوطني ونادى المدارس العليا التابع له عدة مدارس شعبية للأميين، وكانت في القاهرة سبع من هذه المدارس تضم أكثر من ألف تلميذ بالغ يدرسون فيها اللغة العربية والجغرافيا والتاريخ العام وتاريخ مصر على الخصوص والحساب والهندسة وعلم الأخلاق وعلم الصحة، وكان المدرسون المتطوعون في هذه المدارس معظمهم من طلاب الحقوق والطب والهندسة ومن المحامين أيضاً: وبيق رفعت صفحة ٤٤٩.

(٢٦٧) كان جاستون ماسبيرو G. Maspero المدير العام لمصلحة الآثار عضواً في مجلس ادارة الجامعة.

(٢٦٨) وردت هذه العبارة في كتاب حسين هيكل «تراجم مصرية وغربية» ١٩٥١ صفحة ١٦٢

(٢٦٩) أحمد جمال صفحة ٥٧، فضلاً عن ذلك، كانت بعض المحاضرات الأدبية والتاريخية والعلمية تلقى على الجمهور في المساء.

(٢٧٠) بحثت هذه المسألة في عدة دراسات اقتصادية في التخلف ونبين فيما يلي ما استلفت نظرنا اليها: راجنار نوركس Ragnar Nurkse مسائل تكوين رأس المال في بلاد متخلفة ١٩٥٣، جونار ميردال Gunar Myrdal النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة ١٩٦٤— ايف لاكوست Yves Lacoste البلدان المتخلفة، بيير موسى Pierre Moussa الأمم العمالية ١٩٦٣، موريس دوب، Maurice Dobb النمو الاقتصادى والتخلف، ١٩٦٥، بيير جالية Pierre Jalee سلب العالم الثالث: ١٩٦٥، أوسكار لانج Oskar Lange النمو الاقتصادى والتخطيط والتعاون الدولى، القاهرة ١٩٦١.

(٢٧١) رأس المال الكتاب الأول الجزء ٢ الفصل ١٥.

(٢٧٢) بيير موسى صفحة ١١٨.

(٢٧٣) لابد من إيضاح أن رؤوس الأموال الأجنبية تجذبها المناطق المتخلفة لا لشراء المواد الأولية فحسب بل لبيع بضائع الأجهزة والمصنوعات على اختلاف أنواعها.

(٢٧٤) في الواقع، كان الأجانب المقيمون في مصر يستفيدون، بمقتضى مبدأ عدم خضوعهم للتشريع الوطنى، من أربعة امتيازات هامة أولاً حصانة الحرية الفردية ومنها حرية المسكن وحق حرية الاقامة، ثانياً الحصانة القضائية: لم يكن للمحاكم المصرية ولاية على الأجانب وكانت دعاوى الأجانب من أختصاص المحاكم القنصلية دون سواها، تطبق قوانين بلاد المتقاضين، ولكن أنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦— وكانت تطبق قانوناً واحداً على دعاوى الأجانب المدنية والتجارية— وضع حداً لهذا التعدد في القوانين، غير أن المحاكم القنصلية احتفظت باختصاصها في الدعاوى الجنائية ثالثاً حصانة التشريع: كانت دول الامتيازات الأجنبية، بواسطة

مستشاريها في محكمة الاستئناف بالاسكندرية تراقب الأعمال التشريعية في الحكومة المصرية، رابعاً الاعفاء من الضرائب لم يكن الأجانب يدفعون أية ضرائب، والحكومة المصرية لم يكن في استطاعتها اجبارهم على دفعها دون سابق اتفاق مع دول الامتيازات الأجنبية- جميل غالب صفحة ١٥.

(٢٧٥) خطاب من ميودال إلى ستراتشي Strachey في ستراتشي صفحة ٥٥.

(٢٧٦) الاحصاءات المصرية تؤيد هذا الرأى بين سنة ١٨١٣ و١٨٨٢ أرسلت الحكومة المصرية إلى الخارج ٥٩٧ طالباً حصلوا على منح دراسية، للدراسات الفنية مقابل ٢١ طالباً للدراسات الأدبية ولكن بين سنة ١٨٨٣ و١٩١٩ لم ترسل حكومة الاحتلال سوى ٧٤ طالباً من الفئة الأولى (للدراسات الفنية) مقابل ٢١٥ طالباً من الفئة الثانية (للدراسات الأدبية).

(٢٧٧) المصادر: من كتشنر إلى جراى ٢٧ مايو ١٩١٤ مطبوعات وزارة الخارجية ٤٠٧- ١٨٢- ١١٥. شارل عيسوى صفحة ٢٥، هايورث دون ٣٤٣ أ. ليفي (١٩٢٢) مصر المعاصرة صفحة ٥٠٢ إ. تيرى E. Thery صفحة ٩٩ أ. متان صفحة ٩٧- ٩٨.

(٢٧٨) في سنة ١٩١٧ من ٢٦٠٠٠ أجنبي يقيمون في مصر، ٢٤٠٠٠ فقط كانوا يقطنون في الأرياف. أ. ليفي مصر المعاصرة (١٩٢٢) صفحة ٥٠٢.

(٢٧٩) الأرقام المذكورة أخذت من المصادر نفسها التى أخذ منها مجموع الاقلية الاجنبية.

(٢٨٠) ف. ليجران صفحة ٦٨.

(٢٨١) «الألماني في سعيه إلى الثروة خارج بلاده كان ينحني للظروف ويتعلم جميع اللغات التى قد تفيده ويوائم بين نفسه وعادات البلاد» أ متان صفحة ١٠١.

(٢٨٢) كرومر: التقرير السنوى لسنة ١٩٠٥ شارل عيسوى مصر في نصف قرن صفحة ٤٢- ٤٣.

(٢٨٣) كان بين الجاليات اليونانية والمالطية والأرمنية والايطالية عدد كبير من المهاجرين الفقراء، وكثيرون منهم لم يكونوا سوى خدم في مقهى أو عمال في قرى وبنادر الأرياف كان البقال اليوناني المورد الرئيسي للبقالة والخردوات والملابس والأحذية والمشروبات وأواني المائدة. وكان في الغالب يقرض أهالي القرية بفوائد عالية.

(٢٨٤) كان عدد جيش الاحتلال كما يأتي: سنة ١٩٠٥: ٥٤٧١، ١٩٠٦: ٤٠١٠ و١٩٠٧: ٥٧٢٦ عسكرياً- مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٥١، ٢٠١٥٦.

(٢٨٥) كرومر- مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٥٢- أ. متان صفحة ٩٧- ٩٨، بيوت بريطانية أخرى كانت تعنى باصلاح الأراضي وشبكة المواصلات.

(٢٨٦) ا. تيرى صفحة ٩٧.

(٢٨٧) المصدر: محمد صالح - الملكية الزراعية الصغيرة في مصر (رسالة في العلوم السياسية والاقتصادية Grenoble ١٩٢٢) صفحة ٥٧-كامل ملاش صفحة ٢١٤-٢١٥.

(٢٨٨) أ. بوليتيس- تاريخ الحضارة اليونانية في مصر والحضارة اليونانية في مصر (باريس، ١٩٣٠) جزءان H. Politis, Histoire de l'hellénisme en Egypte.

(٢٨٩) كامل ملاش كما تقدم بيانه.

(٢٩٠) إن جزءاً كبيراً من هذه المساحة كانت تملكه شركات اصلاح زراعى والبنوك العقارية التى كانت تمتلك الأراضي بطريق نزع الملكية أمام المحاكم.

(٢٩١) حسن رياض صفحة ١٦٢.

(٢٩٢) إن جزءاً كبيراً من دخل الأجانب في البلاد كان يحول بانتظام إلى أوطانهم لاعالة عائلاتهم في معيشتها، ويعتبر السيد ايف لاكوست Yves Lacoste احتكار الأجانب لجزء هام جداً من الدخل القومي أحد عوامل التخلف أشد أثراً من عدم ادخال الصناعة، صفحة ٦١.

(٢٩٣) ر. مونيه R. Maunier أنباء مالية مصرية، في سنة ١٩١٢- مصر المعاصرة (١٩١٣) صفحة ٢٥٨، أنظر أيضاً نفس الأنباء لسنة ١٩١٣ صفحة ٤٣٣- ٤٣٤ مصر المعاصرة (١٩١٤)

(٢٩٤) جميل غالب صفحات ٤٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٨٨، ٢٩٩، جابتان بيرون.

(٢٩٥) فؤاد مرسى: النقود والبنوك/القاهرة ١٩٥٨، وعلى عبد الرسول: البنوك التجارية في مصر، القاهرة ١٩٦١.

(٢٩٦) كامل ملاش صفحة ٢٨٦ و٣٨٥.

(٢٩٧) لنأخذ مثل البنك الأهلي المصري، فقد كان سعر الخصم والسلف فيه يختلف باختلاف سعرها في بنك انجلترا.

(٢٩٨) لم تكن الأزمة الاقتصادية والمالية في السنوات ١٩٠٧- ١٩٠٩ في الحقيقة سوى امتداد الضائقة المالية العامة التى حلت بالبلاد في منتصف سنة ١٩٠٧ بسبب أزمة تضخم الانتاج العامة في أمريكا وفي أوروبا، وكذلك بعد بضع سنوات حدثت حرب البلقان أسعار الأوراق المالية في السوق المصرية التى- على الرغم من نمو ثروة مصر سنة ١٩١٢- ١٩١٣- أصيبت بهبوط مستمر. ر. مونيه صفحة ٤٣٤، ف. ليجران صفحة ٢٠- ٢١، جميل غالب صفحة ٢٦٢.

(٢٩٩) كامل ملاش صفحة ٢٨٦

(٣٠٠) جميل غالب صفحة ٢٧١- ٢٧٤.

(٣٠١) الدليل المالي المصرى لسنة ١٩١٠.

(٣٠٢) و٨٦٪ منها في سنة ١٩٣٣- جميل غالب صفحة ٢٨٢.

(٣٠٣) كانت الشركات تدعى أنها «مصرية» بتعبير التشريع الذى كانت خاضعة له، وفي الواقع هذا التعبير لم يكن يعنى شيئاً هاماً مادام نظام الامتيازات الأجنبية كان يمثل السلطة التشريعية في البلاد- جميل غالب صفحة ٣١٣، زكى عبد المتعال صفحة ١٧٦- ١٧٧.

(٣٠٤) لا يشمل هذا الرقم رؤوس الأموال. ومعظمها انجليزية، الخاصة باتحاد ارنست كاسل- رفايل سوارس الذى كان يمول أشغال الجزء الأول من سد أسوان أى ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، وشراء الأملاك الأميرية بالتصفية، أملاك الدائرة السنية، بثمن قدره ٦٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى (باع الاتحاد مااشتراه في سنتين بـ ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى) جرفيل Guerville مصر الجديدة ١٩٠٥ صفحة ٥١/٥٣.

(٣٠٥) كان اتحاد كاسل- سوارس من مؤسسى البنك الأهلي والبنك الزراعى.

(٣٠٦) نذكر على سبيل المثال شركة الغزل الأهلية المصرية (شركة مساهمة مصرية) فقد اسست هذه الشركة سنة ١٩١٢ لتحل محل الشركة الانجليزية المصرية

للغزل والنسيج، وقائمة المؤسسين المساهمين وأعضاء مجلس الادارة التي لم يكن فيها مصري واحد، كانت كما يأتي: هـ. ليندمان (رئيساً)، أ. دبورج، هـ. هوفمان، إ. رولو، م. سلفاجو، ل. شيدر، أ. سوارس، أو. ليندمان، وف. بيشك، أ. بابريان صفحة ٨٣.

(٣٠٧) حسن رياض صفحة ١٨٥.

(٣٠٨) بيير موسى صفحة ٤٦— ٤٨، بيير حاليه Pierre Jalee صفحة ٨٩— ٩٢.

(٣٠٩) كامل ملاش صفحة ١٧١.

(٣١٠) في تقدير جميل عالب أن أصحاب رؤوس الأموال الأجانب المقيمين في الخارج كانوا يمتلكون نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ جنيه مصري في سنة ١٩١٤ والباقي كان لأجانب يقيمون في مصر، وفي تقويه الفائدة السنوية بنسبة ٤٪ يرى أن مصر كان عليها أن تدفع فوائد رؤوس الأموال الأجنبية بين ٠٠٠ ٢٠٠ ٢جنيه و٠٠٠ ٥٠٠ ٢ جنيه مصري سنوياً، صفحة ٣١٣.

(٣١١) حسن رياض صفحة ١٨٦.

(٣١٢) حمزه علوى الامبريالية الجديدة، العصور الحديثة، أغسطس— سبتمبر ١٩٦٤.

(٣١٣) لأن السنوات السابقة كانت قليلة الأرباح.

(٣١٤) من الواضح أن جزءاً على الأقل من هذه الـ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه كان مصدره اعادة استثمار الأرباح في الأسواق المصرية.

(٣١٥) فضلاً عن ذلك كانت المنافسة الأجنبية أشد خطراً فقد نشبت في مجال كانت المقاومة عسيرة فيه لسوء نوع المنتجات المصرية والمبالغة في أسعار التكلفة، السيد حسن صفحة ١٧٥.

(٣١٦) العمال الفنيون في القاهرة وفي المدن الكبرى.. يرون العملاء الأغنياء ينصرفون شيئاً فشيئاً إلى التحف المستوردة من أوروبا «أ. ميتان» صفحة ٢٤٧.

(٣١٧) كرومر— التقرير السنوى لسنة ١٩٠٥.

(٣١٨) زكى بدوى— تشريع العمل في مصر، صفحة ١٩— بلغ مجموع العمال في عهد محمد على ٠٠٠ ١٦٥ عامل، وفي سنة ١٩٠٧ عندما كان مجموع السكان أربعة أضعاف ما كان عليه، لم يكن هنالك من العمال سوى ٠٠٠ ٣٨٠ عامل— شارل عيسوى مصر في نصف قرن— صفحة ٣٧.

(٣١٩) السيد حسن صفحة ٥٤.

(٣٢٠) كرومر إلى سير هـ. برجيه Sir H. Bergne في ٢ مايو ١٩٠١، أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ٨ صفحة ٣٢١— ٣٢٢.

(٣٢١) كرومر— التقرير السنوى لسنة ١٨٩١

(٣٢٢) كرومر— التقرير السنوى ١٩٠١.

(٣٢٣) عبد الرحمن الرافعي— مصر والسودان صفحة ١٨٣— تصريح كرومر لسير هـ. برجيه «لست بحاجة إلى القول انى أكافح من أجل مصالح رجال مشتسر»

(٣٢٤) كان لمصنع الغزل بالاسكندرية ٠٠٠,٣٠ مشط و٤٠٠ نول آلى، وما عدا مصنع الغزل هذا كان هنالك في مصر ٦٣٠٠ نول يدوى لأشخاص من أهل البلاد كانوا يستوردون خيوط الغزل من الخارج— سيد مرعى. أعمال المؤتمر الوطنى المصرى صفحة ٢٣٢— ٢٣٣.

(٣٢٥) Gorst to Malet جورست إلى مالت (خصوصي) في ١٩ مارس ١٩٠٩ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٦٦١

(٣٢٦) وردت في مؤلف روجيه لامبلان Roger Lamblin صفحة ٨٠.

(٣٢٧) أ ج ليفى I.G. Levi الصناعة ومستقبل مصر الاقتصادى— مصر المعاصرة ١٩٢٧ وصفحات ٣٥٧— ٣٨٧ صفحة ٣٦٤.

(٣٢٨) تقرير اللجنة الخاصة للتجارة والصناعة، القاهرة ١٩١٧ صفحة ٥٢— ٥٣.

(٣٢٩) كتاب السنة لشركات المساهمة في مصر: على الحريتلى صفحة ٣٧١، ٣٦٦، ٣٧٢.

(٣٣٠) أسس محمد على ٤٤ معرلاً، على الحريتلى صفحة ٣٦٤.

(٣٣١) سيد مرعى— الصناعة في مصر. أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ١٩١٠ (صفحات ٢٢٦— ٢٣٦) صفحة ٢٢٩.

(٣٣٢) بولان Baulin في مواجهة القومية العربية، صفحة ٢١ شهدى عطية صفحة ٥— ٦، حولييت آدم صفحة ١٢٣— جمال أحمد صفحة ٢١— ٢٢، عبد الرحمن الرافعي— مصر والسودان صفحة ١٨٣— ١٨٤.

(٣٣٣) شارل عيسوى—مصر في نصف قرن—صفحة ٣٧—أ. ميتان صفحة ٢٤٥.

(٣٣٤) ر. مونيه—معرض الصناعات المصرية (في مصر المعاصرة سنة ١٩١٦) (٤٣٣—٤٤٣) صفحة ٤٤٠—٤٤١

(٣٣٥) كما تقدم بيانه صفحة ٤٣٩.

(٣٣٦) ماعدا محالج القطن.

(٣٣٧) ر. مونيه صفحة ٤٣٧.

(٣٣٨) ر. مونيه صفحة ٤٤٠ يكبس القطن كبساً مائياً في المحالج ثم يشحن إلى الاسكندرية حيث يكبس كبساً بخارياً قبل تصديره إلى الخارج.

(٣٣٩) كرومر— التقرير السنوى لسنة ١٩٠٣.

(٣٤٠) شارل عيسوى— مصر في نصف قرن صفحة ٣٨، ماكس ايسمالون Max Ismaloun الوضع المعدنى في مصر (في مصر المعاصرة سنة ١٩١٢) (١٦١— ٢١٤) صفحة ١٧٣.

(٣٤١) إن اختلال التوازن هذا ينعكس على ذلك الجزء من تجارة الصادر المخصص للمحاصيل الزراعية أى على ٩٧,٥٪ من قيمة الصادرات لسنة ١٩٠٧— أ. سانت كلرديفيل E. Sainte Claire Deville الزراعة المصرية— أعمال المؤتمر الوطنى المصرى صفحة ٢٦٧.

(٣٤٢) يعود أصل القطن في التاريخ إلى زمن الحرب الأهلية الامريكية، فصادرات هذه المادة التى لم تبلغ في سنة ١٨٦١ سوى ٠٠٠ ٤٣٠ ١ جنيه مصرى من جملة ٠٠٠ ٧٤٠ ٣ جنيه مصرى، أى ٣٨٪ من مجموع الصادرات بلغت قيمتها في سنة ١٨٦٤ ٠٠٠ ٠٧٦ ١٠ جنيه (قطن شعر وبزرة) من جملة ٠٠٠ ٤٤٥ ١٦ جنيه أى ٩٤٪ من مجموع صادرات مصر. ب فرومون P. Fromont صفحة ٦٥— زكى عبد المتعال صفحة ١٠٦.

(٣٤٣) أ. ج. ليفي التجارة الخارجية في مصر لسنة ١٩١٣ (مصر المعاصرة ١٩١٤) (صفحات ٤١٣— ٤١٧) صفحة ٤١٣.

(٣٤٤) و٤٤٪ بين سنة ١٨٩٧ و١٩٠٩— أ. سانت كلير دفيل صفحة ٢٧٩.

(٣٤٥) بلغت جملة قيمة موسم القطن (قطن شعر وبزرة) ٠٠٠ ٢٣٩ ٣٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٦ و٠٠٠ ٤١٠ ٢٢ جنيه فقط في سنة ١٩٠٩ سانت كلير دفيل صفحة ٢٧٢.

(٣٤٦) اقتبسنا أرقام هذه الفقرة من دليل الاحصاء وكشوف محصول القطن الشهرية— شارل عيسوي— مصر في نصف قرن صفحة ٣٤— ٣٥— أ. كروتشلي E. Crouchley التنمية الاقتصادية صفحة ١٦، ت. روثشتاين T. Rothstein صفحة ٣٠٥— سانت كليفيل صفحة ٢٧٢، أشيل صيقلي: الكارثة القطنية في سنة ١٩٠٩ مصر المعاصرة سنة ١٩١٠ صفحة ٢٢٧— ٢٥٨— راشد البراوي صفحة ١٤٠.

(٣٤٧) المصدر: الكشوف الشهرية عن حالة محصول القطن المصري ودلائل تقدمه، التقارير السنوية من كرومر، جورست وكتشنر، سانت كليفيل صفحة ٢٧٢— ٢٧٤، ج. شاتس J. Schatz أنباء زراعية سنة ١٩١٤ في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٥ صفحة ٢٦١.

(٣٤٨) كانت المحاصيل الزراعية تقدر بـ ٩٧,٥٪ من الصادرات المصرية، السيد حسن صفحة ٥٤.

(٣٤٩) نشرة البنك الأهلي المصري الاقتصادية الجزء السادس ١٩٥٣، جميل غالب صفحة ١٠٣.

(٣٥٠) يجب أن لا ننسى والحالة هذه أنه إذا كان القطن المصري لا يمثل الا جزءاً يسيراً من الانتاج العالمي فقد قدم في سنة ١٩١٢ نحو ٧٥٪ من الانتاج العالمي من الأقطان طويلة التيلة وذات التيلة الممتازة، غير أن أبحاث ج. برسياني G. Bresciani علاقات القطن المصري ومحصوله وسعره في مصر المعاصرة ١٩٣٠ صفحات ٦٣٨—٦٤٢—و. ف. ن جبلي F. N. Gabali سوق القطن المصري الدولية—(رسالة حقوق) باريس ١٩٥٦ صفحة ٤١٠— وحازم البلاوي— العلاقة المشتركة بين الزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية (رسالة حقوق) باريس ١٩٦٤، صفحات ١٣١، ١٦٥— ١٧٠، كل هذه تدل بوضوح على أن الحالة شبه الاحتكارية للقطن المصري قلما كانت تؤثر في سعره الذي كانت تقلباته تحددها تقلبات سعر القطن الأمريكي.

(٣٥١) بين سنة ١٩٠٢ و١٩٠٧ ازدادت قيمة القطن بسرعة فاقت سرعة ازدياد حجم محصوله أي أن قيمته زادت ٥٧٪ في الوقت الذي زاد حجم المحصول ٧٪ وعلى الرغم من نقص غلة الفدان من القطن نحو ٤٤٪ بين سنة ١٨٩٥ و١٩٠٩ فإن جملة ايراد الفدان من القطن زاد من ١١,٢٥٢ جنيهاً إلى ٢٠ جنيهاً و٧٥ مليماً في سنة ١٩٠٦، أي زيادة قدرها ٧٠٪ سانت كليرديفيل صفحة ٢٧٦.

(٣٥٢) سانت كليفيل صفحة ٢٨٠.

(٣٥٣) كتشنر— التقرير السنوي لسنة ١٩١٢ «إن مستوى الرخاء الذي تتمتع به البلاد في الوقت الحاضر يعود إلى أسعار القطن السائدة في السنوات الأخيرة.

(٣٥٤) ٨٦٪ من جملة إيرادات وأرباح الغلة الزراعية كان مصدرها بيع القطن أ. مينوست E. Minost — مصر المعاصرة— ١٩٢٠ صفحة ٥٧٧

(٣٥٥) بيير موسى صفحة ٢٤ يقول عندما تتجه الأسعار إلى النزول يرى الفلاح قيمة ما يبيعه تقل بسرعة تفوق سرعة نزول قيمة مايشتريه.

(٣٥٦) أنظر الاستنتاج المرعب في تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤— مطبوعات وزارة الخارجية السرية «إن مقدرات البلاد الاقتصادية تتوقف على سعر القطن، وفي الواقع أنه هذا الاعتماد الجزئي، اعتماد قوة الشراء في مصر، التي تتمثل في صادراتها، على تقلبات أسعار محصول واحد، هو الذي يجعل البلاد بوجه خاص سريعة التأثر بتقلبات التوسع والركود.

(٣٥٧) السيد حسن صفحة ٩٧.

(٣٥٨) حسب تقارير سير فينسنت كوربيت Sir Vincent Corbett في سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٥، زادت أسعار القطن وأسعار المحاصيل الزراعية الأخرى بالنسب الآتية: القطن ٥٧٪، القمح ٢٨٪، العدس ٦٠٪، لحم الغنم ٨٤٪، اللحم البقري ٤١٪، البيض ١١٦٪، المرتبات ٦٠٪.

(٣٥٩) إن الدراسات التي رجعنا إليها فيما يخص بالتقلبات القطنية هي:

جاك لومبروزو Jacques Lombrose: القطن وتأثيره على الرخاء في مصر، (مصر المعاصرة سنة ١٩٠٩ صفحة ٢٥٧) ل. جوليان L. Jullien أسعار قطنية سنة ١٩١٣ (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٢٢٣— ٢٣١)، ل بوليه L. Polier أسعار القطن والمغازل (مصر المعاصرة ١٩١٤ صفحة ٢٩٧—٣٤٤) أشيل صيقلي زراعة الدخان في مصر (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٣٤٤— ٣٧٦)، عبد السلام ذهني— القطن المصري (رسالة حقوق فيل فرانس سنة ١٩٢٧) صفحة ١٧٩. حشمت أبو ستيت— سياسة مصر القطنية (رسالة حقوق) باريس ١٩٣٢ صفحة ٢٧١. ج. بريشاني G. Bresciani كما تقدم بيانه، ف. ن جبلي كما تقدم بيانه.

(٣٦٠) المصادر: تقرير ل. ج. روسان L. G. Roussin مستشار نظارة المالية في جورست: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٧ والتقارير السنوية للسنوات ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣. إن قيمة صادرات القطن هي قيمة قطن الشعر ولا تشمل بزرة القطن المصدرة وقد زادت قيمة صادرات بزرة القطن من ٠٠٠ ٤٣٩ ١ جنيه مصري في سنة ١٨٨٥ إلى ٠٠٠ ٩٦٠ ١ جنيه في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٠٠٠ ١٦٠ ٢ جنيه في سنة ١٩١٠ وإلى ٠٠٠ ٠٨٧ ٤ في سنة ١٩١٢، ونسبة الصادرات من القطن الشعر ومن البزرة معاً إلى مجموع صادرات البضائع زادت من ٨٠٪ إلى ٨٧٪ في سنة ١٩٠٠ وإلى ٩٠٪ في سنة ١٩١٠ ثم إلى ٩١٪ في سنة ١٩١٢— أشيل صيقلي صفحة ٣٦٨.

(٣٦١) المصدر: التقارير السنوية من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١٣، مونيه R. Maunier أنباء مصر المالية (في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٣ صفحة ٢٦٠) زكي عبد المتعال صفحة ١٠٦.

(٣٦٢) المصدر: سانت كليفيل صفحة ٢٧٢، ٢٧٦. بين سنة ١٨٩٨ و١٩٠٩ زادت نفقات الزراعة والضريبة العقارية جنيهاً واحد و٥٠٠ مليم للفدان بسبب زيادة أجور العمال ومصاريف السماد ومكافحة الدودة.

(٣٦٣) المصدر: جورست— التقارير السنوية لسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠.

(٣٦٤) المصدر: جورست التقارير السنوية لسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠، ودليل الاحصاء لسنة ١٩١٢ صفحة ٤٤٦.

(٣٦٥) التقرير السنوي لسنة ١٩١٢ صفحة ٧٢.

(٣٦٦) أورد هذا التصريح من أرتو C. Artaud صناعة السكر في مصر— (مصر المعاصرة سنة ١٩١٠ صفحة ٢٠٨).

(٣٦٧) كانت الصادرات المصرية من البضائع والسلع تبلغ ١٤,٥٪ من جملة قيمة الصادرات في سنة ١٨٣٦ ولم تكن الواردات من المواد الغذائية حينذاك الا

٣٪من جملة الواردات وفي سنة ١٩١٣ ارتفعت النسبتان فأصبحت الأولى ٤,٥٪ من جملة قيمة الصادرات والثانية ٢٣,٧٪من جملة الواردات.

(٣٦٨) المصدر: للسنوات ١٨٧٩– ١٨٨٢ راشد البراوى صفحة ١٤٣– ١٤٧ لسنة ١٨٩٨ أشيل صيقلي صفحة ٣٧٣ لسنة ١٩١٢ التقرير السنوى لسنة ١٩١٢

(٣٦٩) س. أرتو صناعة السكر في مصر، (مصر المعاصرة ١٩١٠– صفحة ٢١٧).

(٣٧٠) س. أرتو صفحة ٢٠٨، أشيل صقيلي صفحة ٣٧٣– ٣٧٤.

(٣٧١) المصدر: دليل الاحصاء لسنة ١٩١٥.

(٣٧٢) المصدر: التقرير السنوى لسنة ١٩١١ (مصر المعاصرة ١٩١٦ صفحة ٢٦٦) بلغ الانتاج أدنى مستوى في سنة ١٩٠٧– ١٩٠٨ فكان ٤٥٩ ٢٥٣ طناً من قصب السكر المدقوق و٥٤١ ٢٥ طناً من السكر.

(٣٧٣) المصدر: أشيل صيقلي: زراعة الدخان في مصر (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٣٧١).

(٣٧٤) نفس المصدر.

(٣٧٥) نفس المصدر.

(٣٧٦) جورست إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧ مطبوعات رسائل وزارة الخارجية السرية ٤٤٨و ٣٧١ رقم ٢٠١.

(٣٧٧) المصادر: مصر المعاصرة ١٩١٤ صفحة ٤١٩– أ. ميتان صفحة ٢١٣، إ. تيري تابع صفحة ١٤٨ قيمة البضائع موزعة كما يأتي (المصدر ب. ارمجون).

	(متوسط) ١٨٨٦– ١٨٩٠	١٩٠٩
	جنيه مصري	جنيه مصري
حبوب وبقول جافة	٤٥٢ ٠٧٥	٩٩٣ ٤٥٠
دقيق	١٠٦ ٥١٤	١ ٩١٥ ٥٦٧
خضر وفاكهة	١٩٦ ٢٨٥	٦٧٩ ١٦٤
بقر وغنم	١١٢ ٥٠٥	٢٧٤ ٥٠٤
أرز	١٤٧ ٠٩٢	٤٤٦ ٦٩٧
الجملة	١ ٠١٤ ٤٧١	٤ ٣٠٩ ٣٨٢

(٣٧٨) ب ارمجون صفحة ٢٥٧.

(٣٧٩) كتب أ. ليفي في صحيفة «البورص أجبسيان» Levi, La Bourse Egyptienne في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ يقول: «على الرغم من أن القطن سيحتفظ بمكانته الهامة التي يستحقها سيأتي يوم تزول فيه تلك الفكرة المستقرة في نفوس سكان هذه البلاد عن القطن، وفي وسعنا أن نؤكد أن ذلك اليوم قد يشهد النهضة الاقتصادية في مصر ويكون العلاج حينئذ في استقلالها التجاري.

(٣٨٠) أنظر اعتراف كرومر فقد قال: انه لا شك من سحرية القدر السياسي أن يصور البريطانيون كأنهم العقبة الأولى في سبيل انجاز المشاريع التي يعود وضعها في المقام الأول إلى عملهم: التقرير السنوى لسنة ١٩٠٦.

(٣٨١) ليس من المدهش أن نرى أن السنوات التي كانت فيها المواقف السياسية أشدها حسماً، كانت سنوات الأزمة الاقتصادية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩١٠.

(٣٨٢) جاك بيرك صفحة ٨١.

(٣٨٣) ر. هيلفردنغ رأس المال R. Hilferding, Das Finanzkapital الطبعة الثانية صفحة ٤٣٣– ٤٣٤.

(٣٨٤) خطابه في مجلس العموم في ١٣ يونيو ١٩١٠، مطبوعات رسائل وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٨٩٣، ٢١٥٨٠.

(٣٨٥) م ديفرجيه M. Duverger, Nationalisme français et nationalisme européen , Le Monde القومية الفرنسية والقومية الأوروبية صحيفة لاموند ١٣/٥/١٩٦٥.

المراجع باللغة العربية

- امين عفيفى عبد الله - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث. القاهرة، المكتبة الانجليزية المصرية ١٩٥٣.
- على عبد الرسول - البنوك التجارية في مصر، القاهرة ١٩٦١.
- حافظ عفيفى - على هامش السياسة، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٣٨
- ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٧
  - الارض والفلاح-المسألة الزراعية في مصر، القاهرة، الدار المصرية، ١٩٥٨.
- احمد امين - حياتى، القاهرة، الادب، ١٩٥٠.
- عثمان امين - محمد عبده، القاهرة، ١٩٤٤.
- قاسم أمين - المصريون، القاهرة، ١٨٩٤.
- شهدى عطية - تطور الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، الدار المصرية ١٩٥٧.
- راشد البراوى وحمزة عليش - التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث، القاهرة النهضة، ١٩٤٥.
- شوقى ضيف - الادب العربى المعاصر، القاهرة، دار المعارف ١٩٦١.
- عمر الدسوقى - في الادب الحديث، القاهرة، دار الفكر العربى، الجزء ٢، ١٩٦١.
- حسين هيكل - تراجم مصرية وغربية، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥١.
- حسين خلاف - التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٦٢.
- احمد لهيطة - تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٧.
- احمد لطفى السيد - المنتخبات، القاهرة، المكتبة المصرية، الجزء ٢، ١٩٤٥.
  - صفحات مطوية ١٩٤٦، مكتبة الانجلو المصرية.
- فؤاد مرسى - النقود والبنوك، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨.
- سلامة موسى - تربية سلامة موسى، القاهرة، الخانجى، ١٩٥٨.
- محمد المويلحى - حديث عيسى بن هشام، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٧.
- يوسف نحاس - الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مجلة المقتطف ١٩٢٦.
- عبد الرحمن الرافعى - عصر اسماعيل، القاهرة، النهضة الجزء ١و ٢، ١٩٣٢.
  - الثورة المصرية والاحتلال الانجليزى، النهضة، ١٩٣٧.
  - مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال، النهضة ١٩٤٨.
- اسماعيل صدقى - مذكراتى، القاهرة، ١٩٥٠.
- محمد عمر - كتاب حاضر المصريين وسر تأخرهم، القاهرة،المقتطف، ١٩٠١
- صبحى وحيده - في أصول المسألة المصرية، القاهرة، المكتبة الانجليزية المصرية، ١٩٥٠.
- سعد زغلول - في الجمعية التشريعية (في حياته النيابية)، القاهرة، المكتبة الحديثة.
- صلاح الدين زهنى - مصر بين الاحتلال والثورة، القاهرة، الشرق الاسلامى، ١٩٣٩.



OFFICIAL DOCUMENTS AND CONFIDENTIAL REPORTS

Documents officiels & rapports confidentiels.

- **Annual Reports.**
- **Command Documents., (Cad).**
- **Correspondences Respecting the Affairs of Egypt.**
- **Annuaire statistique d'Egypte.**
- **Foreign Office Confidential Prints, F.O. 407.**
- **Foreign Office Confidential Correspondence, F.O. 141, and F.O. 371.**
- **Cromer Papers., C.P., F.O. 633.**
- **Public Record Office Archives, London.**
- **Lavison (Comte Max) - Mémoires, (Inédites) 226 p. (dactilog.)**

المراجع باللغات الأجنبية

ABDEL-MOTAL Zaki, *Les bourses en Egypte,* Paris, thèse droit - Libraire de Droit et de Jurisprudence, 1930, 566 p.

ABOU-STEIT Hichmat, *La politique cotonnière de l'Egypte,* Paris, thèse sc. écon., 1932, 271 p.

ADAM Juliette, *L'Angleterre en Egypte,* Paris, Imprimerie du Centre, 1922, 416 p.

AHMAD Jamal, *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism,* London, R.I.I.A., Oxford University Press, 1960, 135 p.

ALAWI Hamza, *Le nouvel impérialisme,* Paris, les Temps Modernes, août/septembre, 1964.

ALEXANDER J., *The Truth about Egypt,* London, Cassel, 1911, 384 p.

AMIN Qasim, *Les Egyptiens,* Le Caire, 1894, 299 p.

AMIN Samir, *Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes,* Paris, thèse sc. écon., 1957, 641 p.

ARMINJON Pierre, *La situation économique et financière de l'Egypte,* Paris, 1911, 708 p.

ARTAUD C., *L'industrie sucrière en Egypte,* E. C. No. 2, mars 1910, pp. 207/225.

ARTIN Ya'coub,
- *L'instruction en Egypte,* Paris, 1890, 206 p.
- *Essai sur le renchérissement de la vie matérielle en Egypte,* Le Caire, 1907.

AVIGDOR S., *L'Egypte agricole,* Le Caire, E. C., 1930, pp. 72/104.

AZMI Hamed El-Sayyed, *A Study of Agricultural Revenue in Egypt,* Le Caire, E. C., 1934, pp. 693/717.

BADAWI Zaki, *Les problèmes du travail et les organisations ouvrières en Egypte,* Alexandrie, Société des publications égyptiennes, 1948, 183 p.

BAER Gabriel, *A History of Landownership in Modern Egypt,* London, O.U.P., 1962, 252 p.

BAXTER James, *The National Income of Egypt,* Le Caire, E. C., 1923, pp 405/27.

BERGER Morroe, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt, a Study of the Higher Civil Service,* New Jersey, Princeton University Press, 1957, 231 p.

BERQUE Jacques,
- *Histoire sociale d'un village égyptien au XX siècle,* La Haye, Mouton, 1957, 87 p.
- *Dépossession du monde,* Paris, Seuil, 1964, 219 p.

EL-BEBLAOUI Hazem, *L'interrelation agriculture/industrie et le développement économique,* Paris, thèse sc. écon., 1964, 452 p.

BLUNT Wilfred Scawen, *Secret History of the British Occupation of Egypt,* London, Unwin, 2d edition, 1907, 606 p.

BOKTOR Amir, *School and Society in the Nile Valley,* Le Caire, 1936.

BORELLI Octave, *Choses politiques d'Egypte, 1883/1895,* Paris, Flammarion, 1895, 603 p.

BRESCIANI G., *Les relations, la récolte et les prix du coton égyptien,* E. C.

CASORIA M., *Chronique agricole de 1922,* E. C., 1923, No. 70, pp. 141/187.

CHARLES ROUX F., *Le capital français en Egypte,* E. C. No. 8, novembre 1911, pp. 465/502.

CHESNEL Eugène, *Plaies d'Egypte: Les Anglais dans la vallée du Nil,* Paris, Flammarion, 1888, 377 p.

CHIROL Sir Valentine, *The Egyptian Problem,* London, MacMillan, 1920, 331 p.

CLELAND W., *Egypt's Population Problem,* E. C. No. 167, January 1937, pp. 67/87.

COLVIN Sir Auckland, *The Making of Modern Egypt,* New York, Dutton, 1906.

CRAIG J. I.,
- *Notes on the National Income of Egypt,* E. C. No. 76, January 1924, pp. 1/9.
- *Les finances publiques de l'Egypte,* E. C. 1930, pp. 17/56.

CRESSATY Comte, *L'Egypte d'aujourd'hui,* Paris, M. Rivière, 1912, 245 p.

CROMER Lord,
- *Modern Egypt,* London, MacMillan, 1908, tome I, 594 p. tome II, 600 p.
- *Imperialism Ancient and Modern,* London, MacMillan 1910.

CROUCHLEY A. E.,
- *Commerce in the Reign of Muhammad Ali,* E. C. 1937, pp. 305/18.
- *A Century of Economic Development,* E. C. No. 182/3, février/mars 1939, pp. 133/155.
- *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt,* Le Caire, 1936.
- *The Economic Development of Modern Egypt,* London, 1938.

DELPRAT R., *Niveaux de consommation et de production dans dix zones du monde,* in Meraud J., *Niveaux de vie, besoins et civilisation,* Paris, Editions Ouvrières, tome I, économie et civilisation, 1956, 205 p.

DICEY Edward, *The Egypt of the Future,* London, Heinemann, 1907, 216 p.

DOBB Maurice, *Croissance économique et sous-développement,* Paris, Maspéro, 1965, 79 p.

DUCRUET Jean, *Les capitaux européens au Proche-Orient,* P.U.F., Paris, 1964, 468 p.

DUVERGER Maurice, *Introduction à la politique,* Paris, N.R.F., 1964, 382 p.

L'EGYPTE, *Aperçu historique et géographique, gouvernement et institutions, vie économique et sociale,* Le Caire, Imprimerie de l'Institut Français, 1926, 456 p.

EID Alfred, *La fortune immobilière de l'Egypte,* Paris, Alcan, 1907.

EL-EMARY Ahmad Sweilam, *La structure économique de l'Egypte,* E. C. 1937, E. C. pp. 187/223.

ENGELS Frederick, *Anti-Dühring,* Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, 542 p.

FABUNMI L. A., *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations: a Case Study in Power Politics, 1800/1956,* London, Longmans, 1960, 466 p.

FAHMY Mustafa, *La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences sociales au XIX siècle, 1800/1850,* Leyden, 1954.

FANON Frantz, *Les damnés de la terre,* Paris, Maspéro, 1901, 243 p.

FEIS Herbert, *Europe, the World's Banker, 1870/1914,* New York, Norton, 1965, 470 p.

FYFE Hamilton, *The New Spirit in Egypt,* London, Blackwoods, 1911, 284 p.

GABALI Farid Najib, *Le marché international du coton égyptien,* Paris, thèse sc. écon., 1956, 515 ff.

GABRA Sami, *Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte,* Bordeaux, thèse droit et sc. écon., 1919, 142 p.

GALBRAITH John, *Les conditions actuelles du développement économique,* Paris, Denoël, 1962, 95 p.

GALLAGHER J. et ROBINSON R.,
- *Africa and the Victorians: the Official Mind of Imperialism,* London, MacMillan, 1901, 491 p.
- *The Imperialism of Free Trade,* in Economic History Review, 2d series, VI, No.1, 1953.

GHALEB Gamil Osman, *Les capitaux étrangers en Egypte,* Paris, thèse sc. écon., 1954, 457 ff. dactilog.

DE GRAZIA Sebastian, *The Political Community; a Study of Anomie,* Chicago University Press, 1963, 258 p.

EL-GRITLY A. I., *The Structure of Modern Industry in Egypt,* thèse, London Univ. in E. C. 1947, pp. 363/582.

GROUPE D'ETUDE DE L'I.D.E.S.,
- *Pression démographique et stratification sociale dans les campagnes égyptiennes,* in Tiers-Monde, juillet/septembre 1960, tome I No. 3, pp. 313/340.
- *La société urbaine égyptienne,* tome II No. 6, avril/juin 1961, pp. 183/210.

DE GUERVILLE A. B., *New Egypt,* London, Heinemann, 1905, 360 p.

LE DUC D'HARCOURT, *L'Egypte et les Egyptiens,* Paris, Plon, 1893, 305 p.

HARDY Patrick Steel, *Thirty-Five Years of British Rule in Egypt,* Lausanne, Librairie Nouvelle, 1918, 136 p.

HASSAN El-Sayyed, *Essai sur une orientation nouvelle de l'économie égyptienne,* Toulouse, thèse sc.écon., 1928, 267 p.

HEYWORTH-DUNNE J., *Introduction to the History of Education in Modern Egypt,* London, 1939.

IMLAH A. H., *British Balance of Payments and Export of Capital, 1816/1913,* in Economic History Review, 2d series, V, 1952.

ISMALUM Max, *La situation minière de l'Egypte,* E. C. 1912, pp. 161/214.

ISSA Hossam, *L'évolution du régime juridique des sociétés anonymes et sa correspondance aux réalités sociales en Egypte, essai sur le rapport entre structure sociale et droit,* thèse en préparation, Paris droit.

ISSAWI Charles,
- *Egypt at Mid-Century, an Economic Survey,* London, R.I.I.A., O.U.P., 1954, 289 p.
- *Egypt in Revolution, an Economic Analysis,* London, R.I.I.A., O.U.P., 1963.

JALEE Pierre, *Le pillage du Tiers-Monde,* Paris, Maspéro, 1965, 133 p.

JAMES M. E., *L'organisation du crédit en Egypte,* E. C. 1939, pp. 537/94.

JOB H. S., *Le crédit en Egypte,* E. C. 1930, pp. 57/71.

JULLIEN L., *Chronique cotonnière de 1913,* E. C. 1914, 223 p.

KEAY Seymour, *Spoiling the Egyptians, a Tale of Shame,* London, 1882, 81 p.

KOEBNER Richard et SCHMIT Helmut, *Imperialism: the Story and Significance of a Political Word, 1840/1960,* Cambridge, Cambridge University Press, 1964, 432 p.

EL-KOLALY Muhammad, *La criminalité et ses causes en Egypte,* Paris, thèse droit, 1929, 390 p.

KRICHEWSKY S., *Baromètres de la civilisation égyptienne,* E. C. No. 123, novembre 1930, pp. 584/626.

LACHERAF Mostafa,
- *L'avenir de la culture algérienne,* in Temps Modernes, No. 209, octobre 1963, pp. 721/45.
- *Réflections sociologiques sur le nationalisme et la culture en Algérie,* in Temps Modernes, No. 214, mars 1964, pp. 1628/60.

LACOSTE Yves, *Les pays sous-développés*, Paris, P.U.F., Que sais-je ? 1962, 128 p.

LACOUTURE Jean et Simone, *L'Egypte en mouvement*, Paris, Seuil, 1956, 478 p.

LAMBELIN Roger, *L'Angleterre et l'Egypte*, Paris, Grasset, 1922, 259 p.

LANDAU Jacob, *Parliaments and Parties in Egypt, 1866/1924*, Tel-Aviv, Israël Oriental Society, 1953, 212 p.

LANGE Oscar, *Economic Development, Planning and International Cooperation*, Le Caire, National Bank of Egypt, 1961.

LANDES David, *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, London, Heinemann, 1958, 354 p.

LEGRAND F., *Les fluctuations des prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte*, Nancy, thèse sc. écon., 1909, 169 p.

LENINE, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*, Moscow, in Selected Works, 1947, pp. 630/725.

LEVI I. G.,
- *Le commerce extérieur de l'Egypte pour 1913*, E. C. 1914, pp. 413/17.
- *L'augmentation des revenus de l'Etat*, E. C. 1927, pp. 596/624.
- *L'industrie et l'avenir économique de l'Egypte*, E. C. 1927, pp. 357/87.
- *Le recensement de 1917*, E. C. 1922, pp. 471/506.
- *Le marché égyptien*, E. C. 1910, pp. 464.

LITTLE Tom, *Egypt*, London, Benn, 1958, 334 p.

LLOYD Lord, *Egypt since Cromer*, London, MacMillan, 1933, tome I, 390 p.

LUMBROSO Jacques, *Le coton, son influence sur la prospérité de l'Egypte*, E. C. 1909, 257 p.

LUXEMBURG Rosa, *The Accumulation of Capital*, London, Routledge, 1963, 475 p.

MALACHE Kamel A., *Etude économique et critique des instruments de circulation et des instruments de crédit en Egypte*, Paris, P.U.F., 1930, 448 p.

MAREI Sayyed, *L'industrie en Egypte*, pp. 226/36, in Oeuvres du Congrès National Egyptien, Bruges, 1910, 486 p.

MARX-ENGELS, *Textes sur le colonialisme*, Moscow, S. D. 431 p.

MAUNIER René,
- *Progrès de la richesse et de la criminalité en Egypte*, E. C. 1912, pp. 27/42.
- *Chronique financière de l'Egypte en 1912*, E. C. 1913, pp. 257/71.
- *Chronique financière de l'Egypte en 1913*, E. C. 1914, pp. 424/38.
- *Les sociétés anonymes par actions en Egypte*, E. C. 1914, pp. 179/87.

MBORIA Lefter, *La population de l'Egypte*, Paris, thèse sc. écon., 1938, 208 p.

MEMMI Albert, *Portrait du colonisé, précédé du portrait du colonisateur*, Paris, Buchet-Chastel, 1957, 193 p.

METIN Albert, *La transformation de l'Egypte*, Alcan, 1903, 314 p.

MICHEL Bernard, *Etude sur les recettes de l'Etat égyptien*, E. C. No. 72, avril 1923, pp. 293/343.

MILL Stuart John, *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*, London, Everyman's, 1960, 399 p.

MILNER Alfred, *England in Egypt*, London, Arnold, 13th ed., 1926, 429 p.

MINOST E.,
- *Essai sur la richesse foncière de l'Egypte, (propriété non-bâtie)* E. C. No. 121, avril 1930, pp. 334/55.
- *Essai sur le revenu agricole de l'Egypte*, E. C. No. 123, novembre 1930, pp. 535/83.

MOSHARRAFA M. M., *Cultural Survey of Modern Egypt*, London, 1947.

MOSSERI V., *L'amélioration des cotons égyptiens*, E. C. 1926, pp. 392/433.

MOURSY Muhamad Kamel, *De l'étendue du droit de propriété en Egypte*, Dijon, thèse droit, éd. Sirey, 1914.

MOUSSA Pierre, *Les nations prolétaires,* Paris, P.U.F., 1963, 203 p.

MYRDAL Gunnar, *Economic Theory and Underdevelopped Regions,* London, Methuen, 1964, 168 p.

NADEL George H. et CURTIS Perry EDITORS, *Imperialism and Colonialism,* New York, MacMillan, 1964, 154 p.

NASSIF Elie, *L'Egypte est-elle surpeuplée?* Paris, thèse sc. écon., 1942, et Le Caire, E. C. 1942, pp. 613/791.

NAUS BEY H., *L'industrie égyptienne,* E. C. 1930, pp. 1/16.

NOAILLE Vicomte de, *Les Anglais en Egypte,* 1898, Paris, 50 p.

NURKSE Ragner, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,* Oxford, Blackwell, 1953, 163 p.

OEUVRES DU CONGRES NATIONAL EGYPTIEN, tenu à Bruxelles les 22/24 septembre 1910, Bruges, St. Catherine Press, 1910, 486 p.

PAPASIAN E., *L'Egypte économique et financière,* Le Caire, 1923, 286 p.

PIOT BEY J. B., *L'économie actuelle du bétail en Egypte,* E. C. No. 6, mars 1911, pp. 199/208.

PLAUCHET E., *L'Egypte et l'occupation anglaise,* Paris, Plon, 1889, 259 p.

POLIER Léon, *Le prix du coton et les filatures,* E. C. 1914, pp. 344/76.

POLITIS Atanase,
- *Histoire de l'hellénisme égyptien, 1798/1927,* Paris, Alcan, 1929, 531 p.
- *Contribution de l'hellénisme à l'Egypte moderne,* Alcan, 1930, 576 p.

PURYEAR A. V., *International Economics and Diplomacy in the Near East,* Stanford, 1935.

RAE Fraser, *Egypt Today,* London, Bentley, 1892, 331 p.

RIAD Hassan, *L'Egypte nassérienne,* Paris, Minuit, 1964, 251 p.

RIFAAT M., *The Awakening of Modern Egypt,* London, Longman, 1947, 242 p.

RIFAAT Wafiq, *L'instuction en Egypte,* pp 386/468, in Oeuvres du Congrès National Egyptien, Bruges, 1910, 486 p.

RIVLIN Helen, *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt,* Harvard, Harvard Middle Eastern Studies, IV, O.U.P., 1961.

ROTHESTEIN Theodore, *Egypt's Ruin,* London, 1910.

SAFRAN Nadav, *Egypt in Search of Political Community, an Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt,* Harvard, Harvard University Press, 1961, 298 p.

SAHLI Muhammad, *Décoloniser l'histoire; introduction à l'histoire du Maghreb,* Paris, Maspéro, 1965, 149 p.

SAINTE-CLAIRE DEVILLE E., *L'agriculture égyptienne,* pp. 262/322, in Oeuvres du Congrès National Egyptien, Bruges, 1910, 486 p.

SALEH Muhammad, *La petite propriété rurale en Egypte,* Grenoble, thèse sc. pol. et écon., 1919, 125 p.

SCHATZ J., *Le développement commercial de l'Egypte,* E. C. 1934, pp. 48/103.

SEKALY Achille,
- *Le désastre cotonnier 1909,* E. C. 1910, pp. 227/58.
- *La culture du tabac en Egypte,* E. C. 1914, pp. 344/70.

SOUCAIL B., *La chèreté de la vie en Egypte,* E. C. 1912.

STORRS Ronald, *Orientations,* London, Nicholson & Watson, 1945, 532 p.

STRACHEY John, *The End of Empire,* London, Gollancz, 1961, 351 p.

THERY Edmond, *L'Egypte nouvelle au point de vue économique et financier,* Paris, Economiste Européen, 1907, 239 p.

WILLCOCKS William, *Sixty Years in the East,* London, Blackwood, 1935.

WITTFOGEL Karl A., *Oriental Despotism: a Comparative Study of Total Power,* New Haven, Yale University Press, 1964, 556 p.

YOUNG George, *Egypt,* London, Benn, 1930, 352 p.

ZANANIRI Gaston, *Le Khédive Ismail et l'Egypte, 1830/94,* Alexandrie, 1923, 218 p.

ZOHNY Abdel Salam, *Le coton égyptien,* Paris, Villefranche, thèse sc. écon., 1927, 179 p.

sharif mahmoud

هذا الكتاب «الامبريالية البريطانية في مصر ما بين ١٨٨٢ و١٩١٤» هو دراسة متعمقة لتجربة استعمارية غير عادية واسهام هام في مجال الدراسة العامة لسياسات الدول الاستعمارية في مستعمراتها والنتائج التي تترتب عليها: النمو الاقتصادى إلى حد ما، والاصلاح الاداري، وتطور التعليم من ناحية، واستيقاظ الوعي الوطني للشعب المستعمر والوعي السياسي الحتمي لدى الصفوة المتعلمة نتيجة للطبيعة المتناقضة للاستعمار المتشبع بالقيم التسلطية والعنصرية والتي لا تحتوى حقيقة على أهداف إجتماعية للشعب المحكوم.

تقدم وتقوم هذه الدراسة الهامة تحليلا لأسس النظام الاستعماري في مصر في الفترة من بداية الاحتلال عام ١٨٨٢ حتى فرض نظام الحماية عام ١٩١٤. وبينما تهتم بالأسس الاقتصادية بصفة خاصة فإنها تتناول أيضاً الأسس السياسية والادارية والتعليمية أو بعبارة أخرى فإن البنية الأساسية الموسعة لهذا النظام هى موضوع البحث.

والواقع انها الدراسة الوحيدة باللغة العربية التى تتناول بطريقة غير تقليدية الجوانب الهيكلية للاستعمار البريطاني في مصر في تلك الفترة. وسوف تؤدى إلى تعديل الأفكار السائدة والتحيزات السطحية المتعلقة بالاستعمار، هذه الظاهرة المركبة ذات الجوانب الايجابية والسلبية، وإلى إظهار الآفاق الحقيقية وحدودها.



ISBN 2-88207-000-4